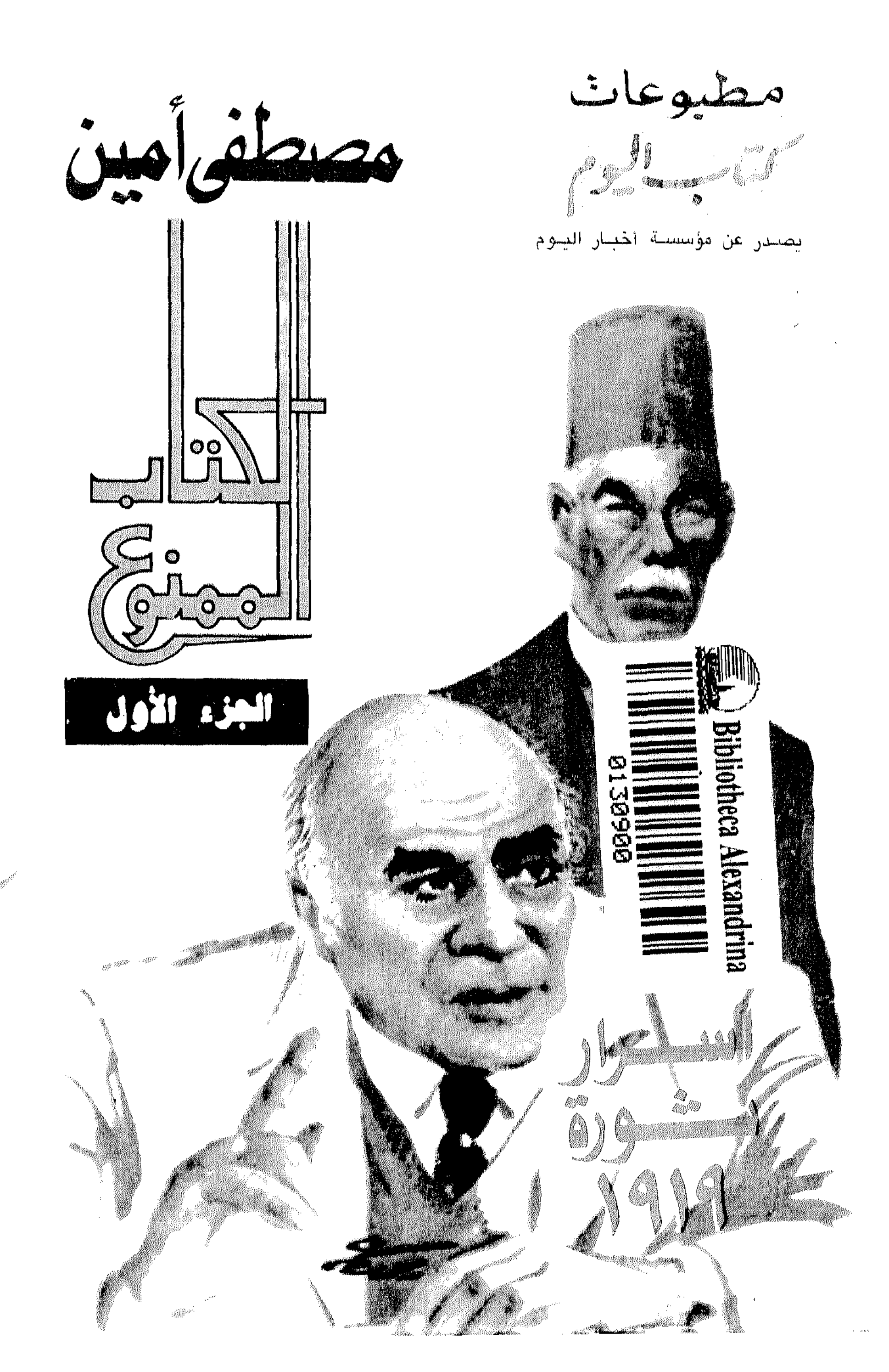

مطبوعات
كتاب اليوم
يصدر عن مؤسسة أخبار اليوم
مصطفى أمين
الكتاب الممنوع
الجزء الأول
أسرار ثورة ١٩١٩
Bibliotheca Alexandrina
0130900

مصطفى أمين

الكتاب الممنوع

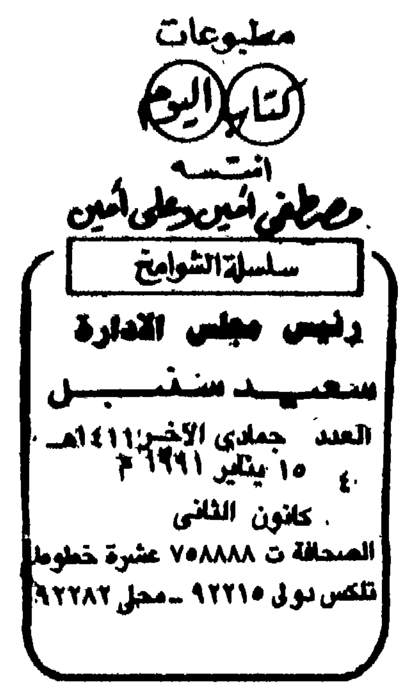


الجزء الأول

■ المشرف على التحرير : جمال الغيطانى

● العدد ٤ ● ١٥ يناير ١٩٩١ ●





مطبوعات

كتاب اليوم

أنشأه

مصطفى أمين وعلي أمين

سلسلة الشوامخ

رئيس مجلس الإدارة

سعيد سنبل

العدد ٤٠ جمادي الآخر ١٤١١ هـ

١٥ يناير ١٩٩١ م

كانون الثاني

الصحافة ت ٧٥٨٨٨٨ عشرة خطوط

تلكس دولي ٩٢٢١٥ ـ محلي ٩٢٢٨٢

● الغلاف : محمد عمر

● الماكيت : محمد عفت



الكتاب الممنوع!

في عام ١٩٦٣ قمت ببحث عن ثورة ١٩١٩ وأسرار الجهاز السرى للثورة ، من مذكرات أعضاء الجهاز السرى أنفسهم وبمذكرات زعيم الثورة سعد زغلول .

وبدأت نشر التحقيق الواسع في جريدة « الأخبار » .

وكنت استأذنت الرئيس جمال عبد الناصر في النشر ، وأذن . . .

ثم قال لى الرئيس جمال عبد الناصر إنه تلقى تقارير من الأجهزة المختلفة يقول بعضها إن الغرض من هذا التحقيق الكبير هو التقليل من قيمة ثورة ٢٣ يوليو ! . .

وأضاف الرئيس أنه لا يعتقد صحة ذلك ، وطلب منى أن أستمر في النشر . .

ثم اتصل بى الرئيس وقال لى أن بعض الأجهزة تؤكد أن الغرض من هذا التحقيق إثبات أن في قدرة الشعب الأعزل أن يثور على الجيش المسلح . . . لكن الرئيس طلب منى أن أستمر — مع ذلك — في النشر . . .

وفجأة قامت قيامة مراكز القوى ، وادعت أن الغرض من هذا التحقيق هو تحريض الشعب على الانقضاض على الثورة . . . وصدر الأمر بوقف النشر فى صحيفة « الأخبار » !

وتوقفت عن النشر . . .

واتفقت مع الدكتور « السيد أبو النجا » (المشرف العام على دار المعارف) على نشر هذا التحقيق فى كتاب . . .

وتم ذلك الاتفاق فى شهر يوليو سنة ١٩٦٣

وفجأة صدر أمر بعدم طبع الكتاب . . .

واستمر المنع ١١ عامًا !

دخل الكتاب إلى السجن فى عام ١٩٦٣

دخلت أنا إلى السجن فى عام ١٩٦٥

ثم جاء عصر العبور . . .

وتم الإفراج عنى . . .

وكان لا بد أن يتم الإفراج عن الكتاب الممنوع !

مصطفى أمين

كلمة لا بد منها . .

كان موضوع رسالتى فى الماجستير فى جامعة (جورج تاون) بالولايات المتحدة هو « سعد زغلول وثورة ١٩١٩ » . وكانت الرسالة باللغة الإنجليزية ، وتبلغ مع ملحقاتها حوالى الألف صفحة . . .

ومع ذلك أحسست دائمًا أن ثورة ١٩١٩ فى حاجة إلى أن تشرح فى عدة كتب وعدة مجلدات !

وكان الدافع إلى اهتمامى بثورة ١٩١٩ أننى ولدت فى بيت الأمة ، بيت سعد زغلول ، وكان هذا البيت هو مركز قيادة الثورة ، وأننى عشت مع قائد الثورة ١٣ سنة فى بيت واحد . فقد كان سعد زغلول خال أمى ، وكان قد تبناها بعد وفاة أبويها . وكنت أنادى سعد زغلول : « يا جدى » ، وأنادى زوجته أم المصريين صفية زغلول : « يا ستى » . . . وعشت أحداث الثورة يومًا بيوم : حضرت مواكبها وجنازات شهدائها ، عاصرت انتصاراتها وهزائمها ، رأيت المعارك بين الإنجليز المسلحين بالمدافع وبين المصريين المسلحين بالطوب ! .

ثم اطلعت على مذكرات سعد زغلول ، ومذكرات قادة الثورة .

وأذكر أننى رأيت فى أوراق سعد زغلول الخاصة أوراقًا فهمت منها أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى كان عضواً فى المجلس الأعلى للاغتيالات أثناء ثورة ١٩١٩ !

وذهلت ! .

فإننى قرأت كل الكتب التى ألفها المؤرخ الكبير ، ولم أجد إشارة واحدة إلى هذا

الموضوع . وكنت أعرف عبد الرحمن الرافعي معرفة عائلية ، فقد كان شريكاً لوالدي في مكتب للمحاماة في المنصورة ودمياط ، وكانت تربطنا صداقة عائلية ، وكثيراً ما حضرته وهو يتبادل ذكرياته ، ولم يذكر مرة واحدة أنه كان عضواً هاماً في الجهاز السري للثورة ! .

وذهبت إليه وسألته : هل كان حقيقة عضواً في المجلس الأعلى للاغتيالات ؟ قال : نعم . قلت : لماذا لم تذكر هذا في كتبك ومذكراتك ؟ . قال : لأنني أقسمت اليمين ألا أفتح فمي ما دمت حياً ! قلت : لماذا لا تكتب هذه الأسرار وتطلب ألا تنشر إلا بعد موتك ؟ . قال ضاحكاً : لو كتبت ذلك أكون قد حنثت في اليمين ! .

وقد استطعت أن أحصل على مذكرات كثير من أعضاء الجهاز السري ، وهي شهادات هامة للتاريخ . . .

إن ثورة ١٩١٩ كانت ثورة شعبية أصيلة . خرجت من القرى والكفور ، قبل تخرج من المدن والبنادر . انطلقت من الأزقة والحواري قبل أن تنطلق من الشوارع المفتوحة والميادين الواسعة . كانت ثورة شعب بأكمله لا ثورة فريق دون فريق . جمعت الفقراء والأغنياء . الأميين والمثقفين . الرجال والنساء . الباشوات والفلاحين . الموظفين والعمال .

إن قيمة هذه الثورة في أنها قامت بعد أيام من خروج بريطانيا من الحرب العالمية الأولى ، وهي أقوى إمبراطورية في العالم ، الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس .. فلم ينقض الشعب المصري على مهزوم ، وإنما انقض على أعظم دولة منتصرة في تاريخ العالم !

وسبقت مصر فى ثورتها الهند وسوريا ومراكش وليبيا ، وجميع الدول العربية ، وأستطاعت أن تؤثر فى كل ثورات المنطقة . . .

وأحب أن أوضح أننى لم أكتب عن هذه الثورة بالأسلوب التقليدى ، بل تركت الوقائع حية تتكلم ، وتحكى ، وتروى ، وتكتب . . .

غير أن كتابة تاريخ الثورة بهذا الأسلوب المتحرك قد حتمت تداخل الوقائع فى بعضها البعض ، وتشابك الأحداث فى تتابعها وترابطها ، لأن الثورة كانت مشبوبة متدفقة على أوسع نطاق وفى أكثر من مكان . وهذا هو السبب فى أنك تجد شيئًا من التكرار فى عرض بعض الوقائع التى تضمنتها الوثائق والتقارير .

ولعلى أكون قد أديت بعض الواجب الذى فى عنقى نحو ثورة ١٩١٩ ! .

الفصل الأول

■ حاول الإنجليز القضاء على ثورة ١٩١٩ فلوحوا لزعيم الثورة بعرش مصر!
■ سعد زغلول يعمل لإعلان الجمهورية

هل حاول الإنجليز القضاء على ثورة ١٩١٩ بتعيين زعيم الثورة ملكاً على مصر ؟ . وهل عرض عرش مصر على سعد زغلول ؟

هذا سؤال لم يجب عنه التاريخ بعد ، ومن واجبنا ونحن نحقق ثورة سنة ١٩١٩ أن نكشف الستار عن هذا السر !

في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٣١ زار مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية السابق مدينة القاهرة . وفي يوم الأحد ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ أقام عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية مأدبة غداء كبرى في فندق هليوبوليس بالاس لتكريم الضيف الكبير . وحضر المأدبة سير برسي لورين المندوب السامي البريطاني ، والوزراء ، وكبار رجال قصر الملك فؤاد ، وكبار رجال دار المندوب السامي البريطاني .

وفي أثناء الغداء تبسط لويد جورج في الحديث والتفت إلى الوزراء وقال لهم :

« إن عندي سراً كبيراً عن مصر لا تعرفونه ! لقد كنت رئيس وزراء بريطانيا أثناء ثورة مصر ، وذات يوم جاءني لورد كيرزون وزير الخارجية ومعه مجموعة برقيات من لورد ألنبي المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، وإذا بلورد ألنبي يقول إن سعد زغلول يريد أن يقوم بانقلاب في مصر كانقلاب عرابي باشا ، وبعد ذلك

جاء تلغراف بأن ثورة دموية هائلة ستحدث إذا بقى سعد زغلول فى مصر . وأن هذه الثورة ستنتهى فى خلال ٢٤ ساعة إذا نفيناه من مصر ، ووافقنا على نفيه إلى جزيرة سيلان . . . وقد كنت أظن أنها جزيرة تشبه جهنم إلى أن زرتها قبل أن أحضر إلى القاهرة ووجدت أنها جميلة جداً !!

وما كدنا نوافق على نفى سعد زغلول حتى جاءت البرقيات متتابعة : كل يوم يقتل الإنجليز فى القاهرة فى رائعة النهار ولا يعثر على القتلة ! وخشيت أن يثور الرأى العام البريطانى بعد أن كذبت نبوءة لورد أللنبى بانتهاء الثورة بعد ٢٤ ساعة من نفى سعد زغلول. ورأيت أن أطفئ ثورة مصر بطريقة حاسمة — كما استطعت فى تلك الأيام نفسها أن أطفئ ثورة أيرلندا بعمل اتفاق مع زعماء الثورة !— فوضعنا خطة بأن نرسل أحد ضباط المخابرات الذين يجيدون العربية إلى عدن ، بعد أن نعطيه تعليمات بأن يعرض على سعد زغلول أن يكون ملكاً على مصر ، على أن يقبل بقاء الحماية البريطانية ، ويقبل فصل السودان عن مصر !

وأبرقنا إلى حاكم عدن بأن يبقى سعد زغلول معتقلا عنده ، ولا يرسله إلى (سيلان) إلى أن يصل ضابط المخابرات من لندن إلى عدن ومعه التعليمات اللازمة . وذهب ضابط المخابرات إلى عدن ، واجتمع بسعد زغلول وعرض عليه أن يتولى عرش مصر ، ورفض سعد زغلول .. وأبرق ضابط المخابرات بنتيجة مسعاه ، وعندما علمت بذلك أمرت بأن ينقل سعد زغلول فوراً لا إلى سيلان ، بل إلى جزيرة أسوأ منها فى المحيط الهندى هى جزيرة (سيشل) ، وقد اخترتها لأن أحد أصدقائى مات فيها !

ثم ضحك لويد جورج وقال : « وأنا مندهش لأننى لا أرى تمثالا لزغلول هنا .. لولاه لما كنتم هنا أيها السادة ! »

ونزل هذا الكلام كالصاعقة على الوزراء الموجودين ، وكبار رجال قصر الملك

فؤاد! . . . وأراد سير پرسی لورين — المندوب السامى — أن ينقذ الموقف ، فهمس فى أذن لويد جورج بأن هؤلاء خصوم سعد زغلول ، وأنهم هم الذين رفضوا أن يقيموا له تمثالاً!

وضحك لويد جورج ، وأراد أن يتنصل من المحرج فقال : «على كل حال لو قبل زغلول هذا العرض لما كان هناك أى خطر عليكم! فقد حدث فى ديسمبر سنة ١٩٢١ — قبل حكاية زغلول بثلاثة أشهر — أن وقعت اتفاقا مشابها مع زعماء ثورة أيرلندا الأربعة : وإذا بواحد منهم يدس له الناس السم فيموت ، والثانى يضطر إلى الهرب إلى روما ، والثالث يقتله الشعب رميا بالرصاص ، والرابع يقتله أنصاره بمدفع رشاش!»

ويومها لم يستطع واحد من الوزراء وكبار رجال القصر الحاضرين أن يضحك من النكتة ، فقد كان معنى ذلك أن يشنقه الملك فؤاد!

وكانت هذه التصريحات يومها ملحلة . . وقال الوزراء وكبار رجال القصر فى تبريرها إن مستر لويد جورج شرب قبل الغداء وأثناءه ، كمية كبيرة من الخمر ، وإنه كان مخموراً وهو يتكلم ، وإن الذى قاله كلام فارغ ، وفى الوقت نفسه تواصى الوزراء بالكتمان!

ولكن توفيق دوس باشا وزير المواصلات ، وكان وزيراً جريئاً وصديقاً حميماً للويد جورج ، روى لى القصة ، وقد كان حاضراً هذا الغداء ، وكانت ابنته الآنسة ليلى دوس حاضرة فى أثناء روايته هذه القصة المذهلة!

هذه القصة كانت تتناقلها الأفواه فى تلك الأيام ، ولكن لا يمكن للمؤرخ أن يعتمد عليها لأنها قصة بلا مستندات .

عرابى رقم ٢

وقد حدث بعد ذلك أن سمحت الحكومة البريطانية للمؤرخين بالاطلاع على بعض — لا كل — البرقيات السرية التى تبادلها لورد أللنبى مع لورد كيرزون وزير الخارجية أثناء الثورة . . فإذا فى بعض هذه البرقيات ما يؤيد الرواية التى رواها مستر لويد جورج فى القاهرة . .

مثلا برقية هذا نصها :

دار الحماية — القاهرة

١٨ أبريل سنة ١٩٢١

من لورد أللنبى المندوب السامى

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية

إننى أعتقد أن سعد زغلول فى حالة من الزهو والترفع حتى إنه لا يستبعد أن يقوم بانقلاب كانقلاب عرابى باشا .

أللنبى

ثم أرسل لورد أللنبى برقية أخرى :

دار الحماية — القاهرة

٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد أللنبى المندوب السامى

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية

ألهب سعد زغلول الموقف فى مصر . وصل إلى درجة الغليان . أطلب تفويضاً بإنذاره هو وثمانية من أنصاره ، بمنعه من الخطابة ، ومن شهود أى اجتماع عام ، ومن استقبال الوفود ، أو أن يكتب فى الصحف ، أو أن يقوم بأى عمل من الأعمال السياسية ، وأن يغادر القاهرة فوراً ، ويقيم فى منزله فى الريف تحت رقابة البوليس !

أللنبى

ثم أرسل لورد أللنبى برقية ثالثة :

دار الحماية — القاهرة

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد أللنبى المندوب السامى

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية

وجهت اليوم إلى سعد زغلول إنذاراً نهائياً . . إذا لم يخضع هو وثمانية من زملائه فوراً فسأقبض عليهم وأنفيهم فى الحال خارج مصر !

أللنبى

وفى اليوم التالى أبرق لورد أللنبى :

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

تم القبض على سعد زغلول . الحالة هادئة جداً .

إن سيلان أوفق مكان ، لأنها مقرونة فى الأذهان باعتقال عرابى باشا ، واسمها سيحدث فى الشعب تأثيراً عظيما ! .

أللنبى

وبعد يومين أبرق لورد أللنبي برقية جديدة :

دار الحماية — القاهرة .

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد أللنبي المندوب السامى

إلى لورد كيرزون، وزير الخارجية

هذا بيان الأمكنة الموجود بها التسعة الأشخاص الذين أمرتهم بالكف عن الأعمال السياسية . . . ستة منهم الآن فى السويس ينتظرون الإبحار من السويس على باخرة تقل فى ٢٨ ديسمبر . . وثلاثة أطاعوا أمرى وهم تحت مراقبة البوليس .

عيد ميلاد سعيد .

أللنبى

هذه البرقيات الهستيرية كلها تؤيد رواية لويد جورج عن الحالة التى كان فيها اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر !

وهذا جزء من الرواية . . . ولكن ما هو نصيب بقية الأجزاء من الصحة ؟ إن مستر سيلفستر — السكرتير الخاص للويد جورج — ألف كتاباً بعنوان « لويد جورج الحقيقى» جاء فى صفحة ٦٦ منه عن زعماء ثورة أيرلندا الذين وقعوا الاتفاق — الذى أشار إليه لويد جورج — قوله بالحرف الواحد :

« إنهم وقعوا المعاهدة . ولكن ماذا حدث ؟ . . "جريفث" مات مسموماً، و"كولنز" ضرب بالرصاص: و "داف" فر إلى روما ، و "بارتون" قتل، و "تشيلدز" قتل أيضاً » .

ولكن أين هى الوثيقة التى تدل على أن العرش عرض على سعد زغلول ؟ إن

الصحف والمجلات بقيت صامتة لا تستطيع أن تفتح فمها . فتذكر أو تشير إلى السر الخطير !

ومات الملك فؤاد . .

وبعد وفاته خرجت مجلة (آخر ساعة) فى يوم ١٤ يونيو سنة ١٩٣٦ ، وألقت القنبلة ! . . . فقد كتبت تقول بالحرف الواحد : « هناك صفحة من تاريخ مصر الحديث ضائعة . أو حلقة مفقودة فى التاريخ السرى للثورة المصرية الأخيرة. ولا نعرف هل آن أوان نشر هذه الصفحة أم لا ، ولا نعرف كيف ستقابل هذه المعلومات من حضرات الزعماء ومن رجال السراى . ولكنها خدمة نقدمها لأولادنا الذين سيكتبون غداً تاريخ مصر كما يجب أن يكون !

والسؤال هو : « هل عرض عرش مصر على سعد زغلول ؟ »

والجواب : « نعم ! » . وهناك شهود أحياء ووثائق تاريخية لهذا العرض الذى تم فى عام ١٩٢٢ : فعندما نفت السلطة العسكرية سعداً إلى سيشل ، تقدم إليه فى مدينة عدن مندوب رسمى من حاكم عدن ، وطلب مقابلته مقابلة خاصة .

وكان أن أبلغ مندوب الحاكم العام سعد زغلول أن الحكومة البريطانية تعرض عليه أن يختار لنفسه أمراً من اثنين : أن يصر على الاشتغال بقضية الاستقلال . وسوف تكون نتيجة هذا الإصرار نفيه إلى سيشل ليبقى بها مدى حياته . (وذكر له المندوب مدى الأهوال التى سوف يصادفها !) . . . أو أن تنصبه الحكومة البريطانية سلطاناً على مصر تحت الحماية البريطانية ، وتضمن له استقلالا ذاتياً فى حدود هذه الحماية ! .

وأجاب سعد زغلول بلا تردد : « إننى أفضل أن أكون خادماً فى بلادى المستقلة ، على أن أكون سلطاناً فى بلادى المستعبدة المحتلة ! »

وسأله مندوب الحاكم : « هل هذا هو الرد الأخير ؟ »

فأجاب سعد : « إنه لكذلك »

وهكذا انتهت المقابلة الخطيرة .

ولقد دون سعد هذه المقابلة فى مذكراته بتفصيل دقيق ، وسمعتها أنا شخصياً من المغفور له فتح الله باشا بركات ، وأنا أعرف أنه دونها فى مذكراته ، الموجودة الآن عند الدكتور بهى الدين بك بركات .

وأعرف أن أم المصريين تعرف هذه القصة بالتفصيل من سعد زغلول . وأعرف أن عدداً من أعضاء الوفد وعلى رأسهم الرئيس الجليل ، ومعالى مكرم عبيد باشا يعرفون القصة (وهما الوحيدان على قيد الحياة من زملاء سعد فى سيشل) . . . » .

انتهت الكلمة التى نشرتها مجلة (آخر ساعة) فى العدد ١٠١ الصادر يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦ فى الصفحة ١٢ ، منذ ٣٨ عاماً ! .

أزمة فى القصر !!

وقيمة هذه الرواية فى أنها نشرت والملك السابق فاروق، ابن الملك فؤاد، لا يزال ملكاً ! . . وأن الشهود الذين تحدثت عنهم آخر ساعة كانوا موجودين : فإن صفية زغلول كانت على قيد الحياة . . ومصطفى النحاس كان رئيساً للوزارة . . ومكرم عبيد كان وزيراً للمالية . .

ولكن الذى حدث يومها أن الأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية احتج على هذا النشر ، وتحدث فى ذلك إلى عبد الفتاح الطويل الوكيل البرلمانى لوزارة القصر ، وتحدث أيضاً إلى مكرم عبيد باشا ، فقال له مكرم : « إن الرواية صحيحة مائة

فى المائة ! » وقال الأمير محمد على يومها إنه لا يعترض على صحة الرواية، ولكن نشرها فيه إساءة للأسرة المالكة !

ولم ينشر تكذيب لهذه القصة !

وما كاد الأمير محمد على يتنفس الصعداء ، حتى ظهر كتاب « سعد زغلول » للأستاذ عباس العقاد ، وقد جاء فى صفحة ٤٠٥ منه ما يأتى :

« نزل سعد وأصحابه فى قلعة عدن ، فلم يلبثوا قليلا حتى جاءهم رسول من مصر هو موظف سورى كبير كان يعمل فى دار الحماية ، فاستأذن فى لقاء سعد على انفراد وخرج معه فى ركبه الرياضى ، وافتتح معه حديثًا وجيزاً عن المفاوضات والحلول المعروضة . . ثم فاجأه بكلمة مقتضبة لا علاقة لها بحديثه السابق ، قائلا : « ستكون ملكًا على مصر ! . . » .

فدهش سعد لهذه المفاجأة ، وأجابه فى حدة واستغراب : « مالنا ولهذا ؟ وما شأنى أنا والملك ، ولست إلا واحداً من الرعايا ؟ » فعاد الرجل إلى الكلمة يكررها وأضاف إليها : « إنك زعيم الأمة الذى لا ترتضى سواه ، ولو قبلت ما يعرضه الإنجليز عليك وعلى الأمة لما خالفك أحد » . فاختصر سعد هذه المحادثة ، وقال للرجل : « إننى أفضل أن أكون فرداً فى أمة مستقلة على أن أكون ملكًا لبلاد مستعبدة فى ظل حماية أجنبية ! » ولزم الصمت فى عودته إلى القلعة ، بعد أن قال له — على ما أذكر — : « إننى أحب لو أننى لم أسمع شيئًا مما تقول ، ولا أود أن أسمعه مرة أخرى ، منك أو من سواك » .

هذا هو ما كتبه الأستاذ العقاد . والعقاد حجة فى تاريخ سعد زغلول . . .

ولكن المؤرخ يبحث دائمًا عن مستند مكتوب . . فإن أحداً من أبطال القصة لم يتكلم . . ويزيد فى أهمية هذا التحقيق أن سعد زغلول لم يكن قبل الثورة . .

هو بعد الثورة . . كان قبل الثورة فرداً ، وبعد الثورة زعيما وقائداً ! . . كان يقف وحده ، ثم أصبح يقف ومعه الملايين . . ومن هنا يتغير الرجل ، فإن ثقة الشعب وإيمانه يرفعان الرجل من الأرض ، ويجعلانه فوق الرءوس . .

فقد كان سعد زغلول قبل الثورة يطمع فى أن يكون وزيراً للأوقاف فى وزارة حسين رشدى ! . . وقد رشحه رئيس الوزراء للسلطان فؤاد ، ووافق السلطان وبقى سعد زغلول ينتظر ، بل إنه اعترف بأنه كان لا ينام الليل وهو يفكر فى هذا المنصب : يتولاه أو لا يتولاه . .

ثم جاء الرد من نائب ملك إنجلترا برفض ترشيح سعد زغلول وزيراً . . ونزل النبأ كالصاعقة على سعد زغلول ، واعترف بأنه تضايق لأنه لم يصبح وزيراً للأوقاف !

وكان هذا قبل الثورة بشهور . .

وقبل ذلك رشح وزيراً للزراعة فى عهد السلطان حسين . . فقد حدث أن انتحرت إحدى السيدات ، وظهر أن لها علاقة بوزير الزراعة فى تلك الأيام . . وكانت السيدة ابنة أحد زملاء وزير الزراعة وزوجة لأحد كبار الموظفين . . ثم ضبطت السيدة مع وزير الزراعة . . واضطر وزير الزراعة أن يستقيل من الوزارة استقالة مشهورة . .

ورشح سعد زغلول وزيراً للزراعة خلفاً للوزير المستقيل . .

ورفض لورد كتشنر — نائب الملك فى ذلك الحين — تعيين سعد زغلول وزيراً للزراعة ! . . واعترف سعد زغلول بأنه كان يأمل أن يكون وزيراً للزراعة . . وأنه أصيب بخيبة أمل عندما رفض لورد كتشنر تعيينه فى هذا المنصب . . بل إن لورد جورج لويد ، المندوب السامى البريطانى ، قال فى صفحة ١٨١ من مذكراته التى نشرها بعنوان : « مصر منذ عهد كرومر » :

« إن سعد زغلول فى أثناء الحرب طمع فى أن يعين مديراً لمكتب البعثات فى باريس خلفاً ليعقوب أرتين باشا . . وإن لورد كتشنر المندوب السامى البريطانى يومها رفض أيضاً تعيينه فى هذا المنصب . . وإن السر هو أن سعد زغلول كان يهاجم لورد كتشنر ولا يحترمه ! »

سعد فكر فى أن يهاجر من مصر

ولقد اعترف سعد زغلول مرة بأنه فكر فى أن يهاجر من مصر — فى أثناء الحرب العالمية الأولى — بعد أن أقفلت جميع الأبواب فى وجهه ! . . كانت الأحكام العرفية معلنة ، ولا يستطيع أحد أن يفتح فمه ! وكان السلطان معيناً بقرار أصدره وزير الخارجية البريطانية ! كانت الرقابة مفروضة على الصحافة . . كان القصر يكرهه ، وكان الإنجليز يمقتونه . . وكان يشعر أنه أصبح متعطلا بلا عمل !

ومن هنا كان يطمع فى أن يكون وزيراً !

فكيف أصبح هذا الرجل — بعد عامين اثنين من هذه الرغبة فى الحصول على منصب وزير الأوقاف — يرفض أن يكون ملكاً على مصر ! ؟ . . إن هذه الرواية لا تزال فى حاجة إلى مستند .

إن رواية لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا هى أنه عرض العرش على سعد فى عدن . . ولقد بقى سعد زغلول فى عدن من أوائل يناير إلى ٢٨ فبراير — وهذا يؤيد رواية لويد جورج بأن أمراً صدر إلى حاكم عدن باستبقاء سعد زغلول فيها — فلو أنه تقرر سفره إلى سيلان أو سيشل كما أعلن أولا ، فلماذا يبقى فى عدن طوال

هذه المدة ، إلا إذا كان هناك حقيقة سبب لهذا الاستبقاء ؟!

إذن فالسبب فى بقائه هو أن يستطيع « الرسول » أن يسافر من لندن إلى عدن ويجتمع بسعد زغلول ، كما ورد فيما ذكر عن هذا الاجتماع الخطير !

مذكرات فتح الله بركات

ولنبحث عن مذكرات الذين كانوا منفيين مع سعد زغلول فى عدن . . لقد حصلنا على مذكرات فتح الله بركات باشا السرية ، وفيها يقول فى صفحة ٦ تحت عنوان « تابع يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ » ما يأتى :

« ثم حضر (جارسنا) الكابتن استيل مرة ثانية . . وسأل الرئيس إذا كان يريد التريض اليوم أو غداً . فقال الرئيس : أريده اليوم . وتعينت الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً له . وفى الموعد عاد الكابتن ونزل مع الرئيس . وفى أثناء نزولهما قابلهما رجل طويل القامة ، عليه بذلة ملكية وبرنيطة عسكرية ، أشقر اللون مع ميل إلى الصفرة ، تناهز سنه الستين ، فحسبه الرئيس أولا صاعداً عند الفرقة العسكرية النازلة معنا . ولكنه بعد أن قدمه الكابتن استيل للرئيس عاد فنزل معهما ، وتكلم بعربية فصيحة عن الهواء والصحة ، حتى وصلوا إلى السيارة فركب مع الرئيس ، وانصرف استيل بدون كلام . .

« وأخذ الرجل يتكلم بالعربية كما ابتدأ ، وليس من المتيسر إثبات ما دار من الكلام حسب ترتيبه ، ولكن يمكن تلخيص أهم نقطة فيه بأن الرجل أخذ ـ بعد الكلام عن الهواء والصحة ـ يسأل عن راحتنا ، وعما إذا كان الرئيس ورفاقه يخرجون الرياضة ويقرءون الجرائد . فأجابه الرئيس بأنه لم يحصل الإذن له بالرياضة

إلا هذه المرة ، وأنه لم يخرج من السجن من بعد دخوله إلا مرتين فقط لزيارة أحد رفقائه فى الاسبتالية التى كان قد نقل إليها . فقال الرجل : « إنكم تكرهون الإنجليز ! » . . فجاوبه الرئيس : « إن الأمة المصرية لا تكره أمة من الأمم إلا من يريد التغلب عليها وحكمها ، وهى بالعكس تريد مخالفة الإنجليز ومصادقتهم ، ولكنهم هم يريدون حكمها » .

وقال الرجل : « إن المصريين يسبون الإنجليز ! » . . فأجابه الرئيس : « إنهم ليسوا بسبابين . ولكنهم يغضبون لإرادة التسلط عليهم » .قال الرجل : «إن الإنجليز أمة ظالمة ! » . فأجابه الرئيس : « أتظن ؟ » . قال الرجل : « نعم ، وإنى أحب الترك والعرب . وكنت مع الجيش التركى ، وإنى هنا مدة ست عشرة سنة وفى مصر ثلاث سنين » . . فقال الرئيس : « إن المصريين لا يحبون الترك ، ولا يحبون أحداً يتسلط عليهم لا من الترك ولا من الإنجليز ! » . قال الرجل : « إن هناك قلقاً عظيما فى الهند . وإن الهند تطلب الاستقلال » . قال الرئيس : « هل هذا حقيقى ؟ » . فأجابه : « نعم » ، وأضاف أنه كان فى الهند وعاد منها منذ خمسة أيام فقط ، وأن ما تطلبه هو حقها . فلم يجبه الرئيس عن ذلك بشىء .

وسأل عن السلطان الحالى وعن اسمه . فلم يحضر الرئيس اسمه (اسم السلطان) وأخذ يتذكره ، وبعد قليل — بعد التذكر — أورده ! . . فقال الرجل : « نعم ؟ إنه فؤاد . ماذا تقول فيه ؟ » . فأجابه سعد : « من أى جهة ؟ » .قال : « هل هو محبوب وله نفوذ ؟ » . فأجابه الرئيس : « إن الناس لا يفكرون فى شأنه ، وليس له نفوذ ولا أهمية » .

ثم سأل عن عدلى باشا . فأجابه بأنه لا أهمية له ، وليس رئيساً للحزب .

فسأله إذا كان متفقًا الآن مع الرئيس ؟ فأجاب بأن لا أهمية لاتفاقه أو خلافه ما دام لا حزب له ، والبلد كله كتلة واحدة ، لا اختلاف فيه ويريد الاستقلال ، أى أن يحكم نفسه بنفسه ، مع محالفة الإنجليز ومصادقتهم .

قال الرجل : « لا أظنك تحب أن تبقى بعيداً عن بلادك ، لا بد من العودة عاجلا أو آجلا » . ثم قال فى موضع آخر : « لا بد أن تصير ملكًا » . فأجابه الرئيس : « إنى لا أبحث عن ذلك ، ولكن الذى أبحث عنه هو استقلال بلادى » فكرر الرجل ذلك مراراً ، فلم يظهر الرئيس اهتمامًا . . وجاء فى كلامه أنه موظف فى الأمور السياسية ، وأن له ابنًا ضابطًا فى الجيش المقيم بعدن .

وجاء فى كلامه أنه يعرف اللورد أللنبى ، وامتدحه » .

انتهى نص ما كتبه فتح الله بركات عن مقابلة سعد زغلول مع الرسول الذى أرسلته إليه حكومة لندن . .

ولكن فتح الله بركات لم يحضر الحادثة الخطيرة .

ولا بد أن يعتمد المؤرخ على رواية أحد الشخصين اللذين حضرا هذا الاجتماع .

إنهما الرسول الإنجليزى ، وسعد زغلول ! .

ولكن هل كتب سعد زغلول فى مذكراته عن عدن قصة هذا الاتصال ؟

إن سعد زغلول دون فى مذكراته عند نفيه إلى مالطة كل التفاصيل الدقيقة . .

فلا بد أنه فعل ذلك عندما كتب عن قصة نفيه إلى عدن ، ثم إلى سيشل . .

الملك سرق الدفتر ! !

وهنا تظهر مفاجأة مذهلة . .

إن الكراسة التى فيها مذكرات سعد عن القبض عليه فى مصر ، ونفيه من مصر ،

وسجنه فى عدن .. مختفية ! .. ولقد قيل هذا يوم تسلم الدكتور بهى الدين بركات — باسم ورثة سعد زغلول — هذه المذكرات من خزانة بنك مصر التى أودعها فيها الرئيس السابق مصطفى النحاس . وكانت محكمة مصر قد حكمت بهذا التسليم .

قيل إن الدكتور بهى الدين بركات سجل فى محضر الاستلام أن هناك مائتى صفحة اختفت ! . . وأثبت الدكتور بهى الدين بركات فى المحضر أن سجلات البنك لا تقول إن الخزانة الخاصة المودعة فيها المذكرات قد فتحت منذ أودعت فيها المذكرات عام ١٩٢٧ . . فى حين ثبت أن هذه المذكرات فتحها الرئيس السابق مصطفى النحاس أكثر من مرة . .

فهل فتح مجهول هذه الخزانة وأخذ منها جزءاً من المذكرات وهو الخاص بعرض العرش على سعد زغلول ؟ .

إن الرئيس السابق مصطفى النحاس ليس صاحب مصلحة فى إخفاء هذه الحقيقة .. فمن هو صاحب المصلحة فيها ؟ . . من هو الذى يعرف أن هذا الجزء بالذات يحوى مسألة خطيرة جداً هى عرض العرش على سعد زغلول ؟ . . ألا يجوز أن يكون صاحب المصلحة فى ذلك هو القصر الملكى ؟ ! . . وألا يجوز أن يكون أحد كبار رجال قصر الملك فؤاد الذين كانوا موجودين فى الحفلة التى أقيمت للويد جورج فى ديسمبر سنة ١٩٣٠ قد أسرع وأبلغ الملك فؤاداً ما قاله لويد جورج عن عرض العرش على سعد زغلول فى عدن ؟ !

وألا يجوز أن يكون الملك فؤاد قد استطاع بوسائله الخاصة أن يفتح خزانة بنك مصر المودعة فيها مذكرات سعد زغلول ، وأن أحد رجاله انتزع الكراسة التى بها الجزء الخاص بنفى سعد زغلول إلى عدن ، وعرض العرش عليه ، وبذلك يستطيع أن يخفى إلى الأبد أن فلاحاً أبى أن يجلس على عرش مصر فى ظل حراب الإنجليز ؟ ! .

إن الثابت أن كراسة تبدأ صفحاتها من صفحة ١٤٢٦ إلى صفحة ١٤٨٢ قد اختفت من خزانة بنك مصر ! . . إن هذا أكثر من مجرد استنتاج . . إنه حقيقة ، لأنه لا يوجد سبب وجيه لأن يحتفي من مذكرات سعد زغلول الجزء الخاص بنفيه في عدن ، إلا أن يكون الملك فؤاد أو أحد رجال القصر أراد أن يخفي عن التاريخ إلى الأبد هذا الجزء الخطير من تاريخ مصر ! . . إن هذه الست والخمسين صفحة المختفية يمكن أن تكون هي الحاوية لهذا الحدث الخطير المجهول ! .

ولكن هناك مفاجأة أكبر !

إن الذي سرق هذا الجزء من المذكرات لم يخطر بباله قط أن سعد زغلول قد دون القصة في جزء آخر ! إنه لم يتكلم أثناء حديثه عن نفيه إلى سيشل ، وعرض العرش عليه ، مجرد حديث شفوي . . ولكنا عثرنا على القصة الكاملة « بخط سعد زغلول نفسه » ! . . إنه كتبها وهو منفي في جبل طارق ، بعد ذلك بأشهر . . كتب سعد زغلول بالحرف الواحد في صفحة ٢٥٠٤ من المذكرات :

جبل طارق

يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢

« ذكرت اليوم أمام حرمي وصاحبتها فهيمة « ثابت » قصة « يعقوب » الذي قابلنا في عدن ، وركب معي في الأتومبيل ، وتكلم في شئون مصر ، ولمح لي بقرب العودة وزوال الشدة ، وأني أصير ملك مصر ، فقلت له إني لا أبحث عن « وظيفة » ، ولا أبغي إلا استقلال بلادي ، أما السودان فإنه لازم لمصر ، ولا يمكنها الاستغناء عنه !

فقالت فهيمة إن اللورد أللنبي أشار فى كلامه مع وفد السيدات إلى هذه المقابلة ، بقوله إننا رغبنا فى الاتفاق معه هنا وفى عدن فلم يقبل . وقالت حرمى إنه قال لهذا الوفد : إننا لا نعرف ماذا يريد ، وهو لم يقبل الاتفاق معنا .

« فتأكدت من ذلك أن ما ظننته وأصحابى عن هذه المقابلة كان صحيحاً ، وأن يعقوب هذا كان رسولا ، وأن حضوره بعد ذلك فى الباخرة الحربية لم يكن إلا ستراً لتلك المقابلة ، مع إثباتها بالإمضاء الذى رجانى فى توقيعه على الدفتر ، وكل الدلائل تدل على صحة هذا الظن ، لأنه لم يكن يؤذن لى فى الخروج للنزهة مع شدة إلحاحى فى طلبه ، ولكن فى يوم تلك المقابلة عرض علىّ الضابط استيل المكلف بشئوننا أن نخرج فى ذلك اليوم أو غده . فاخترت ذلك اليوم فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، وفى هذه الساعة نزلت معه إلى أسفل المكان أو « القلعة » التى كنا سجناء فيها . وفى أثناء ذلك قابلنا يعقوب هذا صاعداً ، فلما قابلنا عاد معنا ، وسبقنا الضابط استيل نازلا . فتكلم معى بالعربية . . . ولما وصلنا إلى الأوتومبيل انصرف الضابط استيل ، وذهبنا بالأوتومبيل إلى النزهة ، وفى أثناء ذلك حدثت تلك المحادثة .

« ولما عدت فى الساعة الخامسة انصرف هو ، وصحبنى الضابط النوبتجى الذى كان فى انتظارى ، ولما وصلت إلى إخوانى قصصت القصة عليهم فأعجبوا كل الإعجاب بكلامى فيها ، وقد أمليتها على مصطفى بك النحاس فأثبتها عنده ، كما كتبها فتح الله باشا ، ولا أذكر تاريخ اليوم بالضبط ، وربما كان فى أوائل فبراير .

« وقد صرح لى الرجل بأنه كان ضابطاً فى الجيش ، ثم خرج منه ، والتحق بالوظائف السياسية ، وأن له ابناً ضابطاً فى الجيش ، ومع ذلك فإن قومندان الباخرة أنكر أنه موظف ، وقال إنه انفصل من الخدمة منذ زمان طويل .

« ولما أتممت القصة لحرمي وحدها قبلتني ، وأبدت إعجابها بتعففي وزهادتي ، وقالت : الآن أفهم أن الإنجليز لا يسمحون بعودتك ، لأنهم اعتقدوا أن إرضاءك ليس في مقدورهم ، ما داموا لا يفرطون في مصر ، وهذا هو الرأي الراجح ، فقلت لها : إنه لا بغية لي في هذه الحياة إلا أن أرى بلادي مستقلة ، وكل ما دون هذه الغاية صغير في عيني ، مهما علا شأنه وعظم قدره ، وإن تلك القصة على أهمية ما عرض فيها وخلابته ، لم يؤثر على في شيء ، بل كنت قد نسيت أمرها كل النسيان ، وما تذكرته إلا لما جاءت مناسبة الملك .

وقلت لها : « وإني إذا مت الآن أموت مستريحاً من جهتك ، فقد عرفك الناس ، وأخذت بينهم مكانة عليا ، فلست كغيرك من السيدات : شخصيتك منطوية في شخصية زوجك ، ومندمجة فيها ، بل إن لك شخصية قائمة بذاتها ، وصفات عالية عرفها الناس فيك ، فلا ضير عليك بعدي . . »

هذا هو ما دونه سعد زغلول بالحرف الواحد في مذكراته .

ولكن ، هل انتهت القصة ؟

لا نقبل هذا السلطان !

صفحات ممزقة من مذكرات سعد

في ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تناولت الغداء مع احمد باشا الباسل وكيل الوفد المصرى على مائدة الأستاذ محمد عبد الرحمن الجديلى مدير إدارة المساجد بوزارة الأوقاف فى تلك الأيام . وكان معنا المرحوم الأستاذ توفيق صليب ، والمرحوم كامل الشناوى ، وعلى أمين .

وبعد الغداء جلس حمد باشا يروى ذكرياته السياسية الممتعة . قال إنه كان مع الوفد المصرى فى باريس سنة ١٩٢٠ . ولاحظ أن نفوس الأعضاء لم تكن متآلفة . كان الأعيان من الأعضاء يقولون إن سعد زغلول يريد إعلان الجمهورية فى مصر ، ويعتقدون أنه بذلك سيخرب البلد ، ولم يكن سعد زغلول فى أول الثورة من أنصار الجمهورية . ولكن بعد شهر من قيامها بدأ يفكر فيها . والسبب أننا كنا منفيين فى مالطة وجاءت برقية تقول إن إحدى المديريات أعلنت استقلالها وأعلنت الجمهورية .

واهتم سعد زغلول بهذا النبأ ومكث يحدثنا فيه حتى الصباح . وكنت أنام مع إسماعيل صدقى فى غرفة واحدة . وقلت له إننى شعرت أن رأس سعد زغلول دار بفكرة الجمهورية ، وكان من رأى صدقى أن إعلان الجمهورية كارثة . وعندما ذهبنا إلى باريس كان سعد يلمح إلى ذلك ، وقد رفض يوماً اقتراحاً بأن يتكون برلمان يعيد انتخاب السلطان فؤاد سلطاناً . وقال إن البلد هو الذى يختار نوع الحكم بعد الاستقلال . وكان أعضاء الوفد — وخصوصاً الأعيان منهم — يرون أن هذا اتجاه جنونى . وأنه سيؤدى

إلى انفضاض الأعيان عن الثورة وإلى قيام البلشفية ، وقال عبد العزيز فهمى : « إذا كنا لا نستطيع أن نحتمل سعد زغلول كرئيس وفد فكيف نحتمله لو أصبح رئيس جمهورية ؟! »

وكان سعد يسمى المعارضين فى خلع السلطان : « جمعية عبيد السلطان ! »

وقال حمد باشا : « وذهبت إلى سعد باشا وقابلته منفرداً ، ونصحته بأن يعمل على تصفية القلوب ، وأن الأعضاء يشكون فى نواياه ، وأنه يحسن أن يصفى الجو قبل سفر الوفد المصرى إلى لندن للمفاوضة مع ملنر ، ويضمد الجروح . ولكن سعداً لم يهتم كثيراً برأيى ، ولم يكن يعتقد أن الأمر سيؤدى إلى انشقاق . . وسافر الوفد إلى لندن، وفى أحد الاجتماعات اختلف الأعضاء على من يتولى مفاوضة اللورد ملنر ، فقد خشينا أن يثير سعد زغلول مسألة الجمهورية — مخالفاً أغلبية الوفد — وكان عدلى قد قال إن سعداً أثارها فى مقابلته مع اللورد ملنر ، بغير اتفاق معنا : وقال سعد إن من رأيه أن الاستقلال هو أن يختار الشعب بنفسه النظام الذى يراه ، جمهورياً أو ملكياً ، ويجب أن ينص على هذا فى المعاهدة . وقال إن من رأيه عزل السلطان باعتباره أثراً من آثار الحماية ، وأن الشعب ينتخب حاكمه بعد الاستقلال : واشتدت المناقشة بيننا . . واتهمنا سعد بأننا نعارض فى خلع السلطان وإعلان الجمهورية ، من أجل مصالحنا الشخصية !

فقلت : « أنا طلبت من سعد باشا فى باريس أن يفتش عن الشروخ ويلحمها قبل سفرنا إلى لندن ! »

قال سعد باشا متضايقاً : « شروخ إيه ؟ »

قلت : « الشروخ التى فى الوفد يجب أن تفتش عنها » .

فقال سعد باشا : « أنا يا سيدى عملتك أنت المفتش » .

وأجاب حمد باشا : « إذن أنا أقبل الوظيفة . . لكن أول من سأفتشه هو أنت ! »

فتضايق سعد باشا وقال : « أنت لا تفهم ما تقول . . » . . فثرت في وجهه ، وقامت مناقشة عنيفة بيننا اشترك فيها سينوت حنا بك . وقلت لسعد باشا : « إن رأينا فيك أنك مجنون ، وأنك تريد أن تخرب الحركة بإثارة هذه المسألة ، وإن عدلى باشا قال إن الإنجليز مصممون ألا يعقدوا محالفة إلا مع السلطان ! » .. وقال سعد زغلول إنه لا يعترف بالسلطان ، وإن السلطان موظف إنجليزى ، وإنه يجب أن يخرج بخروج الموظفين الإنجليز ، وإن السلطان فؤاداً مجرد جندى في جيش الاحتلال ، ويجب أن يخرج مع جيش الاحتلال ! . . وثار واصف غالى ضدى ، وثار على ماهر ضدى :

« وخرجت من هذا الاجتماع وأنا مصمم على السفر في اليوم التالى إلى مصر . ولكن محمد محمود باشا والمرحوم عبد اللطيف المكباتى بك أقنعانى بأنى على خطأ في توجيه هذه العبارات العنيفة إلى سعد زغلول ، وأن الواجب أن أعتذر لسعد . وقال لى باقى أعضاء الوفد نفس هذا الكلام ، ونزلت على رأى الأغلبية :

وفي اليوم التالى دخلت اجتماع الوفد فوجدت جميع الأعضاء موجودين فقلت : « سلامو عليكم » . . فقال الأعضاء : « عليكم السلام » . . فقلت : « يظهر أننى كدرت صفوكم أمس ، وأنا أعتذر لكم عما بدر من جانبي » . . فقال سعد باشا : « هذا الكلام ما ينفعش . تعال هنا » . . قلت له : « أنا لا أوجه الكلام لمعاليك ، وإنما أوجهه للجميع » . . فقال سعد باشا : « تعال اقعد بجانبي » ..

ثم وقف سعد وقال : « ليس حمد باشا هو الذى يجب أن يعتذر ، بل أنا الذى يجب أن أعتذر ، فأنا الذى بدأت بالعدوان ، ولهذا أقدم لصديقى حمد أسفى واعتذارى ، وأنا متمسك برأيى ، ولكنى أحترم رأيه ولا أقره » .

هذا ما قاله حمد الباسل باشا يومئذ : ولكن هل يمكن للمؤرخين أن يكتفوا بشهادة الذين حضروا هذه الرواية ، للتدليل على أن سعد زغلول كان فعلا يريد إعلان الجمهورية ؟ . . ذلك أنه ليس فى أقوال سعد المنشورة أى كلام عن إعلان الجمهورية ، أو ما يوحى بأن ثورة سنة ١٩١٩ كانت متجهة إلى الجمهورية ، وأنه لولا الأعيان وكبار الإقطاعيين من أعضاء الوفد لاتجهت ثورة سنة ١٩١٩ إلى الجمهورية !

ترى هل كانت مصالح الإقطاعيين هى التى منعت الثورة من هذا الاتجاه الثورى ؟ وهل معنى هذا أن ثورة ٢٣ يوليو كانت على حق عندما بدأت أولا بتصفية الإقطاع ، ثم أعلنت الجمهورية بعد ذلك ، وأنها لو لم تفعل ذلك لما استطاعت أن تعلن الجمهورية ؟ وهل كان الشعب المصرى فى تلك الأيام مستعداً لإسقاط الحكم الملكى ، والاتجاه إلى النظام الجمهورى ؟

إن الرد على هذه الأسئلة الخطيرة لا يكتفى فيه برواية منقولة غير مكتوبة ، وخاصة أن هذه الواقعة بالذات — برغم تأكيد حمد الباسل باشا لها — لم تذكرها أو تشر إليها أى جريدة من الجرائد ! . صحيح أن شركة روتر وزعت برقية فى أوائل يناير سنة ١٩٢٠ على جميع صحف العالم هذا نصها : « صرحت جريدة "التيمس" بأن لديها وثائق تثبت أن قلب السلطة المصرية سيكون من أولى نتائج انتصار المتطرفين فى مصر » . . ولكن جريدة "التيمس" يومها لم تنشر هذه الوثائق ، وقيل إنها أرادت بذلك إيقاع الخلاف بين الأمراء وبين سعد زغلول الذى كانت تسميه جريدة التيمس « زعيم المتطرفين » ! .

إذن لابد من مستند لترتكز عليه هذه الواقعة التاريخية . فهل هناك مستند ؟ نعم .. إن بين يدىّ مذكرات المرحوم الدكتور محمد حسين هيكل باشا عندما

كان رئيساً لتحرير السياسة . إنه يتحدث عن المعركة الانتخابية لانتخاب أول مجلس نواب بعد ثورة سنة ١٩١٩ ، وكيف حاول الأحرار الدستوريون وقف سعد زغلول ، وإذا به يكتسحهم اكتساحاً لم يسبق له مثيل فى التاريخ . . حتى بعد أن اتهموه بأنه يريد خلع الملك فؤاد !

كتب الدكتور هيكل فى مذكراته يقول : « لست أقف عند ما قيل فى هذه الخطب ، اللهم إلا خطاباً ألقاه محمد على علوبة بك كان له شأن خاص . كان علوبة بك سكرتير حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قبل ذلك أمين صندوق الوفد حين كان الوفد فى پاريس . فلما ألقى خطابه وجه إلى سعد باشا شخصيًّا تهماً اهتز الحاضرون لسماعها ، وكانت عبارته " إنى أتهم سعد زغلول باشا علناً . . " ، وهو يلقيها بصوته الجهورى ، تقابل بالكثير من الدهشة لتصرف رجل يسميه أنصاره " نبى الوطنية " . . فقد اتهم سعداً بعدة تهم ، منها أنه استولى لنفسه على مال الوفد وقدره ثلاثة وثمانون ألفاً من الجنيهات ، ومنها أنه أثناء محادثات ملنر طالب عزل السلطان فؤاد ، بحجة أنه أثر من آثار الحماية !

وخرجنا بعد هذا الخطاب ، والناس يتهامسون : " بماذا عسى أن يواجه سعد هذه التهم ؟ " . وسألنى الدكتور حافظ عفيفى إذا كنت سأنشر هذا الخطاب كما هو فى جريدة السياسة التى تصدر صباح السبت — فلم تكن السياسة تصدر صباح الجمعة — وأجبته بكل بساطة أنى سأنشر الخطاب كما هو ، فمحمد على علوبة محام كبير ، وكان عضواً فى الجمعية التشريعية ، وعضواً بالوفد ، وعضواً بلجنة الدستور . ثم إنه السكرتير العام لحزب الأحرار الدستوريين ، فلا يجوز ألا ينشر خطابه كما هو . . فقال الدكتور حافظ : " يحسن أن تقابل عدلى باشا ، وتتحدث إليه فى هذا الأمر " . قلت : " فليكن " . . وعلمت فى الصباح أن عدلى باشا

ينتظرنى بمنزله فى الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ذلك اليوم .

وقابلت عدلى باشا ، وذكرت له ما ذكرته للدكتور حافظ عفيفى ، فطلب إلىّ أن أتلو عليه فقرات الاتهام . فتلوتها أكثر من مرة . وتداولنا الحديث . فقلت: " لعل الفقرة الوحيدة التى يصح حذفها هى المتعلقة بحديث سعد مع ملنر حول السلطان فؤاد ، وذلك احتراماً لمقام الجالس على العرش ، لا لأى اعتبار خاص بالمسئولية " .

ولم ننته إلى رأى فيما ينشر أو لا ينشر ، واستصحبنى عدلى باشا إلى " كلوب محمد على " ، وسأل عن ثروت باشا وصدقى باشا ، وتقدمنى إلى غرفة خاصة . وجاء صدقى باشا وعدنا إلى الحديث فى خطاب محمد بك على علوبة ، فأبدى صدقى باشا تردده فى صواب النشر ، وفيما قد يترتب عليه من مسئولية . أما ثروت باشا فقيل إنه ترك منزله ذاهباً إلى " الكلوب " . .

وبينما أنا أحاول إقناع صدقى باشا برأيى دخل ثروت باشا ، واشترك معنا فى الحديث ، ثم تناول الخطاب وتلا فقرات الاتهام فقرة بعد فقرة ، فكان إذا فرغ من إحداها قال « إنه لا بأس مطلقاً من نشرها » . فلما وصل إلى الفقرة الخاصة بالسلطان فؤاد ، قال : " أنا أشارك الدكتور هيكل فى أن المجاملة تقتضى الاكتفاء بالإشارة إلى هذه الفقرة . أما سواها فالدكتور هيكل على حق فى وجوب نشرها "

واقتنع عدلى باشا وصدقى باشا برأى ثروت باشا .

وخرجت وذهبت إلى (السياسة) ، ودفعت بالخطاب إلى المطبعة ، بعد أن وضعت بين أقواس ، فى مكان الفقرة الخاصة بالسلطان ، أننا لا ننشرها " تأدباً ومجاملة " !

• • •

هذا ما كتبه الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته بالحرف الواحد ! : :

فهل يمكن الاكتفاء بهذا كمستند عن اتجاه سعد زغلول فى شأن الجمهورية ؟ . .
إن المؤرخ لا يستطيع أن يقبل أى شىء على عواهنه، بل قد يسأل : « ألا يكون كلام الدكتور هيكل هو كلام خصم عن خصم؟ ألا يحتمل أن يكون هذا الاتهام ملفقاً ، وأن الأحرار الدستوريين تصوروا أنه يسىء إلى سعد زغلول أمام الشعب ، ففوجئوا بالشعب يسقطهم جميعاً فى الانتخابات ، بعد أن ظنوا أنهم يوجهون لسعد زغلول تهمة الخيانة العظمى عندما يقولون إنه طالب بخلع السلطان فؤاد باعتباره أثراً من آثار الحماية ؟ ! . . صحيح أن رواية الدكتور هيكل تؤيد رواية حمد الباسل باشا . . ولكن هل يمكن أن يكون هذا دليلا على أن سعد زغلول كان يفكر فى أن تتجه الثورة نحو الجمهورية ؟ . . صحيح أن سعد زغلول طالب بخلع السلطان . . ولكن ربما لأنه كان يريد أميراً آخر ليتولى العرش بدلا من الملك فؤاد . .

ربما كان يريد الأمير عمر طوسون مثلا !

ربما كان يريد الخديو عباس .

فما هو الدليل على أنه كان ضد الأسرة المالكة كلها ؟

وما هو الدليل على أنه كان يريد أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب ، كما يقضى النظام الجمهورى ؟

الرسائل السرية

لقد حصلنا على نص الرسائل السرية المتبادلة بين سعد زغلول و بين عبد الرحمن بك فهمى الذى كان يرأس الجهاز السرى للثورة ، (فقد كان سعد فى باريس يحاول عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، وكان يدير الثورة من باريس !)

وقصة هذه الرسائل مثيرة : كان سعد زغلول يكتبها بالحبر السرى فى باريس

فوق مجلات فرنسية : . وكان يحملها رسول من باريس إلى القاهرة . . وكان الدكتور أحمد ماهر هو المسئول عن عملية حل الشفرة . وكانت طريقة حل الشفرة عجيبة : وهى أن يمرر الدكتور ماهر مكواة ساخنة على الورق ، فتظهر رسالة سعد زغلول على الفور . ولكن العين المجردة ما كانت لتستطيع أن ترى الحبر السرى ، بل إنك تقلب المجلة فتجد صفحاتها عادية لا كتابة فيها !

إن هذه الرسائل السرية تدل على أن سعد زغلول كان يرى أن يكون رئيس الدولة فى مصر بالانتخاب ، لا بالتعيين ، ولا بالوراثة ، وهذا هو النظام الجمهورى . أو كما يقول فى إحدى هذه الرسائل السرية بالحرف الواحد : « يجب التحذير من الاقتراب من هذا المركز — مركز رئيس الدولة — إلا بإرادة الأمة ، وبناء على انتخابها ، بعد الحصول على استقلالها التام . وإن كل قبول لهذا المركز تحت سلطة الإنجليز مهما كان اسم هذه السلطة يعد " حماية " : أو " محالفة " . . يعد خيانة للأمة ! »

ولكن نصوص الرسائل السرية أقوى من هذا التلخيص . . إنها تدل على أن سعد زغلول كان يعطى من باريس تعليمات لجهاز الثورة فى القاهرة : بأن يحاربوا السلطان فؤاد . وأن يحاربوا الخديو عباس ، وأن يحاربوا الأمراء جميعاً . .

وهذه نصوص الرسائل السرية الخطيرة :

لا نريد أن نخرج من رق المماليك إلى رق الأمراء !

٢٧ يناير سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة .

« سرنا أن ظهر الآن بعض من أعلياء الشأن — الأمراء — فى الميدان ، بعد أن

لبثوا فى الخفاء كثيراً من الزمان ، بل بعد أن عاكس بعضهم الحركة بأقواله وأمواله .
أظهرنا سرورنا بدخولهم فيما أرسلناه لكم ونشرتموه فى الجرائد ، ولكننا وجدنا تصريحهم خالياً من ذكر الوفد ، ولم يتصل بنا أنهم تكرموا عليه بشىء من أموالهم . وبلغنا أنه انعقد اجتماع عند بعضهم فى الإسكندرية تقرر فيه إسناد الزعامة إليه — عمر طوسون .
إن الأمة أجمعت أمرها قبل دخولهم على طلب الاستقلال التام ، وسارت فى الطريق شوطاً بعيداً بدونهم ، كأنهم لم يكونوا موجودين ، فدخولهم فى الحركة بعد ذلك إن لم يكن لصالح يبلمونه ، أو توكيل يعطونه ، فما ذا تكون الفائدة من انضمامهم الآن ؟ وهل يستنتج من ذلك أنهم أرادوا المنازعة فى الزعامة لتكون الرياسة لهم ؟ . . وهل يكون دخولهم على هذه النية فى صالح القضية ؟ أم يكون بعدهم عنها أفيد لها ؟ !
ربما كان لمحمد سعيد باشا يد فى هذه الحركة ، كما يرشح لذلك ، بما تكتبه جريدة « الأهالى » لسان حاله يوماً فيوماً عن الوفد وموقفه والأمراء ودخولهم فى الحركة ، فهل أنتم مترقبون لهذه الأحوال واقفون على أسرارها ، وعاملون على اتخاذ الوسائل لمنع أضرارها ؟ . . إن الرياسة لا تهمنى فى شىء ، ولكن يهمنى أن تبقى فى الأمة هذه الروح التى أدهشت العالم بجلالها وكمالها . . وأن تبقى الحركة قومية ، ترمى إلى تحرير البلاد من ربق الاستعباد ، وأن تتمتع بالحرية الحقيقية لا أن تخرج من رق للمماليك إلى رق الأمراء ! »

سعد زغلول

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس .

« إن الأمراء بعد صدور بيانهم لم تبد منهم أى حركة يفهم منها انضمامهم إلى

القائمين بالحركة . وهذا هو السر فى عدم نشر صورة جوابكم الذى أرسلتموه إلى الأمراء لغاية الآن . إننا تأكدنا من أن الأمير عمر طوسون مشايع لحمد سعيد باشا . وخشينا أن تؤثر عليه أقوال سعيد فيصدمنا بجواب ينشره فى الجرائد بعد نشر جوابكم ولا يكون فى مصلحتنا ، ولذا تريثنا حتى يعود الأمير يوسف كمال من الوجه القبلى . ونتفق معه على نشر الجواب !»

عبد الرحمن فهمى

احذروا الأمير عمر طوسون !

باريس فى ١١ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

« . . . هل للأمير عمر طوسون غاية تعلمونها ؟ أو يمكنكم أن تعرفوها ؟ إنى أشكركم كثيراً إذا كلفتم أنفسكم أن تحيطونى علماً بالحقيقة ! »

سعد زغلول

١٤ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

« حامت الظنون حول مسلك الأمير عمر طوسون نحو الوفد وخطته ، أردت أن

أقف على الحقيقة تماماً . طلبت من إخوانى الذين توجهوا إلى (الرحمانية) أن يضعوا فى برنامجهم موعداً لزيارة الأمير ويتكلموا معه فى المسائل الهامة ، فإن وجدوه مؤمناً بأعمال الوفد يطلبون منه مساعدته المالية ، وبذلك يقضى على كل ظن سيئ نحوه . . وبالفعل زاروه ، وتكلموا معه طويلا ، فقال لهم الأمير بصريح العبارة إنه ليس لديه ثقة فى نتيجة أعمال الوفد . وبذلك ترون أن الرأى القائل باشتراكه مع محمد سعيد باشا ، وبأنه المورد الثانى الذى يدور عليه المال ، فكر صائب » .

عبد الرحمن فهمى

الهتاف للخديو فى الثورة !

٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

ظهرت فى الأيام الأخيرة حركة غريبة جداً ، وهى الهتاف للخديو « عباس حلمى » ! . . وبالبحث علمنا أن من بين المشجعين عليها الحزب الوطنى ، ولا أعلم إن كانت يد الإنجليز هى المحركة من بعيد لهذه الحركة أم أن سخافة أعضاء الحزب الوطنى هى التى دفعت بعض القوم إلى ذلك ، وهكذا تتنوع الحركة المضادة لمصلحتنا العامة ، وتلبس كل يوم ثوباً جديداً ! . . نحن نخشى اتساع هذه الخروق التى تعملها يد الدسائس ، ونقود الأعداء ! نرجو التعجيل بتوفير المبالغ اللازمة للأعمال السرية حتى يمكن مكافحة هذه الحركات الجديدة ، والقضاء عليها .

عبد الرحمن فهمى

١١ ابريل سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

أرجو أن تكونوا وقفتم على مصدر الحركة الموالية للخديو عباس ، وعلى القائمين بها ، وأملى أن تبذلوا همتكم فى القضاء عليها ، لأنه لا شىء يسوء حركتنا ، ويعطل سير قضيتنا أكثر من أن تنسب إلى عامل أجنبى . أو عامل ذى سلطان سابق . أو طامع فى سلطان لاحق !

سعد زغلول

٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

. . . بحثت عن سبب المناداة بحياة « الخديو عباس » فوجدت أنها دسيسة آتية من محمد سعيد باشا ، باتفاقه مع أعضاء الحزب الوطنى — « الصوفانى » فحاربتها محاربة شديدة إلى أن زال أثرها والحمد لله .

عبد الرحمن فهمى

الشعب يهتف بسقوط السلطان !

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

أعدت السراى صورة خطبة ، وأرسلتها إلى وزارة الأوقاف ليخطب بها خطباء

المساجد يوم الجمعة ٢٦ مارس ، وهو عيد ميلاد السلطان . كانت وزارة الأوقاف طبعت الخطبة ووزعتها على خطباء مساجدها . ولكن ياليتها ما فعلت ! النتيجة أتت بعكس ما كان يأمله واضع الخطبة على خط مستقيم : حيث حصل فى جميع المساجد مظاهرة ضد السلطان ، ونادى الجمع المحتشد فى معظمها بسقوطه ! وفى بعضها أنزل الخطيب قهراً من فوق المنبر الذى علاه غيره وخطب خطبة اعتيادية — وذلك بمسجدى الأزهر والسيدة زينب — أما فى باقى المساجد فالخطباء لم يترددوا فى إطاعة نداء الجمهور وطويت خطبة وزارة الأوقاف ، وخطبت خطبة اعتيادية ، بعد أن زلزل الجمع جوانب الجامع بصوته العالى منادياً بسقوط السلطان !

عبد الرحمن فهمى

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

إن السخط الذى قام به المصلون لتغيير خطبة الجمعة . وما ترتب عليه ، أوجب كل ارتياح لدينا ، لدلالته على شدة تغيظ الأمة ، وتمكن روح التضامن فيها . ندعو الله أن تبقى هذه الروح وأن يبعد عنها إفساد المفسدين المضللين .

سعد زغلول

تشريفات السلطان !

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

لم تخبرونا عن سبب تشريفات « السلطان » التى دعا الناس إليها فى الإسكندرية خلافاً لما وعدتم . أرجو أن توافونا بما وصل إليه علمكم فى هذا الموضوع .

سعد زغلول

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول

أعلن عن تشريفات عامة لتقديم التهنئة والتبريك للسلطان يوم الجمعة ٢٦ مارس وهو عيد ميلاده ، ولكن لم يحضرها إلا النزر القليل جدا ، لأن أقاليم برمتها لم يحضر منها إلا مديرها ، وأقاليم لم يحضر مع مديرها إلا ما يعد على أصابع اليد الواحدة أو اليدين ! ولم يحضر التشريفات من رجال الجمعية التشريعية إلا أربعة مع مظلوم باشا وهم : مرقس سميكة باشا ، ويوسف قطاوى باشا ، وخالد لطفى باشا ، وحسن باشا توفيق ، وكلهم من المعينين من قبل الحكومة . قامت مظاهرات كثيرة حول السراى تنادى بسقوط السلطان تارة وبسقوط الوزارة تارة أخرى !

عبد الرحمن فهمى

أصابع الأمراء !

١٣ فبراير سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

. . . علمنا من بعض الجرائد الإنجليزية أن حركة قامت فى الإسكندرية ضد محمد سعيد باشا لأنه يدس الدسائس للوفد ويسعى لتسوىء سمعته ، فلعلكم تكتبون إلينا بتفصيل عن هذه الحركة ، وما زلنا ننتظر رأيكم فيما يختص بالأمراء وانضمامهم للحركة ؟

سعد زغلول

أول مارس سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

أشرتم فى رسالتكم إلى عودة محمد سعيد باشا إلى بث بذور الفتنة ، ودس دسائس الشقاق ، وأنكم مجتهدون فى إحباط عمله وتخييب أمله : وقد شعرنا من زمن بأن لبعض الأمراء يداً معه فى هذه الدسائس ، أو أنه هو يدهم .

وفى الإعلان الذى صدر منهم ، ما كان جوابنا لكل منهم إلا جساً لنبضهم ، وطلباً للوقوف على حقيقة أمرهم ، حتى إذا نشروه علمنا أن ذلك وهم منا ، وإذا طووه وكتموه تحقق لدينا ما فهمنا . ولكن إبراهيم سعيد باشا كتب إلىّ بأن هذا الجواب لم يصلهم ، مع أنه أرسل إلى كل منهم مؤمناً عليه ، فإذا كانوا مستمرين فى كتمانه ، فما ذلك إلا لما أشرنا إليه . وعلى كل حال نرجو أن تجلوا لنا الحقيقة بتفاصيلها .

سعد زغلول

الشعب ينتخب حاكمه

١٥ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

. . . إن الأفكار الإنجليزية لا يبعد أن تكون متجهة إلى تعيين الأمير عمر طوسون خلفاً للسلطان فؤاد ، وَهْماً منهم بأنه بواسطة ميل الأمة إليه ونفوذه فيها ، وما له من الأعوان بين رجالها ، يمكن أن يجعل الأمة تقبل النظام الذى يريدون وضعه لمصر ، على مبادئ بعيدة عن الاستقلال التام فى الباطن ، وقريبة منه فى الظاهر . وأن يكون انضمام الأمير للأمة إنما هو تمهيد لهذا التعيين . فهل عندكم شعور بشىء من هذا ؟ إنى أخشى كثيراً أن يكون هناك سعى فى هذا الموضوع ، لأنه إذا تحقق ترتب عليه على الأقل انقسام فى الأمة ؛ وكل انقسام مضر بالقضية المصرية ضرراً كبيراً ، لأنه ليس لها من معين غير الاتحاد والتضامن بين أفرادها ، فأى انقسام يطرأ عليها يؤثر تأثيراً كبيراً فيها .

وفى ظنى أنه يمكن محاربة هذا المشروع بالنشرات السرية التى تحث على التحذير من الاقتراب من هذا المركز إلا بإرادة الأمة وبناء على انتخابها بعد الحصول على استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز تحت سلطة الإنجليز مهما كان اسم هذه السلطة — « حماية » أو « محالفة » — يعد خيانة للأمة . .

أرجو ألا تعلموا أحداً بهذه الفكرة ، وأن يكون ما تفعلونه أمام غيركم ممن تثقون به ، كأنه صادر منكم أنتم ، لا بناء على رأينا .

أرجو أن تفيدونى بكل ما يتعلق بهذا الموضوع سريعاً .

سعد زغلول

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

لم يهنأ لى نوم قبل أن أقف على الرسالة الأخيرة . وبالفعل حللت رموزها ليلا . ستبقى التعليمات محفوظة لا تتعدى ذاكرتى . سأنفذها بتمام الدقة والعناية .

عبد الرحمن فهمى

• • •

ولكن هل كان سعد زغلول عندما قاد الثورة يفكر فى أنه سينادى فيها بالجمهورية؟ ن سعد زغلول فى مذكراته كان يهاجم الخديو عباس ، وكان يهاجم السلطان حسين ، وكان يهاجم الملك فؤاد ، ولكنه لم يتحدث قبل الثورة عن الجمهورية . . ل إنه لم يكن يتصور أن الثورة ستكون بهذه القوة ! . . فلقد كتب فى مذكراته ، أثناء نفيه فى مالطة يعلق على ما سمعه لأول مرة عن انفجار الثورة فيقول :

مالطة فى ٢ أبريل سنة ١٩١٩

« أخبار ما حصل من المظاهرات عقب قيامنا ، ومن أجل إبعادنا ، ملأت قلوبنا سروراً وابتهاجاً ، حتى كادت تحبب السجن إلينا ، وأفعمتنا شكراً لأمتنا ، وهانت علينا نفوسنا ، نفدى بها هذه البلاد .

نعم ، مازج هذا السرور كثير من الأسف على النفوس التى أزهقت ، والمدن التى أحرقت ، ولكن أى مجد قام بغير هذه الضحايا ، وأى أمة بلغت مناها ، بغير أن يخاطر أبناؤها بأعز ما لديهم ؟ . . لقد ساءنا أن تداخل بعض الأشرار فى الحركة وارتكبوا جرائم فظيعة ، ولكن متى هاجت الأمم فلا يعلم إلا الله مقدار هيجانها ! ولكن المسئول عن هذا الاختلال هم الذين أساءوا إليها من قبل .

زعم بعض رجال السياسة فى مجلس العموم أننا هددنا السلطان ، وعطلنا تشكيل الوزارة ، ولكن سياستهم الخرقاء هى التى ترتب عليها هذا التعطيل ، لأنهم منعونا من السفر لإبداء مطالب قومنا ، واستعفت الوزارة الرشدية بسبب هذا المنع ولم يكن فى مصر بعد هذا الاستعفاء . لهذا السبب ، من يجرؤ على قبول الوزارة : لا خوفاً منا . بل خشية أن تحتقره أمته ، التى صودرت فى إرادتها . والسبب الذى حمل رشدى باشا على الاستعفاء هو الذى منع غيره من أن يحل محله !

والكتاب الذى أرسلته للسلطان لا شىء فيه من التهديد ، بل هو مملوء من الأدب معه والاحترام لشخصه والحرص على مقامه ، وإيقافه على ما فى نفوس أمته . فإن كان يعد رفع رغبات الأمة إلى سلطانها تهديداً له ، فنعم هذا التهديد . ومن الفخر الكبير أن نتحمل مسئوليته أمام أية سلطة شرعية .

ولقد توهم حزب الاستعمار أن يبتلع مصر بمجرد أن يبعد بعض أبنائها عن بلادهم . ولكن ساء فألهم فإن البلاد من أقصاها إلى أقصاها تطلب الاستقلال . ولا تحمل للطامعين فيها إلا كل حقد وضغينة . ومهما كانت طبيعة الحوادث التى حصلت فى مصر بعد قيامها فإنها جاءت قارعة وشديدة ، فوق ما كان يقدر المقدرون ، وعكست القصد على حزب الاستعمار ، فألفتت العالم كله إلى أن هناك أمة مظلومة تطلب الإنصاف » .

هذا هو ما كتبه سعد زغلول عن أثر انفجار الثورة فى نفسه . وفى نفس يوم كتب سعد . . عن فكرة الجمهورية لأول مرة فقال :

« ومما يدهش القارئ ما روته جريدة " التيمس " من أنه نودى فى الزقازيق بأنها جمهورية ! فهل تبدلت الأمة المصرية فى هذه البرهة

الوجيزة التي مضت منذ سفرنا من البلاد ؟ أو أن القوم يكبرون فى الحوادث ويبالغون فى شأنها بغية الوصول إلى غرض يرمون إليه ؟ »

(انتهى بالنص ما كتبه سعد زغلول)

إن هذه الفقرة من كلام سعد زغلول تؤيد ما قاله حمد الباسل باشا بعد ذلك بعشرين سنة :

« لم يكن سعد زغلول فى أول الثورة من أنصار الجمهورية . ولكن بعد شهر من قيامها بدأ يفكر فيها ، والسبب أننا كنا منفيين فى مالطة وجاءت برقية تقول إن إحدى المديريات أعلنت استقلالها وأعلنت الجمهورية ، واهتم سعد زغلول بهذا النبأ . ومكث يحدثنا فيه حتى الصباح ، وكنت أنام مع إسماعيل صدقى فى غرفة واحدة وقلت له إن رأس سعد زغلول دار بفكرة الجمهورية . وكان من رأى صدقى أن إعلان الجمهورية كارثة » .

ولكن هناك جزءاً هاماً لم يثبت بعد من رواية حمد الباسل باشا ، وهو : هل أثار سعد زغلول وهو فى أوربا مسألة حق مصر فى أن تعلن نفسها جمهورية ؟ وهل ما قاله محمد على علوبة صحيح من أن سعد زغلول طالب بعزل السلطان ، بحجة أنه أثر من آثار الحماية ؟ أو كما قال لحمد الباسل أنه « موظف إنجليزى يجب أن يخرج من مصر مع الموظفين الإنجليز . وجندى فى جيش الاحتلال يجب أن يخرج مع جيش الاحتلال ؟ ! »

ان فى مذكرات سعد زغلول مفاجأة فى هذا الموضوع :

لولا الإقطاعيون لأعلنت ثورة ١٩١٩ الجمهورية !
رسائل سرية تذاع لأول مرة

فتح مجهول الكراسة التى فيها مذكرات سعد زغلول ، عن أسرار ثورة سنة ١٩١٩ ، واخترق بأصبعه إحدى الصفحات ، وقطع بيده هذا الجزء من وسط الصفحة ، وجزءاً صغيراً فى أعلى الصفحة نفسها ، وقطع بيده الصفحتين التاليتين فى الكراسة !

إنه فعل ذلك على عجل ، لأنه لو كان لديه وقت لهذه العملية البسيطة لقطع هذا الجزء بموسى ، أو بمقص . أو على الأقل شطب بالحبر على هذه الكلمات التى يريد أن يخفيها من المذكرات ، ولكن يبدو بوضوح أنه فعل ذلك متعجلا ، كأنه يخشى خطراً داهماً . أو كأنه يتوقع أن أحداً سيفتح عليه الباب ويراه يرتكب هذه الجريمة !

ذلك لأن الجزء المقطوع والصفحات المنزوعة هى أخطر ما فى مذكرات سعد زغلول عن ثورة سنة ١٩١٩ !

إنه الجزء الخاص بيوم ٨ يوليو سنة ١٩٢٠ — ويسميه سعد زغلول فى المذكرات (٨ منه) — إنه الجزء الذى كان يتكلم فيه سعد زغلول فى مفاوضات ملنر عن حق مصر فى أن تكون جمهورية ، وعن طلب الأمة عزل السلطان فؤاد . إنها الجملة التى أشار إليها حمد الباسل عندما قال إن سعداً كان يقول إن السلطان فؤاداً جندى بريطانى وإنه يجب أن يخرج مع جيوش الاحتلال ، وهى الجملة التى أشار إليها خصومه باعتبارها جريمة الخيانة العظمى ، عندما وقف محمد على علوبة باشا بعد ذلك بأربع

سنوات يقول : « إنى أتهم علناً سعد زغلول باشا بأنه فى أثناء محادثات ملنر طلب عزل السلطان فؤاد لأنه أثر من آثار الحماية ! »

إن معنى هذا أن شخصاً مجهولا أراد أن يخفى هذا السر الخطير الكبير من أسرار ثورة سنة ١٩١٩ .

ولا يمكن أن يكون هذا المجهول فأراً ، لأن الدائرة المنزوعة قطعت بالأصبع ، وليس فيها أثر أسنان فأر . وليس من المعقول أن فأراً يأكل الصفحتين التاليتين ، ولا يترك فيهما أثراً .

وأول مايتبادر إلى الذهن أن موظف القصر الذى فتح خزانة بنك مصر الخاصة بعد وفاة سعد زغلول . وانتزع منها الكراسة التى تحوى قصة عرض العرش عليه ، والتى تبدأ أرقامها من صفحة ١٤٢٦ إلى صفحة ١٤٨٢ هو نفسه الذى قام بعملية حذف الصفحة الخطيرة . ونزع الصفحتين التاليتين !

ولكن المفاجأة الثانية أن هذا الحادث الخطير لم يقع بعد وفاة سعد زغلول ، وبعد تسليم المذكرات للرئيس السابق مصطفى النحاس وإيداعها فى بنك مصر . . فبعد وفاة سعد زغلول مباشرة تسلمت صفية زغلول المذكرات . وتولت الآنسة « فريدا » وصيفة سعد زغلول ترقيمها باللغة الفرنسية فى وجود صفية زغلول . فالأرقام التى وضعتها الوصيفة متتابعة : إن اجتماع سعد زغلول مع ملنر فى صفحة ٢٢٥٢ بخط الآنسة فريدا ، والصفحة التالية هى صفحة ٢٢٥٣ . ومعنى ذلك أنه لم تنزع أى صفحة من المذكرات بعد أن تولت الآنسة فريدا ترقيمها ! . . ولكن الأرقام التى وضعها سعد زغلول بخط يده هى غير المتتابعة ! فإن القصة تبدأ فى صفحة ٥٩ ، وفجأة تجد نفسك فى صفحة ٦٢ ! وصفحة ٥٩ هى التى فيها الجزء المنزوع !

ولكن صفحة ٦٠ غير موجودة ، وصفحة ٦١ غير موجودة أيضاً ! . . ومعنى

هذا أن عملية اختفاء وتشويه هذه الصفحات تمت فى حياة سعد زغلول .

فهل هو الذى انتزع هذه الصفحات ، وهل هو الذى أراد أن يطمس معالمها ؟ هل ندم على أنه طالب بخلع السلطان ، وبإعطاء مصر الحق فى إعلان الجمهورية فبادر وخرق بأصبعه هذه الصفحة ، ومزق الصفحتين ؟ إنه لو أراد ذلك لاستطاع أن يصل إلى النتيجة نفسها ، لو أنه أمسك قلمه وشطب بالحبر على الأجزاء التى يريد أن يخفيها . . ولاستعمل مقصاً أو موسى ، ولما ترك هذا الأثر الذى يدل على أن شيئاً غير عادى حدث فى هذه المذكرات !

أم أنه خشى أن يعثر السلطان على هذه الوثيقة فيعلم أنه طالب بخلعه ونادى بالجمهورية . . ويرد على ذلك بأن سعد زغلول لم يقل ماقاله سراً ، وإنما قاله أمام شهود ، فإنه ذكره أمام أعضاء الوفد ، وذكره أمام عدلى يكن ، وذكره أمام لورد ملنر ، وكل هؤلاء شهود عدول عليه !

فتشوه ١٣ مرة !

إذن لابد أن سعد زغلول خشى أن تفتش السلطة البريطانية داره ، وتحصل على المذكرات ، وفيها بخط يده أنه طالب بخلع السلطان ! . . فالثابت التاريخى أن بيت سعد زغلول فتشه الإنجليز ١٣ مرة فى أثناء الثورة . وكان الجنود الإنجليز لا يكتفون بالتفتيش العادى ، والاستيلاء على الأوراق الموجودة . بل إنهم كانوا يفتشون جسم الموجودين فى البيت . وكانت سيدة إنجليزية تحضر معهم لتتولى التفتيش الذاتى للسيدات ، للبحث عن وثائق سرية مخبئة ! . . فهل خشى سعد زغلول أن يقع هذا الجزء فى يد السلطات البريطانية . أو السلطات المصرية التى تقوم بالتفتيش .

أو السلطان . . فتولى نزع الصفحات الخطيرة التى تؤكد أنه من أنصار الجمهورية ، وأنه يطالب بخلع السلطان ؟

وقد يقال هنا إنه بعد هذه المفاوضات التى طالب فيها بخلع السلطان عاد إلى مصر وقبض عليه الإنجليز بعد عودته ، فقد تكون مخابرات الثورة علمت بأن الإنجليز سيقبضون عليه ، أو أنها حصلت على البرقية السرية التى أرسلها لورد أللنبى المندوب السامى البريطانى فى ٨ أبريل ١٩٢١ إلى لورد كيرزون وزير الخارجية ، والتى قال فيها إن سعد زغلول سيقوم بانقلاب فى مصر كانقلاب عرابى باشا . . ولهذا السبب أسرع ونزع هذه الصفحات ، وقطع بيده الجزء الذى يتحدث فيه عن خلع السلطان ، وعن الخلاف الذى حدث فى الوفد بشأن الجمهورية ؟ . . وربما نسى سعد زغلول فى عجلته أن يقطع الورقة الثالثة التى تحوى قصة الخلاف فى الوفد بشأن خلع السلطان ، والتى رواها حمد الباسل وقال فيها إن سعد زغلول كان يسمى المعارضين فى خلع السلطان أعضاء جمعية « عبيد السلطان » . . وأنه عندما شتم حمد الباسل سعد زغلول غضب على ماهر وغضب محمد محمود ، وتدخل واصف غالى ، وأن لطفى السيد اعترض على تصرف سعد زغلول ، وأن سعد زغلول اتهمهم بأنهم يخشون على مصالحهم الشخصية إذا تم خلع السلطان !

حديث مع « ملنر »

ذلك أنه فى صفحة ٥٩ التى فيها حديث سعد زغلول مع ملنر عن السلطان ، وقول ملنر إنه لا يستطيع تحمل مسئولية البحث فى خلع السلطان ، نجد أن الصفحة تنتهى بكلمة على لسان ملنر ، يقول فيها « فكذلك أقول لك » . . وفجأة ينقطع كلام ملنر ، وينتقل إلى الخلاف الذى حدث فى الوفد ، فيقول سعد زغلول بالحرف الواحد :

وقلت ذلك استمراراً فى الفكر من غير التفات إلى ما أضمره السائل ، وإلى ما أستحسنه ، وبلغت بعد ذلك أن هذا الرأى أثار فى غير أعضاء الجمعية منهم ثائرة الغضب ، واتخذه لطفى السيد وسيلة للتنديد بى ، ويظهر أن " على ماهر " اشتد فى القول معهم ، كما اشتد محمد محمود ، ودخل فيها واصف غالى . ولما بلغنى هذا الاضطراب أخذ منى الاستغراب من قوم يغضبون ممن لم يرد إغضابهم ، وينظرون لصوالحهم الشخصية من نوافذ المصلحة العامة .

ولكن هذا الاستنتاج أيضاً لم يثبت أمام البحث والفحص . . فإن المفروض أن سعد زغلول — وهو كاتب المذكرات — يعرف أين هى الأمكنة التى دوّن فيها هذه الآراء الخطيرة فيحذفها . . ولكن الصفحات التالية بعد ذلك تشير إلى رأى سعد زغلول فى خلع السلطان ، ولو أن سعد زغلول هو الذى حذفها لحذف بطبيعة الحال ما جاء فى الصفحات التالية عن هذا الموضوع الدقيق ! . . ثم إن سعد زغلول ما كان فى حاجة إلى أن يقوم بهذه العملية لو أنه أراد أن يخفى المذكرات . . كان يستطيع أن يخفيها عند أحد أصدقائه ، أو عند شخص فوق الشبهات . . والثورة التى استطاعت إخفاء القنابل والمسدسات والمنشورات ، والتعليمات السرية ، وأسماء أعضاء الجهاز السرى ، لا تعدم وسيلة لإخفاء كراسة فيها مذكرات سعد زغلول !

ولكن المفاجأة الكبرى أن سعد زغلول ليس هو الذى قام بهذه العملية ، بدليل أن هذا الجزء المحذوف كله موجود بكامله فى كراسة أخرى من مذكرات سعد زغلول عن مفاوضات ملنر ، ولو أنه أراد أن يحذف هذا الموضوع ، لحذفه من الكراستين معاً : : فى يوم ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب سعد زغلول يصف جلسة المفاوضات فى وزارة المستعمرات — وكان الحاضرون : سعد زغلول ، وعدلى يكن ، ومحمد محمود ،

ولطفى السيد ، من المصريين : : ولورد ملنر وزير المستعمرات ، وسير رونيل رود — كتب سعد زغلول يقول ، فى صفحة ٢٠٢٣ من المذكرات :

« قال لورد ملنر : « لا نريد أن نتدخل فى النظام الدستورى ، ولكن فى مبادئه الأولية » : قلنا : « إنه لا مانع أن تشتمل المعاهدة على التصريح بأن مصر دولة حرة مستقلة ، دستورية ، جمهورية أو ملكية . لا مانع من اشتمال المعاهدة على هذا » .

وكان هذا الذى قاله سعد زغلول فى المفاوضات قنبلة ! : : إنها أول مرة يطالب فيها سعد زغلول بحق مصر فى أن تكون جمهورية أو ملكية ! : : بل إنها أول مرة ذكر فيها احتمال أن تصبح مصر جمهورية !

وأثار هذا الرأى دويا ! . . ويبدو ان أحداً من المفاوضين لم يتوقع هذا من سعد زغلول ، لأن أعضاء الوفد دهشوا أن يتكلم سعد زغلول عن الجمهورية ، فى مفاوضات رسمية مع لورد ملنر ! :.: وفى هذا يقول حمد الباسل : « إن الأعيان من أعضاء الوفد غضبوا لأن سعد زغلول يثير مسألة الجمهورية ضد رأيهم ، ومن غير استشارتهم ، وأنه اتهم المعارضين الجمهورية بأنهم يعارضونها لمصالحهم الشخصية ، أو كما قال فى مذكراته :

« أخذنى الاستغراب من قوم يغضبون ممن لم يرد إغضابهم ، وينظرون لصوالحهم الشخصية من نوافذ المصلحة العامة » !

وكان سعد زغلول قد تحدث فى هذا مع لطفى السيد فى باريس ، فقد كان سعد يرى أن من الديمقراطية أن يختار الشعب حاكمه ، وإذا بلطفى السيد يجد حلا

الخلاف بين سعد وزملائه . وفى مذكرات سعد زغلول قصة هذا الخلاف قبل ذلك بشهور :

إن سعد زغلول يريد أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب ، وعدد من أعضاء الوفد يعارض فى أن يمس العرش بسوء ! . . ووجد لطفى السيد حلا وسطاً : وهو أن تؤلف هيئة شعبية من العلماء ورجال الدين وأعضاء الهيئات النيابية ، وهؤلاء يجتمعون ويقررون تأييد انتخاب السلطان فؤاد سلطاناً .. وبذلك نكون أرضينا «مالك وابن حنبل»! أى جعلنا اختيار رئيس الدولة بالانتخاب ، وفى الوقت نفسه احتفظنا بالسلطان . .

ورفض سعد هذا الحل !

وهذا هو ما كتبه سعد زغلول عن هذا الحل الوسط الذى اقترحه لطفى السيد . فقد جاء فى مذكرات سعد زغلول فى ٥ يناير سنة ١٩٢٠ (صفحة ١٩٧٣) ما يأتى بالحرف الواحد : « قرأ لطفى السيد علىّ مشروعاً ، وضعه بغية النظر فيه ، عرض تأييد انتخاب السلطان ، من العلماء والرؤوس الروحانيين وأعضاء الهيئات النيابية ، ثم انتخاب وزارة ، وهيئة تشريعية ، وعندئذ تحصل المفاوضات بالطريقة الشرعية . فلاحظت له على القضية الأولى «تأييد انتخاب السلطان» فقبل حذفها . . » .

موقف « الأرستقراطيين »

ولقد كان واضحاً منذ كان الوفد فى باريس أن عدداً من أعضاء الوفد لا يتصور أن تمس الثورة السلطان ، أو أن تجعل من أهدافها أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب . . فلم يكن من المعقول مثلا أن يقبل عدلى يكن باشا — وهو من أصهار الأسرة المالكة ، ويمثل أرستقراطية الأسرة الحاكمة — أو يتصور أن يخرج حكم مصر من يد هذه الأسرة !

ولم يكن من المعقول كذلك أن يتصور مليونير من أعضاء الوفد — هو على شعراوى باشا الذى يملك أكثر من عشرين ألف فدان — أن من الممكن التخلص من الأسرة المالكة والسلطان ! . . وهنا يبرز السر فى أن ثورة سنة ١٩١٩ فشلت فى تحقيق هذا الهدف . فلولا أن أغلبية أعضاء الوفد كانوا من طبقة ملاك الأراضى ، لما ترددوا فى الإقدام على المطالبة بالجمهورية . . ولو أن سعد زغلول ، عزل هؤلاء فى الحال عن قيادة الثورة واعتمد على المحرومين الذين كانوا وقود الثورة وضحاياها ، لمضت الثورة فى تحقيق هذا الانتصار الشعبى العظيم . .

ومن أخطاء ثورة سنة ١٩١٩ أنها لم تكشف عن هدفها هذا ، وأخفته ! : ؛ صحيح أن الرسائل السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى أوضحت اتجاه سعد زغلول ، ولكن الثورة نفسها لم تعلن هذا الاتجاه ، اللهم إلا بعد ذلك بخمس سنوات عندما استقال سعد زغلول من رياسة الوزارة احتجاجاً على اعتداء الملك فؤاد على الدستور ، وخرجت جماهير الشعب تحاصر قصر عابدين وتهتف : « سعد أو الثورة » بصوت كالرعد ، حتى اضطر الملك إلى الخضوع ورفض استقالة سعد زغلول ، وأجاب كل مطالبه !

جورج الخامس يفاوض جورج الخامس !

ولقد كان واضحاً أن الخلاف بين زعماء الثورة كان على مسألة واحدة : « هل الشعب هو الذى يختار حاكمه وممثليه ، أو هو السلطان ؟ ! » . كان سعد يقول إن السلطان معين بقرار من وزير خارجية إنجلترا ، فكيف يفاوض الموظف رئيسه ، وإلا فيكون جورج الخامس هو الذى يفاوض جورج الخامس !

وقد اعترف عبد العزيز فهمى باشا فى مذكراته بهذا فقال بالحرف الواحد :
« استقبل الشعب سعد زغلول استقبال الفاتحين . أى أنه لم يبق فى البلد أمير ولا وزير ولاحقير إلا هرع للاقاته ، بل حتى إخوانه الذين هدمهم من قبل كانوا فى الإسكندرية أول المستقبلين له عند رسو الباخرة . : رؤوس عالية تنحنى ، وزينات تقام ؛ فزاد ذلك من اعتداد سعد . . فلما جاء دور الكلام عن وفد المفاوضات تشبث سعد بأنه رئيس الأمة ، فله رياسة الوفد ، فنبهه عدلى إلى أن دعواه خطرة ، لأن للأمة رئيساً واحداً ، وهو إذ ذاك عظمة السلطان فؤاد ؛ وإلى أن التقاليد توجب أن يكون رئيس الحكومة هو رئيس الوفد فى الخارج !

وعلى الرغم من ذلك أبى سعد إلا الرياسة ، ولما كانت إجابته إلى طلبه مستحيلة ، يأباها كل نظام ، فقد رفضها عدلى ، عندئذ قامت القيامة . . وأخذ سعد يخطب قائلا عبارته المشهورة : « إذا جورج الخامس يفاوض جورج الخامس ! »

هذا ما قاله عبد العزيز فهمى . . وهو كلام صريح لا يحتاج إلى إيضاح .

ولقد أخطأت ثورة سنة ١٩١٩ عندما لم تكشف الحقيقة للشعب ؛ وهو أن الخلاف لم يكن بين سعد وعدلى ؛ وإنما كان بين حق الشعب وحق السلطان . ولو أن سعد زغلول يومها أعلن هذه الحقيقة بصراحة لوقف الشعب معه ، ولو أنه قرن هذه المطالبة بمطالب التغيير الاجتماعى ، وبالمطالبة بالقضاء على الإقطاع ، لكانت ثورة ١٩١٩ أقوى مما كانت . . فلقد كان واضحاً من اليوم الأول أن الشعب فى معسكر ، والسلطان والإقطاعيين فى معسكر آخر . . وأنهم لم يتصوروا يوم قيام الثورة أنها ستتطور إلى موجة ثورية ، ويقوم فيها هذا النضال الشعبى العنيد .

ولكن سعد زغلول لم يفعل ذلك ، ولعله لم يتصور أن الشعب كان مستعدا أن يقف معه . ! . والأسرار التى عرفت بعد ذلك ، كشفت أن طبقة الإقطاعيين فزعت من تطور الثورة . .

العرش والإنجليز !

فقد كان السلطان فى قلق من الأخبار التى يتلقاها عن اتجاه الثورة — أو على الأصح عن اتجاه سعد زغلول والمتطرفين من أعضاء الوفد ! . ولا بد أن أحاديث سعد زغلول فى باريس قد وصلت إليه . . فنى صفحة ٥٩ من مذكرات الدكتور « يوسف نحاس » بعنوان « ذكريات سعد وعبد العزيز . ماهر ورفاقه فى ثورة سنة ١٩١٩ » . قال بالحرف الواحد : « لما تبعت الوفد إلى باريس ، عقب إطلاق سراح المعتقلين فى مالطة ، لقينى « حسن نشأت » ، وطلب إلى ملحاً أن أكتب له من باريس ، لإطلاعه على ما هو جارفى الوفد ، ودفع إلى ما يسميه الإفرنج «مفتاحاً» ، أعنى طريقة كتابية يمكن بها رسم كلام ظاهر مفهوم ، وفيه رمز سرى يمر به الرقيب فلا يلاحظه !

وفى يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب اللورد ألانبى إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول : « أبلغنى المسيو هنرى جايار المتولى أعمال فرنسا أنه اجتمع اليوم بالسلطان ، فأظهر السلطان انزعاجه الشديد لما علمه من أن زغلول يريد إثارة مسألة العرش ، وأن السلطان يخشى تسليم رأسه للمتطرفين ، وأن الماليين الأجانب فى قلق على أموالهم ، وكبار أصحاب الأملاك فى خوف على أرضهم إذا حدث مثل هذا ، وهم يرون جميعاً أن بقاء العرش ضرورى لمصالحهم ولمصالح إنجلترا ، وأنه إذا تغير نظام مصر فجأة فستحدث اضطرابات ، ويشجع هذا على اعتداء الغير عليها مثل إيطاليا واليونان » .

ولقد تأثر لورد ملنر بهذه الرسالة التى أرسلها المندوب السامى البريطانى . . فبعد ذلك بخمسة أيام أثار لورد ملنر هذا الموضوع فى المفاوضات مع سعد زغلول . فى صفحة ٢٠١٥ من مذكرات سعد زغلول يقول سعد زغلول بعنوان (٧ يونيو) :

« فى هذا اليوم حصلت هذه الزيارة الخصوصية فاستقبلنا اللورد استقبالا حسناً ، وبعد تبادل الكلام فى السفر وما فيه من راحة ومشقة دار الكلام فى موضوع المسألة المصرية . . وخلاصته أن فى مصر نظاماً موجوداً ، وأنتم تريدون أن تغيروه فجأة ، فما هو النظام الذى تريدون أن تضعوه مكانه ؟» . . قلت : « أنا أريد نظاماً دستورياً تكون فيه الحكومة مصرية صرفة ، مؤلفة من برلمان ، ووزارة مسئولة ، وحاكم » : : قال : « وهلا يخشى من حصول اضطرابات إذا حصل هذا التغيير فجأة ، ويحدث فى مصر ما حدث فى غيرها من البلاد الشرقية كالترك مثلا ؟ » .

وفى صفحة ٢٠١٦ كتب سعد زغلول يقول إن لورد ملنر قال له : « يهمنا جداً أن تكون مصر هادئة منتظمة متقدمة ، حتى لا يحدث فى مملكتنا أقل اضطراب منها ، وإننا نخشى كثيراً من حدوث الاضطراب فيها عند تغيير نظاماتها فجأة ، وكذلك يخشى أن يعتدى الغير عليها كالطليان واليونان وغيرهم . . »

وفى ١٤ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب اللورد أللنبى إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول : « أبلغنى المسيو جاك سوارس قنصل البرتغال أنه اجتمع اليوم بالسلطان ، وأن السلطان قال له إن الإنجليز يفاوضون زغلول من وراء ظهرى ، وإن معنى ذلك أنى أصبحت كمية مهملة ، وأنى إذا ذهبت فلن يستطيع الإنجليز البقاء بعدى ، وأنه يجب أن يكون للسلطان ممثلون فى المفاوضات » .

السلطان ، ومصالح ذوى الأملاك !

وفى يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب أللنبى إلى وزير الخارجية البريطانية يقول : « زارنى مسيو خاليه معتمد إسبانيا فى القاهرة ، وذكر أنه فى مقابلته مع السلطان شعر منه أنه قلق جداً بسبب ما يتلقاه من أنباء عن نوايا المصريين فى لندن نحو

العرش ، وأنه سمع أن زغلول سيثير مسألة العرش والوراثة على العرش ، وأن السلطان يرى أن أى تغيير فى الحالة الراهنة للعرش يعرّض مصالح الأجانب ومصالح ذوى الأملاك للخطر . وأبدى كبار رجال الجالية البريطانية فى القاهرة والإسكندرية أنهم — مع كراهيتهم للسلطان ومعرفتهم بأغلاطه — يرون أن بقاءه على العرش هو الضمانة للمصالح البريطانية . وأن تسليم الحكم للوطنيين بغير بقاء العرش بصفة (فرامل) سيؤدى إلى أسوأ النتائج ، وطلبوا ضرورة بقاء الموظفين الإنجليز فى الحكومة ، وبقاء موظف إنجليزى فى الداخلية ووزارة الحقانية ليكون فى ذلك ضمان للأمن والعدالة بالنسبة للأجانب ، وبالنسبة لكبار أصحاب الأملاك الذين سوف يتعرضون للخطر فى حالة تولى الوطنيين الحكم » .

وفى يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب لورد أللنبى إلى وزير الخارجية البريطانية يقول إن الكولونيل « دى سيّر يورك » ياور جلالة الملك — ملك إنجلترا — قابل السلطان ، وأن السلطان قال له إن بريطانيا أخذتنى كالبرتقالة ومصتنى ، ثم تريد أن ترمينى ، وان السلطان يشكو أنه بعد أن وقف مع بريطانيا منذ قيام الحرب ، وكسب كراهية المصريين لهذا السبب ، وعداوتهم لعدم تشجيعه الثورة ، أصبح الآن يشعر أنه أصبح صفراً على الشمال ، وأن المفاوضات تجرى مع من ليس لهم صفة ، وأنه كان يتوقع أن تجعل الحكومة الإنجليزية وجوده على العرش شرطاً للاتفاق مع مصر ؛ وأنه يهمه أن يتولى لورد ملنر إفهام زغلول صراحة أن بريطانيا متمسكة بالسلطان . وذكر السلطان أنه خسر كثيراً جداً بسبب التضحية التى قدمها بوقوفه مع الحلفاء من اليوم الأول ومقاومته سياسة الخديو المشايعة للألمان ، وأن الموقف الراهن أضعفه كثيراً . وإنى أؤيد وجهة نظر السلطان تمام التأييد ، وأعتقد أن التخلى عنه معناه التخلى عن جميع مراكزنا ، وخاصة أن الوطنيين غير موثوق بهم ؛ ولا تطمئن

الجاليات الأجنبية إلى نواياهم بالنسبة لأموال الأجانب ومصالحهم ، بل لأموال كبار المصريين أنفسهم . وقد علمت أن الأمير عمر طوسون نفسه يرى أن تسليم الأمور لزغلول وشيعته عمل جنونى ، وقد أبدى هذا الرأى عدد من الأمراء الذين اجتمعت بهم » :

ولم تكن هذه الأنباء غريبة عن سعد ، ولا مفاجئة له ، فقد كان سعد يعتقد أن السلطان لا يريد استقلال مصر . وأنه مستعد أن يقبل أنصاف الحلول ، بشرط أن يبقى على العرش ! وكان يستند فى رأيه هذا إلى معرفته الشخصية بالسلطان فؤاد . وكان يستند إلى المقابلة الباردة التى قابله بها السلطان بعد أن تقدم فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ بمطالب مصر . وكان يستند إلى الأخبار التى يتلقاها من الجهاز السرى للثورة فى القاهرة . .

فى أثناء وجوده فى باريس تلقى سعد الرسالة التالية :

١٧ مارس ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

. . قال السلطان فؤاد لمحمود بك فايد من الوفد : دول طالبين الاستقلال التام ، والإنجليز الأمة العظيمة الكبيرة دى كيف أنها تخرج من هنا ؟ إحنا يرضينا خمسين فى المائة من حقنا أو حتى ٤٥ فى المائة : : :

خرج محمود بك فايد من عند السلطان وأتى لنا ليلا وقص علينا كل هذه الحكاية .

عبد الرحمن فهمى

سرى

مايو سنة ١٩٢٠ (ليس فى الرسالة تحديد اليوم) :

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى پاريس

السلطان يتميز غيظاً من اتجاه مفاوضة الإنجليز للوفد ، بدون أن يلتفت أحد إليه ، وهو يعمل على السعى فى إيجاد حزب بالبلد ينادى بتوكيله ، وإنابته فى المفاوضة . . هذه الفكرة هى التى دعت إلى تغيير الوزارة . يقولون إن نسيم باشا تعهد للسلطان ببذل الجهد لتحقيق هذه الغاية . . نحن لا نخشى نتيجة هذه الدسيسة الجديدة . الحكومة مهما تذرعت بوسائل الوعود والوعيد فلن يمكنها أن تصل إلى نتيجة تفخر بها ، ولكن على كل حال لاشك أن هذا المظهر الجديد — إذا قدر ووصل إلى شىء ولو تافه من النجاح — فإنه يظهر الأمة بمظهر الانقسام :

لذلك ستتخذ احتياطات فوق العادة لإخفاق هذه الدسيسة الجديدة ، وإلحاقها بغيرها من الدسائس السابقة .

عبد الرحمن فهمى

وفى أثناء المفاوضات وصل إلى لندن فجأة واصف غالى عضو الوفد . . وكتب سعد زغلول فى ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ فى صفحة ٢٠٢٠ :

« حضر أمس واصف بك غالى ، وأكد بأن الحالة حسنة فى مصر ، ولكن هناك دسائس تبث من ناحية السراى وغيرها لعرقلة أعمال الوفد ، وبلغه أنهم يسعون فى (تختيم) الناس على أوراق ضد (الوفد) وأن ثقة أخبره عن زيور باشا أن المفاوضات لا يمكن أن تتم بدون أن يحضرها بعض الوزراء الحاليين » .

ولكن ماذا فى الصفحتين المختفيتين من مذكرات سعد زغلول ؟

إن كل ما ذكرناه موجود فى المذكرات وليس فى الصفحات المنزوعة ! ولكن كل هذا ليس أخطر ما فى المذكرات . . فى صفحة ٢٠٤٨ كتب سعد زغلول يقول تحت عنوان (٧ منه) ، أى ٧ يوليو :

« حضر مستر ولرند (مندوب اللورد ملنر) الساعة السادسة مساء ، وأخبرنى بأن اللورد ملنر كان أرسل تلغرافاً إلى اللورد ألنبى (المندوب السامى البريطانى فى مصر) فى ٣٠ يونيو ، جواباً على أسئلته المتكررة عن سير المفاوضات . وأطلعنى على هذا التلغراف بالإنجليزية ، وترجمه هو بمساعدة محمد محمود باشا . وجاء فى التلغراف : « الغرض الذى نرى إليه هو عقد محالفة بين بريطانيا ومصر تضمن إنجلترا بواسطتها استقلال مصر وسلامة كيانها بصفة كونها مملكة ملكية ودستورية »

وجاء فى التلغراف : « كل معاهدة من هذا القبيل ستأخذ شكل محالفة بين جلالة الملك والسلطان ، ويصير من الضرورى تدخل السلطان عند انتهاء المفاوضات بمجرد تحقق اللجنة من أن زغلول وزملاءه يؤيدون هذه المعاهدة ، ولم يحصل الكلام فى جميع المحادثات التى جرت عن مركز السلطان ولا عن قانون الوراثة . وكان المتفق عليه فى أول الأمر أن هذه المحادثات لا تكون إلا جساً للنبض ، ثم إذا أخذت شكلا مرضياً — كما هو المنتظر — يكون من الضرورى تجاوز هذا الدور إلى الدور الرسمى مع مندوبين رسميين يتعينون من الحكومة المصرية لوضع مشروع معاهدة يعرض على الجمعية التشريعية . ويلزم أن يكون تعيين هؤلاء المندوبين بواسطة السلطان الذى يحتل المكان الأول فى المفاوضات . ومن البديهى أن « زغلول » وواحداً أو اثنين من زملائه ، وعدلى يكن باشا — الذى كان لوجوده تأثير حسن معتدل — يلزم أن يكونوا من ضمنهم . ولا شك فى أن السلطان يريد أن يعين من له ثقة بهم مثل مظلوم باشا . ومن المهم أن يكون هؤلاء من الذين يعطفون على السياسة المتبعة الآن :

فليتكلم المندوب السامى حالا مع السلطان ، ويعرض عليه الحالة الموجودة الآن ، ويقنعه بأنه لم يكن فى نية حكومة جلالة الملك فى وقت من الأوقات أن تصل إلى حل من وراء ظهره ، وهناك بالطبع تفاصيل كثيرة يمكن حلها عند الوصول إلى وضع المعاهدة »

ملنر

وكتب سعد زغلول فى صفحة ٢٠٥١ يقول بالحرف الواحد : « فاعترضت اعتراضاً شديداً على ما تضمنه هذا التلغراف . وقلت لمستر ولرند : " إذا كان اللورد ملنر أطلعنى عليه قبل إرساله لكان غير مضمونه . وإذا لم يكن أطلعنى عليه ، فلم يكن لى من حق فى نقده . أما وقد أرسله إلىّ . فقد حق لى الاعتراض عليه بأننا لم نقبل ولن نقبل أية تسوية تقتضى أية مراقبة لإنجلترا على مصر . لا باطنة ولا ظاهرة . ونعتبر الشعور الذى قام باللورد ملنر مجرداً عن كل أساس . ثم إننا لا نقبل بأى حال من الأحوال بقاء عسكرى واحد من جيش الاحتلال ، كما لا نقبل وضع نظام خاص للبوليس . . وكذلك نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أى إنسان كان . بل لا نقبل هذا السلطان " .

ثم استطرد سعد فى مذكراته : « وانصرف (مستر ولرند (مندوب اللورد ملنر) بعد أن أبدى من الأقوال ما لا يضبط . ولا يمكن حصر معناه ، ثم بلغت إخوانى الخبر فاستاءوا له . إلا لطفى السيد فإنه قال إنه فى مجمله حسن ، ولا شىء فيه يستغرب . حكى ذلك على طريقته من الاستخفاف . فأثر ذلك فى نفسى أسوأ أثر ، ثم طلب عدلى أن يحضر للعشاء عندى . وهو ما لم يسبق له به عادة ، يعنى أنه لم يدع نفسه لدىّ إلا هذه الدفعة . ففهمت أنه يريد الوصول بهذه الملاطفة إلى غاية ، وكنت دعَوت إلى العشاء سينوت حنا . فلما علم بأمر هذه الدعوة . وأن القصد منها حفاوة ، تنحى .

واختلينا ، وفهمت منه أن التلغراف عرض عليه قبلى بيوم . وأنه لم يفاتحنى فيه ، لأنه لم يجدنى وحدى ! . . ولكنه اعتذار غير وجيه . وقد أخبرته بما دار بينى وبين ولرند (مندوب اللورد ملنر) فأعطانى فيه حقاً . ولكنه كان يحاول من بعد تلطيف الأمر . وانتهى الأمر بأن طلبنا مقابلة ملنر ، فقابلناه فى الساعة السادسة فى وزارة المستعمرات فى يوم ٨ منه (يوليو ١٩٢٠) . فقلت له (لملنر) : « إن مستر ولرند أطلعنى على تلغراف منكم للورد أللنبى ، وهو على قسمين : الأول لا يحق لى أن أتدخل فيه ، لأنه كلام بينك وبين زميلك ، والعبرة فيه عندى هو ما يتم بيننا ويقع الاتفاق عليه ، لا بما يحكيه للغير أحدنا . وأما القسم الثانى فهو المتعلق بانتدابى مع بعض زملائى من السلطان للمفاوضة الرسمية ، لأنى لا أقبل هذا الانتداب بل لا أقبل أن أتعين مكان السلطان » : فقال ملنر : « إن السلطان يلزم أن يكون فى المفاوضة ، وليس إبعاده فى إمكانى . بل هو فوق ما أقدر عليه ، ولو كلفت لخرجت من حدود وظيفتى ، والتزمت أن أتنحى عن المفاوضة لغيرى » . قلت : « لا أريد أن تصل الحال إلى هذا الحد » . قال : « إن السلطان ينبغى أن يسند أدبياً ، ولا يمكن التعدى عليه ، إلا إذا تعدى على النظام ، إذ لا تسمح إنجلترا له بذلك ، وهى ضامنة استقلال مصر » . قلنا : « لم نقبل هذا الضمان ، ولم نتناقش فيه » .. قال : « حقيقة »..

ثم طلبنا أن تعين وزارة موثوق بها غير الوزارة الحالية . فاستصعب ذلك الآن . وحصلت المذاكرة فيما إذا كان ينبغى أن يشتمل الاتفاق على مبادئ فى النظام المصرى ، فعارضت فى ذلك ، « لكونه مسألة داخلية ، ولا ينبغى التعرض لها » .

وكان هذا الذى قاله سعد لمندوب ملنر ، وملنر نفسه ، مفاجأة لمدلى يكن والمفاوضين . فقد كانوا لا يريدون إثارة هذه المسألة . . وكانوا يرون أن سعد زغلول لا يحترم رأيهم فى المفاوضات . بل حدث أن عرض ملنر مشروعاً . قبله كل أعضاء

الوفد ورفضه سعد ! . . وأبلغ سعد ملنر أنه يرفض هذا المشروع لأنه « حماية » ، لأنه لا يوافق على بقاء قوة عسكرية ولا على وجود موظف إنجليزى فى وزارة الداخلية و وزارة الحقانية ، وأنه متمسك بإعلان إلغاء الحماية . فإذا وافقت إنجلترا على ذلك أصبح المشروع قابلا للعرض .

وهنا ندع سعد زغلول يروى ما حدث له فى صفحة ٢٢٨٩ من المذكرات : « وحضر عبد اللطيف المكباتى وسألنى سؤال السيد للعبد . و الحاكم للمحكوم : كيف أنى أبديت تلك الملاحظات للأعرج (مندوب لورد ملنر) من غير علم الوفد ؟ قلت : « إنها ملاحظات قررها الوفد » . قال : « ولكنك إذا أخذ الأعضاء قال شيئاً من غير اطلاعك تغضب » . قلت : « نعم ، ما قلته هو باطلاع الوفد ، ومع ذلك ماذا تريد ؟ » . قال : « هذا لا يصح ! » قلت : « قد أخطأت وأعتذر عن خطئى » . قال : « ولكن ياباشا لم يكن يصح . . » قلت : « وماذا تريد بعد ذلك ؟ إن كان ذلك لا يوافقكم فافعلوا ما تريدون ! » .

فانصرف . . وقال واصف غالى : « إن الأمر ليس ما قاله المكباتى ، بل الأمر هو أنك قلت لمندوب ملنر إن المشروع بعد قبول هذه الملاحظات يعد قابلا للعرض من الوفد ، و بدونها غير قابل للعرض ، لأنهم يقولون إن ما بها مقبول وهم يمضونه ، و بغيرها يكون قابلا للعرض » . قلت : « لا خطر ، فلم أفوت عليهم نفعاً ، فما على الذين يريدون قبوله إلا أن يقبلوه . والقوم يتقبلون منهم ذلك بالأحضان ، وما فعلت إلا ما يوافق الكرامة » .

واستغربت جدا من هذه الحركة ! .. ثم حضروا (أعضاء الوفد) وكان فى مقدمتهم حمد الباسل (باشا) ، فقلت : « ما الخبر ؟ » . قال : « الخبر كثير » . قلت : « ماذا ؟ » . فأعاد ما رواه واصف غالى . قلت : « الأمر سهل هين . إن

كنتم مع قبول تلك الملاحظات تمضون ، فهذا شأنكم ولا حجر على حريتكم ! » .
قال قائل منهم : « ورأيك أنت ؟ » . قلت : « إنى لا أقبله ولا أمضيه » . قالوا :
« كيف تخالف الإجماع ؟ » . قلت : « أخالف كل إجماع فى مسألة أساسية .
وهذه من أخص المسائل الأساسية ، فلا أطيع فيها غير صوت ضميرى » . قالوا :
« ولكن مبدأ التضامن؟ ماذا تقول فيه ؟ » . قلت : « لا تضامن مطلقاً فى مخالفة الأساس ،
ولا أتضامن مطلقاً فى هذا . وما تقدروا عليه فلكم فعله ، من محاكمة فحاكموا ،
أو تأديب فأدبوا ، أو رفت فارفتوا ! ولكن شيئاً واحداً لا يمكنكم ، وهو أن تقهرونى
على الإمضاء ، فإن هذا ليس فى استطاعتكم ، وما أقيد حرية أحد منكم . ولا أسمح
لواحد من خلق الله أن يعتدى على حريتى فى اعتقادى . وافعلوا ما شئتم ، وقولوا
ما شئتم ! » .

• • •

هذه صورة للصراع الذى كان موجوداً فى داخل قيادة ثورة سنة ١٩١٩ . كانت أغلبية أعضاء الوفد من طبقة كبار الملاك فى ناحية . وكان سعد والجهاز السرى للثورة فى ناحية أخرى . . ولعل قصة الجهاز السرى هذه تعتبر من أخطر أجهزة ثورة ١٩١٩ وأقواها ! : إنه الجهاز الذى كان لا يعلم أعضاء الوفد عنه أى شىء ! . . فى حين كان الجهاز هو الذى لعب الدور الأول فى الثورة ! .

ولعله الجهاز الذى أخفى المذكرات طوال مدة الثورة !

الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ كيف تم تكوينه وما هى أعماله ؟

كان ذلك فى يوم الخميس ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ .
وكنت أقيم فى بيت سعد زغلول .

وكان مكتب سعد زغلول مزدحماً بكبار الزائرين . وفجأة دخل إلى البيت شيخ وقور فى الستين من عمره ، له لحية بيضاء طويلة جداً ، يرتدى الملابس البلدية ، وتقدم إلى الحاج أحمد عثمان تابع سعد زغلول الخاص وهمس فى أذنه ببضع كلمات ! وسمعت الحاج أحمد عثمان يقول : " الباشا مشغول جداً ". وإذا بالشيخ الوقور يهمس فى أذن الحاج أحمد عثمان مرة أخرى ، فيصيح الحاج أحمد عثمان بصوت عال : « ١٣ يوليو إيه ! » ، وإذا بالرجل الوقور يهمس فى أذن الحاج بهدوء وبحزم . .

ويهز الحاج أحمد رأسه فى ذهول ، ويضرب كفاً بكف ، ثم يدخل مكتب سعد زغلول ويسر إليه ما قاله الشيخ هازئاً ، وإذا بسعد يقوم من مكتبه ، ويدخل الغرفة الجانبية للمكتبة ، ويهرول الحاج أحمد عثمان ويستدعى الشيخ إلى الدخول ، وبعد خمس دقائق يخرج الشيخ الوقور وفى يده لفافة ، ويمشى بخطوات سريعة فى الظلام ! .

ويقول لنا الحاج أحمد عثمان إن الرجل قال له : « قل للباشا : (الشيخ ١٣ يوليو يريد أن يقابلك) » . وأنه ما كاد سعد يسمع هذا حتى هرع إلى مقابلته : وعلق الحاج أحمد عثمان على ذلك بأن هذا الشيخ لابد من أولياء الله الصالحين، وأن الباشا استقبله ليتبرك به ويتلقى الدعوات الصالحات !

كان عمرى يومها ثمانى سنوات ، وبقى اسم « الشيخ ١٣ يوليو » فى ذاكرتى . . وفى اليوم التالى قبض الإنجليز على سعد زغلول ونفوه إلى سيشل .

ولم يظهر الشيخ ١٣ يوليو مرة أخرى !

ولكنه ظهر بعد ذلك بأكثر من عامين . حضر الشيخ فى أحد أيام شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ — عقب عودة سعد زغلول من منفاه فى جبل طارق — وكان معه لفافة أيضاً ، وقابل سعد زغلول فى غرفة المكتبة ، ثم انصرف . . ولم نر الرجل بعد ذلك إلا فى شهر مايو سنة ١٩٢٦ ، فقد جاء الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى والمتهمون الذين حكم لهم بالبراءة فى قضية الاغتيالات . . وكان بينهم هذا الشيخ الوقور . . وما كاد يراه سعد زغلول حتى دهش وصافحه ، ولكن الشيخ اكتفى بترديد آيات من كتاب الله ، ولم يقل أى كلمة . .

وعرفنا بعد ذلك أن هذا الشيخ هو « الحاج أحمد جاد الله » الذى كان متهماً بأنه أحد زعماء حركة الاغتيالات السياسية ! . . وعرفنا أن سعد زغلول لم يكن يعرفه، ولم يكن يعرف أنه متهم فى قضية الاغتيالات السياسية ، وأنه عندما قابله فى ديسمبر سنة ١٩٢١ أبلغ سعداً أنه سيقبض عليه ، وسأله عما إذا كان يريد أن ينقل ورقاً معيناً من بيت الأمة لأنه سيفتش فى اليوم التالى ، فسلمه سعد بعض الأوراق ، ثم أعادها إليه بعد الإفراج عنه . .

وعند مراجعة أوراق سعد زغلول الخاصة ، ظهر أن كلمة (١٣ يوليو) هى

كلمة السر بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي ! . . ولكن عبد الرحمن فهمي كان مقبوضاً عليه فى ديسمبر سنة ١٩٢١ ؛ فمن الذى أرسل الحاج أحمد جاد الله إلى سعد زغلول ؟ إنه ليس عبد الرحمن فهمي قطعاً ! لابد أنه جاء بأمر رئيس الجهاز السرى الذى خلف عبد الرحمن فهمي بعد القبض عليه !

ولكن ما هى الأوراق التى تسلمها ، ثم سلمها بعد ذلك !

إننى أستنتج الآن أنها مذكرات سعد زغلول السرية . .

ولكن كيف ائتمن سعد زغلول الحاج أحمد جاد الله — العامل بالعنابر — على هذه الأوراق الخطيرة ، ولم يأتمن عليها أعضاء الوفد ؟

أعتقد أن سعد زغلول كان يرى أن كل أصدقائه عرضة للتفتيش . وأن هذا العامل الشيخ ليس محل شبهة . ولو أنه كان يعلم من هو هذا العامل ، وما هو دوره الخطير فى الجهاز السرى ، لتردد فى أن يسلمه هذه الأوراق الخطيرة . . فإن الحاج أحمد جاد الله كان هو الذى يتولى اختيار العمال الذين يشتركون فى عمليات إطلاق الرصاص على الإنجليز ، وكان هو الذى يتولى صنع القنابل التى يلقونها على الوزراء !

ولقد بقيت هذه المقابلة العجيبة تثير الشكوك فى نفسى ، هل كان سعد يعلم أو لا يعلم ؟ . . هل كان يعلم أن مذكراته مختفية فى بيت صغير فى شبرا مجاور لبيت الشيخ أحمد جاد الله ، الذى تعرض لتفتيش دقيق فى أيام الثورة ، ولم يعثر عنده على شيء ، سوى مسابح وسجاجيد للصلاة والقرآن الكريم ! . . والشيء الذى لم يعرفه سعد زغلول فى ذلك الوقت أن الشيخ أحمد جاد الله زار بيت الأمة بعد أن قام بعمل هام . . ففى نفس اليوم أشرف على عملية اغتيال جنديين إنجليزيين فى السبتية ، بجوار بيته فى شبرا ، ونجا جميع المعتدين ، ثم ذهب الشيخ أحمد جاد الله

إلى بيته وتوضأ وصلى . ثم حضر إلى بيت سعد زغلول . .

فهل يمكن أن نستنتج من ذلك أن سعد زغلول كان يعلم بجرائم الاغتيال السياسي ، أو كان يقرها !

إن التاريخ يقف هنا حائراً . .

ونضطر أن نفتح قوساً كبيراً ! لأننا يجب أن ندرس أولا وثائق التاريخ ، بغير أن نعتمد على رواية تحتمل الصدق والكذب ، وإذا كان القاضي لا يحكم بعلمه ، فإن المؤرخ أيضا يتردد قبل أن يقرأ المستندات التاريخية ، ويبحثها . . والتاريخ لا يتكلم بالألسنة ، وإنما يتكلم بالورق المكتوب !

اغتيال الوزراء !

وهنا يبرز السؤال الحائر : ما هو رأى سعد زغلول فى الاغتيالات ؟

حدث فى صيف عام ١٩٢٠ أن كان سعد زغلول يفاوض ملنر ، وكان الإنجليز غاضبين للاعتداءات على الإنجليز وعلى الوزراء المصريين الذين قبلوا الاشتراك فى الحكم برغم أن قيادة الثورة حذرتهم من الاشتراك فى الحكم قبل إلغاء الحماية :

فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال .وفى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الزراعة . وفى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على حسين درويش باشا وزير الأوقاف . وفى صفحة ٢٠١٩ من مذكرات سعد زغلول يكتب سعد ويقول إنه كان مجتمعاً مع لورد ملنر فى يوم ٧ يونيه ، « وقال لورد ملنر : " إن صحافة مصر سيئة » . قلت : "وما الذى ترتب على سوئها ؟" . قال : « التعدى

على الوزراء وقتل الأبرياء ! " قلت : « إن هذا ليس نتيجة الصحافة . ولكن فى كل بلد يوجد متحمسون متهورون ، كما وجد فى فرنسا ، وكما وجد فى إنجلترا حيث حصل الاعتداء على لويد جورج (رئيس الوزراء) ، وفى غيرهما من البلاد حصل الاعتداء على كثير من أكابر الرجال ، فلا يعيب مصر أن يوجد فيها أمثال أولئك المعتدين ، وإن الاضطرابات التى حدثت فى مصر والدماء التى أريقت لم تحصل إلا فى المظاهرات التى تدخل البوليس فيها ، أما غيرها فلم يحدث فيه شىء من المكدرات ! ". قال : " هكذا يزعم بعض الناس فى روسيا ، وفى غيرها من البلاد التى اختل النظام فيها ! " . قلت : " لا أعرف ما جرى فى روسيا ، ولكن ما حدث فى مصر كان كما ذكرته ، حيث قتل الآلاف من النساء والرجال والأطفال أثناء المظاهرات بيد البوليس ، وعجيب أن تهتم بحياة أفراد ، ولا تهتم بحياة شعب بتمامه ! إن الصحافة المصرية كان يمكن أن يقال إنها كونت شعوراً مضرا ، ولكن من أى جهة ضرر هذا الشعور ؟ من جهة المناداة بالاستقلال ؟ إنى لا أرى فى هذا ضرراً . بل أراه واجباً ولازماً ، وأما القوة فترى هذا مضراً بها " » .

وعند ذلك تغير الحديث !

• • •

وفى صفحة ٢٠٣٢ كتب سعد زغلول يقول فى مذكراته : « تقابل عدلى باشا مع لورد ملنر قبل الظهر ، وكلمه فى التعديات التى تصيب وزراء مصر ، وعما إذا كان من الممكن أن أصدر أنا بلاغا بعدم استحسانها واستهجانى لها ؟ ، فقال عدلى للورد ملنر : " إن سعد يستهجن هذه الخطة ويستنكرها ، ولكن بلاغا مثل هذا يعرضه لطعن المتحمسين المتهورين ، ويساعد على رواج دسائسهم ضده ".

. . وبعد خمسة أيام من هذا الحديث ألقيت قنبلة فى يوم ١٢ يونية سنة ١٩٢٠ على توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء !

وكل هذه الحوادث التى أشار إليها اللورد ملنر فى حديثه مع سعد زغلول كانت من عمل الجهاز السرى للثورة !

فهل كان سعد يعرف ما يفعله جهاز الثورة السرى ؟ هل هو الذى كان يصدر إليه التعليمات والأوامر ؟ أو أن الجهاز السرى كان يتصرف كما يشاء ؟ هنا يحسن أن نبحث الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وهو جهاز خطير . فقد كان عبد الرحمن فهمى بك هو رئيس الجهاز ، وكان هذا الجهاز ينقسم إلى عدة فروع : كان فى هذا الجهاز إدارة مخابرات الثورة ، وقد كان للثورة عملاء فى كل مكان . كانت لها عيون فى قصر السلطان، وعيون فى دار الحماية ، وعيون فى قيادة جيش الاحتلال ، وعيون على الوزراء ، وكبار السياسيين !

وكان فى هذا الجهاز إدارة للاتصالات الخارجية ، لها عيون فى إنجلترا ، وفى سويسرا ، وفى إيطاليا ، وفى باريس . وكان فى هذا الجهاز إدارة لتحريك المظاهرات والاضطرابات ، وقطع السكك الحديدية والمواصلات ، وعمليات التخريب ، وكان فى الجهاز أيضا إدارة للدعاية تشرف على توجيه الصحف وتزويدها بالأخبار . . .

ثم هناك إدارة للاغتيالات !

. . وكان الذين يعملون فى كل إدارة من هذه الإدارات لا يعرفون شيئاً عن باقى الإدارات . . لايعرفون أسماءهم ، بل لا يعرفون أن هناك إدارات بهذا الاسم ! . . وفى أثناء محاكمة عبد الرحمن فهمى أمام المحكمة العسكرية البريطانية ، وقف المستر مكسويل المدعى العام البريطانى يطلب الحكم بإعدام عبد الرحمن فهمى ! وقال فى جلسة يوم السبت ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠ : إن الجهاز الذى يشرف عليه عبد الرحمن فهمى مكون من ثلاثة أقسام ، قسم خاص بالمنشورات ، وقسم للقنابل والقتل ، وقسم لشراء الأسلحة ، وقال إن السلطة العسكرية البريطانية عثرت

فى الأوراق المضبوطة عند المتهمين على مستندات تثبت أن الجهاز له عيون فى كل مكان . وأن له اتصالات فى أفريقيا، ودمشق، وتركستان ، والعراق . وسويسرا . واليابان ، وإيطاليا ، وتركيا ، والسودان ، وإنجلترا ، والهند . وأن الجهاز له فروع فى جميع المديريات ، وله عيون فى كل الأحزاب ، وفى كل قسم فى الجيش والإدارة والمحافظات . حتى فى مكتب المفتى ! وذكر أن الجهاز له فروع تصدر المنشورات باسم اللجنة المستعجلة ، والشعلة ، والمصرى الحر ، واليد السوداء !

وكان عبد الرحمن فهمى يشرف على هذا الجهاز الخطير ، وكان الجهاز له صبغة عسكرية ، أعضاؤه لايعرفون بعضهم بعضا ، ولكل منهم مهمة لايتعداها ، ولا يتصل بأحد من أعضاء الوفد !

لماذا عبدالرحمن فهمى ؟

ولكن لماذا اختار سعد زغلول عبد الرحمن فهمى لهذا العمل ؟ إن قصة حياته ترد على هذا السؤال : كان عبد الرحمن فهمى فى ذلك الوقت يبلغ من العمر ٤٩ سنة ، ومكث ضابطاً فى الجيش مدة ثمانى سنوات ، وخرج منه فى عام ١٨٩٨ برتبة يوزباشى ، وحصل فى تلك الأثناء على الوسام المجيدى وهو ملازم ثان ، وعلى النجمة المصرية ، وميدالية الحرب المصرية ، ونيشان الامتياز من تركيا ووسام السيف السويدى — تقديراً لبطولته فى حروب السودان — ثم عين مأموراً لمركز سمالوط ، ثم وكيلا لمديرية القليوبية ، ثم الدقهلية ، ومكث ١٨ سنة وكيلا للمديريات . ثم عين مديراً فى عام ١٩٠٦ ، وأصبح مديراً لبنى سويف ، ثم الجيزة ، ثم عين وكيلا للأوقاف ، ثم أراد الخديو أن يشترى من ديوان الأوقاف صفقة ٢٣٠٠ فدان فى المطاعنة ، ورفض عبد الرحمن فهمى الموافقة على الصفقة ، وكان للخديو مصلحة

فيها ، وقابله الخديو وحاول أن يقنعه بالموافقة ، فأصر على الرفض ، فرفته الخديو!

. . . وهكذا رأى سعد أن هذا الرجل هو أصلح شخص لتولى هذه المهمة : إنه رجل عسكرى منظم ، درس المديريات دراسة كاملة، عرف الشخصيات الموجودة فى كل إقليم ، وضع إصبعه على نقط الضعف والقوة فى كل مكان : فى الجيش ، فى البوليس ، فى الإدارة ، ثم إن صلابته تجعل له سيطرة كاملة على الجهاز ! . . وكانت هناك شفرة خاصة بين القيادة — فى المنزل رقم ١٥٠ شارع قصر العينى ، حيث يسكن عبد الرحمن فهمى — وبين فروع الجهاز فى كل مكان ! . . . وكان بين سعد وعبد الرحمن فهمى عدة شفرات : شفرة بالحبر السرى ، وشفرة بالحروف ، وشفرة بالأرقام !

ولعل أغرب شىء فى الجهاز أن أغلب أعضائه لم يضبطوا مطلقاً ! وقد قبض على عدد منهم ، ولكن كانت التهم التى وجهت إليهم بشأن أشياء بعيدة عن العمل الذى يقومون به فعلا ! . . فهل كان سعد زغلول يعرف بهذا الجهاز ، وبتفاصيله ، وبدقائقه ؟ الثابت أن أعضاء الوفد كانوا لا يعرفون شيئاً عن هذا الجهاز ، على الرغم من أنهم قادة الثورة . ولكن هل كان يعرف زعيم ثورة سنة ١٩١٩ ما يحدث فى هذا الجهاز ؟

إن رسائل سعد زغلول السرية تروى أشياء غريبة عن هذا الجهاز العجيب !

حامى مصر ! !

ولنبدأ بالصحافة : إن ثورة ١٩١٩ لم تستطع فى أول قيامها أن تعتمد على الصحافة ، فاعتمدت على المنشورات . إن الثورة قامت فعلا يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . عندما ذهب سعد إلى دار الحماية وطلب الاستقلال . وكانت الصحافة يومها

تحت الرقابة ! ومنعت الرقابة نشر أنباء الثورة ، بل إنه بعد حوالى شهر من قيام الثورة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، نفتح أكبر مجلة أسبوعية فى مصر ؛ فنجد عنواناً ضخماً بعرض صفحتها الأولى : (استقبال عاصمة البلاد لحامى مصر وفاتح الشام) .

فإن عدد مجلة (اللطائف المصورة) الصادر فى يوم الاثنين ٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ ينشر صورة ضخمة لوصول اللورد أللنبي إلى القاهرة . وكانت حكومة إنجلترا أرسلت اللورد أللنبي ليقضى على الثورة . فماذا قالت أكبر مجلة فى مصر يومها ؟ إنها كتبت فى الصفحة الأولى تقول بالحرف الواحد :

« من أجمل المشاهد التى شهدها سكان القاهرة ، وأبهجها منظراً ، دخول فخامة الجنرال أللنبي فى يوم الأحد ٢٤ نوفمبر إلى مدينة القاهرة ، عائداً من ميدان الحرب فى سوريا وفلسطين ، بعد أن أنهى مهمته العظيمة الشأن ، وختم فعاله الباهرة التى كللت بالنصر التام . ولقد شاءت حكومتنا السنية ، والسلطة الحربية البريطانية ، أن يكون دخول فخامته العاصمة بهيئة رسمية ، فدعت كبار رجالها وأعيان مصر ، من وطنيين وأجانب . لاستقبال فخامته على رصيف المحطة ، عند وصوله بالسلامة ، فلبوا الدعوة . وهب أهل العاصمة على بكرة أبيهم للاشتراك فى استقباله ، فاحتشدوا على جانبى الطريق المؤدية من المحطة إلى سرايه فى الجزيرة ، ووقفوا على الشرفات والنوافذ والسطوح فى البنايات التى تطل على الطريق . وكانت الأعلام تخفق فوق الدور والمنازل والمخازن ، وهى أعلام مصر والدول المتحالفة ، فكان منها منظر مهرجان عظيم . والحق يقال إنه كان يوم عيد كبير ، واصطف جنود الجيش البريطانى على جانبى الطريق الذى اجتازه الموكب . . ووصل القطار قبل الساعة الواحدة ، فنزل القائد العظيم ، وصافح فخامته نائب الملك ، وصاحب السعادة المندوب

السلطانى ، وكبار المستقبلين . ثم فتش قره قول الشرف من الحرس السلطانى ، وخرج من المحطة : وركب أوتومبيلا جميلا ، وحف به الحرس على موتوسكلاتهم ، وتبعه فى أركان حربه سبعة أوتومبيلات ، وكانت الطيارات البريطانية حائمة فوق العاصمة ، مشتركة بالاحتفال . وخرج الموكب من المحطة سائرا الموينا ، والناس تهتف وتصفق للقائد العظيم ؛ ولما بلغ شارع كامل (نوبار الآن) نثرت عليه السيدات الأزهار . وإجمال القول أن العاصمة استقبلت فخامة الجنرال الاستقبال اللائق بالملوك الكبار ، والقواد العظام الفاتحين ؛ ولا غرو ففخامته حامى الديار ، وفاتح الأقطار والأمصار .

وقد صور مصور اللطائف فخامة الجنرال فى موكبه ، وتعطف فخامته وأدار وجهه الكريم إلى جهة المصور ، كما ترى فى الصورة » .

هذا هو نص ما قالته مجلة اللطائف المصورة ، أكبر مجلة فى مصر يومئذ ، بعد أن تحرك الشعب المصرى فى ١٣ نوفمبر يطالب باستقلاله التام ! . . ولهذا كان من الطبيعى أن يتجه الجهاز السرى للثورة إلى الصحافة . والرسائل السرية التى أرسلها عبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول تكشف عما كان يفعله جهاز الثورة فى مجال الصحافة :

سرى

٢٢ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

أمكننا الآن أن نضم إلينا ثلاث جرائد وهى : جريدة مصر ، وجريدة

وادى النيل ، وجريدة النظام ، لتأييد مبدأ الوفد . . الهمة مبذولة لضم غيرها .

عبد الرحمن فهمى

سرى

١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

الجرائد تطورت حركتها تطوراً وطنياً خالصاً، وتطورنا نحن معها فى المعاملة أيضاً ، وأصبحت تأتمر بما نبينه لها ، مما ينفع الحركة، والابتعاد عما يضرها . كنت أصبو كثيراً إلى هذه النتيجة ، وكنت أظن أننى لا أبلغها إلا ببذل آلاف الجنيهات . ولكن ضيق ذات اليد اضطرنى إلى البحث عن طرق أخرى غير طريق المال ، ولله الحمد نجحت فيها، وأصبحت قابضاً تقريباً على ناصية الصحافة .

عبدالرحمن فهمى

احترسوا . . من « صدق » !

سرى

أول أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

إسماعيل باشا صدق ومحمود أبو الفتح مكاتب جريدة وادى النيل وشخص ثالث يدعى أحمد السيد ، يصلون مصر فى نفس المركب التى يسافر عليها بدر بك . نرجو ألا تثقوا بما يمكن أن يقوله أى واحد منهم ، ولا بما يكتبه محمود بك أبو النصر . لأن الخطة التى اتبعوها جعلتهم على الأقل محلا للشك ، وعلى الخصوص

أحمد السيد الذى بالرغم من أنه يكتب أحياناً فى الجرائد مقالات فى مصلحة مصر ، يقوم شخصياً بأعمال ضد هذه المصلحة !

سعد زغلول

سرى

١٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

لم ندر سبب كتمان أمر (محمود أبو الفتح) مكاتب جريدة وادى النيل ، مع أنه أخذ يكتب بجريدته بما يفيد التحريض بالوفد ، ولابد أن تكونوا اطلعتم على شىء من ذلك ، وهو من أذناب محمود أبو النصر ، وأصدقاء أحمد السيد اللذين اشتغلا كثيراً ضد الوفد ، فلا ينبغى كتمان أمر هؤلاء عن الأمة ، بل يجب كشف الستار عن حقيقة أمرهم ، حتى تحذرهم الأمة ، ولا تغتر بأضاليلهم ، التى عقدوا النية على بثها عند عودتهم !

سعد زغلول

راقبوا الأمراء . . وسعيد باشا

وكانت مهمة الجهاز السرى للثورة أن يحرس الثورة من الذين يخرجون عليها ، أو يحطمون صفوفها ، أو يشككون فى قيادتها ، كما يبدو من هذه الرسائل السرية :

سرى

٢٧ يناير سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

ألفت نظركم إلى محاولة الأمراء الوصول إلى قيادة الحركة . ربما كان لمحمد سعيد باشا يد فى هذه الحركة ، كما يرشح لذلك ، بما تكتبه جريدة الأهالى لسان حاله يوماً فيوماً ، عن الوفد وموقفه ، والأمراء ودخولهم فى الحركة . . هل أنتم مترقبون لهذه الأحوال ؟ واقفون على أسرارها ؟ عاملون على اتخاذ الوسائل لمنع أضرارها ؟

سعد زغلول

سرى

١٨ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى پاريس

كنا مراقبين من قبل حركات وسكنات محمد سعيد باشا . أعددنا له العدة ، منتظرين أن يبدأ بحملاته التى رتبها فى طى الخفاء . . بمجرد أن ظهر بجريدة الأهالى مبدأ هذه الحملة أرسلت جنودنا إلى مدينة الإسكندرية، بعد أن سهل لها الطريق ، وحملت عليه حملة صادقة عقب صلاة الجمعة، بجميع مساجد الإسكندرية الشهيرة . بدأ الخطباء قولهم بتفهيم العامة حقيقة أعمال الوفد ، وما وصلت إليه القضية بفضل مجهوداته ، وما يريده الأفاكون الآن من الحط من قيمة هذه المجهودات ، والخطر الذى يتناول القضية برمتها إذا أصغت الأمة لأقوال هؤلاء الأفاكين ، ثم بين الخطباء أن هذه اليد الأثيمة هى يد « محمد باشا سعيد » ، ولسانه الذى ينطق به

هو جريدة الأهالى . واستنزلوا اللعنات عليه ، وعلى من يحذو حذوه ، وأسقطوهم من كل مقام ومقال . ثم خرجت المظاهرات من الجوامع القريبة إلى إدارة جريدة الأهالى ، ونادت عليها بالسقوط والموت ! ولقد عاهد الخطباء كل الموجودين فى الجوامع بألا يقرءوا جريدة الأهالى . ومن ذلك التاريخ ثابت جريدة الأهالى إلى رشدها ، وانقطعت عن الغمز واللمز ، الذى اعتادته دائماً ، عندما تشير إلى عمل يتعلق بالوفد !

وكنا نظن أن الحالة تحتاج إلى تكرار هذه الحملات ، ولكن لله الحمد فقد أماتتهم الحملة الأولى »

عبد الرحمن فهمى

وكان الإنجليز فى حيرة من قوة الجهاز السرى للثورة ، وخبرته ، وكفايته . وكانوا فى ذهول من سيطرته الخطيرة على الثورة ، وقيادته لها ، وكانوا يسألون : من الذى يقود هذا الجهاز ؟ من الذى يصدر إليه التعليمات ؟ وكانت المخابرات البريطانية تراقب سعد زغلول فى پاريس فلا تعلم إلا أن أعضاء الوفد مختلفون ! وكانت المخابرات تراقب عبد الرحمن فهمى فى القاهرة فلا تجد دليلا على أنه على اتصال مع سعد زغلول ! وكان يذهلهم قدرة الجهاز على الاتصال بفروعه فى الأقاليم ، على الرغم من أن السكك الحديدية مقطوعة ، والتليفونات مراقبة ، والبريد مراقب ، ورجال الثورة مراقبون . . ولعل هذه الرسالة السرية تحكى بعض هذه القصة :

سرى

١٧ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بلندن

أستلفت نظركم إلى ما بعث به مكاتب رويتر فى القاهرة إلى الصحف الأوربية تلغرافيا حيث جاء فى آخر التلغراف المذكور ما يأتى : « إن تشكيل الوفد وهيئته التنفيذية — الطلبة — بحالة من الضبط بحيث إن كل الأوامر والتعليمات يمكن توزيعها وتنفيذها فى جميع أنحاء مصر فى ٢٤ ساعة ! » .

وهذه أعظم شهادة تدل على كفاءة المصرى ، وأحقيته فيما يطلب من الاستقلال والحرية ، ما دام أنه رغم القيود المقيد بها ، ورغم القوانين الاستثنائية ، ورغم سلطة جيوش الاحتلال المنتشرة فى طول البلاد وعرضها ، متيسر لهيئة الوفد التنفيذية أن تبلغ أوامرها وتعليماتها فى جميع أنحاء القطر فى أربع وعشرين ساعة !

عبد الرحمن فهمى

ولقد كانت قيمة هذا الجهاز فعلا أن كل من فيه من المصريين ، ليس فيهم أجنبي واحد ، وليس فيهم أحد تدرب على هذا النوع من العمل . ولم يكشف التاريخ حتى الآن كيف اختار سعد زغلول عبد الرحمن فهمى بالذات ليرأس هذا الجهاز . إن المعروف أن سعداً كان يثق به ، وبكفايته فى التنظيم أيام كان موظفاً ، وأنه استدعاه فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلب منه أن يشرف على العملية وينظمها ، ولا يتصل بأحد سواه ، وألا يعرف أحد ما يقوم به . وكانت ميزة عبد الرحمن فهمى الكبرى أنه كتوم ، وأنه قادر على ضبط عواطفه ، وبدأ عمله بالإشراف على

عملية جمع التوكيلات من الشعب لسعد زغلول . ثم كلفه سعد زغلول بطبع المنشورات الأولى للثورة ، ثم كلفه بمراقبة الوزراء والكبراء الذين يقاومون الحركة ، وفكر فى أن يختاره عضواً فى الوفد ، ثم عدل عن ذلك ، وقال إن المصلحة أن يبقى رئيس الجهاز السرى فى الظلام ، وأن يكون بعيداً عن الأضواء ، حتى إذا اعتقل قادة الثورة بقيت الثورة تعمل . وكان سعد يجتمع بعبد الرحمن فهمى يومياً على انفراد قبل نفيه إلى مالطة ، ولم يترك سعد فى مذكراته شيئاً عن هذه الاجتماعات ، ولم يترك عبد الرحمن فهمى شيئاً عن الخطة التى اتفق عليها ، ولكن ظهر أن عبد الرحمن فهمى عندما كان يقوم بعملية جمع التوكيلات فى الأقاليم — وهى عملية بريئة — كان يكوّن فى أثنائها أجهزة سرية تتصل به مباشرة ، وعند نفى سعد زغلول إلى مالطة ، انقطع الاتصال بين عبد الرحمن فهمى وسعد . واستمر هذا الانقطاع لمدة شهر ، ثم استؤنف بعد ذلك بانتظام عجيب مثير . . وكان من أقوى صفات عبد الرحمن فهمى أنه يشك فى كل شخص ، ويراقب كل شخص ، الأصدقاء والأعداء، وكان لهذا يستطيع أن يتغدى بخصوم الثورة قبل أن يتعشوا به !

وكانت مخابرات الثورة أكفأ من المخابرات البريطانية ، بالرغم من جيش الاحتلال ، وقيادة هذا الجيش ، ودار الحماية ، وسيطرة الإنجليز على الوزارات ! وليس أدل على ذلك من أن لندن فوجئت بالثورة .

ان البرقيات الرسمية البريطانية تفضح هذه الحقيقة :

سرى

١٦ فبراير سنة ١٩١٩

من سير ميلين شيتهام نائب المندوب السامى بالقاهرة

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية بلندن

« يسرنى أن أخبرك أن سعد زغلول لم يعد موضع ثقة أحد . إن التهييج الذى نظموه يلفظ أنفاسه ، أو أنه أخمد على أية حال فى البلاد بصفة عامة . من الأمور الجديرة بالملاحظة أن هذا التهييج كان منذ البداية ذا طابع سلمى كلية »

ولا يزال علينا ولا شك أن نحسب حساب عدم الرضا بين الطبقات العالية ؛ وأصحاب الأراضى ، وأرباب المهن ، وأغلب هؤلاء الناس يرغبون بصورة مبهمة فى شكل ما من الحكم الذاتى ، مما يجعلهم أكثر أهمية كأفراد ، ولكن يبدو لى أن الموقف يختلف ماديًا عنه عام ١٩١٤ عندما رفض الأمير حسين كامل وكبار الوزراء فترة طويلة أن يقبلوا حماية ، دون امتيازات لم يكن فى استطاعتنا تقديمها . . ومع ذلك فالحركة الحاضرة لا يمكن أن تقارن فى أهميتها بحركة مصطفى كامل ، ولا يبدو أن هناك أى سبب يجعلها تؤثر على قرارات حكومة صاحب الجلالة الملك حول الشكل المناسب الذى يعطى للحماية . »

شيتهام

وأصدرت الحكومة البريطانية بعد ذلك بثلاثة أسابيع الأمر بالقبض على سعد زغلول ونقله إلى مالطة ، وهى تظن أن شيئاً لن يحدث على الإطلاق . ؟

وفجأة انفجرت الثورة فى كل مكان ، بينما كان نائب المندوب السامى البريطانى نائماً على (مخدة) من ريش النعام !

وإذا به يرسل نص هذه البرقية العجيبة :

سرى جدا

٩ مارس سنة ١٩١٩

من سير ميلين شيتهام نائب المندوب السامى . القاهرة

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية ــ لندن

« الحركة معادية لبريطانيا ، ومعادية للسلطات ، ومعادية للأجانب ، وهى ذات ميول بلشفية (شيوعية) وتستهدف تدمير الممتلكات والمواصلات أيضا وهى منظمة ، ولابد من أنه ينفق عليها . وهناك شكوك قوية حول نفوذ أجنبى فيها . ويميل المسئولون البريطانيون إلى الظن أنه مهما كان هناك تحريض وطنى فى الشهور القلائل الماضية ، فإن الشعور الذى ظهر الآن لابد أنه كان ينمو خلال سنوات عديدة ، وأن وقوع انفجار فى وقت ما كان أمرا لا مناص منه » .

شيتهام

وتصور أن نائب المندوب السامى فى القاهرة اعترف بعد أسبوعين اثنين أنه كان مغفلا ! . . ولكن البرقية السرية التالية أعجب !

سرى جداً

٩ أبريل سنة ١٩١٩

من سير ميلين شيتهام نائب المندوب السامى . القاهرة

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية — لندن

« سرعان ما سيظهر الدليل على أن خطة الثورة قد دبرت ونظمت من قبل بعناية ، ويجدر بنا أن نلاحظ أن الخطة التى نفذت تطابق البرنامج الذى رسمه الألمان وحزب « تركيا الفتاة » لشن هجوم حربى فى خريف سنة ١٩١٤ والذى كشف عنه للسلطات المصرية الجاسوس الألمانى « مورس » الذى اعتقل فى الإسكندرية أثناء الحرب . وعندما درسنا الحالة الذهنية ، والشعور بالظلم بين الفلاحين فإن هذه الأشياء لا تكفى لتعليل انفجار الثورة الحالية الخطيرة المنظمة ، التى يمكن أن يشاهد فيها بوضوح يد تركيا الفتاة ، بل والعملاء الألمان » .

شيتهام

ويظهر أن وزير خارجية بريطانيا ، ومجلس الوزراء البريطانى اكتشفا بعد فوات الوقت سذاجة نائب المندوب السامى ، وجهل قلم المخابرات البريطانى ، لأنهما أرسلا له البرقية السرية التالية فى نفس اليوم :

سرى جداً جداً

٩ أبريل سنة ١٩١٩

من لورد كيرزون وزير الخارجية . لندن

إلى سير ميلين شيتهام نائب المندوب السامى . القاهرة

«إن السلطات الإنجليزية المصرية أثبتت أنها بعيدة جداً عن إدراك الشعور الوطنى .

أظهرت جميع السلطات افتقاراً تامًّا للمعرفة وجهلا بالموقف . وهذا هو السبب الذى جعلنا نقرر الإفراج عن سعد زغلول باشا وزملائه فى مالطة » .

كيرزون

ولكن الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ لم تكن مهمته الأولى أن يعرف ما كان يدور فى دار الحماية ، وفى قيادة الجيش البريطانى ، بل كانت له مهام أخطر من هذه !

■ الرسول الخفي بين القاهرة وباريس!

■ الثورة ترد على الإرهاب الإنجليزي

وإذا كان الجهاز السرى لقيادة ثورة ١٩١٩ حيّر المخابرات البريطانية فى القاهرة ، وحير المخابرات الفرنسية التى كانت تتعاون فى باريس مع المخابرات البريطانية لمراقبة قادة الثورة أثناء وجودهم فى فرنسا لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، فإن هذا الجهاز حير أعضاء الوفد أنفسهم ! كانوا لا يعلمون شيئاً عنه . بل إن قيادة الثورة فى القاهرة لم تكن تعرف شيئا عن طبيعة أعمال الجهاز السرى للثورة ، ولا عن حقيقة التعليمات السرية التى كان يرسلها سعد زغلول من باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة !

وأتعبت هذه التعليمات عبد الرحمن فهمى ، فقد كان تنفيذها يتطلب مالا للقيام بها وهو لم يكن غنيا ، ويتطلب من لجنة الوفد المركزية فى القاهرة اعتمادات مالية لهذه الأعمال ، وتسأله اللجنة ما هى أعماله ، فيرفض الإجابة ! وكانت الرسائل السرية تنتقل بين القاهرة وباريس بعدة طرق ، ولعل أغربها أن عبد الرحمن فهمى اختار شابًّا لم يكن له أى نشاط سياسى ، وغير مشتبه فيه ، وطلب إليه أن يتظاهر بأنه من « أولاد الحظ » الذين يحبون السهرات ويجلسون مع الغانيات ويهوون الرقص !

واختاره عبد الرحمن فهمى ليكون الوسيط السرى بينه وبين سعد زغلول ويتنقل بين القاهرة وباريس موهماً أصدقاءه أنه يحب فتاة باريسية لا يستطيع

أن يتحمل فراقها ! ولا يكاد يصل إلى باريس حتى يذهب إلى الفتاة التى يحبها ، ويمضى معها إلى المطاعم والملاهى ، ثم تنفد نقوده فيعود إلى القاهرة من جديد . ويكون فى هذه الفترة قد اتصل بسعد زغلول ، وسلمه رسالة عبد الرحمن فهمى السرية ، وتسلم رسالة سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمى !

ولا يعرف أحد من أعضاء الوفد المقيمين مع سعد زغلول فى باريس بما يحدث ، ولا يتصور واحد منهم أن سعد زغلول الرجل الوقور ، وعبد الرحمن فهمى المدير السابق ، قد اشتركا فى وضع خطط جاسوسية ، واتفقا على طريقة شفرة ، ووضعا هذه الطريقة العجيبة للاتصال !

وكان سعد زغلول يكتب تعلياته السرية على ورق عجيب لا يخطر ببال ! إنه يكتبها بالحبر السرى ، فى داخل صفحات مضبطة مجلس العموم البريطانى . وعندما يفتش الإنجليز الرسول السرى ، ويفحصون ما معه من أوراق ، لا يخطر ببالهم أن مضبطة مجلس العموم البريطانى تحوى تعليمات سرية إلى ثورة مصر . فإحدى هذه الرسائل السرية ، المؤرخة فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ ، مكتوبة بالحبر السرى فوق صفحات مضبطة مجلس العموم البريطانى المنعقد فى يوم الأربعاء ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ .

وتقلب صفحات المضبطة فلا تجد فيها شيئاً . . إلى أن تصل إلى صفحة ١٧٧١ وهنا تجد الصفحة الخامسة من تعليمات سعد زغلول السرية ، مكتوبة بالحبر السرى ، الذى لا يظهر إلا إذا مرت فوقه مكواة ساخنة . . ثم لا تجد شيئاً فى الصفحة التالية ولا التى بعدها ؛ ولا التى بعدها ، ولكن فى صفحة ١٧٨٠ من المضبطة تجد الصفحة الرابعة من تعليمات سعد زغلول السرية . . ثم لا تجد شيئاً فى الصفحة التالية ، ولا التى بعدها ، ولكن فى صفحة ١٧٨٧ تجد الصفحة الثالثة من التعليمات السرية . . وهكذا !

وتستغرق التعليمات فى هذه المضبطة ٥ صفحات ، ولكن العين المجردة أو النظارات المكبرة لا تستطيع أن تلاحظ شيئاً مكتوباً فوق مناقشات أعضاء مجلس العموم البريطانى المكتوبة باللغة الإنجليزية . . ولكن إذا مرّت عليها المكواة الساخنة ظهرت فجأة تعليمات سعد زغلول ، مكتوبة باللغة العربية !

وبلغ من حرص سعد زغلول أنه كان معه فى پاريس بعد بداية الثورة بشهر سكرتير خاص يثق به كل الثقة هو المرحوم محمد بدر بك ، وبقى هذا السكرتير يعمل مع سعد زغلول ليل نهار عدة شهور . ثم عاد السكرتير إلى القاهرة ، وقابل عبد الرحمن فهمى بك . . ونترك الرسائل السرية تروى ما حدث — (ونحب أن نقول إن النقط الموضوعة بين قوسين هى اسم الرسول السرى !)

سرى

٢٣ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى پاريس

زارنى أمس محمد بدر بك — (سكرتير سعد الخاص) — ودار بينى وبينه الحديث الآتى :

بدر : أرجو أن تبلغوا الرئيس أن يحترس من (. . .)

أنا : لماذا ؟

بدر : لأن كثيرين أخبرونى أنه جاسوس .

أنا : وما دليلهم على ذلك ؟

بدر : الدليل هو أن (. . .) لا قدرة له على المعيشة بفرنسا الآن .

أنا : هل لاحظت وأنت بأوربا أنه يصرف بغير حساب كما هى عادة الجواسيس ؟

بدر : لا . . ولكن هذا لا يمنع أنه يتظاهر بالصرف الضيق كى لا يلاحظ أحد شيئا عليه .

أنا : سأكتب ذلك للرئيس .

وأنا مسرور جداً ، لأن مأمورية (. . .) لم تتجاوزكم ، وهذا يجب أن يكون .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٣ سبتمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

عجبت من حديث محمد بدر عن (. . .) لأنى لم أشعر منه مدة وجوده هنا بشىء من ذلك . ومرسل لكم جواب خصوصى فى هذا الموضوع .

سعد زغلول

من هو ؟

ولكن من هو هذا الرسول الخفى المجهول ؟ من هو « الثلاث نقط » الموضوعة بين قوسين فى الرسائل السرية ؟ إننا نكتشف اسمه لأول مرة فى التاريخ !

إن اسمه « محمد وجيه » . وكان فى ذلك الوقت موظفاً صغيراً مجهولا مغموراً ، وكان معروفاً بين أصدقائه بأنه لا يعرف شيئاً فى السياسة ، ولا يهتم بها ، ولا يخالط السياسيين ، وكان يقوم بهذه المهمة الخطيرة التى لو علم بها الإنجليز لحكموا عليه بالإعدام ، ونفذوا الحكم على الفور ، والعجيب أنه بقى بعد ذلك ، وبعد أن

انتهت الثورة ، وبعد أن بدأ الذين لم يشاركوا فى الثورة يفاخرون بما عملوا ، بقى صامتاً ، لا يتكلم ولايفتح فمه ، فعل ذلك لمدة ٣٧ سنة ، حتى مات عام ١٩٥٦ ، ورأى الناس يتكالبون على غنائم الثورة ، فلم يقدم كشف الحساب ، ولم يطالب بعلاوة أو مكافأة ولا بمنصب كبير ، حتى بعد أن أصبح رجال الثورة وزراء ورؤساء وزارات ! لقد فضل أن يكون منزوياً ، منسيا ، قانعاً بأنه قام بدور خطير ومجهول ، وأساسى فى هذه الثورة !

هذا الرسول الخفى المجهول شاب عصامى ، بدأ حياته فى مدينة الإسكندرية فى وظيفة صغيرة فى مصلحة البريد بمرتب قدره جنيهان فى الشهر ! وراح يعلم نفسه ويجاهد حتى عين سكرتيراً للجامعة الأهلية سنة ١٩١٧ ، وهناك توثقت العلاقة بينه وبين سعد زغلول ، كان هذا من بين الأسباب التى جعلت الاختيار يقع عليه لهذه المهمة الخطيرة . واستمر يقوم بهذه العملية الخطيرة دون أن يعلم أحد بما يفعل . واستطاع الجهاز السرى بعد ذلك أن يضع محمد وجيه فى منصب خطير بطريقة لم يكشف الستار عنها حتى الآن ، وهو منصب السكرتير الخاص لرئيس الوزراء عبد الخالق ثروت باشا أكبر أعداء سعد زغلول خلال الثورة — واستمر الاتصال مستمراً بين وجيه والجهاز السرى ، ولم يعرف ثروت أن سكرتيره هو تلك الشخصية الخطيرة . ولكن « وجيه » استطاع أن يقدم خدمات ضخمة للثورة وهو فى هذا المنصب الدقيق !

وفى نهاية الثورة نقل إلى وزارة الخارجية ، ووصل إلى منصب مدير الإدارة السياسية ، ثم نقل إلى مصلحة البريد وعين وكيلا لهذه المصلحة ، ثم عين مديراً للسياسة فى وزارة الخارجية ، وعند إنشاء الجامعة العربية عين مديراً للإدارة العامة بها بمرتب ٨٣ جنيها فى الشهر ، وذلك فى ١٩ يونية سنة ١٩٤٥ ، وظل بها إلى عام

١٩٥٢ إلى أن وصل راتبه إلى ١١٥ جنيها . ثم وقع خلاف بينه وبين مجلس الجامعة فاستقال ، وتوفى عام ١٩٥٦ ، وكان عمره وقتئذ ٧٠ سنة . وفى كل هذه الأثناء لم يقل كلمة واحدة عن دوره الخطير !

ولكن كيف اختير محمد وجيه لهذا الدور الضخم ، ومن الذى اختاره ؟ إن الدكتور أحمد ماهر كان مساعد عبد الرحمن فهمى فى إدارة الجهاز السرى ، وهو أول من فكر فى اسمه . وتولى تزكيته الأستاذ محمد صادق فهمى أستاذ الحقوق فى الجامعة المصرية القديمة وقتئذ — والذى أصبح فيما بعد مستشاراً بمحكمة النقض والإبرام — وكان محمد وجيه يومها سكرتير الجامعة ، ومشرفاً على مكتبتها . وبطريقة عجيبة منحت الجامعة محمد وجيه إجازة ثلاثة أشهر ، ثم مدت الإجازة . .

وكانت الثورة لا تكتفى برحلات هذا الرسول الخفى ، بل كانت تستعمل البوستة العادية . كانت تعليمات سعد زغلول تكتب من پاريس بالحبر السرى ، وترسل بعنوان مكتبة الجامعة المصرية القديمة داخل كتب علمية ، وكان يتسلمها الأستاذ محمد صادق فهمى الأستاذ بالجامعة الذى كانت مهمته استلام الكتب الجامعية المرسلة للجامعة من أوربا . ثم يحمل الرسالة السرية إلى بيت عبد الرحمن فهمى ويجلس أحمد ماهر ومحمد صادق فهمى يحلان الشفرة . ثم سافر إلى پاريس بعد عدة شهور من الثورة الأستاذ محمد كامل سليم ، وتولى هو كتابة تعليمات سعد زغلول السرية . وكانت الشقة التى يقيم فيها بپاريس هى العنوان الذى تصل إليه رسائل عبد الرحمن فهمى المكتوبة بالحبر السرى .

وكانت الثورة تستعمل أنواعاً مختلفة من الشفرة ، يحملها الرسل المجهولون ،

ويهربونها تحت أنظار رقابة السلطة العسكرية البريطانية ، وكانوا يخاطرون بحياتهم ، متحدين رقابة المخابرات البريطانية الشديدة !

امرأة تحمل الرسالة السرية !

واستعملت الثورة مرة سيدة لتقوم بهذه المهمة الخطيرة ، وهى قرينة الدكتور محمود عزمى الذى أصبح صحفياً كبيراً ، ومات وهو ممثل مصر فى الأمم المتحدة ، وقد ورد اسمها فى الرسالة التالية :

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

مدام عزمى وصلت . نقلت إلينا ما كلفت بتبليغه بخصوص الحوادث الجارية عندكم .

سعد زغلول

واستعملت الثورة أشخاصاً مجهولين ، كانت تطلق عليهم أسماء مستعارة ، لم نستطع حل رموزها ، كاسم « مسيو سيمون » الذى لم نستدل من الأوراق على شخصيته الحقيقية !

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

مسيو سيمون أوصل المستندات وغيرها مما سلم له . وصل متأخراً . اعتذر

عن سبب ذلك باضطراره للانتظار فى بور سعيد أكثر من ٤٠ يوماً قبل أن يجد له محلاً فى المركب .

سعد زغلول

أزمة . . فى القاهرة !

وكان مركز عبد الرحمن فهمى حرجاً . المفروض أن قيادة الثورة تتولاها فى مصر لجنة الوفد المركزية . ويتولى رئاستها بالنيابة إبراهيم باشا سعيد . وهو أمين الصندوق الذى يصرف أموال الوفد . ويتقدم إليه رئيس الجهاز السرى يطلب أموالاً . ويسأل إبراهيم سعيد باشا : لماذا ؟ .. ويجيب عبد الرحمن فهمى إنها عمليات سرية ! ويأبى إبراهيم سعيد باشا أن يدفع أموالاً لشىء لا يعرفه ! ويصر على أن يعرف ، ويصر رئيس الجهاز السرى على الرفض !

ويقول نائب رئيس لجنة الوفد : « أريد أن أرى خط سعد باشا ! » ، ويرفض عبد الرحمن فهمى أن يطلعه على التعليمات ، لأنه لا يريد أن يكشف سرها . . وتبدأ سلسلة من المراسلات :

سرى
٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

اشتد الخلاف بينى وبين إبراهيم سعيد باشا ، إنه يريد معرفة الطريقة التى أخاطبكم بها . يريد معرفة تفاصيل المصروفات التى أصرفها . لا يخفى على سعادتكم ما فى ذلك من الخطر على القضية ، وعلى الأشخاص الذين عاونونى للحصول على

كل المستندات والأوراق التى أرسلها لكم ، رجوته أن يؤجل هذا إلى وقت آخر أى إلى عودة سعادتكم . لم يقتنع . وهو يظهر لزائريه وجلسائه عدم ثقته بالأخبار التى أقدمها له ، وحجته الوحيدة أنها ليست بخطكم ولا بمضاة منكم ، ويعتقد أنه بذلك يسىء إلىّ ، والله يعلم أنه يسىء إلى الأمة بأسرها .

ولما لم أنجح معه فى أخذ النقود اللازمة للصرف توجه إليه أمس سعادة محمود باشا سليمان مع أمين الرافعى بك ، تكلما معه طويلا فى ذلك ، لم يقبل ، وقال إنه لايعطى شيئاً إلا بأمر من الوفد بإمضاء سعادتكم ! . . تأكدوا أنه لولا أن الظروف خدمتنى ، بل خدمت القضية — لأن شخصاً أحضر لى ألفاً وخمسمائة جنيه يوم سفر الوفد من هنا ، باشرت بها العمل — لما كنا تحصلنا على شىء مما أرسلناه لكم ، وما كان يتيسر لى إرسال المندوب القائم بتوصيل الأخبار بيننا !

وأشياء أخرى عملت هنا لصالح القضية لا يصح ذكرها ، بل إننى سأوضحها لكم بالتفصيل عندما تعودون إن شاء الله . وها أنا وطدت العزم للاستمرار على صرف الضرورى للحصول على كل ما يفيد قضيتنا ، فإن كنتم سعادتكم راضين عن الأعمال التى قمت بها لغاية الآن فأرجو إجراء ما من شأنه كف إبراهيم باشا سعيد عن التنديد بها ، وتفهيمه بأن عدم ثقته بالتقارير الواردة بواسطة مندوبنا بالطريقة الرمزية يضر بالقضية ، قبل أن يضر بى!

أرسلوا لى مبلغاً من المال أسدد منه الألف وخمسمائة جنيه لإبراهيم باشا سعيد ، وأصرف الباقى ، وعند عودتكم إن شاء الله أقدم لكم حساباً دقيقاً عن كل قرش ، بحيث أن أى مبلغ ترون أنه صرف فى غير محله أو أنه أكثر مما كان يجب ، أكون ملزماً بدفعه .

عبد الرحمن فهمى

ويتلقى سعد زغلول هذه الرسالة فلا يعرف ماذا يفعل .. إنه أعطى تعليمات إلى إبراهيم سعيد باشا أمين الصندوق بأن يدفع لعبد الرحمن فهمي المبالغ التي يطلبها ، ولكنه لم يشرح له ماذا يعمل عبد الرحمن فهمي ، ولا ماذا يكلف به . إن هذه المسائل تتطلب السرية التامة ! لا يستطيع مثلا أن يقول إن الثورة لها عملاء في قصر السلطان : أحدهم واحد من خدمه الخصوصيين ، والثاني موظف في سكرتارية السلطان ، ولا يستطيع أن يقول إن الثورة تشتري مستندات خطيرة هي أوراق سرية في قيادة الجيش البريطاني . إنها تحاول أن تعرف التعليمات والأوامر . إنها تحصل على نصوص التحقيقات السرية . إنها تقوم بعمليات تخريب في المعسكرات . إنها تدفع مبالغ لأسر الشهداء، إنها تدفع ثمن الطعام الذي يقدم للمسجونين داخل المعتقلات . وهناك عمليات أخطر من هذه يقوم بها الجهاز السري ، وليس من المصلحة أن يعرفها أحد من خارج الجهاز السري ، حتى لو كان هذا الشخص نائب رئيس لجنة الوفد وأمين صندوق اللجنة !

ويتذكر سعد أن هناك كلمة سر بينه وبين محمود سليمان باشا رئيس اللجنة ، وإبراهيم سعيد باشا نائب الرئيس ، فيرسل إلى القاهرة الرسالة التالية :

سري

٢٥ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة

يمكنكم أن تخبروا سعادة إبراهيم باشا سعيد وسعادة محمود باشا سليمان بعبارة (١٣ يوليو) ويلزم إبداء ذلك لهما لأنه برهان على صدق المراسلات بيننا .

سعد زغلول

ويتصور سعد أن رئيس لجنة الوفد وأمين الصندوق سيفهمان الغرض من كلمة السر . فهو لا يريد أن يكتب بخط يده أن هناك أعمالا سرية ، وأن هناك أموالا تنفق ! إن الشعب كله راح يتبرع للثورة . حتى نساء الفلاحين بعن حليهن الذهبية وتبرعن بها للثورة . العمال دفعوا يوماً من أجرهم الأسبوعى . إن الدعاية للقضية المصرية فى الخارج تحتاج إلى أموال طائلة ، ولكن الجهاز السرى فى الداخل لا يستطيع أن يعمل بغير وقود !

ولو اطلعنا على مصاريف هذا الجهاز لوجدنا أنها ملاليم بالنسبة للعمل الضخم الخطير الذى كان يقوم به ! والسر فى هذا أن روح التضحية كانت تسود كل من يعمل فى هذا الجهاز ! كان خصوم الثورة ينفقون الملايين لوقفها والقضاء عليها . . وكان الثوار ينفقون قروشاً يهزمون بها هذه الملايين !

وكانت المخابرات البريطانية مهتمة بمعرفة من يقوم بعملية التمويل ! وكانت تبحث هنا وهناك عن مصادر أجنبية تعين الثورة ! ولكن الثورة كانت مصرية مائة فى المائة ، ولم تتلق أى مساعدات من أى بلد أجنبى ! وكانت كل بلاد العالم فى تلك الأيام ترتعد من اسم بريطانيا العظمى ، التى كسبت الحرب والتى قهرت أكبر إمبراطورية .

سرى :

٤ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

« تأسف على وقوع الخلاف بينكم وبين سعادة إبراهيم باشا سعيد ، ولكن نتعشم أنه بعد ١٣ يوليو يعدل عن خلافه معكم ، ويثق بما تروونه له عن الوفد . كتبنا له اليوم كتاباً خصوصياً بالبوستة تضمن العبارة الآتية (ومصادقة الصديق على

ما يتم عمله من جانب صديقه ، ومساعدته عند الحاجة) ، والمقصود بها أن يصادق لكم على حساب ما صرفتم للآن ، وأن يصرف لكم ما يلزم .

سعد زغلول

ووصلت رسالة سعد زغلول السرية إلى عبد الرحمن فهمى ، ووصلت رسالة سعد زغلول التحريرية إلى إبراهيم سعيد باشا أمين صندوق الثورة . . واطمأن سعد زغلول إلى أن التعليمات التى أرسلها وصلت إلى أصحابها !

وبعد ذلك فوجىء سعد بالرسالة التالية :

سرى

١٠ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

. . . قلت لمحمود سليمان باشا وإبراهيم باشا سعيد كلمة السر (١٣ يوليو) وقلت إنها رمز من الوفد يبرهن لكم على صدق المكاتبة بينى وبينه ، فبعد أن تفكر كل منهما كثيراً أجابا بأنهما لايذكران شيئاً من هذا ! . . فالرجا إرسال جواب رأساً لكل منهما بما ترونه ، حفظاً لمركز الوفد ، وعدم زعزعة اللجنة ، وبقاء الثقة قائمة عند الناس فيما أنشره عليهم من أخبار !

عبد الرحمن فهمى

ويجلس سعد زغلول يبحث عن طريقة تفهم منها لجنة الوفد المركزية فى القاهرة أنه يجب أن تضع تحت تصرف الجهاز السرى ما يريده من مال . . . إنه لا يستطيع أن يرسل برقية ، لأن البرقيات مراقبة ، ولا يستطيع أن يرسل خطاباً ، لأن

البريد مراقب ، ولجنة الوفد المركزية تفتش كل يوم ، وليس من مصلحة الثورة أن يقع فى يد الإنجليز ما يدل على أن هناك جهازاً سرياً يعمل فى الخفاء !

وهو لا يستطيع أن يرسل رسولا شفويا إلى أمين الصندوق ، لأن أمين الصندوق يصر على أنه لابد أن يتلقى شيئاً مكتوباً و بخط سعد زغلول ، ليصرف !

ثم يتلقى سعد الرسالة التالية :

سرى

٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

كنت أظن ألا أجد صعوبة عند إبراهيم سعيد باشا فى الحصول على ما يلزم للعمل من النقود ، بعد أن اطلع على نص الجملة الواردة بجوابى ، وبالجواب الوارد لسعادته ، خصوصاً أنه وقت وصول الجواب ، ومراجعة ما به على ما جاء بجوابه ، أظهر استعداده لدفع المطلوب .

ومررت عليه مراراً بعد ذلك ، وكررت الطلب ، فكان جوابه فى كل مرة لايخرج عن : «حاضر، لما تجيني فلوس » أو « لما ييجى ابنى مصطفى من الإسكندرية لأن النقود مودعة باسمه فى البنك» أو « النهارده رجلى وجعتنى موش قادر أمشى » !. . وهكذا حتى مضت ١٧ يوما بدون أن يعطينى شيئاً ، وأخيراً قال لى أمس إنه لا يمكن أن يدفع لى إلا ما أحتاج إليه شهراً بشهر ! أما ما صرفته من عندى بعد نفاد الـ ١٥٠٠ جنيه فلا يمكن دفعه ! فغضبت جدا من هذه المعاملة السيئة البعيدة عن كل مجاملة وأمانة، وعزمت على ألا أطالبه بشىء قط ، وأن أستمر فى الصرف على المسائل الهامة الضرورية من عندى ، إلى أن ترسلوا له جواباً تعلنونه فيه

بتسليمى مبلغاً ما على الحساب . (مع العلم بأنى صرفت من عندى للآن نحو ٣٣٠ جنيهاً !)

أمامى أشياء هامة جدا سأجتهد فى الحصول عليها ، وهى صور محاضر المجالس العسكرية برمتها ، لإرسالها لكم ، لأن بها من المستندات والبراهين ما يظهر المظالم البريطانية بأجلى معانيها . وفى العشم الحصول عليها إن شاء الله مهما كلفنا ذلك .

عبدالرحمن فهمى

وإذا بسعد زغلول يتلقى خطابى احتجاج من القاهرة . . خطاباً من محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية يشكو من عبد الرحمن فهمى ، إنه لايريد أن يخبره عن الأعمال التى يقوم بها . أليس هو رئيس اللجنة ، ونائب زعيم الثورة فى القاهرة ؟ فكيف لا يأتمنه عبد الرحمن فهمى ، ولا يثق به . فإذا لم يكن موضع ثقة فهو مضطر إلى الاستقالة من منصبه ليتولى رياسة اللجنة من يكون موضع ثقة !

ويتلقى سعد زغلول فى الوقت نفسه خطاباً من إبراهيم سعيد باشا أمين صندوق اللجنة . إنه يرى فى تصرف عبد الرحمن فهمى بك إهانة له ، ومساساً بكرامته ، فهو يعرض حياته للخطر ، وهو يعتقل كل يوم من السلطات الإنجليزية . وهو مهدد فى ماله وأسرته ، فكيف لا يوثق به ، ولا يؤتمن على الأسرار ! وما هى هذه الأسرار ؟ وكيف يجوز أن يقوم عبد الرحمن بك فهمى بأعمال لا تعرض على اللجنة المركزية للوفد ، ولا يناقش فيها ، ولا يصدر قرارات فيها تسجل فى المحاضر !

ويكتب سعد الرسالة التالية :

سرى

١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

تأسفنا على وقوع الخلاف بينك وبين إبراهيم باشا سعيد ، وكنا نظن بأنه انحسم بما كتبناه لكم ولسعادته .لا أظنك ترى مانعا من أن تعرض عليه وعلى سعادة محمود سليمان باشا الأعمال التى تريد مباشرتها لمصلحة الوفد ؛ لأن كتمانها فى الحقيقة عنهما يوجب استياءهما . ولك أن تكتم أسماء من يقومون بهذه الأعمال ، إن كان فى إفشائها ما يضر بإتمامها . وأرجو أن تفهمهما أن الطريقة التى نتراسل بها طريقة لا يمكن معها الإمضاء، وأن إخفاءها كان بناء على اتفاق بينى وبينك ، وأنى لم أخبر إخوانى بها خوفا على ذلك الاتفاق . وكنت كتبت لسعادتهما إشارة إلى ذلك ، وهذا نص العبارة التى كتبتها إلى إبراهيم باشا سعيد: « وقد كتبت إليه أن يعرض عليكم السبب فى عدم إطلاعكم على أصول ما أكتبه إليه ، فأرجو أن تصدقوه ، وأن تصرفوا له المبالغ التى صرفها ويحتاج إلى صرفها فى أعمال الوفد » .

سعد زغلول

ويفهم عبد الرحمن فهمى « إشارة » سعد زغلول . . أنه فهم منها أن المطلوب أن يطلعهما على بعض الأشياء غير المهمة !

ويبدأ يطلعهما على بعض الأشياء . .ولكن إبراهيم سعيد باشا لا يقتنع بهذه الأشياء ، ويمتنع عن الدفع ! . . ويعود عبد الرحمن فهمى يكتب لسعد زغلول :

سرى

٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

لغاية اليوم لم يقم إبراهيم سعيد باشا بدفع المبلغ الذى طلبناه . آخر عذر اعتذر به أنه منتظر أن يتفاوض مع شعراوى باشا ، لا أعرف نتيجة مفاوضتهما ، بلغ ماصرفته ن عندى للآن فوق الأربعمائة جنيه .

عبدالرحمن فهمى

ويثور سعد زغلول من باريس . . ويرسل إلى القاهرة أحد أعضاء الوفد ، ومعه تعليمات مشددة لإبراهيم سعيد باشا بأن يدفع هذا المبلغ فورا لأنه دين شخصى على سعد زغلول ! ويعد سعد زغلول بأن يرد الدين لإبراهيم سعيد باشا عند عودته إلى مصر !

ويقتنع إبراهيم سعيد باشا ، ويصرف المبلغ المطلوب !

سرى

١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

إبراهيم باشا سعيد دفع الحساب لغاية ٢٥ أكتوبر ، وانتهى الإشكال ، وأحوال اللجنة سائرة الآن على ما يرام والحمد لله .

عبدالرحمن فهمى

حرب ضد الإنجليز !

وفى الوقت الذى كان فيه الجهاز السرى فى هذه الحالة من الضنك ، كان يعمل ليلا ونهارا ، وكان قد جعل حياة الإنجليز فى مصر لا تحتمل ! . . وفى يوم ٢٠ نوفبر يكتب اللورد أللنبي البرقية التالية :

سرى

من لورد أللنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن

اليوم أصدرت أمراً بالقبض على محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية وإبراهيم سعيد باشا نائب الرئيس وعبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة بسبب الاضطرابات التى تتفاقم يوما بعد يوم . وقد حذرتهم قبل ذلك فلم يحدث تغير فى الموقف . وأعتقد أنه بعد القبض عليهم سيهدأ الموقف .

أللنبي

سرى

٢٢ نوفبر سنة ١٩١٩

من لورد أللنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن

قتل اليوم الكابتن كوهين من ضباط الجيش بوحدة العمال بجوار مستشفى شبرا . هرب الفاعلون وبدأت عمليات إرهاب .

أللنبي

سري

٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩

من لورد أللنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن

أطلق الرصاص اليوم على خمسة جنود بريطانيين بجوار مصلحة السكك الحديدية بالقاهرة . أصيب أحد الجنود إصابة خطرة ، فر الفاعلون . فى نفس اليوم قتل ثلاثة ضباط بريطانيين بجوار قشلاق العباسية ، اعتداءات مستمرة على رجالنا .

أللنبي

سري

٢ ديسمبر سنة ١٩١٩

من لورد أللنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن

قتل ضابطان بريطانيان بجوار محطة كوبرى الليمون بالقاهرة . وهرب الفاعلون بدأت حرب الاغتيالات تتطور تطوراً خطيراً .

أللنبي

وهكذا تضاعفت الحوادث بعد اعتقال عبد الرحمن فهمى ، ولم يبق عبدالرحمن فهمى فى السجن سوى بضعة أيام ، وخرج ليستأنف نشاطه !

سرى

٢٦ مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

حضر سينوت بك حنا (عضو الوفد) واستلمنا ما معه من الأوراق . علمنا منها شفهيا أنه يلزمكم نقود للصرف منها على الضروريات ، فيمكنكم أن تأخذوا ما يلزمكم من إبراهيم باشا سعيد بإيصال ، أو إيصالات تكتبون فيها أنكم استلمتموها لإرسالها إلى الوفد ، بطريقة غير طريقة البنوك ، وحينئذ يسهل العمل من غير أن يكون عليكم مسئولية .

سعد زغلول

ولكن هذه الرسالة تتأخر فى الوصول إلى عبد الرحمن فهمى الذى كان أرسل لسعد الرسالة التالية :

سرى

٤ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

يسوؤنى جدا أن أعرف سعادتكم أن الحالة بدأت تظهر بغير المظهر الذى يرضيكم ، ويرضى كل محب لبلادنا العزيزة ، لأن خصومنا السياسيين يشتغلون بجد ، ويصرفون عن سعة ، وكذلك أعداؤنا الحقيقيون ، يبعثرون المال ، ذات اليمين وذات الشمال ، بحيث أمكنهم أن يستخدموا كثيرين ممن كانوا من العاملين المخلصين للتجسس ،

والإيقاع بغيرهم . كل هذا يحصل حولنا ، وعلى مسمع منا ، ولا يوجد من جهتنا حركة مضادة لهذه الأعمال الشيطانية ، وذلك لقلة المال .

عبدالرحمن فهمى

وعلم عبد الرحمن فهمى بأن بعض الكلمات بدأت تتناثر عن مهمة الجهاز السرى .

واشتدت الرقابة عليه فجأة !

وأرسل إلى سعد زغلول يبلغه أنه قرر ألا يتقاضى أى مليم من أحد من أعضاء الوفد فى القاهرة ، ويبادر سعد ويرد عليه :

سرى

١١ أبريل سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

« أحسنتم فى إعلانكم التوقف عن الصرف وعن استلام شىء من النقود من إبراهيم باشا سعيد ، ولكنى سأرسل إليكم من طرف آخر نقودا بالطريقة التى كنتم أوضحتموها ، وبهذه الكيفية يمكنكم أن تشتغلوا من غير أن يعلم أحد بشغلكم ، ممن تشتبهون فيهم ، ولا تودون أن يعلموا شيئا من حركاتكم .

وعند استلام النقود من الذى سيعطيها لكم ، نبهوا عليه بأن يكون أمرها بينه وبينكم ، وأن يرسل إلى فوراً الإيصال الذى تكتبونه له باستلامها » .

سعد زغلول

وتتقابل هذه الرسالة فى الطريق ، برسالة من عبد الرحمن فهمى ! إنه خطر بباله أنه إذا كان الرجال الكبار يثرثرون فيمكن الاعتماد على شاب كمحمد محمود باشا . . فيكتب إلى سعد :

سرى

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس :

علمنا أن محمد باشا محمود سيحضر لمصر لتمضية مدة بها . أطلب بإلحاح أن تعطوه التفويض الكافى لإنهاء المسألة المالية ، وما نحتاج إليه من الصرف . مع العلم أننا اضطررنا لتقليل الأعين الساهرة على مصلحة القضية ، التى كانت مكلفة بمراقبة خصومنا وأعدائنا ، حيث لا قبل لنا على الاستمرار على الصرف عليها من جيبنا الخاص . كما كان الحال قبل أن تنفد نقود الوفد ، وكذلك قللنا شيئا ليس بالقليل من الأعمال الأخرى .

عبدالرحمن فهمى

ولكن سعد زغلول لم يقبل أن يكلف محمد محمود باشا بهذه المهمة !

لماذا ؟

إن سعد زغلول لم تكن علاقته طيبة بمحمد محمود فى باريس ، وهذا يفسر ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته فى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ : « قال لى محمد محمود : « إذن كنت تحمل المسافرين (يعنى ويصا واصف وحافظ عفيفى) رسالة إلى القاهرة على أن يجتهدوا فى الإكثار من القنابل ! » . قلت له : « إن هذه السياسة

أمقتها، ولا أرجو إلا الشئ المشروع فقط ، وكل ما أطلب أن يتحد الناس على محبة الاستقلال ، واعلم أن طريقة الإرهاب إذا نفعت مرة فإنها تضر مرات ، وإذا كانت اليوم لك ، فإنها تنقلب عليك غدا ، والملك يجب التحذير منها ، والبعد عنها » . فسكت ، ولونه أصفر »

فهل كان سعد زغلول يمقت سياسة العنف ؟

وهل كانت عمليات الجهاز السرى تدور بغير علمه ؟

هذا هو السؤال الذى لم نجب عليه بعد !

حرب القنابل والاغتيالات!

ذهب « سير شيتهام » المندوب السامى البريطانى إلى فراشه، وتمدد فى سريره هانئاً قريراً سعيداً! إنه قضى على ثورة مصر وانتهى منها! إنه قبض فى ذلك اليوم على سعد زغلول وزملائه الثلاثة، وهم الآن فى طريقهم إلى مالطة.. التقارير وردت من أنحاء القطر بأن كل شيء هادئ تماماً. وكان المندوب السامى قد أقام ليلتها حفلة فى قصر الدوبارة (جاردن سيتى): حضرها القواد وكبار رجال دار الحماية. وتبادلوا الأنخاب احتفالاً بقتل الثورة فى مهدها!

وكتب اللورد جورج لويد — المندوب السامى البريطانى — فى مذكراته « مصر منذ كرومر » صفحة ٢٨٩ من الجزء الأول يقول: « لا يمكن إنكار أن المسئولين البريطانيين فى مصر يستحقون اللوم. إنهم حتى اللحظة الأخيرة لم يروا الخطر الذى يهددهم.. لم يخطر المندوب السامى وزارة الخارجية البريطانية بأن الموقف يتطور تطوراً يهدد بكارثة. والواقع أنه لا البريطانيون المدنيون ولا العسكريون البريطانيون عرفوا هذه الحقيقة! حتى اللحظة الأخيرة كانوا يؤكدون فى تقاريرهم أنه ليس هناك أى خطر! »

وهكذا نام سير شيتهام المندوب السامى فى ليلة ٨ مارس سنة ١٩١٩ مغتبطاً بـ « ضربة المعلم » التى قضى بها على أحلام شعب!

ولكنه استيقظ فى صباح يوم ٩ مارس ليجد مصر أخرى، غير مصر التى تركها فى الليلة الماضية!

وندع اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى يصف ما حدث ، مستنداً إلى الوثائق والتقارير التى وجدها فى الأرشيف السرى لدار المندوب السامى ، عندما تولى منصبه بعد قيام الثورة بست سنوات . . كتب لورد لويد فى مذكراته صفحة ٢٩٧ من الجزء الأول يقول : « أشعل اعتقال هؤلاء الرجال الأربعة النيران . . فنى صباح يوم ٩ مارس هجر الطلبة دروسهم . تفرقوا فى الشوارع يحملون مشعل الاضطراب فى كل مكان . . وفى المساء بدأت أعمال التخريب . وفى صباح يوم ١٠ مارس هاجمت جماهير غير منظمة الممتلكات والمبانى . كان لا بد من استدعاء الجيش البريطانى لمساعدة البوليس . وفى يوم ١١ مارس تحول الموقف إلى أسوأ . أضرب المحامون . ترك الموظفون أعمالهم . تكررت الاصطدامات بين الجماهير الثائرة والجيش البريطانى والبوليس ! . . وفى يوم ١٢ مارس اضطرمت الأقاليم بالثورة : وقعت اضطرابات فى طنطا . اضطرت قوات الجيش البريطانى إلى إطلاق النار لصد هجوم على محطة السكك الحديدية .. واضطرابات فى الزقازيق . . واضطرابات فى دمنهور . واضطرابات فى المنصورة . انتشرت الاضطرابات بسرعة فى جميع أنحاء الدلتا ، كما انتشرت الاضطرابات فى الصعيد !

« وفى ١٧ مارس عزلت القاهرة عن بقية أنحاء مصر . دمرت الخطوط الحديدية . قطعت أسلاك التلغراف والتليفون . . اضطرابات مستمرة فى الإسكندرية . . اصطدامات فى جميع المدن الهامة بين قوات الجيش البريطانى والشعب . قوات الجيش البريطانى لا تستطيع أن تفعل شيئاً للسيطرة على بعض المناطق . الفوضى تسود مدن الدلتا : الموقف فى الصعيد خطير بنفس الدرجة . حوصرت وحداتنا العسكرية . انتهت كل سلطة للحكومة ! »

وفى نفس اليوم — ١٧ مارس — وصل الجنرال « بولفين » لتولى القيادة . شكل

طوابير متحركة من قوات الجيش . الثورة تحكم مصر . الممتلكات مهددة . خسائر ضخمة فى الأرواح ! . . وفى يوم ١٨ مارس ، نشبت ثورة فى أسيوط . . قتلت الجماهير الثائرة ثمانية من الإنجليز . الشعب شرس . ٣ ضباط و ٥ من صف ضباط الإنجليز كانوا مسافرين بالقطار من الأقصر . الجماهير فى كل محطة تهددهم ، وتبيدهم فى ديروط . تعرض القطار المسلح للهجوم . اقتحم الشعب العربة . فتك الشعب بالإنجليز العسكريين الثمانية . فى (دير مواس) هجمت الجماهير ومزقتهم إرباً . تركت جثثهم المشوهة تستقبل فى كل محطة يمر بها القطار . وصل القطار إلى المنيا . أخذت الجثث ودفنت!

« الصعيد يلتهب بقوة أكثر عنفاً . البدو من الغرب يتقدمون بأعداد كبيرة نحو المدن . السكان الإنجليز فى المنيا محاصرون ومعرضون لخطر عاجل . لجأ جميع الرعايا الأجانب فى أسيوط إلى مبنى واحد تدافع عنه فصيلة من جنود (البنجاب) . . لم يستطع الطابور البريطانى أن يصل إلى أسيوط لتعزيز هذه الفصيلة إلا يوم ٢٥ مارس ! » .

هذا ما دونه لورد لويد فى مذكراته ، نقلا عن الوثائق الرسمية فى دار الحماية !

وأسرعت بريطانيا ترسل قوات من جميع أنحاء العالم إلى مصر : من الهند . من عدن . من سنغافورة . . وأرسل الجيش البريطانى يستنجد بأكبر عدد من رجال المخابرات البريطانية . . ولكن الثورة استمرت ، واستمر الجهاز السرى للثورة يعمل ، ويفسد جميع المحاولات التى تبذل لإخماد الثورة ! . . وكانت الاتصالات والتعليمات مستمرة بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى منذ أبريل سنة ١٩١٩ ، وعندما اضطر

الإنجليز للإفراج عنه ، وسافر إلى پاريس ليعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح المنعقد فى قصر ڤرساى . .

وهذه الرسائل السرية المتبادلة تحكى قصة الثورة :

انتحار وكيل مديرية !

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .

بلغنا من بعض المصريين أنهم (الإنجليز) بدأوا يجلدون النساء . وأنهم قتلوا بعض القضاة والمحامين ضرباً بالرصاص . إذا كان هذا الخبر صادقاً ـــ وهو مالا نعتقده ـــ نرجوكم أن ترسلوا لنا كل التفصيلات المحلية .

سعد زغلول

سرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بپاريس.

لا صحة لما بلغكم بخصوص جلد النساء ، وكذلك قتل القضاة والمحامين ، غير أنه حصل اعتقال كثير من القضاة وأعضاء النيابة وغيرهم ، وكذلك وكلاء المديريات ومأمورى المراكز . . وبينهم من أهين إهانة زائدة حتى آل الأمر معه إلى الانتحار ،

كوكيل مديرية المنيا (محمد حمدى بك) : ، أو إلى الاستقالة بعد الإفراج عنه كتائب نيابة المنيا .

عبدالرحمن فهمى

قتل فلاح ، لأنه سرق برسيما !

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .

بلغنا أن « أرمنيا » مرتديا ثياب ضابط بريطانى عين فى وظيفة فى مركز من مراكز مديرية الجيزة ، وأنه مطلق التصرف هناك ، وأنه قتل بمسدسه شخصاً اتهم بسرقة قليل من البرسم . هل هذا صحيح ؟

سعد زغلول

سرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس .

الأرمنى المرتدى ثياب ضابط إنجليزى هو شخص اسمه « حكيميان » عين بصفة ضابط قضائى بمركز العياط ، وله مسائل عديدة جداً . أرسلنا من يلزم لتحريها وجمع أدلتها بدقة . وسنرسل لسعادتكم تقريراً وافيا عنها . أما مسألة البرسيم الواردة فى رسالتكم فهى حقيقية .

عبد الرحمن فهمى

أحزاب إنجليزية . . بأسماء مصرية !

وبدأ الإنجليز يحاولون ضرب الثورة . اتصلوا بعدد من الأعيان والإقطاعيين ، محاولين إقناعهم بأن يخرجوا على الثورة ، ويطالبوا بالاستقلال الذاتى بدلاً من الاستقلال التام ! . . وبدأت هذه المراسلات :

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة :

ما مبلغ صحة ما يقال من أن فكرة الاستقلال الذاتى تحت الحماية (البريطانية) بدأت تنتشر فى بعض الأندية ؟ ومن هم مروجو هذه الفكرة ؟ نرجو إفادتنا عن تفصيلات ذلك .

سعد زغلول

سرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

فكرة الاستقلال الذاتى لم يروجها إلا الخونة الأنذال والمأجورون . ولكنها على كل حال لم تلق قبولاً . السواد الأعظم جداً من الأمة لا يريد غير الاستقلال !

عبدالرحمن فهمى

وقررت إنجلترا إرسال لجنة تحقيق برياسة لورد ملنر لسؤال المصريين عما يريدون .
وطلب سعد زغلول من الشعب أن يقاطع لجنة ملنر ، وأن يطلب من هذه اللجنة أن تتحدث إلى سعد زغلول لأنه ممثل الشعب المصرى الوحيد :

سرى

٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس :

حيا الله الأمة المصرية . نفذت إرادتها التى أعجبت الوفد . أحكمت مقاطعة لجنة ملنر إحكاماً شديداً جدا . راقبت مراقبة شديدة ذوى النفوس الصغيرة الذين كان يظن أنهم سيتقدمون للتكلم مع اللجنة مخالفين قرار المقاطعة :

حلت أعصاب الحزب المستقل الحز الذى كونته يد الغاصب وأمواله لهذه الغاية : لم يجرؤ أحد من هذا الحزب الضئيل الحقير أن يتقدم لهذه اللجنة . ليس هذا فقط ، بل إن رجال الأمة العاملين اتخذوا من الطرق والأساليب ما جعل معظم أعضاء هذا الحزب ينفضون من حول مؤسسيه الخونة . اضطر الحزب أخيراً أن يعلن فى جريدته الساقطة (المنبر) الانضمام فى آرائه إلى وفدنا المحبوب . .

عبدالرحمن فهمى

سرى

٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس :

بعد أن أراحنا الله من نادى الأعيان أولا ، ثم من حزب الأحرار ثانيا . عاد محمد إبراهيم هلال إلى عمل جمعية سماها « جمعية الاتحاد الوطنية » . ظاهرها حلو

وهو الدعوة إلى الاتحاد والوئام والسعي في استقلال مصر بالطرق المشروعة ، ولكن باطنها السم الزعاف . حيث أن أساس عملها الداخلي هو الطعن على الوفد ، والتشهير به لإسقاطه ، وتوكيل وفد آخر برياسة محمد سعيد باشا . ومن معه من أقطاب الدساسين . ولقد أدخلت في الجمعية أكثر من شخص لإمكان الوقوف على أسرارها ، وأعمالها ، حتى تأتينا النقود . والحمد لله ، ها هي وصلت فسنحارب بها محاربة تلحقها بالحزب الحر المستقل . إن لم يكن بأكثر من هذا . فاطمئنوا . ولا تشغلوا بالكم بداخليتنا . وللوقوف على شيء من أعمال هذه الجمعية ، أرسل لكم تقريراً مقدماً ممن انتدبناهم للانخراط في سلك الجمعية ، للوقوف على ما يدور فيها من الأسرار والدسائس « السعيدية » !

عبدالرحمن فهمي

سري

٧ يناير سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس .

يسرني أن أعلن سعادتكم أن كل الإجراءات التي اتخذت للقضاء على الحزب الحر المستقل نجحت نجاحاً باهراً . . تفكك أعضاؤه . أصبح أثراً بعد عين . لا يزال العمل جارياً لهدم ما بقي من اسمه وجدرانه!

عبدالرحمن فهمي

نقابات العمال

وفي أواخر سبتمبر سنة ١٩١٩ . أرسل سعد زغلول إلى عبدالرحمن فهمي توجيهاً صريحاً بعمل تنظيم النقابات ، ويسأله رأيه في ذلك ، واستطاع عبدالرحمن فهمي أن ينجح في هذه العملية نجاحاً ضخماً :

سرى

١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

عممنا إنشاء النقابات بطول البلاد وعرضها . أثمرت المجهودات التى بذلناها فى سبيل ذلك والحمد لله . تشكلت لكل حرفة نقابة . لم يبق فى مصر حرفة أو صنعة إلا ولها نقابة . لم تعترف الحكومة بهذه النقابات حتى الآن . ليس منظوراً أن تعترف بها فى الظروف الحاضرة . نقابات العمال مفيدة جدا للحركة الوطنية وهى سلاح قوى لا يستهان به فى الملمات ، يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن .

عبد الرحمن فهمى

منشورات تهدد بالشيوعية !

وبدأ الجهاز السرى يصدر منشورات مختلفة الاتجاهات ليثير الرعب فى قلوب الاحتلال : فيظهر فيها أن الألمان يؤيدون الثورة ، أو أن الشيوعيين يؤيدون الثورة ؛ ولكن سعد زغلول اعترض على هذا الاتجاه فكتب يقول :

سرى

٢٣ يونيو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى پاريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .

الوفد غير راض عن المنشورات التى تفيد اعتماد المصريين على الألمان ، وتتضمن

انتصاراً للشيوعية ، فإن هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا ، للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان والحركة البلشفية . وهذا يضر بقضيتنا .

سعد زغلول

لا أمل فى الاستقلال !

ومع الإرهاب ، واعتراف الدول بالحماية على مصر ، بدأ بعض أعضاء الوفد المؤيدين لسعد زغلول يقولون إنه لا فائدة من المطالبة بالاستقلال !

سرى

٢٣ يوليو سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

سبق أن ذكرت لسعادتكم ، أكثر من مرة ، أن روح الخطابات التى ترد من بعض أعضاء الوفد لا تتفق مع روح الكتابات التى ترد لنا من الوفد . ولم أذكر أسماء مرسليها ، تفادياً من وقوع أى خلاف . أما الآن وقد أتى مكتوب أخيراً بصفة لا يمكن السكوت عليها ، إذ به الجملة الآتية « الآن لا أمل ولا عمل ، فيا ليتنا نسعى للمفاوضة فى الاستقلال الداخلى » . هذا المكتوب ورد للدكتور محمود عزمى من صديقه على حافظ رمضان بك . ويقول عزمى إنه ورد مكتوب مثله لمحمد حافظ رمضان بك . نعم إن على بك حافظ ليس من أعضاء الوفد . ولكنه بعد أن قرر الوفد ضمه لسكرتاريته ، وسافر معه بالفعل ، أصبح منسوباً إليه . ولا يخفى على سعادتكم ما يحدثه مثل هذا الكلام من الأثر السيئ فى النفوس وخصوصاً أن الخونة ورئيسهم

الأكبر (الاسم الذى كان يطلق على السلطان فؤاد) لا سلاح لهم الآن إلا مثل هذه الجوابات !

أرجو العمل على ملافاة ذلك حرصاً على النفوس ، ومنعاً لتسليح الخونة .

عبدالرحمن فهمى

أخفينا أعمالنا عن صدق باشا !

و بعد ذلك مباشرة بدأ الانقسام فى الوفد ، وفصل سعد زغلول إسماعيل صدقى باشا !

سرى

١٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بپاريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .

يحسن أن نخبركم أن رجلاً يدعى « صباغ » ، كان موظفاً عند المرحوم البرنس حسين ، و يظهر أنه مخبر للإنجليز فى پاريس ، عرض وساطته بيننا و بين المستر بلفور (وزير خارجية بريطانيا) و رغب أن أزور هذا الأخير ، و بأن أترك له ورقة زيارة وأطلب فى الوقت نفسه بواسطة سكرتير الوفد مقابلته . وذلك عقب أن قرر المؤتمر شروط الصلح التى تضمنت ما تعلمونه عن مسألة مصر (الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر) . وكان هذا بالاتفاق بينه و بين إسماعيل صدقى باشا وحسين واصف باشا على غير علم منا ، فلعدم الثقة بهذا الرجل من جهة ولارتيابنا فى هذا الاتفاق : وعدم الوقوف على السبب فيه ، ولأن طلب مقابلة مثل هذا الوزير عقب قرار مؤتمر الصلح لايتفق مع طلب الاستقلال التام ، وحفظاً لمبدأ الوفد وكرامة الأمة — قرر الوفد رد هذه الوساطة :

من هذا الحين غضب إسماعيل باشا صدقى ، وصار يبذل جهده فى عرقلة مساعى الوفد ، حتى اضطر الوفد أن يخفى عليه أكثر أعماله ، خشية أن تذاع بمعرفته معرفة محمود بك أبو النصر الذى كان شريكاً له فى جميع التصرفات .

سعد زغلول

الوساطة المرفوضة !

وبدأ خصوم الثورة يهاجمون سعداً ، ويلومونه لأن « فينزيلوس » رئيس وزراء اليونان أبدى استعداده للوساطة بين الثورة والإنجليز ، فرفض سعد زغلول !

سرى

٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .

قرأنا فى بعض الجرائد أنه حصلت مناقشة بشأن توسط المسيو فينزيلوس (رئيس وزراء اليونان) بين الوفد و وزير خارجية إنجلترا . وحقيقة هذه المسألة هى أن بعض كبار اليونانيين عرض أن المسيو فينزيلوس يتوسط عند الحكومة الإنجليزية فى إعطاء مصر حقوقها . فطلب مسيو فينزيلوس أن أكتب له خطاباً ألتمس وساطته لإعطاء مصر نظاماً موافقاً تحت الحماية ، ولما كان هذا مخالفاً لمبدأ الوفد ولكرامة الأمة التى يمثلها الوفد ، ولا يتفق مع الإجابة التى أجبناها للسير ونجت (نائب ملك إنجلترا) عندما طلب منا أن نقدم طلباتنا بالكتابة فى دائرة الحماية كما تعلمون — لم نر بداً من الامتناع عن الدخول فى مثل هذه المفاوضة .

سعد زغلول

. الاغتيالات السياسية !

واستمر الإرهاب البريطانى ضد الثورة . حكمت المحكمة العسكرية بإعدام ٥١ مصريا اشتركوا فى ثورة (دير مواس) . ثم عدلت عقوبة الإعدام بالنسبة لـ ١٦ منهم ، بينما نفذ حكم الإعدام فى ٣٤ منهم من بينهم البكباشى محمد كامل مأمور أسيوط الذى قاد ثورة أسيوط . . كما نفذ حكم الإعدام فى ثلاثة مصريين قادوا ثورة الواسطى . مئات من المصريين حكم عليهم الإنجليز بالإعدام ، وبالأشغال الشاقة المؤبدة ، وجلدوا ألوف المصريين ، وملأوا السجون بألوف الوطنيين . . وبدأ بعض السياسيين يدعون للتسليم !!

وبدأت الثورة تتجه إلى الاغتيالات السياسية ، وليس فى الخطابات السرية ولا فى مذكرات سعد زغلول ، بما يدل على أن سعد زغلول هو الموعز بهذه الاغتيالات ! . ولكن فى الوقت نفسه لم نجد فى تعليمات سعد زغلول السرية كلمة واحدة عن أنه لا يوافق على هذه الاغتيالات . . بل إن صيغة الرسائل السرية التى يرسلها عبدالرحمن فهمى تدل على أنه يحمل بشرى إلى قائد ثورة ١٩١٩ ، وأنه يطلق على الذى حاول اغتيال رئيس الوزراء بأنه « يتقد حمية ووطنية » . . وأنه فى « غاية الجرأة » . و « لا تسألوا عن ثباته وشجاعته » وأنه « الجرىء » . ونحن لم نستطع فى تحقيقاتنا أن نجزم برأى سعد زغلول فى هذه الاغتيالات ، وإن كنا نميل إلى أنه كان يرحب بها فى تلك الأيام . فلم يكن فى استطاعة الشعب أن يقاوم الطغيان وأحكام الإعدام بالجملة إلا بهذه الطريقة . خاصة أن سعد زغلول أعلن أن كل مصرى يتولى رياسة الوزارة فى ظل الحماية البريطانية هو خائن لبلاده . . وأدى هذا الإعلان إلى

قرار الحكومة البريطانية بنفيه إلى مالطة ! . . وهذا هو السبب فى أن الجهاز السرى حاول اغتيال كل رئيس وزارة تولى الحكم بعد هذا الإعلان !

ويحسن هنا أن نترك الوثائق تتكلم :

قنبلة على سعيد باشا !

سرى

أول سبتمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس.

علمت الساعة أن بعضهم ألقى قنبلة على محمد سعيد باشا صباح اليوم أثناء خروجه من منزله ، فلم تصبه .

عبدالرحمن فهمى

سرى

٨ ديسمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة.

أعجبت كل الإعجاب بما قام به الأقباط من المظاهرات ، والتبرؤ من رئيس الوزراء (يوسف وهبه باشا) وما كتبه « ويصا واصف بك » في جريدة (الجورنال ديجيت) من الاعتراض الشديد عليه . أرجوك أن تبلغ شكرى لكل من تقابله من هؤلاء الأقباط عموماً ، والحضرة ويصا واصف بك خصوصاً.

سعد زغلول

سرى

١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بپاريس.

ألقى طالب قبطى من كلية الطب قنبلتين على رئيس الوزراء (يوسف وهبه باشا) ولكنه أخطأه ، وضبط ذلك الشاب ، وهو يبلغ نحو عشرين سنة ، يتقد حمية ووطنية . من عائلة كبيرة بجهة ميت‌غمر . اسمه « عريان يوسف سعد » - ابن سعد بك وهبه . الشاب المذكور فى غاية الجرأة . اعترف بجريمته وبسببها بلا مبالاة ، ولا يزال مصرا على أقواله .

عبدالرحمن فهمى

سرى

٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بپاريس.

أبلغت ممنونية سعادتكم لويصا واصف بك ولكل من قابلته من إخواننا الأقباط ، وطلبت منهم تبليغه للآخرين.

عبدالرحمن فهمى

سرى

١٤ يناير سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بپاريس .

حددت السلطة العسكرية البريطانية يوم ١٦ يناير لمحاكمة عريان أفندى يوسف سعد الجرىء أمام مجلس عسكرى . قيل لنا إن يوسف باشا وهبه (رئيس الوزراء)

سعى سعيا حثيثاً لدى السلطات لمحاكمة المذكور أمام المحاكم الأهلية فلم يفلح . وكان ذلك تحت تأثير شديد من كتب التهديد التي وصلته .

عبد الرحمن فهمى

سرى .

١٧ يناير سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بپاريس .

حوكم الشهم الشجاع عريان أفندى يوسف سعد أمس بوزارة الحقانية . من الغريب أن المحاكمة تمت فى يوم واحد . لا تسألوا عن ثبات جأش هذا الشاب ، وشجاعته التى أظهرها أثناء المحاكمة ، فكلها مما يفخر بها المصرى . أينما كان وحيثما كان . أسأل الله السميع القدير ألا يجعل هذه الحادثة خاتمة أعماله لبلده .

عبد الرحمن فهمى

سر الجريمة ؟!

ونتنقل إلى ما بعد ذلك بعامين ..

حدث فى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ أن أطلق مجهولون الرصاص على حسن عبدالرازق باشا واسماعيل زهدى بك فى أثناء خروجهما من جريدة السياسة بشارع المبتديان ، عقب اجتماع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين..

وتوفى الاثنان على الأثر ..

ودهش الناس يومها لهذا الحادث ، فإن الرجلين اللذين اغتيلا ليس لهما نشاط

كبير فى السياسة . ومن غير المعقول أن يفكر إنسان فى اغتيال رجل طيب كريم مثل حسن عبدالرازق باشا أو رجل ممتاز مثل إسماعيل زهدى بك . وقيل إن جهاز الاغتيال قرر اغتيال عدلى يكن وحسين رشدى باشا ، وأخطأ نظراً للشبه بينهما وبين حسن عبدالرازق باشا وإسماعيل زهدى بك فأطلق عليهما الرصاص !

وتواترت هذه الرواية . . ولكن أحداً لم يسأل نفسه هذا السؤال : كيف أن تنظيماً سريا خطيراً كالذى كشفت عنه تحقيقات الاغتيالات يخطىء فى معرفة عدلى يكن ورشدى ؟ ! . . لقد كان عدلى يكن رئيساً للوزارة . وكان حسين رشدى رئيساً للوزارة قبل ذلك ! . . وكان بين أعضاء الجهاز عدد من طلبة المدارس العليا والمدارس الثانوية والعمال المثقفين . فهل هؤلاء لا يستطيعون أن يعرفوا ملامح عدلى يكن أو رشدى ؟ إن صورهما كانت تظهر فى كل الصحف والمجلات ! فهل من الممكن لأشخاص يشتغلون بالسياسة ألا يعرفوهما !

ثم إن هناك مفاجأة أخرى : إن حسين رشدى باشا لم يكن عضواً فى حزب الأحرار الدستوريين . ولم يكن يتردد على جريدة السياسة ، مركز حزب الأحرار ! فهل لا يعرف الجهاز المنظم هذه الحقيقة ؟ وهل كان من الممكن للجهاز الذى كان له عيون فى القصر الملكى ، وفى دار الحماية ، وفى قيادة الاحتلال ، ألا يعرف أن رشدى مثلا لا يزور جريدة السياسة ! ؟

وهل إذا ثبت أنه فى يوم ارتكاب الجريمة كانت أنوار جريدة السياسة مضاءة ، وأن ملامح حسن عبدالرازق تخالف ملامح عدلى يكن ، وملامح إسماعيل زهدى تخالف ملامح حسين رشدى . . هل يمكن القول إنه حدث خطأ !

ولكن الرسائل السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى قد تفسر لأول مرة هذه الجريمة الغامضة : فقد حدثت فى يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ مظاهرة

ضخمة فى الإسكندرية . وجاءت فرقة من الجيش البريطانى وأطلقت الرصاص على المتظاهرين فقتلت خمسة وجرحت ٤٠ . وانفجرت مدينة الإسكندرية ، وهاجم الشعب فى اليوم التالى سيارة بريطانية مسلحة ، وأطلق الإنجليز رصاصهم على الجماهير فأصابوا عشرة ، ووقعت معركة بين الشعب والجنود الإنجليز سقط فيها عدد كبير من القتلى . .

وهنا تبدأ القصة :

سرى

١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

إن المظاهرات التى حصلت أمس بالإسكندرية ، قوبلت بعنف وشدة متناهية . الأخبار متناقضة عن عدد القتلى والجرحى . لم نتمكن من ذكرها بالتلغراف الذى أرسلناه لسعادتكم اليوم . أهم شىء فى الموضوع هو نص استقالة حسن عبد الرازق باشا محافظ الإسكندرية التى يقول فيها حرفيا : « إن الرصاص يطلق فى شوارع المدينة من غير داع . وقد ارتكب أحد المفتشين الإنجليز خطأ لا مبرر له . ولم أبلغ شيئاً من الحوادث . ولهذا أقدم استقالتى » .

وحقيقة الحال أن المفتش الإنجليزى المذكور أمر أحد صف الضباط بأن يطلق الرصاص على المتظاهرين ، فأبى ذلك ، فما كان منه ألا أن قتله بمسدسه ! . . والأنباء مختلفة عن ضحايا هائلة من القتلى والجرحى ، وسنميدكم بها متى وقفنا على حقيقتها . والشعب متهيج جداً ، لما رآه من تعسف الإنجليز واستهتارهم : والجيوش

الإنجليزية تطلق الرصاص بلا حساب ولا مبالاة !

لا يعلم إلا الله نتيجة هذه المأساة ، فنسأل الله الخلاص.

عبدالرحمن فهمى

سرى

٨ ديسمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .

استغربنا جدا للمحادثة التى جرت بين محافظ الإسكندرية حسن باشا عبد الرازق ومكاتب جريدة « الريفورم » وخصوصاً أننا كنا استندنا على استعفائه (من منصب محافظ الإسكندرية) فيما قدمناه من الاحتجاجات على الفظائع التى ارتكبها العساكر الإنجليز فى الإسكندرية . . فجاءت هذه المحادثة مكذبة لهذا السند . ومثبتة بأشنع صورة تعدى المصريين . وأحقية الإنجليز فيما استعملوه معهم : وزادت بأن نسبت للمصريين التعدى على حياة الإسرائيليين وأموالهم.ولم نر مصرياً طعن أمته بمثل هذه الطعنة التى أصاب بها حسن عبد الرازق كبد أمته . سامحه الله .

سعد زغلول

سرى

٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس.

حقاً إن حسن عبدالرازق أتى أمراً إداً ، وطعن أمته طعنة الخائن الأثيم ، ولولا ما أعرفه عنه من العبط . وقصر النظر : لكان فى نظرى من أكبر الخائنين . والكل هنا ساخط عليه .

عبدالرحمن فهمى

فهل هذا هو السبب فى اغتيال حسن عبد الرازق باشا ؟ وهل هو السبب فى هذه الجريمة الغامضة . . وهل ذهب إسماعيل زهدى ضحية أنه كان مرافقاً لحسن عبد الرازق باشا المقصود بالاغتيال ؟

ويرد على ذلك بأن هذه البرقيات تبودلت فى نوفمبر عام ١٩١٩ ، والاغتيال وقع فى نوفمبر عام ١٩٢٢ . أى بعد ذلك بثلاث سنوات تماماً : وأن عبد الرحمن فهمى كان فى ذلك الوقت فى السجن ، منذ أول يوليو سنة ١٩٢٠ . وأن الجهاز السرى بقى يعمل بعد اعتقاله ! . . وكل ذلك يضعف هذا الشك . .

ولكن مع ذلك . تبقى هذه الجريمة تستحق التساؤل !

كيف كان الجهاز السرى يعمل ؟

وهنا سؤال لا بد أنه ألح على الأذهان كثيراً : إنه السؤال الذى عجزت المخابرات البريطانية ، وعجزت سلطات الأمن البريطانية والمصرية . عن الوصول إلى الجواب عليه ، على الرغم مما أنفق من ألوف الجنيهات : وما ارتكب من الشنائع ، واتخذ من الأساليب الماكرة والغادرة ، وهو : كيف كان الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ يعمل ؟ وكيف كان يدبر خططه ؛ ويختار أعضاءه ، وينفذ هذه الخطط والاغتيالات ضد « الخونة والكفار » ؟ . . لقد كان من الممكن أن يبقى الجواب عن هذه الأسئلة من أسرار التاريخ التى تذهب بها الأيام ؛ وأن يبقى هذا العمل الثورى الوطنى مجهولاً فى كثير من نواحيه ؛ لولا أنى تمكنت من الاتصال بعدد من أعضاء هذا الجهاز الذين اشتركوا فى تدبير خططه وتنفيذها ، وكانوا من الأبطال الرئيسيين فى حرب القنابل والاغتيالات . وقد قدموا إلى مذكراتهم ورسائلهم ، وما لديهم من وثائق ، لتكون شهادة حق وصدق للتاريخ والوطن . وحتى يعرف الأبناء ما قدمه الآباء !

وأول المتكلمين هو « محمد صادق فهمى » الذى ورد اسمه فى أوراق سعد زغلول الخاصة بأنه كان يشترك فى حل رموز تعليمات الثورة السرية مع الدكتور أحمد ماهر. وهو قد بعث إلىّ برسالة بأقواله :

الرجل الذى كان يفك رموز الثورة

وهذه هى رسالة الدكتور محمد صادق فهمى المستشار بمحكمة النقض سابقاً :

« لم أفتح فمى لمدة ٤٤ سنة ، ولكن اضطررت أن أفتح فمى ، لأول مرة ، بعد أن ورد اسمى فى أوراق سعد زغلول السرية ، التى ينشرها السيد الأستاذ مصطفى أمين فى « أخبار اليوم » . ولهذا قبلت مضطرا أن أذكر لأول مرة فى حياتى قصة التعليمات السرية التى كان يرسلها سعد زغلول من باريس إلى قيادة الثورة بالقاهرة . . وهذه هى قصة تلك التعليمات السرية التى كان يرسلها إلى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ : بدأت القصة بأن سعد زغلول أراد أن تكون بينه فى باريس ، و بين عبدالرحمن فهمى المشرف على العمليات فى القاهرة حلقة اتصال ، وكانت الرقابة شديدة جدا على الرسائل والبرقيات. وكان لا بد من إيجاد وسيلة للاتصال . . فاجتمع ثلاثة منا ، هم «الدكتور أحمد ماهر» المدرس بمدرسة التجارة العليا ، و «محمد وجيه» ، وكانت وظيفته سكرتيراً للجامعة المصرية ولم تكن حكومية ، وأنا ، وقد كنت مدرس القانون الدستورى والقانون المدنى فى قسم الحقوق بالجامعة ، وكنت صديقاً لأحمد ماهر ، وكان أحمد ماهر هو العقل المدبر فى تلك الحركة السرية .

وكان البحث يدور حول كيف يمكن ألا تصل السلطة العسكرية إلينا ، وإذا وصلت إلى الرسائل السرية فلا يمكن أن تفهم شيئاً . . ولو قبض علينا وعثرت السلطة البريطانية على أوراقنا لا تستطيع أن تعرف تعليمات سعد زغلول ولا التقارير السرية

وكنا نعلم أنه لو ضبطنا الإنجليز لحكموا علينا نحن الثلاثة بالإعدام ، وأعدموا أيضاً سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى !

وأخذنا عهداً نحن الثلاثة ألا نفشى سراً .

وطالت اجتماعاتنا . . وأخيراً توصلنا إلى استعمال ماء البصل بدل الحبر السرى ، وأقلام رفيعة جدا ، ونأخذ كتاباً مطبوعاً لا تزال أوراقه مجموعة فى فرخ الطبع ، حتى لا يشك أحد أنه فتح ، وكانت هذه فكرة أحمد ماهر ، ثم وضعنا مفتاحاً عبارة عن عمل خط على الحرف المطلوب قراءته ، وعمل نظام فى تحديد الحروف التى تجمع وتكون الكلمة ، وهذه الحروف كانت تؤخذ بطريقة معينة ، مثال ذلك أن تترك أول تأشيرة على الحرف ، وتؤخذ الثانية ثم بعد ذلك تؤخذ التالية ، وتترك التى بعدها ، وهكذا . وكان نظاماً دقيقاً يصعب الوصول إلى حله .

وكان أحمد ماهر هو الذى اكتشف استعمال ماء البصل بدلا من الحبر السرى. وكانت الكتب التى نختارها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية . وكان سعد زغلول يرسل هذه الرسائل بواسطة محمد وجيه ، الذى اشترك فى وضع المفاتيح ، والذى لعب دوراً خطيراً فى تضليل المخابرات البريطانية ، وكان سعد يرسلها من باريس أحياناً بالبريد إلى سكرتير الجامعة المصرية فى القاهرة . . وكانت إدارتها أيام الثورة بشارع الفلكى وتطل على ميدان الأزهار . . واتفقنا على أن يكون محمد وجيه هو الرسول الأول إلى باريس ، واستطعنا بحيلة أن يصدر قرار من مدير الجامعة الأستاذ على بهجت بأن يمنحه إجازة خارج القطر ! وأمكننا بنفس الحيلة أن نستصدر قراراً بمن يحل محل « وجيه » ، وهو أن أنتدب أنا سكرتيراً للجامعة فأتولى أعمال محمد وجيه أثناء غيابه .

ولم يعرف مدير الجامعة شيئاً مما يحدث ، وتصور أنى تبرعت بالقيام بأعمال صديقى الغائب ، ولم يتصور مدير الجامعة ما يدور فى الغرفة المجاورة له ، وأن سراً

خطيراً يحدث فيها . ، وأن الجامعة هي التي تتلقى تعليمات الثورة السرية ، في غفلة من الحكومة والسلطة البريطانية والمخابرات البريطانية !

وبدأت تصل التعليمات السرية من سعد زغلول بهذه الطريقة العجيبة التي لم تكتشف طوال الثورة ، ولم يتكلم عنها أحد إلى يومنا هذا . . وكنت أستلم الكتب التي تصل إلى مكتبة الجامعة ، وأحتفظ بكل كتاب صادر من پاريس . وكانت مكتبة الجامعة مشتركة في عدد كبير من الكتب والمجلات الفرنسية .

وكنت أعثر على الكتاب السري ، وأتصل على الفور بأحمد ماهر بطريقة شفوية ، وبعبارات عادية أقولها بالتليفون يفهم منها تحديد المقابلة في مكان معروف وهو منزل عبدالرحمن فهمي بشارع القصر العيني . هذا دون أن نذكر في التليفون اسم عبدالرحمن فهمي ، أو الموعد ، أو ما يستطيع أن يفهم منه رقيب التليفونات أي شيء ! . . ونلتقي في غرفة خاصة في الدور الأول بمنزل عبدالرحمن فهمي ، لا يدخلها الزوار ، ولا أفراد العائلة ، فنجد مائدة وعليها مكواة ، ووابور سبرتو لتسخين المكواة ! — فقد كانت الغرفة مخصصة لكي الملابس ! — ونجيء بالمكواة ، ونكوي صفحات الكتاب كلها ، فتظهر التأشيرات على الأحرف في صفحات معينة ، ومتتابعة ، ونطبق المفتاح بأخذ بعض الأحرف ونترك البعض الآخر ، فتكون الكلمات المطلوبة . ولا أذكر مطلقاً أننا أخطأنا ، ويمكن بمراجعة الورق الذي اطلعت عليه عندكم ، والورق الموجود عند الأستاذ مراد فهمي نجل عبدالرحمن فهمي بك ، أن تجدوا أن الرسائل التي كتبناها مطابقة للرسائل التي تسلمها سعد زغلول ! .

وكانت تعليمات سعد زغلول من پاريس إلى جهاز الثورة لا تنتهي . إنها تعليمات متتابعة ، تشبه تعليمات قائد حربي إلى أركان حربه وإلى قواده في مختلف الأسلحة . . وكانت عملية فك الرموز مرهقة وشاقة ومضنية ، ولكننا لم نتعب . . كنا نجد هناء

وسعادة فى هذا العمل . وبعد ذلك تبينت لنا صعوبة الطريقة ، والوقت الطويل الذى كنا نصرفه ، فقد كنا فى بعض الأحيان نمضى سبع ساعات لمدة يومين لقراءة رسالة سرية واحدة ، لصعوبة مفاتيح الشفرة ودقتها . وكنا نرغب أن تكون عملية حل التعليمات سريعة ، ليكون التنفيذ سريعاً . وكانت تعليمات الثورة فى أول الأمر باللغة الفرنسية ، وكنت أقوم بترجمتها للغة العربية . . ورأينا لعدم ضياع الوقت ، ولأن عمليات الثورة تتطلب السرعة ، أنه بعد أن أحكمنا طريقة الاتصال بالكتاب والمجلات والرسول السرى ، لم يكن هناك مانع من الكتابة باللغة العربية بماء البصل .

وبدأنا بهذه الطريقة الجديدة بعد أن مكثنا شهوراً نتبع الطريقة الأولى منذ قيام محمد وجيه بهذه المهمة . وسهلت الطريقة الجديدة العمل علينا ، وبذلك أمكن إبلاغ تعليمات سعد زغلول بسرعة منذ عدولنا عن استعمال طريقة الشفرة المعقدة . .واستمر العمل بهذه الطريقة إلى أن قبض على عبدالرحمن فهمى ، وكنت إذ ذاك مريضاً ، ثم شفيت وأصبحت محامياً عن عبدالحلم عابدين أحد زملاء عبدالرحمن فهمى فى القضية . وفى أثناء محاكمة عبدالرحمن فهمى وقف المدعى العسكرى العام يوجه تهماً خطيرة جداً إلى عبدالرحمن فهمى . ولكنه لم يجد مستنداً واحداً ، أو وثيقة واحدة تؤيد هذه الاتهامات الخطيرة . ولم تظهر تعليمات سعد زغلول السرية فى القضية ، ولم يستطع أحد أن يعرف أن الجهاز كان يعمل بتعليمات مباشرة من سعد زغلول ! ولو كانت هذه التعليمات السرية الخطيرة وقعت فى يد العدو لكانت كارثة . وبينما كان المدعى العام يوجه تهمه الخطيرة ، ولا يجد دليلا واحداً على الإثبات ، كنت أنا جالساً فى مقعد المحامين . . وكان الدكتور أحمد ماهر جالساً ورائى فى مقاعد المتفرجين ، وكان الدكتور أحمد ماهر يضحك ، ويزغدنى أثناء تلاوة الاتهامات ! !

الرجل الثانى : عريان يوسف سعد

وهذه هى رسالة الأستاذ عريان يوسف سعد ، عن الجهاز السرى الذى ألقى قنبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا عام ١٩١٩ :

كان ذلك فى شهر أكتوبر سنة ١٩١٩. واجتمع ٤٠ طالباً من طلبة كلية الطب فى منزل الطالب محمد حلمى الجيار ، وأقسموا اليمين على كتمان سر الاجتماع ، وبحثوا فى كيفية استمرار إضراب الطلبة . ووقفت وقلت : لا بد من القتل ! قتل الخونة وقتل الإنجليز . هذا هو السلاح الوحيد الذى يؤدى لإخراج الإنجليز من بلادنا . وإذا بطالب يقاطعنى : « هذا كلام لا يقال ! مفيش كلام زى ده ؟ نحن نؤمن بالأعمال السلمية فقط ! » . وصاح طالب آخر : « هذا كلام فارغ ! نحن ضد القتل السياسى ! » .

واضطررت إلى السكوت وأنا فى الاجتماع ، وإذا بالطالب الذى قاطعنى واسمه محمد حفنى يجىء إلى ويقول لى : « هل أنت جاد فيما تقول ؟ » وأخذ يناقشنى فى عدة مسائل . ثم عاد محمد حفنى بعد يومين وقال لى إنى أصبحت عضواً فى جمعية اليد السوداء . وطلب منى أن أؤلف خلية سرية أخرى ، واستمرت اجتماعاتنا ، فى انتظار تعليمات . وقد اكتشفت بعد ذلك أن الطالبين اللذين قاطعانى فى أثناء اجتماع الطلبة ، وهاجمانى لأننى أطالب بالاغتيال ، وعارضا فكرة الاغتيال — وهما محمد حفنى ومحمد حلمى الجيار الطالبان بمدرسة الطب — كانا فى الواقع عضوين فى الجهاز السرى للثورة ، وفى شعبة الاغتيالات بالذات .

ثم ألف يوسف وهبة باشا الوزارة ، مخالفاً قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى

أن يؤلف الوزارة فى ظل الحماية ، وشعرنا أن تعيين قبطى رئيساً للوزارة هو لإيقاع الخلاف بين المسلمين والأقباط ، وإثارة فتنة تقضى على وحدة الأمة فى ثورة ١٩١٩. وقلت لزميلى محمد حفنى : إنى مستعد لاغتيال يوسف وهبه . وذهب محمد حفنى إلى قيادة الجهاز السرى ، ثم عادوقال : إن هذه العملية ستقوم بها خلية أخرى. قلت : إن مصلحة الثورة أن قبطياً هو الذى يقتل رئيس الوزراء القبطى ، حتى لا تتكرر الفتنة التى حدثت بين المسلمين والأقباط بعد أن اغتال إبراهيم الوردانى رئيس الوزراء القبطى بطرس باشا غالى .

وفى اليوم التالى عاد محمد حفنى وأبلغنى أن جهاز الثوره اختارنى للقيام بالعملية ، وأحضر لى قنبلة يدوية سرقها الجهاز السرى من الجيش البريطانى ، وأحضر غلاف قنبلة من صنع الجهاز ، وفضلت الثانية لأنها أكبر ، وطلبت قنبلتين .. ولم يكن هناك جهاز للتدريب وقتها ، وتولى محمد حفنى إطلاعى على كيفية استعمال القنبلة . ثم عاد فى يوم آخر وأخبرنى أن فرعاً آخر فى الجهاز حصل على جميع المعلومات عن المواعيد التى يخرج فيها رئيس الوزراء من داره ، والشوارع التى يمر بها .

وتم اختيار ميدان سليمان باشا (طلعت حرب الآن) لإلقاء القنبلة . وتحدد يوم ١٤ ديسمبر لاغتيال رئيس الوزراء . . وذهبت ، ولكن لم يحضر رئيس الوزراء ! . وفى اليوم التالى — ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ — ذهبت وجلست فى حديقة كافيه ريش بشارع سليمان باشا ، أمام الميدان ، ومعى قنبلتان ومسدسان ، أخفيتها فى جيوب الجاكتة تحت المعطف . وجلس زميلى محمد حفنى الطالب بكلية الطب على مقعد رخامى كان يحيط بتمثال سليمان باشا ، فى مواجهة شارع قصر النيل ، لكى يرى سيارة رئيس الوزراء عند خروجها من شارع شواربى إلى شارع قصر النيل . وكانت الإشارة المتفق عليها عند ظهور السيارة أن يقف صاحبى على قدميه ، وينصرف ،

بدون إعطاء أى إشارة حتى لا يلفت النظر ! — ومن الطريف أن مخبراً سريّاً كان يجلس بجواره فى ذلك الوقت ! — وعندما قدمت السيارة ، ورأيت الإشارة ، تقدمت إلى منتصف الشارع ، وألقيت القنبلتين على رئيس الوزراء !

وقبض علىّ فى الحال ، ثم أخذونى إلى مكتب رئيس الوزراء ، وكان مضطرباً ، وجلس بجواره يحيى باشا إبراهيم وزير المعارف ، ومحمود فخرى باشا محافظ القاهرة ؛ وقال لى رئيس الوزراء : « ليه ياشاطر بتعمل كده ! » . قلت : « أنت خرجت على إجماع الأمة ، لأن البطريرك طلب منك عدم تأليف الوزارة ، وجاء لك وفد من الأقباط وطلب منك أن ترفض تأليف الوزارة ، فرفضت مقابلته ، وأرسلت لك برقيات من جميع الشعب ألا تؤلف الوزارة ، وأنا أرسلت لك برقية باسم طلبة كلية الطب ، ولكنك تحديت كل هؤلاء وألفت الوزارة ! » .

قال يوسف وهبه باشا : « وكيف عرفت أننى لا أعمل لمصلحة البلد ؟ » . قلت : « قرأت فى الأهرام برقية من روتر أن جريدة التيمس ذكرت أن الوزارة المصرية الجديدة ستعمل على تحقيق الأمانى البريطانية فى مصر . والأمانى البريطانية فى مصر ليست هى الأمانى المصرية ! » . قال يوسف وهبه باشا : « لو كنت أنا مت . . ألم يكن غيرى سيؤلف الوزارة ؟ » . قلت : « كنا نقتله . . كما حاولنا قتلك ! » . قال رئيس الوزراء : « ما اسمك ؟ » . قلت : « عريان يوسف سعد . قبطى ! » قال : « طيب . . اتفضل ! » .

وأخذنى البوليس ، وبدأ التحقيق ، وحاول المحققون أن يعرفوا شركائى ، ولكنى رفضت أن أفتح فمى ! وحكم علىّ بالسجن عشر سنوات !

وبعد أن أفرج عنى سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ ، قابلت زميلى محمد حفنى ، وإذا به قد سافر بعد الحادث إلى ألمانيا ، وحصل على دبلوم الطب ، وعين طبيباً فى

الجيش المصرى برتبة ملازم أول . وقابات شفيق منصور ، حيث كان يجتمع جميع الفدائيين بعد الإفراج عنهم ، وقابات محمد جلال الموظف فى وزارة الزراعة ، فروى لى أنه اشترك فى صناعة القنبلتين ، وأن الدكتور ماهر رأى ألا توضع فى القنبلة الشحنة الكاملة من المفرقعات ، لأنه كان يرى عدم قتل رئيس الوزراء ، وإنما الاكتفاء بإرهابه !

وهنا لا بد من الإشارة إلى الدقة التى كان يتوخاها الجهاز السرى فى اختيار الأشخاص لإلقاء القنابل والقيام بمهمة الاغتيال . . لقد كان الجهاز يراعى الاعتبارات السياسية والوطنية حتى لا يضر بالوحدة الوطنية العظيمة التى أقام دعائمها سعد زغلول ، فاختار عريان يوسف سعد لإلقاء القنبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا ، لا لأنه مجرد شاب وطنى شجاع ، بل لأنه بالدرجة الأولى شاب قبطى ، ولأن رئيس الوزراء قبطى ، خوفاً من أن يستغل الاستعمار الموقف (لو أن الجهاز السرى اختار شاباً مسلماً لهذه المهمة) فى إثارة روح التعصب ، مثل استغلاله لحادث اغتيال إبراهيم الوردانى لبطرس غالى باشا ، ولهذا كان عريان يوسف سعد حريصاً على أن يرد على رئيس الوزراء حين سأله عن اسمه ، قائلا : « أنا عريان يوسف سعد . قبطى » .

الطالب الأزهرى الفقير ، الذى رفض ألوف الجنيهات !

ولكى نعرف كيف كان يعمل الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ ، لا يصح أن نعتمد على الرواية وحدها ، وإنما يجب أن نستند إلى الوثائق المكتوبة . إن أبطال الجهاز السرى لم يكتبوا مذكراتهم ، ولم يتركوا مستندات عن أدوارهم يستطيع التاريخ أن يعرف منها كيف كان يتم تنفيذ عمليات هذا الجهاز . . ومن بين الرسائل السرية رسالة من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩١٩ إلى سعد زغلول فى باريس يقول فيها : « علمت الساعة أن بعضهم ألقى قنبلة على محمد سعيد باشا

صباح اليوم أثناء خروجه من المنزل ، فلم تصبه » .

إنه أول حادث لمحاولة اغتيال رئيس للوزارة فى ثورة سنة ١٩١٩ . فمن هو « بعضهم » الذى لم يرد اسمه فى البرقية السرية ؟ وكيف تم ترتيب هذا الحادث ؟!
إن بين يدىّ وثيقة تاريخية . إنها مذكرات المرحوم سيد على محمد التى أودعها عندى وهى مكتوبة بخط يده ، وهى تروى بتفصيل كامل كيف كان الجهاز السرى للثورة يعمل ، ويدبر ، وينفذ . . إن هذه المذكرات مودعة عندى ، وقد اطلع عليها المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا ، وقال إنها صحيحة ، ولكنه طلب ألا تنشر وهو على قيد الحياة ، ولا تنشر إلا بعد وفاته بخمسة عشر عامًا — ولست أعرف لماذا حدد هذه المدة بالذات ! — وقد استجبت لرجائه ، والآن أرى من واجبى ، وأنا أسجل أسرار ثورة سنة ١٩١٩ ، أن أذيع لأول مرة قصة أول حادث محاولة لقتل رئيس الوزراء فى عهد الثورة ، بخط الرجل الذى ألقى القنبلة ! !

ولقد وضعت هذه المذكرات الخطيرة ، بأصولها ، تحت تصرف اللجنة التى تألفت لإعادة كتاب تاريخ ثورة سنة ١٩١٩ . كتب الأستاذ سيد على محمد يقول :

« نادت الثورة بأنه لا يجوز لمصرى أن يقبل رياسة الوزارة فى ظل الحماية البريطانية . وظلت الوزارة المصرية شاغرة . وإذا بمحمد سعيد باشا يؤلف الوزارة فى ٢١ مايو سنة ١٩١٩ . وكان فى كفر الزيات تاجر ، كان مدرسًا قبل ذلك ، فاقترحنا — أنا وأصدقائى الطلبة — عليه أن يكون مندوبًا عن كفر الزيات ليصل ما بيننا وبين القيادة المصرية العامة للثورة فى مصر . وكان الاتصال تامًّا وحقيقيًّا . كل يوم تصلنا أنباء الحركات القومية فى القاهرة ، الخفية والظاهرة ، وأعداد جريدة (المصرى الحر) ، وهى منشورات ملتهبة تكتب بقلم من نار . وفى أحد الأيام جاء

المندوب متهللا مبشراً بأنه انضم إلى جمعية سرية قوية ، وأنه أدرج أسماءنا فيها . وفى أحد الأيام قال لى إن الجمعية السرية التى ينتمى إليها فى حاجة إلى شاب جرىء فدائى ليغتال رئيس الوزراء ، لأن الحركات التى قامت لاغتياله فشلت . قلت : « وهل أصلح أنا لهذه المأمورية ؟ » . قال : « سأعرض الأمر على الجمعية فى مصر ، وستقوم بعمل قرعة ، وصاحب النصيب تصيبه القرعة » .

وتملكتنى فكرة التضحية ، فكرة إلقاء القنابل على محمد سعيد باشا ، فلم أفكر ماذا يصيبنى من هذا العمل الجرىء . كانت عاقبة أمرى أن أموت من القنابل ، أو شنقاً . ما هو الموت ؟ أليس هو انتقالا من حال إلى حال ؟ ثم ماذا . . ألست شهيداً من شهداء الوطن . أليس يموت كل يوم برصاص الإنجليز ، فى الشوارع والطرقات ، مئات ومئات من الطلبة والعمال ؟ . . ووطدت النفس أن أقوم بإلقاء القنابل على محمد سعيد باشا ، وجعلت عاقبة أمرى الموت ، ولم أحفل لما دونه . فأنا ميت منذ اليوم . وقال مراسل الأهرام فى طنطا بعد وقوع الحادثة : « إنه ليس للمتهم ولا لأهله شأن فى كفر الزيات ، وهم من عامة الشعب » . صدق مراسل الأهرام ، فأنا من عامة الشعب ، ودماؤهم حلال تافهة !

وتوالت الرسائل بين الجمعية فى القاهرة وبينى فى كفر الزيات . وتم اختيارى لهذه المؤامرة ، باختيارى . . وأخذت الجمعية فى تجهيز القنابل اللازمة لتنفيذ المؤامرة . فكيف صنعت القنابل ؟ . وما هى أجزاؤها ؟ : هذه القنابل تسمى قنابل الشعلة ، وتتكون من أقسام ثلاثة : الجزء العلوى وبه أنبوبة لاصقة بجوار القنبلة ، والأوسط وبه حامض الكبريتيك وحامض البكريك ، والأسفل به الديناميت وبعض القطع الحديدية . فإذا وضعت أجزاؤها وتم تركيبها ، وضعت أنبوبة زجاجية فى الأنبوبة العليا ، بها حامض البكريك ، وبذلك تكون القنبلة مستعدة للانفجار بمجرد الاهتزاز .

وتردد المندوب بين القاهرة وكفر الزيات مرات . وجاء بعض أعضاء الجمعية إلى كفر الزيات لمقابلتى ، والتأكد مما أنتويه ، وكانوا يخفون عنى أسماءهم . ولكن المندوب كان يهمس إلىّ بها ، وفيهم بعض الشخصيات الكبيرة فى ذلك الوقت . وفى الواقع لم أكن أهتم بمعرفة أحد ، سوى ذلك الذى يوصلنى إلى إتمام المؤامرة . ملكت الفكرة علىّ مشاعرى ، وملأت جوانحى ، فكنت لا أعيش إلا لها وبها ، ولو أننى منعت من القيام بهذا العمل لانتحرت فوراً ! . . لم أشترط شرطاً ، ولم أقترح رأياً ، وتركت أصحاب الشأن ينظمون الأمور كما يشتهون . وفى بعض المصانع البسيطة فى كفر الزيات صنعنا غطاء القنبلة الحديدى ، وغلافها الزنك ، وسافر بها المندوب إلى القاهرة .

ومرت الأيام ثقيلة مملة ، وأنا أستعجل الأمور ، وانتقلت الوزارة إلى الإسكندرية فانتقل النشاط إليها . وبعد انتظار طويل جاء اليوم الموعود ، وحضر إلى كفر الزيات أحد أعضاء الجمعية الذى كلف بمرافقتى إلى الإسكندرية لإتمام هذا العمل ، وهو الأستاذ محمد شكرى الكرداوى . وبات ليلة فى كفر الزيات ، وفى صباح يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ أفهمت أهلى أنى مسافر إلى دسوق ، وركبنا القطار من كفر الزيات حتى وصلنا سيدى جابر . وكان رئيس الوزراء يقيم بمنزله فى محطة جناكليس ، فقال لى صاحبى : « سأتركك الآن تزور منطقة منزل رئيس الوزراء ، وتتعرف طرقها ودروبها ، على أن تكون المقابلة بقهوة الإسكندرية » . وركبت الترام إلى محطة جناكليس . . فنزلت ، وسرت أتحسس الشارع والدار ، وإذا بها تقع على مرتفع يقابل سكة حديد ترام الرمل ، فإذا أراد رئيس الوزراء المرور ، فلا بد له من اختراق بوابة محطة الترام بجناكليس ، فاخترت هذا الموقع ، ورأيت أنه خير مكان ألتقى فيه القنابل على رئيس الوزراء ، وحين اختراق سيارته للبوابة فإن السائق سيتمهل .

ولا شك ، حين ينعطف من منزل رئيس الوزراء إلى شارع جناكليس، ماراً بالبوابة .

ولكنى لا أعرف سيارة رئيس الوزراء ! ولا يمكن أن أقف بجوار المنزل حتى أراه وهو يركب سيارته — فهذه مخاطرة جنونية ! — إذن كيف أستطيع التعرف على السيارة دون أن ألفت الأنظار ؟ . . وأجلت بصرى فإذا بائع ثلج وكازوزة ، بصندوقه الذى يبعد عن البوابة بضعة أمتار . ذهبت إليه . كان شكلى العام لا يلفت الأنظار . أنا طالب أزهرى .. ألبس عمامة وجلباباً أصفر اللون من التيل الرخيص، وأنتعل حذاء . أنا صغير السن ، عمرى ١٧ سنة ، نحيف . . فقدت إحدى عينى .

وجلست عند بائع الكازوزة أستفسر منه عن سيارة الرئيس دون أن أثير شكه . وعدت إلى الإسكندرية فى الترام . وفى المساء قابلت زميلى ، فأوصانى ألا أحتك بإنسان فى هذه المنطقة ، لأنها مليئة بالجواسيس . ونزلت الليلة الأولى فى لوكاندة « المدينة المنورة » ، وهى لوكاندة من الدرجة التاسعة . وأحب أن أقرر هنا مسألة هامة هى أن التعليمات كانت أن القنبلة التى سألقيها على رئيس الوزراء ستكون مهمتها نسف سيارة رئيس الوزراء ، ومن فيها ، ونسفى أنا أيضاً ، بحيث لا يبقى أحد منا على قيد الحياة . وقد سافرت مع زميلى من كفر الزيات على هذا الاتفاق ، ولم يكن معنا قنابل، أو رسائل أو شىء مما يشتبه فيه . كانت القنابل سترسل لنا من القاهرة إلى الإسكندرية مع مخصوص . وكنت أسير فى شوارع الإسكندرية ذهاباً وإياباً ، لم يبق لى فى الحياة إلا يوم أو يومان . كنت أستعجل النهاية مشتاقاً إلى لقاء الموت . ما أجمل الشعور الوطنى فى عام ١٩١٩ . ولست أدعى أنى كنت أنفرد بهذا الشعور .

كان كل مصري يود أن يبذل حياته من أجل خلاص الشعب من الاحتلال البغيض . لم أكن أنتظر أن أرى حولى محامياً يدافع عنى ، أو حزباً يناصرنى . كنت أشعر أننى جندى من جنود مصر يؤدى واجبه ، ويموت كما يموت أى جندى . ربما مجهولا ، مغموراً ، فى زوايا النسيان !

فى الصباح توكلت على الله ، وذهبت لأستقل الترام خلال شارع جناكليس ، لأعاين المكان من جديد . وذهبت إلى بائع الثلج ، فسلمت عليه ، وطلبت منه زجاجة كازوزة ، وشربتها وأنا أجلس بجواره على كرسى محطم ، ثم طلبت أخرى ، وأخذنا نتجاذب الحديث . سألته ببلاهة أهل الريف : « أظن ناظر النظار اسمه محمد رشدى باشا ! » ، فضحك بائع الثلج النوبى طويلا ، وقال مزهواً بمعلوماته القيمة : « ناظر النظار هو محمد سعيد باشا يا شيخ » . قلت : «ولكن محمد سعيد باشا ده رئيس الوفد ، وموجود فى بلاد بره ! » . فضحك النوبى مرة أخرى وقال : « لا يا شيخ . . محمد سعيد باشا هو ناظر النظار ! » وأضاف النوبى : « إن منزله قريب من هنا ! » . قلت : « أظن أن ناظر النظار شخص طويل ، أطول من هذا العمود (مشيراً إلى عمود النور) » . فتعجب بائع الكازوزة النوبى لشدة بلاهتى وقال : « إنه سيمر الآن من هنا فى سيارة حمراء ، وسترى أنه قصير القامة ! » .

وبعد ربع ساعة مرت سيارة رئيس الوزراء ، ورأيته جالساً فيها ، وفهمت من بائع الكازوزة أنه يمر من هذا المكان كل صباح ، فى الساعة الحادية عشرة والنصف . واستقر رأيى أن ألقى على رئيس الوزراء القنابل من جوار بائع الثلج ، لأنه يقع على مفترق ثلاثة شوارع ، تتفرع إلى محطة الترام ، وإلى كازينو سان استفانو ، وإلى شارع آخر . ثم إن المكان يكاد يكون خالياً من السكان فى مثل هذه الساعة ، لأن الجميع يكونون فى نزهتهم على شاطئ البحر .

وعدت ثانية إلى الإسكندرية . وقابلت زميلى ، وأخبرته باكتشافى . قال : « يجب أن تلزم جانب الحذر فى أحاديثك مع الناس ، لأن كثيراً من المارة بهذه المنطقة من البوليس السرى ! » .

ومرّ يوم آخر لم يتم فيه شيء . . ولم تحضر القنابل من مصر . وكنت أعيش حياة عادية ، أجلس فى المقاهى ، وأدخل السينما ، وأقضى نهارى متنزهًا ، خالى البال ، كأننى لست على موعد مع الموت ! . لم أفكر مرة واحدة فى النكوص والإحجام ، لقد تعهدت للجمعية السرية باغتيال رئيس الوزراء ، وهذه كلمة الشرف التى لرتبطت بها مع أشخاص مجهولين لا أعرفهم ، ولم أر كثيرًا منهم ، ولكننى عاهدتهم على أن أقوم بهذا العمل الوطنى المقدس ، فأنا أسير إلى حتفى ، هادئ النفس ، رابط الجأش ، مطمئن الخاطر ، أحمل روحى على كفى ! . . وقابلت صاحبى فسألته : « ألم تصل القنابل بعد ؟ » . قال : « إنها ستصل حالا . . فهل ضجرت ؟ » قلت : « إننى أريد أن أنتهى من هذه المأمورية ، خوفًا من أن يعثر بى أحد من أهلى أو أصدقائى ، فلا يمكننى الفرار منهم ! » .

ولا أذكر ماذا صنعت فى أيام الانتظار الأربعة ، كنت أسير شبه حالم ، لا صلة بينى وبين هذه الدنيا ، كأننى أطل عليها من كوكب آخر . ولم أصنع شيئًا ، كنت أجلس ، وآكل ، وأشرب ، وأنام !

وفى يوم الاثنين أول سبتمبر سنة ١٩١٩ قابلنى زميلى ، وقال : « تهيأ لخبر جميل ! » . قلت : « خيراً . . » . قال : « إن القنابل وصلت ! . سنستلمها فى الساعة الثامنة مساء ، على طريق الميناء الشرقية ، من الرسول الذى أحضرها من القاهرة » . . وفرحت فرحًا لا مزيد عليه . أى والله فرحت جدًا لهذا النبأ السار . إذا عجبتم لهذا الفرح الذى أصابنى لوصول الآلة التى سأموت بها نسفًا أو شنقًا فاذكروا الروح الوطنية فى سنة ١٩١٩ !

وفى الساعة الثامنة من مساء الاثنين تقابلت مع صاحبى ، وإذا به يقف مع شخص آخر ، ربعة القامة ، ممتلئ الجسم ، وكان يتأبط صندوقا من الورق ، ملفوفا ومربوطا بخيط . وسلمت عليهما . وقال : « هذه هى القنابل (مشيرا إلى الصندوق) » . قلت : « أعطها لى ! » . قال : « لماذا ؟ » . قلت : « لأقبلها ! » .

ثم انصرفت مع زميلى ، ولم أتحدث مع الشخص الآخر بكلمة واحدة . ولكنى عرفت من صاحبى أنه هو المندوب الذى أحضر القنابل من القاهرة . وسألته سؤالا عابرا : « ما اسمه ؟ » . قال : « محمود فهمى النقراشى » . . ولم أكن أعرف حينذاك من الأشخاص البارزين إلا أمثال محمود سليمان باشا ، وإبراهيم سعيد باشا ، وفتح الله بركات باشا ، أعرفهم بأسمائهم ، لأنهم أعضاء بلجنة الوفد المركزية ، ولم أقابل أحدا منهم . فلم أعلق على اسم المندوب الذى حضر من القاهرة .

وأحب فى هذا المقام أن أذكر أن صاحبى الذى حضر معى ليشاركنى فى إلقاء القنبلة على رئيس الوزراء ، لم يكن يمنحنى كل ثقته . كنا لا نتحدث مطلقا فى أمر الجمعية وأشخاصها ، ولم يذكر لى أى شىء عن المندوب الذى سيحضر من القاهرة . كان يتوجس خيفة كلما رآنى ألح عليه فى الأسئلة ، ويتلفت ذات اليمين وذات الشمال . وكنت لا أثقل عليه بالأسئلة ، فإنه لم يسبق تعارف بيننا قبل وصوله إلى كفر الزيات وسفره منها معى . وكان من أخلاق الثورة أن يشترك اثنان فى جريمة كبرى دون أن يعرف أحدهما الآخر ، أو توجد بينهما رابطة ، سوى رابطة الوطنية » .

ملحوظة من مصطفى أمين

عرضت هذه المذكرات ، وبالذات هذه الواقعة ، على المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا فى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، فى داره بمصر الجديدة ، بعد انتهائه

من رياسة مجلس الوزراء الذى كان منعقداً فى ذلك اليوم . وقرأ النقراشى المذكرات وهى فى ١١٠ صفحات بالقطع الكبير . . وقال : « إن المذكرات صحيحة مع خطأ واحد ، وهو أننى ، فى شهر سبتمبر عام ١٩١٩ ، عندما قدمت للشيخ سيد على محمد القنابل قلت له : "أنا محمود فهمى النقراشى" . وذهل الشيخ سيد على محمد عندما ذكرت له اسمى . فقلت له : إننى أردت أن أقول لك اسمى ، لتعرف أننا نثق بك ! . . ويظهر أن الشيخ سيد كان مضطرباً فى تلك اللحظة ، فلم يذكر حديثى ، أو أنه لم يشأ أن يحرجنى بذكر الواقعة كاملة ! » .

وقال النقراشى يومها : « إن قيادة ثورة ١٩١٩ قررت قبل التنفيذ بأيام أن المقصود ليس قتل محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، وإنما إرهابه فقط ، لأنه خالف قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة إلى أن تلغى الحماية البريطانية . وأنه لوحظ فى طريقة حشو القنبلة قبل تسليمها للشيخ سيد ، أن تحدث انفجاراً هائلا مخيفاً ، ولا تقتل أحداً . . ولكن الشيخ سيد لم يعرف بهذا القرار » .

وطلب منى النقراشى ألا أنشر هذه المذكرات إلا بعد ١٥ سنة ، ولم يشأ أن يذكر لى السبب الذى جعله يصر على تحديد هذه المدة بعينها ! . . ولهذه المناسبة سلمنى النقراشى مذكراته هو ، وهى مكتوبة بخط يد النقراشى نفسه . ومذكرات النقراشى موجودة عندى ، وهى تحت تصرف اللجنة التى ستتولى إعادة كتابة تاريخ مصر .

مصطفى أمين

ونعود مرة أخرى ، ونترك الشيخ سيد على محمد عضو الجهاز السرى يتم مذكراته الخطيرة . . كتب الشيخ سيد على فى مذكراته يصف سروره عندما تركه النقراشى يقبل بشفتيه القنبلة التى سيلقيها على رئيس الوزراء : « وانصرف صاحبى يحمل قنابله

وواعدنى على اللقاء فى محطة الرمل فى الصباح . وعدت أدراجى إلى (لوكاندة المدينة المنورة) وقلبي مفعم غبطة وسرورًا . وقضيت الليل نائمًا ملء جفونى . وفى الصباح الباكر ذهبت إلى حمام (الضبطية) فاستحممت ، واغتسلت غسل الموت ، قائلا : «لعل القنابل لا تترك من جسدى إلا حطامًا وأشلاء!» . . . ثم سرت إلى موعد صاحبى بعد تناولى طعام الإفطار ، فوجدته أمام محطة الرمل ، يحمل سَبَتًا ، مغطى بفوطة جميلة بيضاء . . وركب صاحبى الترام ، وركبت فى أثره ، وجلسنا متباعدين ، وأخذت أصلى فى نفسى صلاة الجنازة ، مكبراً أربع تكبيرات ، قارئًا بعض الآيات . وكان بعض الركاب ينظرون إلىّ متعجبين ، يظنون أننى أحد الدراويش .

ونزلنا فى محطة سان استفانو . ودخلنا إلى كازينو سان استفانو ، ومظهرى لا ينبئ عن أننى من زبائن الكازينو الفخم ، وجلست فى أحد المقاعد بالصالة ، وطلبت من أحد الجرسونات أن يحضر لى قهوة ، فنظر الجرسون إلى مشمئزًا ، وانصرف ولم يحضر لى شيئًا ! . . ودخل زميلى إلى دورة المياه ، فوضع حامض البكريك فى الأنبوبة ، ووضع حامض الكبريتيك فى مكانه . وغطى القنبلة ، وكان يضع فوقها عنبًا ، ثم سلمنى السبت الذى يحمل الموت الزؤام ، وكانت تكفى هزة بسيطة من يدى لتنفجر القنبلة !

وتركنى زميلى عند الباب وانصرف .

وشرعت أخرج من الكازينو ، وإذا ببواب الفندق — وهو يونانى قصير القامة — يعترضنى قائلا : ماذا معك ؟ (مشيراً إلى السبت) . قلت فى ثبات وهدوء : «عنب .. تاخد شوية ؟» ، فضحك البواب ، وانصرف عنى ! . . واخترقت الشارع إلى جناكليس ، حتى وصلت إلى محطة الترام ، فأحببت أن أقف هناك لألقى القنبلة على السيارة أثناء مرورها بالبوابة ، ولكنى وجدت رجالا من مخبرى البوليس يقفون فى

المحطة ، فحادثتهم قليلا ، ثم تركتهم ، وسرت إلى أن وصلت إلى بائع الثلج والكازوزة النوبى ، فسلمت عليه ، وعرفنى من محادثة الأمس التى أظهرت له فيها يلاهتى ، فرحب بى ، وجلست أشرب الكازوزة ، وآكل العنب ، منتظراً مرور سيارة دولة رئيس الوزراء !

واقترب الموعد . . واخترقت سيارة رئيس الوزراء البوابة وهى مسرعة فى طريقها إلى الديوان . ونهضت بحركة آلية ، وحملت السبت بين يدى ، وخطوت خطوة واحدة ، فإذا أنا بمحاذاة السيارة ، وصحت بصوت عال :

ـــ خذها يا خائن !

وإذا بصوت الانفجار يدوى هائلا مرعباً ، كأن السماء انطبقت على الأرض ، والدخان الكثيف ينتشر . . وإذا بى لا أزال فى مكانى لم يصبنى شيء ، ولم تمزق أعضائى ، ولم أقتل كما كنت أنتظر !

وإذا بسيارة رئيس الوزراء تمرق فى طريقها كالسهم الخاطف ، وسعيد باشا فى داخلها ، يميل على السائق ليأمره بسرعة السير !

أصابنى ذهول حجب عنى معالم الرشد . وقفت فى مكانى أنظر يميناً وشمالا كالمجنون . لم يكن فى الخطة التى رسمت احتمال نجاتى من القنبلة ، ولم نقدر النجاة ـــ لا لى ولا لسعيد باشا ـــ ولهذا تعطل تفكيرى ، ولم أعرف ماذا أفعل بعد أن فشلت القنبلة فى قتلى وقتل رئيس الوزراء ! . . فاستسلمت إلى العسكرى الذى هرع نحوى ، قائلا له : « نعم أنا الذى ألقيت القنبلة . . وخلاص ! » .

وحضر الملازم سليم زكى الضابط المنتدب لحراسة رئيس الوزراء ، وكان بادى الغضب ، ثائراً ، وفى يده كرباج ، فقال له العسكرى : « هذا هو يا حضرة الضابط الشخص الذى ألقى القنبلة على دولة رئيس الوزراء ! » ، فإذا بالكرباج

يهوى على عنقى مرة ، ثم مرة ، ثم مرات ! . وأنا لا أدفع عن نفسى ، بل لا أتأوه ولا أشعر بأدنى ألم ! . كنت فى غيبوبة روحية ، ولو أنهم قطعوا أعضائى عضواً عضواً ، ما أحسست وما تألمت ! . . وإذا بخادم محمد سعيد باشا ، ويدعى « محمد أبو ريه » ، يهجم على هائجاً مائجاً ، فقبض على عنقى ، وحاول خنقى ، ثم صفعنى صفعات قوية . . وكانت الأغلال فى يدى ، وصحت فيهم : « أيها الجبناء ! تضربوننى وأنا مكبل بالحديد ؟ ! » . . وإذا بسليم زكى يميل على الخادم ويقول : « إننا نريد أن نستبقيه حياً لنقف على أسرار الجمعية التى حرضته على هذا العمل ! » . . فتوقف الخادم عن قتلى ! . . ولم تمض بضع لحظات حتى جاءت السيارة التى كانت تقل رئيس الوزراء والتى ألقيت عليها القنبلة ولم تصبها ، قال راكبها : « إن دولة رئيس الوزراء يريد أن يرى الجانى ، إذا كنتم قبضتم عليه ! » . . وأركبونى فى السيارة التى كنت أريد لها الهلاك !

وكانت أول مرة فى حياتى أركب فيها سيارة !

وسارت السيارة بنا حتى وصلت إلى دار الحكومة فى (بولكلى) ، وأحاط بى الضباط والجنود ، وخرج الوزراء من مكاتبهم يروننى ! . . وفجأة صاح بى أحد كبار الموظفين : « أنت اللى أردت قتل دولة رئيس الوزراء يا أعور . . يا ابن الكلب ؟ ! » . . فصحت فيه : « أنتم ورئيس وزرائكم كلاب ! » .

ودخلت إلى غرفة رئيس الوزراء ، كان جالساً فى مقعده ، يكاد الرعب يذهب برشده ، ووقف بجواره الوزيران إسماعيل سرى باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، وغيرهما من الوزراء . وما كاد محمد سعيد باشا يرانى حتى قال : « أيوه هوه ده ! » . ثم قال فى نغمة يغلب عليها العطف والشفقة : « ليه يا ابنى تعمل كده ! ؟ » . قلت ، فى لهجة تحد واستفزاز : « الله أمرنى بذلك ! » . فصاح إسماعيل سرى باشا غاضباً :

« يعنى جالك الوحى يا أخى ؟ . ليه تعمل كده ؟ » . قلت فى هدوء : « ربنا قال لى اعمل كده » . . . فصاح إسماعيل سرى باشا : « اخرجوه ! طلعوه بره ! » .

وجاء توفيق رفعت باشا ، النائب العمومى ، وأخذنى إلى مكان الحادث ، لأصور لهم كيف وقع . . وإذا بمن يجىء ويقول إن عظمة السلطان فؤاد سيمر من هنا فى طريقه إلى رئيس الوزراء لتهنئته بنجاته ... فأسرع بى النائب العام إلى أجزاخانة فى أول شارع جنا كليس فأدخلونى فيها . ومرت سيارة السلطان ، ووقفت بجوار الأجزاخانة ، وجاء التشريفاتى يقول إن عظمة السلطان يريد أن يرانى ، فأخرجونى إلى باب الأجزاخانة ، وأنا مكبل بالحديد ، وأطل عظمة السلطان فؤاد من نافذة السيارة ونظر إلى مليًّا ، ثم أشار السلطان إلى الركيب بالمسير !

ورفضت أن أفتح فمى وأقول أى كلمة عن الجهاز السرى للثورة ، من شريكى ؟ من الذى أعطانى القنبلة ؟ . من رسم الخطة ! .. وتعرضت لتعذيب ضخم ، لكنى لم أفتح فمى !

وجاءوا بأبى وأمى مقبوضًا عليهما .. وقال النائب العام لأبى : « قل له إنه إذا اعترف على شركائه فسوف نعفو عنه ، ولكنه إذا أصر على الإنكار فسوف يشنق ! » ثم أضاف مخاطبًا أبى وأمى : « سأتركه لكما لتحاولا إقناعه » .. ثم خرج النائب العام من القاعة . ولما انفردنا قال لى أبى فى صوت هامس : « اسمع يا سيد ! . إياك أن تتهم أحداً ، كن رجلا . واحمل مسئولية عملك وحدك ! . وإنى أستودعك الله » .. أما أمى فلم تتكلم . . كانت تبكى بلا انقطاع .

وخرجا ، وقال أبى للنائب العام إنه يصر على أن ليس له شركاء ! .. واستمرت التحقيقات ، والتهديدات ، والوعيد : الشنق أو الاعتراف .. ولكنى لم أفتح فمى . . . واستدعانى أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية ، فى وجود النائب العام ذات ليلة ،

وسألانى : « هل كنت تقصد قتل رئيس الوزراء أم كنت تقصد إرهابه فقط ؟ » . قلت : « أقصد قتله ! » . . وأعادا السؤال ، وأعدت الجواب ! .

وحددت الجلسة لمحاكمتى أمام محكمة الجنايات ! .

واستدعى محمد سعيد باشا للشهادة ، وكان قد استقال من رياسة الوزراء . وقال فى نهاية شهادته : « لى رجاء أوجهه إلى المحكمة ، وهو أن هذا المتهم معذور فى عمله هذا ، هو متأثر بالرأى العام المصرى ، الذى كان ضدى تقريباً ، وأرجو استعمال الرأفة معه بقدر ما يمكن » .

وهنا صفق الحاضرون . . ووقف النائب العام يقول : « هذا المتهم ليس عنده أخلاق ! » . ولم أستطع أن أملك نفسى ، وقمت من مقعدى ، وضربت على حافة القفص بيدى ، والتفت إلى النيابة أقول : « أنتم السفلة ! . أنتم المجرمون ! . أنتم الذين بعتم أمتكم بالماهيات ! . أنا لا أبالى أن يحكم علىّ بالإعدام ، ولكنى لا أطيق أن أسمع من سافل مثلك هذه الإهانات ! »

وحدثت ضجة فى قاعة الجلسة ، وصاح محمد بك أبو شادى ، المحامى عنى : « لك حق يا سيد ! » . وانطلقت أصوات الحاضرين تقول له : « له حق ! . له حق ! . فليسقط النائب العمومى! » . وخيل إلى أن النائب العام « توفيق رفعت باشا » اختبأ تحت المكتب !

ورفعت الجلسة . . ثم أعيدت بعد الظهر . . ووقف محمد بك أبو شادى يقول : « أطلب البراءة للمتهم » . . فقال المستشارون ضاحكين : « وكيف ذلك ؟ » قال المحامى : « لأن الشعب حكم على محمد سعيد باشا بالإعدام ! . ، والمتهم نفذ حكماً أصدره الرأى العام ! » .

وحكمت المحكمة بمعاقبتى بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . . وصاح صائح : « ليحى العدل ! » . . . وصاح آخرون : « يسقط الظلم ! » .

ووضعت فى السجن ، ونقلت إلى ليمان أبى زعبل ، أكسر الحجارة . . ومضت ٥ سنوات فى هذا العذاب ، بلا أمل ! . . وحينما تولى سعد زغلول الحكم عاد الأمل لنا . . . وفى يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٤ فتح باب السجن . . وذهبت وقابلت سعد زغلول ، وشكرته على الإفراج عنى .

وبعد عام قبض علىّ من جديد . . وكانت قد وقعت حادثة السردار . . وقبض على ماهر والنقراشى . وجاء سليم زكى وعرض علىّ ٢٠٠٠ جنيه إذا اعترفت بأن النقراشى هو الذى سلمنى القنبلة يوم حادث إلقائى القنبلة على محمد سعيد باشا ، فرفضت ! . . ثم بعد أيام أخذونى إلى مكتب رئيس النيابة « مصطفى حفنى بك » فرأيت شخصاً عليه مظاهر البؤس والشقاء . قال لى رئيس النيابة : « أتعرف هذا ؟ » . قلت : « لا أعرفه ! » . قال : « إنه محمد شكرى الكرداوى ، زميلك فى الحادثة » . قلت : « كلا ، ليس هذا ! » . قال : « إنه يقول ويعترف صراحة بأنه شريكك فى إلقاء القنبلة على محمد سعيد باشا ، وأن النقراشى وأحمد ماهر معكما ، وأن النقراشى هو الذى أحضر القنبلة من القاهرة إلى الإسكندرية ! » . قلت : « إنه كذاب ! . أنا لم أر هذا الشخص قبل هذا اليوم ! » . قال : « إنه اعترف بذلك » . . قلت : « هذا شخص لم أره قبل الآن ، إن لى شريكاً كان يتسمى بهذا الاسم ، ولكن ليس هذا الشخص ! . ولا بد أنه اسم مستعار ! » . . وإذا بشكرى الكرداوى ينكفئ على وجهه باكياً ويقول : « نعم أنا كاذب فى كل الذى قلته ! . الله يخليك يا شيخ سيد ! . لقد أفهمونى أنك اعترفت علىّ . أنا كاذب ! . أنا كاذب ! » .

فقال لى رئيس النيابة وقد ظهر عليه الغضب : « إذن أين شريكك محمد شكرى الكرداوى ؟! » . . قلت : «إذا أحضرته فإنى أتعرف عليه ! » . . فخبط رئيس النيابة كفًا على كف وقال : « لقد أفسدت محضر القضية ! . » . قلت : « إننى لست مسئولا عن نجاح التحقيق ! » .

وكان محمدشكرى الكرداوى هو نفسه الذى واجهونى به ، وأنكرت معرفتى به ! ولقد قبض عليه القلم السياسى ، وكان محكومًا عليه بالسجن خمس عشرة سنة فى قضايا الاغتيال ، وكان الحكم غيابيًا لأنه اختفى ! . . ثم صدر عنه عفو من سعد زغلول . . ثم قبض عليه البوليس بعد القبض على ماهر والنقراشى ، واعترف تحت التعذيب اعترافًا كاملا بكل ما يعرفه عن حوادث القنابل عام ١٩١٩ ، واتهم ماهر والنقراشى . ولكنه عند ما رآنى أنكر ، عاد وأنكر أمام المحقق كل كلمة قالها أمام البوليس السياسى ! .

سيد على محمد المحامى

كفر الزيات فى ١٩٤٨/٩/٤

. . .

هذه صفحات من مذكرات سيد على محمد ، المحامى الشرعى ، أنقلها بحروفها ، كما هى ، على الرغم من أن صاحب المذكرات ترك لى حرية التصرف فيها كما أشاء « بالزيادة أو النقص ، بالنشر أو الإغفال ، بالتقديم والتأخير ، والتحويل والإبدال ، والإعلال والقلب » كما جاء فى خطابه لى (المنشورة صورته الفوتوغرافية مع هذا الكتاب) .

فلم تكن كلمات صاحب المذكرات فى حاجة إلى تغيير ، إن حروفها تنبض بالصدق ، وأحداثها متتابعة كدفع رشاش، ولهذا أنشرها كما هى . . وأودع أصل المذكرات لدى اللجنة التى ستتولى إعادة كتابة تاريخ مصر . .

وهذه المذكرات التى يكتبها رجل مات منذ بضع سنوات ، تصور قصة الجهاز السرى ، الرجال الذين يعملون فى صمت ، الفقراء الذين تعرض عليهم ألوف الجنيهات ، فلا يفتحون أفواههم بالسر الرهيب ، ولا يطلبون مكافأة على عملهم الوطنى العظيم !

أمر بقتل السلطان !

وهذا أحد أعضاء الجهاز السرى ، وجندى من جنود حرب القنابل والاغتيالات ، يقدم وثيقة تاريخية خطيرة من مذكراته عن دوره وبعض زملائه فى أعمال الاغتيالات . إنه « محمد محمد خليفة » الذى كشف عن سر خطير ، لعله يذاع لأول مرة ، وهو الأمر الذى أصدره الجهاز باغتيال السلطان ، والمحاولات التى بذلها لذلك . وفيما يلى ما كتبه محمد محمد خليفة فى مذكراته :

« أنا تاجر كفر الزيات محمد محمد خليفة ، الذى أشار إليه الشيخ سيد على محمد الذى ألقى القنبلة على محمد سعيد باشا فى عام ١٩١٩ . قال فى مذكراته : إننى كنت الوسيط بينه وبين الجهاز السرى فى القاهرة . فعلا، وكانت لى صلة بحوادث الاغتيالات ابتداء من حادث إطلاق الرصاص على السلطان حسين فى عابدين ، وقد قام بالعملية محمد خليل من المنصورة ، من مسدس أخفاه فى باقة ورد ، وحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم . وعند قيام الثورة عام ١٩١٩ تعرفت بأحمد ماهر ،

والنقراشي ، وحسن كامل الشيشيني ، والدكتور سيد باشا ، ويوسف العبد ، وعبد الرؤوف العبد ، وهؤلاء كانوا يكونون خلايا فى الجهاز السرى . وقرر الجهاز السرى قتل محمد سعيد باشا فى القاهرة ، لأنه خالف قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة فى ظل الحماية .. واتصل بى النقراشي . . واتفق معى على أن نؤجر شقة فى شارع الشيخ ريحان، فى طريق مرور رئيس الوزراء إلى مكتبه . . وصنعنا قنبلة فى بيت النقراشي ، وكان عبارة عن شقة فى الحلمية الجديدة . وحملت القنبلة فى المغرب من بيت النقراشي ، إلى الشقة التى استأجرتها ، وكان لى فى الجهاز السرى اسم حركى هو « محمد على » وكان لكل واحد منا اسم آخر . وطلب النقراشي أن تكون عملية الانتقال فى ساعة المغرب بالضبط ، وذلك أننا كنا فى رمضان ، وقال إن فى هذا الوقت يكون جميع الناس ، حتى العساكر ، مشغولين فى تناول الإفطار ، وكنت صائمًا ، فأعطانى النقراشي تمرًا ، لأتناول الإفطار فى أثناء انتقالى من بيته إلى الشقة التى اتخذناها لنلقى منها القنبلة . وكان النقراشي صائمًا أيضًا . . وسرت على قدمى حاملا القنبله ، ووضعتها فى الشقة . .

وكانت هذه هى أول محاولة لاغتيال رئيس وزارة فى ثورة ١٩١٩ ! . . ورأى النقراشي أن يشترك اشتراكًا فعليًا فى العملية . وجاءنا من الجهاز السرى بيان بمواعيد مرور رئيس الوزراء .. . وعرفنا أنه سيمر فى شارع الشيخ ريحان فى ساعة معينة . وكانت الخطة أن يقف النقراشي فى الشارع ، قريبًا من المنزل ، وأن يشير إشارة معينة فى اللحظة التى يرى فيها سيارة رئيس الوزراء قادمة . . وكلف شخص اسمه أحمد ، بأن يتولى هو إلقاء القنبلة .

وأقبلت سيارة رئيس الوزراء .. وأعطى النقراشي الإشارة ؛ ولكن أحمد لم يلق القنبلة ، وقال إنه لم ير إشارة النقراشي . . . وفى نفس الوقت أيضًا حدثت محاولة

أخرى لإلقاء قنبلة على محمد سعيد باشا عند كوبرى قصر النيل ، وكان الذين سيتولون إلقاء القنبلة هما الدكتور سيد محمد باشا والمرحوم أحمد عبد الحى العبد الطالب بمدرسة الحقوق ، ولكن البوليس قبض عليهما واختفى سيد محمد باشا بعد أن أفرج عنه .

وفشلت العمليات فى القاهرة . . . وانتقل محمد سعيد باشا مع الوزارة إلى الإسكندرية ، وانتقلت معه مؤامرات قتله ! . وطلب منى النقراشى وأحمد ماهر أن أختار شخصًا يلقى القنبلة على محمد سعيد باشا فى الإسكندرية . . وكان الطالب الأزهرى ، الشيخ سيد على محمد عضواً فى الخلية السرية التى ألفتها فى كفر الزيات ، فاخترته لتنفيذ هذه العملية فى الإسكندرية . وأبلغت النقراشى وأحمد ماهر أننى اخترت الشيخ سيد ، الذى كان يبلغ عمره ١٧ سنة . . وتوليت عمل اختبار له ، ونجح الشيخ سيد فى الاختبار . وقمت بصنع الغلاف الخارجى القنبلة فى كفر الزيات فى عدة ورش صغيرة ، ثم حملت الغلاف إلى القاهرة . وطلب منى النقراشى أن أشترى مواد كيماثية عينها ، من أجزاخانات مختلفة فى القاهرة وطنطا . من كل أجزاخانة مادة معينة ! — وكان النقراشى قد درس الكيمياء والعلوم ! — وتم شحن القنبلة بالمفرقعات فى بيت النقراشى بالحلمية الجديدة .

ولم يكن البوليس فى ذلك الوقت يعرف أى شىء عن النقراشى أو أحمد ماهر . . فقد كانت الرقابة مفروضة على زعماء الوفد ، وكان غير معروف عنهما أى نشاط ، واستطاعا أن يضللا المخابرات البريطانية والسلطة العسكرية البريطانية مدة طويلة . واتصلت بمحمد شكرى الكرداوى الطالب ، وعضو الجهاز السرى ، واستدعيته إلى كفر الزيات . وعرفته بالشيخ سيد على ، فقد قرر الجهاز أن يشرك الكرداوى فى العملية أيضًا . وفى الإسكندرية تسلم محمد شكرى الكرداوى القنبلة . وفى الوقت نفسه كلفنا محمد محمد السراج — وهو مصرى كان ضابطًا فى الجيش التركى ، وقد

ضممناه للجهاز السري — أن يلقي قنبلة أخرى ، إذا تراجع الشيخ سيد على محمد عن إلقاء القنبلة .

وألقى الشيخ سيد القنبلة . . وقبض عليه . وتعرض لتعذيب بشع . . وتحت التعذيب اعترف باسمي ، وباسمي محمد السراج ومحمد شكرى الكرداوى . . وأبلغ الجهاز السرى شكرى الكرداوى بأن الشيخ سيد اعترف ، فاختفى ! . . ولكن التبليغ تأخر في الوصول إلى ، وقبض على ، وعلى محمد محمد السراج الذى أنكر ، وأفرج عنه قاضى الإحالة . وقدم سيد على محمد ومحمد خليفة حضورياً ، ومحمد شكرى الكرداوى غيابياً ، إلى محكمة الجنايات .

وحكمت محكمة الجنايات على الشيخ سيد على محمد بالأشغال الشاقة عشر سنوات ، وعلى محمد شكرى الكرداوى غيابياً بخمس عشرة سنة ، وحكم ببراءتى ، لأن الشيخ سيد عدل عن اعترافه فى التحقيق ، وقال إنه اعترف تحت التعذيب وإن محمد خليفة برىء ! . . والذى حدث أن الجهاز السرى اتصل فى السجن بعريان سعد المتهم بضرب يوسف وهبة باشا بالرصاص وطلب إليه أن يتصل بالشيخ سيد ليعدل عن أقواله ، وفعلا نفذ الشيخ سيد تعليمات الجهاز السرى ، وعدل عن اعترافاته بالنسبة لى ، وبرأتنى المحكمة .

ومضت الأيام ، وفى عام ١٩٢٥ فوجئت بسيدة لا أعرفها تتصل بى ، وكانت السيدة جميلة ، وطلبت أن تقابلنى فى مكان عينته .. وذهبت إلى المكان ، وإذا بها تدعونى لأن أشرب معها ، وحاولت أن تسكرنى ! . وتبينت أنها تريد أن تعرف معلومات عن صلة النقراشى وأحمد ماهر بحوادث القنابل . . وأحسست أن الإنجليز المشرفين على التحقيق يومها ، يريدون أن يحصلوا على معلومات تؤكد اتهام ماهر والنقراشى بدورهما فى قضايا الاغتيالات ! . . ولم تلبث السيدة أن سكرت هى ، واعترفت

بأن الضابط سليم زكي الذي يعمل مع « إنجرام بك » هو الذى أرسلها إلىّ لتحصل مني على هذه المعلومات! . . وفى اليوم التالى قابلنى سليم زكى ، وطلب منى فى صراحة أن أعترف على النقراشى وماهر ، وأن هناك أدلة ثابتة عليهما ، وأن شهادتى مطلوبة ، ووعدنى بمكافأة ضخمة ! .

ورفضت هذا العرض . . لأن الذين باعوا أرواحهم الوطن ، لا يمكن أن يبيعوها مرة أخرى الشيطان !

أخطر محاولة فى ثورة ١٩١٩ !

ومضى يقول :

ولكن هناك محاولة خطيرة ، لم تسجل فى أوراق التحقيق ، ولم يكشف أحد الستار عنها حتى الآن ! . . إنها فى رأيى أخطر محاولة حدثت فى ثورة عام ١٩١٩ ، نظراً لدقة الترتيبات التى أعدت لها : فقد حدث بعد أن صدر الحكم علىّ بالبراءة فى قضية محاولة اغتيال محمد سعيد باشا ، أنى استأنفت على الفور صلتى بالجهاز السرى . . وعلمت أنه تقرر اغتيال السلطان فؤاد فى أثناء زيارته لمدينة (المنصورة) فى يوم السبت ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وأنه تقرر أن أقوم أنا بهذه العملية ، نظراً لخبرتى بمدينة المنصورة . وكانت قيادة الجهاز السرى للثورة قد أصدرت أمرها بضرورة قتل السلطان ، والتخلص منه فوراً ، لأنه يتولى العرش فى ظل الحماية البريطانية ، ولأنه يجب أن يكون حاكم البلد منتخباً من الشعب ، بعد أن تتحرر البلاد من الاحتلال البريطانى . .

وكان الجهاز السرى قد وضع عدة خطط لاغتيال السلطان ، بعضها فى القاهرة ،

وبعضها فى الإسكندرية . . ولكن هذه الخطط فشلت واحدة بعد أخرى، وكان السر فى هذا أن السلطان كان قليل الظهور فى الأماكن العامة، وإذا ظهر تكتم موعد ظهوره ، وموعد خروجه من قصره، وموعد عودته إلى قصره ، وتكتم أيضًا الشوارع التى يمر منها ! . . وفى كل مرة ، كان يعد كل شيء لاغتياله ، وإذا بالترتيب المعد يفشل ، لأن السلطان عدل عن الخروج ، أو غير طريق موكبه ، أو ألغى الزيارة التى كان قد قررها من قبل ! . . وكان كل شيء يعد : القنبلة ، والأشخاص الذين سيتولون مهمة الاغتيال . . ولكن السلطان لا يحضر فى الميعاد !

ولكن .. حدث فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٠ أن وضعت خطة كاملة اشتركت فيها عدة فروع الجهاز ، فقد وقع فى يد الجهاز السرى البرنامج الكامل لزيارة السلطان المنصورة . . وفيه يحدد الساعة التى سيصل فيها قطار السلطان إلى محطة المنصورة ، والساعة التى سيتحرك فيها منها ، والعربة الحنطور التى سيركبها ، وكل شارع سيمر به ، وكل مكان سيزوره ، وعدد الحراس الذين سيمشون أمامه ، وعدد الحراس الذين سيمشون وراءه . ومن الذى سيركب معه فى الحنطور ، وتفاصيل دقيقة غريبة لا يعرفها إلا عدد قليل جدًا ، فقد كانت السلطة البريطانية تتخذ احتياطات شديدة للمحافظة على حياته ، وأعتقد أن الجهاز السرى حصل على هذه المعلومات الدقيقة من أحد عيون الجهاز فى مكتب كبير أمناء السلطان ! . وبدأت الترتيبات بسرعة مذهلة .

وأعد النقراشى القنبلة التى سألقيها على السلطان ! . . وتم الاتفاق على أن أسافر إلى المنصورة قبل الحادث ، لأعرف المكان الذى سألقى منه القنبلة ، فى أثناء مرور الموكب ، وتلقيت تعليمات تقضى بأن أذهب قبل وصول السلطان إلى المنصورة بعدة ساعات ، إلى محطة (كفر شكر) ، وأنتظر فى المحطة فى ساعة معينة — واخترت

الخطة هذه المحطة بالذات لأنها ليست تحت الرقابة ــ أنتظر قدوم قطار سكة حديد الدلتا ، ووقوفه فى محطة (كفر شكر) . وكان من ضمن الخطة أن يركب حسن كامل الشيشينى هذا القطار من القناطر الخيرية ، وفى محطة كفر شكر يطل الشيشينى من نافذة القطار ، ويسلمنى سبتاً ، وهذا السبت فيه القنبلة ، المغطاة بالفواكه ، التى سألقيها على السلطان ! . . ثم أحمل أنا السبت ، وأعود إلى المنصورة ، فأصل إليها فى وقت معين ، وأختار موقفى فى المكان المحدد لى ، قبل مرور السلطان بدقائق . .

وفى الساعة المعينة التى حددها الجهاز السرى سافرت إلى المنصورة ، وبدأت أستعد لعملية التنفيذ ، ووجدت أن كل شيء معد إعداداً محكماً . . وأردت أن أذهب إلى كفر شكر لأتسلم القنبلة ، وإذا بمحمد بدر الدين يرانى فى أحد شوارع المنصورة ! . . وكان محمد بدر الدين هو مفتش عام الأمن العام ، جاء إلى المنصورة قبل السلطان ، ليشرف على عملية حراسته ، ولما رآنى ، وتذكر أننى أنا المتهم فى قضية اغتيال محمد سعيد باشا الذى أصدرت المحكمة حكماً ببراءته ، أمر بالقبض على ! . .

وفتشونى فلم يجدوا معى شيئاً ! . . وتوسلت إليهم أن يطلقوا سراحى لأنى برىء ! ولكن بدر الدين أمر بعدم الإفراج عنى إلى أن تنتهى زيارة السلطان ! . . وكنت أصيح : « إنى أريد أن أحيى عظمة السلطان ! . كيف تحرمونى من شرف رؤية عظمة السلطان ؟ ! » . . ولكن بدر الدين رفض إطلاق سراحى !. وهكذا وصل قطار الدلتا إلى محطة (كفر شكر) ، وأطل حسن كامل الشيشينى من نافذة القطار وبحث عنى فلم يجدنى ، ومشى القطار ، ومعه القنبلة . .

وكنت أنا طول هذا الوقت فى السجن أبدى أسفى لعدم تشرفى بطلعة السلطان ! . .

وزار السلطان مدينة المنصورة ومر فى المكان المقرر ، ولم يحدث شيء !

وهكذا لم نتمكن من تنفيذ أمر الجهاز السرى باغتيال السلطان فؤاد ! . .
ولو كانت ثورة ۱۹۱۹ نجحت فى اغتياله ، لتغير وجه تاريخها ! !

محمد محمد خليفة

هذه هى قصة محاولة اغتيال السلطان ، كما كتبها محمد محمد خليفة عضو الجهاز السرى لثورة ۱۹۱۹ .

ولكن أين هو الآن ؟ إنه موظف فى مديرية التحرير بأجر يومى قدره ثمانون قرشاً ، وقرر مجلس الدولة أن يبقى فيها مدى الحياة ! . . ولعل من أخطاء ثورة ۱۹۱۹ أنها نسيت الذين عرضوا حياتهم للخطر ، والذين وضعوا رؤوسهم على أكفهم ، والذين داعبت أعناقهم حبال المشانق ! . ولقد كانت وجهة نظر الثورة يومها أن العمل الوطنى لا يجوز أن يدفع عنه ثمن ! . ولكن الذى كان يحدث أن المتسلقين والانتهازيين كانوا هم الذين يصعدون إلى المناصب الكبرى . . فإن عريان سعد مثلا الذى ألقى على يوسف وهبه باشا القنبلة التى هزت الدنيا فى وقت الثورة ، عريان سعد هذا عند ما أفرجت حكومة سعد زغلول عنه ، عرضت عليه مرتباً قدره سبعة جنيهات ونصف جنيه فى الشهر !

و «عبد القادر محمد شحاته» الطالب بالمدرسة الإلهامية الذى ألقى قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الأشغال فى أيام ثورة ۱۹۱۹ ، وحكم عليه بالإعدام ، ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، لم يفكر أحد فيه ، ولم يخطر ببال الأحزاب المختلفة — على كثرة الانتخابات — أن ترشحه فى إحدى الدوائر الانتخابية ! .
وهكذا كان بعض الذين يدخلون البرلمان غرباء عن الثورة ، نالوا مقاعد البرلمان بثرواتهم وجاههم ، لا بتضحياتهم وفدائيتهم !

قصة الجريمة رقم ٣ !

والجريمة رقم ٣ هي الشروع في قتل محمد شفيق باشا يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ، والمتهم فيها عبد القادر شحاته وعباس حلمي ، وللجريمة قصة وتاريخ سابق :

في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٩ أرسل سعد زغلول من باريس رسالة سرية إلى عبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السري للثورة بالقاهرة يقول فيها : « بلغنا أن الإنجليز يسعون للحصول على موافقة الوزراء المصريين على مشروعات الري في السودان مخالفة للمصلحة . نرجو تبصير الوزراء بعواقب هذه المشروعات وإفادتنا عن تفصيلات ذلك . . . » .

وفي يوم ١٥ يناير سنة ١٩٢٠ ذهب صاحب المعالي إسماعيل سري باشا وزير الأشغال وقابل صاحب الدولة يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء وأخبره بأنه تلقى بالبريد خطاباً جاء فيه : « احذر من الموافقة على مشروعات الري الإنجليزية وإلا . . الموت » . . وكان التوقيع « اليد السوداء » .

وأبلغ رئيس الوزراء الأمر على الفور إلى السلطات البريطانية ، فصدر الأمر بمضاعفة الحراسة على إسماعيل سري باشا وزير الأشغال . . ثم بدأت الرسائل تتوالى على سعد زغلول من عبد الرحمن فهمي بالشفرة

سري

٢٨ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس :

ألقى مجهول قنبلة اليوم على إسماعيل سري باشا وزير الأشغال عند خروجه من بيته في المنيرة .

عبد الرحمن فهمي

سرى

٣٠ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

أعلنت السلطة عن مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يعرف الذى ألقى القنبلة على سرى باشا ، ولم يتقدم أحد بمعلومات ! .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٣١ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

قدم إسماعيل سرى باشا استقالته من الوزارة . رفض توسلات رئيس الوزراء والسلطان والسلطة البريطانية وأصر على الاستقالة . رفض جميع الذين عرض عليهم منصب وزير الأشغال قبول المنصب .

عبد الرحمن فهمى

سرى

أول فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

الوزراء جميعاً غير راضين فى الاستمرار . لا أحد يقبل الوزارة من خارجها ، أجتمع السلطان مع رئيس الوزراء والمستشار المالى لبحث الموضوع . تقرر عمل معاشات للوزراء استثنائية تشجيعاً للوزراء على البقاء ، وتأميناً لحياتهم فى حالة وقوع حوادث لهم ، وحتى يمكن تعيين وزير أشغال .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٢ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

صدر مرسوم سلطانى يمنح كل من عين وزيراً معاشاً قدره ١٥٠٠ جنيه سنوياً ، على أن يطبق المرسوم على الوزراء الحاليين .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٥ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

قبل محمد شفيق باشا وزير الزراعة أن يكون وزيراً للأشغال والحربية فوق منصبه .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

اليوم ألقيت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الأشغال بجهة (غمرة) .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

أخذت مشروعات رى السودان اهتماماً عظيماً من الأمة ، بعد المحاضرة التى ألقاها إبراهيم زكى المهندس على جمع كبير من الأمة . فكر بعضهم فى ضرورة استدعاء مهندسين اختصاصيين من كبار مهندسى فرنسا وإيطاليا وهولندا وأمريكا . رأى

البعض أن الوفد هو أليق هيئة تقوم بهذا العمل . ما رأى سعادتكم فى ذلك ؟ تحصلنا على معلومات هامة جداً ودقيقة وسرية للغاية فى هذا الموضوع . يتقصنا بعض معلومات أخرى سرية موجودة بالسودان ، شرعنا فعلاً فى البحث عنها والحصول عليها . الأمل عظيم فى الوصول إلى ذلك إن شاء الله . فكروا فى الموضوع . عرفونا رأيكم فيه حتى ترد باقى المعلومات . شجعت إبراهيم زكى على طبع مذكرة بهذا الخصوص . أمددته بالمعلومات التى لدىّ فى المحاضرة التى ألقاها ، وفى المذكرة التى شرع فعلاً فى طبعها .

عبد الرحمن فهمى

سرى

أول مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .

إن مسألة مشروعات الرى فى السودان مسألة مهمة جداً ، ولكنها مسألة داخلية لا يمكن لدولة أجنبية أن تتدخل الآن فيها . لم يكن عندنا معلومات كافية عنها . هل يمكنكم أن تبعثوا إلينا بجميع ما يتصل بكم من الكتابات المتعلقة بها سواء ما كتبه المهندس الإنجليزى « ويلكوكس » أو غيره من المهندسين الأجانب والوطنيين .

سعد زغلول

سرى

٢ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

لما رأى قلم المطبوعات أن احتجاجات الهيئات النيابية بدأت تظهر فى مشروع رى السودان ، أصدر أمره للجرائد جميعاً بألا تنشر مثل هذه الاحتجاجات على صفحاتها ، هكذا يزداد الخناق يوماً بعد يوم على الصحافة .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٣ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

الهمة مبذولة فى جمع أعضاء الجمعية التشريعية فى بحر الأسبوع المقبل للنظر فى الأحوال الحاضرة ومشروعات رى السودان . سيكون الاجتماع بمنزل سعادتكم ، بصفتكم الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٧ مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

الاقتراح الخاص بتأليف لجنة هندسية لبحث مشروعات رى السودان فى غاية الأهمية . نحن نبحث فيه بما يستحق من العناية .

سعد زغلول

سرى

١٧ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

استدعى شفيق باشا وزير الأشغال ، محمود فايد بك ، الذى كان موظفاً بالرى من مدة ، وهو من خريجى مدرسة السنترال بفرنسا ، وألح عليه كثيراً فى أن يقبل أن يكون عضواً باللجنة الإنجليزية ، التى استدعيت لبحث مشروعات خزانات رى السودان . وبعد إلحاح طويل عليه من الوزير بلا جدوى ، قاده الوزير لمقابلة رئيس الوزراء ، وهذا بذل كل ما فى وسعه لإقناعه بالقبول فلم يفلح ، فأخذه وزير الأشغال بعد ذلك وقدمه للسلطان ، وألح السلطان على محمود فايد بك بالقبول . فكان جوابه للسلطان أنه لا يمكنه قبول مثل هذا العمل قبل أن يستطلع رأى الأمة . ولما

كرر هذه الجملة أكثر من مرة أمام السلطان ، قال له السلطان : أين هو الرأى العام الذى تريد أخذ رأيه ؟. قال فايد : إن الرأى العام يتمثل فى نوابه ، وهم الوفد ولجنته المركزية . فأجابه السلطان قائلا : « دول طالبين الاستقلال التام ! . والإنجليز الأمة العظيمة الكبيرة دى كيف أنها تخرج من هنا ؟ . وإحنا يرضينا خمسين فى المائة من حقنا ، أو حتى ٤٥ فى المائة ، فلا تضيع علينا هذه الفرصة يا محمود بك ، واقبل ما عرضه عليك شفيق باشا ! » .

فقال فايد : « يا مولاى سأعمل الواجب » . . .

ولما ألح السلطان عليه بعد ذلك ، قال فايد : « لا يمكننى قبول هذه المأمورية قبل أن أعرف رأى الأمة فيها » . وبالفعل خرج محمود فايد من عند السلطان ، وأتى لنا بمركز لجنة الوفد ، وقص علينا كل هذه الحكاية . فاستلفتنا نظره إلى ما جاء بتقرير مستشار الأشغال ، من أن العمل بدئ فعلا على النهرين الأبيض والأزرق ، وهذا دليل على أن عمل اللجنة صورى ، وأكثر من هذا أن صوتاً واحداً لمصر فى اللجنة ، ولا يمكن إقناع أربعة أصوات لإنجلترا ، واستخلصنا من ذلك أن لا فائدة من انضمام أحد المصريين للجنة ، لئلا يقال فيما بعد إن العمل تقرر بحضور من يمثل مصر . وعلى هذه القاعدة بنى محمود فايد جواب اعتذاره عن قبول المأمورية .

ولكن الجواب كتب بغاية ما يمكن من الدقة ، خدمة القضية العامة ، وسأجتهد فى الحصول على صورة هذا الجواب الحقيقية وسأرسلها لسعادتكم .

عبد الرحمن فهمى

* * *

ولكن ما هى قصة القنبلة التى فجرت مسألة مشروعات رى السودان ؟ ؟

إنها قصة القنبلة رقم ٣ .. القنبلة التى ألقاها « عبد القادر محمد شحاته » الطالب

فى المدرسة الإلهامية على محمد شفيق باشا وزير الأشغال !

إن عبد القادر محمد شحاتة نفسه ، هو الذى يكتب القصة ، وهذا هو فصل من مذكراته :

كنت جالساً فى قهوة بنادى محمد على بميدان باب الخلق ، ألعب طاولة مع الشيخ محمد يوسف الطالب بالأزهر . وأقبل شاب متوسط الطول ، قمحى اللون ، وقدمه لى باسم « الأخ فهمى » ، وجلس فهمى . . تتحدث حديثاً ، ثم انصرف . . وبعد ذلك فوجئت بفهمى هذا عدة مرات ! . مرة ببذلة عادية ، ومرة ببذلة عامل ، ومرة ببذلة فلاح . . وعند ما وثق بى قال : « إننى أعرف أن الشيخ محمود أبو العيون كلفك بمهمة خطيرة فى الصعيد فى أول الثورة ، وهى توزيع منشورات ، والقيام بحركة فى المنيا ، وأعرف أيضاً أنك الذى أشعلت الثورة فى المنيا ، وأنه حكم عليك من المجلس العسكرى البريطانى فى الواسطى بضرب النار ، وأعرف أيضاً أن الذى هربك هو خليل حافظ حكمدار المنيا ، متحدياً قرار السلطة البريطانية . . فهل تقبل أن تكون عضواً معنا فى الجهاز السرى للثورة ؟ » . . قلت : « نعم . . » وأقسمت اليمين بحفظ السر . ثم عاد وقال لى : « هل أنت مستعد للموت فى سبيل مصر فى أى وقت ؟! » . قلت : « نعم » . .

ثم تكررت المقابلات . . وذات يوم قال لى : « انتظر تعليمات هامة غداً ! » . وفى اليوم التالى جاء فهمى وقال : « إننا ألقينا قنبلة على إسماعيل سرى وزير الأشغال والحربية ، فاستقال فزعاً ! . وكان رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا سيستقيل لأن أحداً لم يجرؤ على قبول منصب وزير الأشغال لتنفيذ مشروعات الإنجليز فى السودان ، وفوجئت الثورة بأن محمد شفيق باشا قبل أن يكون وزيراً للأشغال والحربية والزراعة ، فقررت قيادة الثورة قتله ، وقد أجريت القرعة فى الجهاز ، فكان وزير الأشغال والحربية من نصيبك ! فما رأيك ؟ » .

قلت : « مستعد ! » . . قال فهمى : « إن القنابل الجاهزة الآن ، والتي قرر الجهاز السرى استعمالها فى هذه الحادثة هى قنابل نتروجلسرين تنفجر فى الهواء وتصيب من يلقيها . وقد حدث قبلها بأسبوعين أن كلفنا أحد الأشخاص بإلقاء قنبلة على إسماعيل سرى من هذه القنابل ، فأصيب زميلنا . فهل أنت مستعد للموت فى هذه المهمة ؟ » . . قلت : « نعم . . أنا على أتم استعداد » .

وفى اليوم التالى حضر فهمى ، وذهبت معه لمعاينة المكان الذى اختاره الجهاز السرى للثورة ، لتلقى منه القنبلة على وزير الحربية والأشغال ! . . وهو عبارة عن ميدان بسيط ، وبه مراحيض عامة ، بالعباسية ، فى طريق مصر الجديدة . وأبلغنى أن المكان درس ، وحددت الشوارع الممكن أن أهرب منها ، إذا نجوت من القنبلة . ومن حرس الوزير . . . ثم صحبنى إلى خرابة فى حارة مؤدية إلى شارع النزهة ، وقال إننى سألقى ملابس التنكر والمسدسات فى هذه الخرابة . . وأن عضواً فى الجهاز سيأخذها من هناك ويخفيها على الفور ! . . وقال إن الخطة وضعت على أساس أنه قبل أن تصل سيارة الوزير ، سيسبقها مباشرة موتوسيكل ، يركبه أحد رجال الجهاز السرى ، ثم يلقى هذا الشخص جريدة على الأرض أمامك ، كأنها وقعت منه مصادفة لتعلم أن السيارة التى خلفه مباشرة هى سيارة الوزير ! . . وذكر لى أننى سأتنكر فى زى طباخ أرتدى ملابسه فوق ملابسى العادية ، وبعد ارتكاب الحادث ، أخلع ملابس الطباخ فى الخرابة التى عينها ، ثم أمشى كشخص عادى ، وأعود إلى بيتى ! . .

وابتسم فهمى وقال : « هذا إذا نجوت من القنبلة ومن الحرس ! . . » . وسألنى فهمى من يقيم معى فى بيتى ؟ . فقلت : « إنه شاب من طنطا ألف كتاباً فى الوطنية ، ووزعته له على المدارس ، وهو ضيف فى بيتى » . فقال فهمى : « إنك يجب أن تبيت بمنزل الأستاذ حسنى الشنتناوى عضو الجهاز السرى ، والذى رشحك لتكون

عضواً فى الجهاز معنا ، وهو الذى زكّى اسمك ! » .

وبالفعل بت ليلة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٠ فى منزل حسنى الشنتناوى بباب الخلق . ثم عاد فهمى وقال : « إن الجهاز السرى عرف أن محمد شفيق باشا وزير الأشغال سيمر فى المكان الذى حددناه لارتكاب الحادثة فى الساعة التاسعة إلا ثلثاً . ويجب أن تكون موجوداً فى هذا المكان قبل هذه الساعة . وستأتيك القنبلة هناك ! » .

وسألته : « من الذى سيجىء بها ؟ » . قال : « لا أعرف . . . » . وارتديت ملابس الطباخ ، ومريلة الطباخ ، وطاقية ، ووجدت رغيفين فينو فى جيب المريلة . . كل هذا أحضره فهمى . . فقد أعد الجهاز السرى أدق الترتيبات لارتكاب الحادث . . .

وفى الموعد والمكان المحددين ، جلست على دكة خشبية فى الشارع . . وفى الساعة الثامنة والنصف جاءت سيارة فخمة ، وتوقفت السيارة أمامى ، ونزل السائق يحمل سبتاً مزركشاً ، ومشى به إلىّ بثبات ، ووضعه على الدكة بجوارى وقال : « خذ هذا السبت . . وأعطه الباشا عند مروره ! . » . . وفى لحظة كانت السيارة قد اختفت من أمامى !

وتطلعت إلى السبت ، فإذا بداخله قنبلة . . وهو عبارة عن سبت صغير يوضع فيه الطعام . .

وبقيت أنتظر الموعد المضروب ! . . وحلت الساعة التاسعة إلا ثلثاً ، فلم يصل الموتوسيكل الذى سيعطينى الإشارة ، ولا الوزير ! . . وبعد الساعة التاسعة والنصف ، بدأت أشعر بالمخبرين الذين يركبون البسكليتات لحراسة طريق الوزير يحومون حولى ، وفى العاشرة تقريباً جاء موتوسيكل يركبه « فيليب » مفتش البوليس المتخصص لحراسة الوزراء ، ووقف أمامى ، وقال : « قاعد هنا ليه يا ابن الكلب ؟ ! » ، قلما بشدة

وبعنف ! . . وبكل هدوء قلت له : « وانت مالك ومالى يا خواجة يا ابن الكلب ؟! » قال : « أنا البوليس ! . . انت بتعمل إيه ؟ » . . قلت : « أنا منتظر معالى محمد شفيق باشا وزير الأشغال لإعطائه هذا السَّبت ، ليأخذه لابنه الصغير فى مدرسة عبد العزيز ! . » ، ثم أشرت إلى السبت ، وقلت « اتفضل فتشه ! » . . وإذا به يتركنى ويترك معى مخبراً واحداً على بسكليت . .

وفى الساعة الحادية عشرة وجدت أن لا مفر من طريقة لأهرب بالقنبلة . ووجدت عربة حنطور تمر أمامى ، فاتفقت مع العربجى على أن يوصلنى إلى مدرسة عبد العزيز بعابدين ، بجوار بيتى ، وبكل هدوء وثبات حملت السبت بجوارى فى الحنطور إلى باب المدرسة . ودخلت للمدرسة لأن لى قريباً فيها ، ودخلت إلى غرفة الطعام ووضعت السبت بالشباك ، ثم خرجت خارج المدرسة مرة ثانية فرآنى المخبر الذى كان يتبعنى ، وسط الخدم ، فانصرف ، لأنه تأكد من أن الذى كنت أحمله هو طعام . . وقبل خروج الطلبة للغداء ، عدت إلى غرفة الطعام ، وحملت السبت — بعد أن خلعت الفوطة والجلابية فى غرفة الطعام التى كانت خالية — وأخذت السبت بالقنبلة ، وعدت إلى بيتى !

وأكرمنى الله حيث لم تنفجر القنبلة هذه المرة ، والعجيب أنه مما يدل على كفاءة الجهاز السرى الثورة ، أننى ما كدت أدخل باب شقتى حتى وجدت خلف ظهرى « فهمى » عضو الجهاز السرى ! . . وقال لى فهمى : « أنت اليوم تستحق أكبر نيشان فى الدولة ، لأننا جميعاً كنا نراقبك من بعد ، ولم نجرؤ على القرب منك ، بسبب رجال البوليس السرى المنتشر حولك ، وقد تصرفت بثبات ، وقد ظهر لنا أن الوزير لم يخرج اليوم من البيت لأن ابن خاله مأمور سجن بنى سويف قد توفى ، ودفن بالجبل » .

وسكت فهمى قليلا وقال : « لقد قررت قيادة الثورة أن يكون التنفيذ يوم السبت — وكان هذا الحديث فى يوم الخميس — ولكن ستتغير الخطة .. المكان كما هو . غير أنك ستقف بجوار المراحيض ، وسترتدى ملابس عسكرى بوليس ! »

وفى مساء الجمعة حضر فهمى إلى منزل حسنى الشنتناوى ومعه ملابس جندى بوليس كاملة . . حتى العصا التى يحملها الجندى ! . وقال إن الوزير سيصل فى التاسعة إلا ثلثا . . وقبل الموعد المحدد ، وصلت السيارة التى فيها السائق الذى أعطانى القنبلة داخل علبة جزمة ! . . ثم أقبل الموتوسيكل المكلف بالإشارة ، وألقى الجريدة ! . . وأمسكت بالقنبلة استعداداً لإلقائها ، وإذا بالوزير يمر ومعه سيدتان !!

وهنا تسمرت فى مكانى ولم ألق القنبلة . لأننى أنا مقتنع بقتل الوزير ، ولكن ما ذنب السيدات ؟! . . وإذا بالسيارة الفخمة تجىء بسرعة البرق ، وتستلم منى القنبلة ، وتختفى ! . . وعدت إلى بيتى ، وجاءنى فهمى فى حضور الأستاذ حسنى الشنتناوى ، وسألنى : « لماذا لم تلق القنبلة ؟ » ، فأخبرته بأن وجود سيدات فى السيارة منعنى من التنفيذ ! . . فقال فهمى : « التنفيذ غداً صباح الأحد ٢٢ فبراير .. وهذه المرة سترتدى ثياب عامل من عمال العنابر ، والتنفيذ يكون فى مكان بجوار المراحيض » !

وبالفعل ارتديت ملابس عامل العنابر ، وهى ملابس كلها زيت ، وطربوش قديم مصبوغ بالزيت . . ووقفت فى نفس المكان . . وجاءت السيارة الوجيهة ، وقدم لى السائق القنبلة فى علبة ورق كبيرة ، أكبر من العلبة الماضية . . وفى العلبة مسدسان

كى أستعملهما فى حالة الدفاع عن النفس . . ثم جاء موتوسيكل الإشارة ، وألقى الجريدة أمامى ، واستعددت التنفيذ .

وأقبلت سيارة الوزير فألقيت القنبلة ، فأحدثت دوياً هائلا وملأت الميدان جميعه بالدخان ! . . ولم أتبين شيئاً فى الدخان ، وسمعت صوتاً يقول : « قتلتنى يا ابن الكلب ! »

واعتقدت أن الوزير أصيب ، وذهبت إلى طريق النجاة المرسوم فى الخطة ، فجاء خلفى عسكرى من حرس الوزراء على موتوسيكل ، فأطلقت عياراً ناريا فى الهواء فرجع ! . ومضيت فى طريقى حتى وجدت الخرابة ، فخلعت ملابس العمال وألقيت بها فى الخرابة هى والمسدس الذى أطلقت منه الرصاص ، وأبقيت المسدس الثانى . . .

هل تعرف دولت فهمى ؟

ومشيت فى طريقى شخصاً عادياً حتى وصلت إلى شارع النزهة . ثم لاحظت أن هناك من يتبعنى عن بعد ، وأسرعت ومعى صديقى عباس حلمى الذى كان ينتظرنى فى شارع النزهة ، ووجدنا مدرسة بنات قبطية ، فدخلناها ، وشعرنا بأن البوليس يحيط بالمدرسة . وإذا بناظرة المدرسة تطلب منى المسدس ، وتخفيه ! . . ووصل الحكمدار رسل باشا وإنجرام بك وفتشانى ، فلم يجدا شيئاً ! . ولست أعرف اسم هذه الناظرة التى أظهرت هذه الشجاعة العجيبة فى هذه الظروف ! .

وقبض علىّ ، ووضعت فى السجن ، وتعرف علىّ محمد شفيق باشا وزير الأشغال ، حسين سرى (باشا بعد ذلك) الذى كان مديراً لمكتبه . . وبدأ التحقيق فقلت : « إننى الذى ألقيت القنبلة لقتل محمد شفيق باشا لأنه قبل

منصب وزير الأشغال بعد استقالة إسماعيل سرى باشا ، بعد أن رفض أى مصرى أن يقبل هذا المنصب» . . . وكانت السلطة العسكرية البريطانية تريد إثبات أن الحادث هو مؤامرة كبيرة ، وتبحث عن الشركاء ، وتحاول أن تعرف من هم قواد الجهاز السرى !

وفوجئت بتوفيق عبد المقصود – الذى كنت أستضيفه بمنزلى – يشهد بأننى كنت أبيت خارج المنزل من عدة شهور ! . . وشهد عبد العزيز سرى وكيل المحامى الذى كان يقطن فى حجرة بأسفل العمارة بهذه الشهادة نفسها ! . . وإذا بالمحققين يحاصروننى ، ليعرفوا أين كنت أبيت ! . ولو ذكرت المكان ، لعرف الإنجليز « حسنى الشتناوى » ، وربما عرفوا « فهمى » ، وربما وصلوا إلى بقية الجهاز السرى ! .

وإذا بى أتلقى داخل السجن رسالة من الجهاز السرى من خارج السجن ، بأن سيدة اسمها « دولت فهمى » ، ناظرة مدرسة الهلال الأحمر سابقًا ، ستتقدم للشهادة وتقول إنى كنت فى تلك الأيام أبيت عندها ! . وأنه يجب أن أعترف بهذا ، رغم أن هذا يسىء إلى سمعتى ، وإلى سمعتها ، ولكنها قبلت أن تقوم بهذه التضحية !

واستدعانى النائب العام توفيق رفعت باشا للتحقيق من جديد ليسألنى أين كنت أبيت ؟ . وكانوا يتصورون أن هذا السؤال هو الخيط الذى سيوصلهم إلى الجهاز كله ! . . فقلت وأنا أظهر الخجل : « إننى كنت أبيت عند السيدة دولت فهمى ناظرة مدرسة الهلال الأحمر سابقًا . . » .

وأصدر النائب العام على الفور أمراً بالقبض على دولت فهمى ، فذهب إليها اللواء رسل باشا الحكمدار وإنجرام بك وكيل الحكمدار وقبضا عليها . وجاءت إلى النيابة مكبلة بالحديد . . ودخلت سيدة حسناء إلى غرفة النائب العام ، وإذا بدولت

هذه تهجم عليّ ، وتقبلني ، وتناديني : « يا حبيبي ! . يا حبيبي ! » . . واعترفت دولت فهمي هذه بأنني أبيت في بيتها ، وأنني عشيقها !

وذهل النائب العام ، والحكمدار ، ووكيل الحكمدار ! . . وحاول الإنجليز أن يغروا السيدة بأن تمتنع عن هذه الشهادة ، وتقرر عدم معرفتي ، فرفضت رفضاً باتاً ، رغم جميع التهديدات التي هددوها بها ! . . وفشلت السلطات العسكرية البريطانية مرة أخرى في معركة الجهاز السري !

وحكمت المحكمة العسكرية البريطانية العليا عليّ ، وعلى صديقي عباس حلمي بالإعدام شنقاً ! . . ومكثت أرتدي البذلة الحمراء ، بذلة المحكوم عليهم بالإعدام ، ٢١ يوماً ! . وفي اليوم الثاني والعشرين استدعاني القائد العام للجيوش البريطانية في مصر ، الجنرال واطسن ، وأبلغني أن جلالة ملك بريطانيا قد استبدل حكم الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة طول الحياة !

وكان عمري يومها ٢١ سنة ! . وأمضيت في سجن طره ٤ سنوات ، أكسر الأحجار ، إلى أن أفرج عني سعد زغلول في ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ . . وذهبت إلى سعد زغلول ومعي عريان سعد ، الذي ألقى قنبلة على يوسف وهبه باشا سنة ١٩١٩ ، وإذا بسعد زغلول يعانقنا ، ويقبلنا ، ويقول :

« وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما يظنان كل الظن ألا تلاقيا ! » .

وكان أهم شيء أردت أن أعرفه بعد خروجي هو أين صديقي « فهمي » ، الرجل الذي كان الصلة بيني وبين الجهاز السري ؟ . وعرفت أن « فهمي » هذا هو اسم مستعار ، وأن الاسم الحقيقي ، هو « أحمد عبد الحي كيرة » ، عضو الجهاز السري ، وأحد أبطاله المجهولين ! .

ومضت الأيام . .

وفى يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ استدعانى الدكتور أحمد ماهر وزير المالية إلى مكتبه ، وقال إنه يقدر جهادى ، وأنه يرى تعيينى فى وظيفة ببنك التسليف ، واتصل تليفونياً بالأستاذ حسن كامل الشيشينى مدير بنك التسليف ، وطلب منه تعيينى فوراً . ثم طلب منى أن أذهب فى الحال ليقابلنى حسن كامل الشيشينى ، وذهبت إلى هناك ، فلم يقابلنى الشيشينى ، وعدت إلى أحمد ماهر وأخبرته بما حدث ، فاستدعى أحمد ماهر الأستاذ حسن كامل الشيشينى للحضور على الفور ، وقال له أمامى :

— يا حسن ! لولا عبد القادر شحاته وأمثاله ، لما جلسنا على هذه الكراسى ، لا أنا ، ولا أنت !

وصدر قرار بتعيينى كاتباً فى بنك التسليف بثمانية جنيهات فى الشهر !.

ثم مضت الأيام ....

وذهبت أزور النقراشى ، فوجدته جالساً مع ضابط بملابسه العسكرية برتبة اللواء . وسألنى النقراشى : « ألا تعرف سعادة اللواء ؟ » . وتأملت اللواء فلم أعرف من هو ! . وقلت : « لا . . » . قال النقراشى : « إنه السواق الذى أعطاك القنبلة ثلاث مرات . . وهو الآن حكيمباشى الجيش المصرى . . اللواء نديم باشا ! »

أين هى . . ؟

ولم أر السيدة دولت فهمى ، منذ أن قبلتنى فى غرفة النائب العام ، فى شهر فبراير سنة ١٩٢٠ . وبحثت عنها فى كل مكان ! . وسألت عنها زعماء الجهاز السرى ، فطلبوا منى ألا أسأل عنها ! . وأصررت على السؤال عنها ! لقد كانت تعيش

كل هذه السنوات معي فى زنزانتى ! أحسست أنى أحبها . لا بد أن أتزوجها ! .

وأخيراً علمت أن أهلها قتلوها عند ما عرفوا من التحقيق أنى بتّ معها فى بيتها ليلة الحادث ! . . أنا الذى لم أرها إلا فى غرفة النائب العام .

عبد القادر محمد شحاتة

صنع القنابل ، والتدريب على إلقائها !

وأمامى صفحة من مذكرات الدكتور محمد حفنى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، والمدير العام للتفتيش الفنى بوزارة الصحة سابقاً . إنه يتحدث عن الدور الذى قام به مع أعضاء الجهاز السرى فى صنع القنابل ، والتدريب على إلقائها ، واستخدامها فى حوادث الاغتيالات . . فيقول :

فى صيف عام ١٩١٩ اتصل بى الأستاذ حسن كامل الشيشينى المدرس بمدرسة المعلمين العليا ، وكنت طالباً بالسنة الثالثة فى مدرسة الطب ، وقال لى : « إنى أشعر أنى أستطيع الثقة بك . إننا الآن نعمل فى الثورة بواسطة القنابل ، لا المظاهرات والمنشورات ! »

وكنا نجتمع فى قهوة أمام قسم عابدين ، فكنت أدخل القهوة فأجد فيها الدكتور أحمد ماهر ، والنقراشى ، وحسن كامل الشيشينى ، وشفيق منصور . . وكانت التعليمات ألا أصافح واحداً منهم ، وإنما أدخل إلى القهوة ثم أخرج ، وهنا يقوم حسن كامل الشيشينى بهدوء ، ويخرج ورائى ، فنمشى معا فى الشارع ، وكانت التعليمات ألا نتكلم فى مكان ، بل نمشى فى الطرقات لأن الحيطان لها آذان ! . . وكان يحدث فى بعض الأوقات أن يكون الاجتماع أمام منزل حسن كامل الشيشينى فى حى الإنشاء (المنيرة الآن) . . وكنت أسكن فى شارع التلول فى البغالة ، ومعى أخى

محمود حفنى المستشار بمحكمة الاستئناف سابقاً ، وكان طالباً فى المدارس الابتدائية .
وكان الدور الأول من البيت هو مخزن المسدسات والقنابل التى أستلمها من حسن كامل الشيشينى .

وكان البيت فى سفح جبل المقطم ، فكنا نستعمل الدور الأرضى للتمرين على إطلاق المسدسات . وتوليت تمرين الدكتور عبد القادر حلمى الشوربجى المدرس فى كلية الطب ، الذى كان وقتها طالباً فى الطب معى ، وزميلى مصطفى كامل ، وغيرهما من الطلبة . وكانت مهمتى كذلك تمرين أعضاء الجهاز السرى على إلقاء القنابل . وكنت أبدأ بتدريبهم على قيادة الموتوسيكلات ، وكان البرتقال يستعمل بدل القنابل . . . وكان التمرين فى (المنيل) ، حيث أقيمت الآن العمارات الكثيرة على النيل . . وكانت الطريقة أن تحدد هدفاً ، ثم تلقى البرتقالة على الهدف ، سواء كان هدفاً متحركاً أو هدفاً ثابتاً ، ثم يسلم لى حسن كامل الشيشينى قنابل ميلز الإنجليزية ، وقد كانت عملية تجربتها تجرى فى صحراء حلوان ، وتبينت أنها ضعيفة ، وأخبرت حسن كامل الشيشينى بنتيجة التجارب ، فجاءنى بمشروع قنبلة جديدة ، وهى عبارة عن علبة من الصلب تقفل بقلاووظ . وأحضر لى بودرة الديناميت المخلوط ، ثم أحضر لى زجاجة بها حامض كبريتيك مركز . .

وتوليت صنع القنبلة . . وصنعت عند سمكرى فى (الناصرية) قاعدة من الزنك ، وأحضرنا كمية من الحديد ، وقطعناها أجزاء لتكون شظايا القنابل ، ووضعنا قاعدة الشمعة فى قاع العلبة وحولها بودرة الديناميت المخلوط ، ثم وضعنا الزجاجة التى فيها حامض الكبريتيك المركز فى قاعدة الشمعة لتظل واقفة لا تميل . وخلطنا قطع الحديد بالمادة المفرقعة ، ثم أقفلنا القنبلة . وبدأنا تجربة هذه القنبلة الجديدة . .

وصحبت الدكتور أحمد ماهر فى التجربة الأولى : ركبنا قطاراً من محطة الجيزة

إلى قرية (المتانية) ، وعبرنا النيل ، وفى مكان يشبه التل وضعت القنبلة فى كوز ، وربطنا الكوز بدوبارة ، ووضعنا الفتيلة فى الكوز ، ثم أخذنا الدوبارة إلى الناحية الأخرى من التل وركعنا وراء التل ، ليكون فاصلا بيننا وبين الانفجار ، وجذبنا الدوبارة فانقلب الكوز ، وانقلبت معه الفتيلة واختلطت المواد ، وحدث الانفجار . .

وبعد انتهاء التجربة ، ذهبنا إلى مكان انفجار القنبلة فوجدنا أنها دمرت المكان ! .

وقال أحمد ماهر : « كويس قوى يا حفنى ! . نستمر على كده ! . . » .

ثم جاءنى حسن كامل الشيشينى وقال : « إن قيادة الجهاز السرى قررت أن نبدأ بالتنفيذ فى رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا » . وكان عريان سعد عضواً معى فى الجهاز ، وتقرر اختيار عريان لهذه العملية بناء على تطوعه وتصميمه أن يقتل قبطى رئيس الوزراء القبطى .

وبدأنا تدريب عريان سعد بالبرتقال . . ثم جاء حسن كامل الشيشينى بالتحركات الكاملة لرئيس الوزراء ، وشكل سيارته المقفلة ، وهى سيارة سوداء والجزء الأسفل منها بلون الخيزران . . ورسمنا الخطة مع عريان سعد كما ذكرها فى مذكراته التى سلمها لمصطفى أمين .

* * *

وقد كان عبد اللطيف الصوفانى عضواً فى قيادة الجهاز السرى للاغتيالات . . وعرفنى حسن كامل الشيشينى بالصوفانى . . وكنت أتصل بالصوفانى الذى كان يرتدى العمامة والجبة والقفطان ، وكان أحمر الوجه ، شديد الحماس ، يملؤه الإيمان والاندفاع كلما تحدث فى شئون الوطنية المصرية ، وكان الملهم الروحى لى . وفهمت أنه يشترك فى عملية التمويل . . وكان يعطينى المبالغ اللازمة للتحركات ، وكان مجموع المبالغ التى أخذتها منه ١٥ جنيهاً ، مرة ، وعشرة جنيهات فى مرة أخرى ، وكنا تلاميذ لا نستطيع أن ندفع هذه المبالغ من مصروفاتنا الشخصية ! .

ثم اتصل بي حسن كامل الشيشيني وأبلغني أن الجهاز السري قرر اغتيال إسماعيل سري باشا وزير الأشغال . . ورشحنا لهذه العملية الدكتور نديم باشا الذي أصبح فيما بعد رئيساً للقسم الطبي في الجيش المصري، وكان يومها طالباً معي في السنة الثالثة بمدرسة الطب، ومعه حسن توفيق التلميذ في المدارس الثانوية . . وقمت بتمرين الطالب نديم .. وقام نديم بإلقاء القنبلة هو وحسن توفيق على سيارة إسماعيل سري باشا في المنيرة ! .

وانفجرت القنبلة في السيارة ، وأصيب حسن توفيق بشظية ، ثم بدأت الشبهات تحوم حولي . . وكانت تعليمات الجهاز السري أنه في حالة قيام شبهات حول أحد أعضاء الجهاز ، فينبغي أن يختفي من مصر كلية !

وحدث أن جاءت شهادة المدرسة بنجاحي من السنة الثالثة إلى الرابعة بمدرسة الطب ... وبعد أيام جاء خطاب من المدرسة بفصلي نهائياً من مدرسة الطب ! . . وبالبحث ظهر أن اسمي في القائمة السوداء ! .

وبدأ ترتيب عملية الهرب . . وكان من الصعب أن أحصل على جواز سفر بالطريقة العادية ، ولكن الدكتور علي إبراهيم باشا الجراح المعروف رحمه الله (وكان أستاذي في الجراحة) استطاع أن يحصل على جواز لي ، فقد كان له صديق في الجوازات ، وانتهز فرصة غياب المدير الإنجليزي بالإجازة ، وحصل على جواز باسمي

وخرجت من مصر في مارس سنة ١٩٢٠ ، حيث أتممت دراسة الطب في جامعة (فردريك ويلهلم) ببرلين . وحصلت على الدكتوراه في ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، وقبل سفري سلمني حسن كامل الشيشيني توصية من أحد أعضاء الجهاز السري إلى الدكتور

« كورت باولج » فى ڤيينا . وقال حسن كامل الشيشينى إنه تقرر أن أدرس المفرقعات فى ڤيينا عن طريق هذا الشخص . . .

وسافرت إليه فلم أجده . .

* * *

وكان « أحمد عبد الحى كيرة » من دفعتى فى مدرسة الطب ، وكان شخصية غامضة ، وشخصية قوية ، وكان يستطيع التأثير على أى شخص يتكلم معه . . وقد بلغ من غموضه أننى كنت عضواً فى الجهاز السرى ولا أعرف أنه عضو فى الجهاز السرى معى ! . ولكنى كنت أعرف أنه عامل فى الحركات الهامة فى الجهاز السرى التى تحت الأرض . . وكان العمل يجرى بسرية تامة . . وكان يحدث أن أضطر إلى الاستعانة بزميل من زملائى الذى ليس عضواً فى الجهاز السرى ، ثم تقوم الدنيا وتقعد بعد ارتكاب إحدى الحوادث ، فلا يفتح واحد منهم فمه . . ومن الذين استعنت بهم الدكتور عبد القادر الدياسطى ، والدكتور عبد الفتاح شريف ، وقد كانا زميلين لى فى مدرسة الطب .

وتركت أحمد عبد الحى كيرة ، وسافرت ، وإذا بأخى محمود حفنى يحتل مكانى فى الجهاز السرى !

وفى سنة ١٩٢٢ وصل عبد الحى كيرة إلى برلين ، ومكث معى يومين . . وعرفت أن أخى محمود حفنى قبض عليه فى مؤامرة مع عبد الحى كيرة ! . . ثم فوجئ « كيرة » فى برلين بأن الحصار يحاول أن يطبق عليه فى الحال ، من المخابرات البريطانية . . واتصل بنا بعض أصدقائنا بالخارجية الألمانية ، ووضعنا خطة لتهريبه إلى خارج الحدود .

وبقى أحمد عبد الحى كيرة لغزاً غامضا ، إلى أن قتلته المخابرات البريطانية ! .

وكان أخى محمود حفنى عضواً فى خلية أحمد عبد الحى كيرة .

دكتور محمد حفنى

مدير عام التفتيش الفنى بالنيابة
بوزارة الصحة سابقاً

خلية عبد الحى كيرة . . ومحمود النحاس

ونبدأ البحث عن خلية أحمد عبد الحى كيرة !

ونمضى فى محاولة حل اللغز . . ونحصل على مذكرات محمود خليل النحاس عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وأحد أعضاء الخلية السرية التى كان يرأسها أحمد عبد الحى كيرة ، ومدير التبادل الثقافى بوزارة الإرشاد بعد ذلك .

إنه يكتب صفحة من مذكراته عن « كيرة » يوماً بيوم . . وعن مغامراته المثيرة ، فيقول :

« كان أحمد عبد الحى كيرة رئيس خليتنا ، وكانت الخلية مكونة من المرحوم أحمد توفيق ، الذى ألقى القنبلة على حسين درويش باشا ، وشقيقه حسن توفيق الذى ألقى القنبلة على إسماعيل سرى باشا ، وإبراهيم نظير الذى أعدم شنقاً فى سنة ١٩٢٢ ، والمرحوم أحمد خالد ، ومحمود حفنى الذى أصبح بعد ذلك مستشاراً بمحكمة الاستئناف ، والدكتور محمد نديم طالب الطب الذى أصبح فيما بعد اللواء محمد نديم

باشا كبير أطباء الجيش المصرى ، والذى اشترك مع أحمد توفيق فى قنبلة درويش باشا . . . » .

« وكنت تلميذاً فى البكالوريا فى مدرسة الإلهامية ، وكان عمرى ١٨ سنة ! . . كان أحمد عبد الحى كيرة طالباً فى الطب ، يشتعل ذكاء ووطنية ، عيناه براقتان ، شديد التدين والاستقامة ، يبدو عليه الغموض ، لا يتكلم كثيراً ، شديد الحذر . إذا ضرب لك موعداً لا يحدد مكانه ولا وقته ، ولكنك فجأة تجده أمامك ، ثم يختفى فجأة . وكان لا يحضر اجتماعات الخلية السرية ، ولكننا نجده معنا ، ومعه تعليمات قيادة الجهاز السرى !

وذات يوم فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ جاء كيرة وقال لنا : « الجماعة يقولون إن محمد بدر الدين بك مراقب الأمن العام ، يدبر الخطط القبض على الجهاز السرى الثورة ، وأننا يجب أن نتخلص منه ، لأنه أكبر موظف فى الداخلية يعتمد عليه الإنجليز فى قمع الثورة بعد نفى سعد زغلول . وأن الجماعة قرروا وجوب قتله ! » .

ولم يسأل أحد من هم « الجماعة » ! . لأن تقاليد الخلية السرية ألا تسأل عن يصدر الأوامر ! . . ثم سألنا كيرة : « من منكم يقوم بالعملية ؟ » . . فقلت : « أنا . . » . وقال محمود حفنى : « وأنا سأرافقه » . وفى نفس اللحظة أخرج أحمد عبد الحى كيرة من جيبه مسدساً أوتوماتيكياً وأعطاه لى . وقال كيرة : « إنه تقرر أن يتولى المنفذون عملية دراسة دخول وخروج محمد بدر الدين ! »

واختفى كيرة فجأة كما ظهر !

وبدأنا على الفور نتتبع محمد بدر الدين . . وعلمنا أنه يقطن فى شارع الدواوين وهو شارع نوبار الآن ، فى منزل يقع بقرب شارع المبتديان ، وأنه يخرج كل يوم

من منزله بين التاسعة والعاشرة صباحاً، ويمشي على قدميه إلى وزارة الداخلية التي تبعد بضع دقائق عن بيته . . وجاء أحمد عبد الحي كيرة وأخطرنا بأن الجهاز السري علم بأن محمد بدر الدين مسلح ، وأنه يحمل مسدساً في جيب معطفه الأيمن ، وأنه يسير دائماً ويده اليمنى في جيبه استعداداً لمواجهة أي اعتداء . وأنه حدثت قبل ذلك محاولات لاغتياله لم تنجح ، وأنه يعلم أن حياته مهددة .

ودرسنا المنطقة . . ووضعنا الخطة !

واتفق على أن يقف محمود حفني أمام منزل بدر الدين، ويراقب خروجه من الباب، وأن أقف عند زاوية شارع الدواوين ، مع شارع البركة الناصرية . وعند خروج بدر الدين من منزله ، ينحني محمود حفني ويربط حذاءه ، وعندئذ أستعد لضربه ، خاصة أنه سيمر على الرصيف الذي أقف عليه . . وبعد أن يربط محمود حفني حذاءه ، يستمر في سيره . أما أنا فأهرب من شارع البركة الناصرية ، في عدة شوارع ضيقة ومتعرجة في حواري عمارة البابلي ، بعد أن أضع المسدس في جيبي ، حتى أصل إلى شارع خيرت ، ومنه أمشي إلى سكة الحنفي ، ومنها إلى بركة الفيل ، ثم إلى الحلمية حيث أسكن .

وفي يوم الثلاثاء ٣ يناير سنة ١٩٢٢ ذهبنا إلى المكان المحدد لاغتياله وانتظرنا . . ولم يخرج بدر الدين ! ويغلب على الظن أنه غير موعد خروجه ، وخرج مبكراً! وقد بلغ من قدرة التدبير ، أن اتصل أحد أعضاء الخلية بخادمة محمد بدر الدين وعرف منها كل نظام خروجه ودخوله ومعيشته ، وساعدنا هذا كثيراً على إعداد خطة الاغتيال . .

وفي يوم الأربعاء ٤ يناير سنة ١٩٢٢ عدنا إلى المكان مرة أخرى . . ولم نتمكن

من العثور عليه ، فإنه لم يخرج فى ذلك اليوم إطلاقاً ! .. وكانت حالتنا العصبية متوترة .

وفى يوم الخميس ٥ يناير سنة ١٩٢٢ ذهبنا فى الساعة التاسعة صباحاً وانتظرنا فى الأمكنة المحددة لنا . . وفى الساعة العاشرة إلا ربعاً رأيت زميلى محمود حفنى يعطى الإشارة المتفق عليها . وكنت واقفاً والمسدس فى يدى داخل السترة ، وقد وضعت يدى على صدرى ، واتخذت موقفى فى ناصية شارع البركة الناصرية ، وسمعت وقع أقدام بدر الدين وهو يقترب منى . . ثم وصل ، وأصبحت المسافة بينى وبينه حوالى نصف متر ، ونظر إلىّ نظرة شك . . ولم أتحرك . . وبمجرد أن خطا خطوة بعد أن أدار وجهه أخرجت المسدس بسرعة ، وأطلقت عليه الرصاص فى صدره . . فصاح بدر الدين بأعلى صوته : « يا ابن الكلب .. امسكوه ! » .

وأسرعت أعدو فى شارع البركة الناصرية . . وقبل أن أخطو بضع خطوات سمعت طلقاً نارياً ، فقد أطلق بدر الدين الرصاص من مسدسه قبل أن يسقط على الأرض . واستمررت فى عدوى فى الحوارى المتعرجة ، إلى أن وصلت إلى شارع خيرت ، ولم يتبعنى أحد ، ولم يحاول أحد أن يقبض علىّ . . ولهذا لم يجد الإنجليز شاهداً واحداً يتقدم ويصفنى ، مع أن شارع الدواوين كان مزدحماً بالمارة ! . وعندما وصلت إلى شارع خيرت توقفت عن العدو ، وسرت إلى المنزل فدخلته وخلعت ملابسى ، وارتديت ملابس أخرى ، وحملت ملابسى والمسدس إلى منزل زميلنا أحمد خالد بالقلعة . ثم عدت إلى المنزل . .

وأعلنت السلطة البريطانية عن مكافأة قدرها خمسمائة جنيه لمن يرشد عن الجانى ، فلم يتقدم أحد !

وقرر الجهاز اغتيال عبدالخالق ثروت باشا !

وبعد ثلاثة أيام من وقوع الحادث وجدت أحمد عبد الحى كيرة فجأة فى بيتى بالحلمية بشارع على باشا إبراهيم ، وهنأنى باسم الجهاز السرى . . ثم قال لى أحمد عبد الحى كيرة إن قيادة الجهاز السرى للثورة تلقت معلومات مؤكدة بأنه بدأت مفاوضات سرية جداً بين عبد الخالق ثروت باشا واللورد ألنبى ، وأن الغرض من المفاوضات أن تعلن بريطانيا استقلالا وهمياً لمصر ، وفى الوقت نفسه تعهد ثروت باشا بأن يكتب خطابات سرية تلغى هذا الاستقلال ، وتعطى بريطانيا نفس الحقوق التى كانت لها قبل إلغاء الحماية البريطانية ! ولهذا قررت قيادة الجهاز السرى للثورة قتل عبد الخالق ثروت باشا . . وأنه تقرر تكليف محمود حفنى بتنفيذ هذه العملية !

وزارنى محمود حفنى ، وأبلغنى أنه صدرت إليه الأوامر بتنفيذ اغتيال ثروت باشا . . واجتمع بى عدة مرات ، ندرس خطة الاغتيال . . وأخبرنى محمود حفنى بأن معه بعض الزملاء فى هذه العملية ، وأن من بينهم أشخاصاً جدداً ، سيكون معهم خلية سرية لتنفيذ هذه العملية . وزارنى أحمد عبد الحى كيرة ، وقال لى إنه يوجد مع محمود حفنى فى خليته التى ستنفذ اغتيال ثروت باشا شخص اسمه مصطفى فرغل لا يطمئن إليه الجهاز . . وقال محمود حفنى إنه مطمئن إلى مصطفى فرغل .

ورتبت الخطة بحيث يتم اغتيال ثروت باشا يوم ٢٦ يناير ، عند خروجه من منزله فى الدقى ، متجهاً إلى المدينة ، عن طريق الكوبرى الأعمى ، كوبرى الجلاء حالياً . وتم الاتفاق على إلقاء حقيبة ملأى بالقنابل على سيارة ثروت باشا .

ووزع أحمد عبد الحى كيرة مسدسات على أعضاء خلية التنفيذ . وأخبرنى

كيرة أنه كان يمشي مع مصطفى فرغل وبعض أعضاء خلية التنفيذ ، وفجأة قال مصطفى فرغل : « يظهر أن هناك من يتتبعنا ! » فقال كيرة : « لو كان هذا صحيحاً فسأضربه بالنار ، هو ومن يعاونه ! » وقال كيرة وهو يروى هذه الواقعة : « إنى قلت هذا وأخرجت مسدسى ، لأننى شككت فى هذه اللحظة فى مصطفى فرغل » — وقال مصطفى فرغل : « سأذهب وأرى من هو هذا الرجل الذى يتعقبنا ، وسأتحقق من الموضوع بنفسى » .. ثم عاد مصطفى فرغل إلى كيرة ، وقال إنه رجل يبحث عن شارع آخر !.

وفى يوم التنفيذ .. قبض البوليس على محمود حفنى وجميع من معه ، وهم يقفون فى انتظار ثروت باشا فى الأمكنة المحددة فى الخطة ، واستولوا على الأسلحة والقنابل التى كانت معهم .

* * *

وذهب البوليس فى يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٢ إلى مدرسة الطب للقبض على أحمد عبد الحى كيرة ، وفوجئ كيرة بدخول عدد من الضباط الإنجليز ليلقوا القبض عليه فى المعمل .. وعرف كيرة على الفور أن مصطفى فرغل أبلغ البوليس! وبسرعة مذهلة قال لهم : « أنتم تريدون أحمد عبد الحى كيرة ! وأنا لست أحمد عبد الحى كيرة ! » .. وإذا بطلبة المدرسة والمدرسين المصريين يشهدون بأن المقبوض عليه ليس هو أحمد عبد الحى كيرة ! .. وترك الضباط الإنجليز أحمد عبد الحى كيرة ، وراحوا يفتشون المدرسة عنه ! ! وفى هذه اللحظة اختفى عبد الحى كيرة !

وفوجئت فى نفس اليوم بأن البوليس جاء ليقبض علىّ ! ولم أكن بالمنزل ..

وترك البوليس أمراً لى بالتوجه إلى المحافظة فوراً ومقابلة اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة شخصياً . وعندما توجهت إلى المحافظة سألت عن رسل باشا ، فقيل لى إنه غير موجود مؤقتاً ، وطلبوا منى مقابلة وكيل الحكمدار .. وإذا بوكيل الحكمدار هو

اللواء محمد نديم باشا زوج خالتى ! وقال لى : « إيه الحكاية ؟ هل تعرف شخصاً اسمه محمود حفنى ؟ » . قلت : « أعرفه لأنه تلميذ معى فى البكالوريا . . ليه ؟ » . قال اللواء نديم باشا : « إنه قبض عليه فى مؤامرة محاولة اغتيال ثروت باشا وإنه كان مراقباً ، وأن تقرير البوليس يقول إنه زارك ثلاث مرات قبل الحادث ، وإن آخر مرة كانت قبل الحادث بيوم واحد » . فأجبته بأنه « زميلى فى البكالوريا ، وأنه كثيراً ما يحتاج إلى بعض الكتب والكراريس فيستعيرها منى للمذاكرة ! » فقال لى نديم باشا : « إننى سأستجوبك الآن رسميا ، وعليك أن تقرر هذا ، وسأحاول أن أحفظ الموضوع » .

وقد تم هذا . . وحفظ الموضوع !

ونظرت قضية محمود حفنى أمام المحكمة العسكرية ، وإذا بشاهد الملك هو فعلا مصطفى فرغل ، كما توقع أحمد عبد الحى كيرة ! وحكم على محمود حفنى بالسجن . . وتمكن فى أثنائه من مواصلة دراسته والنجاح فى البكالوريا والحقوق .

واختفى عبد الحى كيرة من مصر !

وفجأة رأيت أحمد عبد الحى كيرة أمامى من جديد . . يخطرنى بأن قيادة الجهاز السرى قررت أن يختفى من مصر ، وأنها وضعت خطة ليسافر إلى إيطاليا عن طريق ليبيا . . وأنه سيكتب لى باسم مستعار . . .

ثم اختفى . .

وشعرت بأن هناك شبهات ضدى ! . . وأننى مراقب . . وأن البوليس يتعقبنى . وصدرت لى تعليمات بأن أختفى من مصر ، وحصلت على جواز سفر عادى ، وسافرت إلى ألمانيا فى شهر يوليو سنة ١٩٢٢ ، بمجرد انتهائى من امتحان

البكالوريا . ووصلت إلى برلين . . وفوجئت بأحمد عبد الحى كيرة فى أحد المطاعم . وكانت مقابلة مثيرة . وروى لى كيرة قصة هروبه من مصر فقال : « ارتديت زى الأعراب ، وأطلقت لحيتى ؛ وأخذت معى ما أحتاج إليه من النقود ذهبا . . وتم الاتفاق مع قافلة من الأعراب لتأخذنى عن طـريق الصحراء إلى ليبيا فى مقابل مبلغ معين . . وسارت القافلة من طريق الفيوم إلى واحات ليبيا . . وكنت مسلحاً ، وتعرف طبعا أنى أجيد الرماية . . وعرف الأعراب أن معى كمية من الجنيهات الذهبية، فاتفقوا على التخلص منى ، بأن دسوا لى السم فى الطعام ! ولكنى كطبيب شعرت فورا بأن الطعام مسموم ، فامتنعت عن أكل أى طعام معهم ، واكتفيت بأكل البيض طوال الطريق ، لأننى أعرف أنه الطعام الوحيد الذى لا يستطيعون أن يدسوا لى السم فيه !

ومضى أحمد عبد الحى كيرة يتكلم : « وعندما وصلت إلى ليبيا ، وكانت مستعمرة إيطالية ، بدأت أولا بتعلم اللغة الإيطالية ، وارتديت قبعة واسعة مما يرتديه تجار المواشى ، ودخلت فى عمليات بيع وشراء مواشى بين إيطاليا وليبيا وتونس ، مما حتم سفرى إلى إيطاليا لتوريد المواشى ! وكان هذا دفعاً لأى شبهة أو شك فى موضوعى . . وسافرت من ليبيا إلى تونس ، ثم إلى ايطاليا .

« ووصلت إلى إيطاليا . . ولم يمض علىّ بضعة أسابيع فى نابولى ، إلا وشعرت بأننى مراقب ، وباتصالى ببعض أصدقائى من الإيطاليين علمت بأن المخابرات البريطانية قد علمت بأننى سافرت إلى ليبيا ، ومنها إلى إيطاليا ، وأنها بدأت تطلب تسليمى على اعتبار أنى مجرم ! وانتقلت إلى فرنسا ، وإذا بالمخابرات تطاردنى فيها . ونصحنى أصدقائى بأن أغادر فرنسا فوراً ، لأن قراراً سيصدر بتسليمى إلى بريطانيا حليفة فرنسا . . فلم أجد مفراً من السفر إلى ألمانيا ، وهى عدو بريطانيا ، وأنها

وإن كانت مغلوبة على أمرها ، فإنها لن تسلم بسهولة بمطالبة المخابرات البريطانية بتسليمي . وكان معي جواز سفر مزور ، تولى الدكتور سيد باشا عملية تزويره في إيطاليا بناء على تعليمات الجهاز السري في مصر » .

ثم قال لي أحمد عبد الحي كيرة : « وكما تعلمت الإيطالية بسهولة ، تعلمت اللغة الألمانية بسهولة ، وقد قيد اسمي في جامعة برلين طالباً بكلية الطب للحصول على الدكتوراه » .

وتقابلنا عدة مرات . . وفي يوم من أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٢ قال لي إن الجهاز السري في القاهرة أبلغه ، بطريقة سرية ، أن عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء ينوي السفر إلى سويسرا، لحضور مؤتمر لوزان في شهر نوفمبر ، والتصديق على كل ما تتنازل عنه تركيا من حقوقها في مصر لصالح بريطانيا . . وأن الجهاز السري في مصر أبلغه تعليمات بضرورة قتل ثروت باشا في لوزان ومنعه من أن يرتكب هذه الخيانة !

وبحثنا خطة اغتيال ثروت باشا في لوزان . . وتم وضع الخطة على أن أسافر أنا وزميلي حمزة الطالب بالطب في برلين إلى لوزان ، وعند مجيء ثروت باشا نغتاله في الفندق أو في أي مكان آخر قرب المؤتمر . . وذهبت مع عبد الحي كيرة واشترينا مسدسين من برلين . وكانا من أحسن الأسلحة ، وكان ثمن المسدس المستعمل في ألمانيا يومها لا يعدو جنيهاً واحداً ! وسافرنا إلى لوزان .

وبقينا زهاء أسبوعين ننتظر ثروت باشا . . وإذا بنا نتلقى تعليمات بأن ثروت باشا عدل عن حضور المؤتمر ، عندما علم بأن سعد زغلول أمر من منفاه في جبل طارق بإيفاد وفد برياسة حسن حسيب باشا إلى لوزان ليقول في المؤتمر إن ثروت باشا لا يتكلم باسم مصر ! . . فعدنا إلى برلين . . وإذا بي أعلم أن الحكومة الألمانية

خضعت لضغط بريطانيا وأعطت عبد الحى كيرة مهلة ٤٨ ساعة لمغادرة ألمانيا .

وقابلت أحمد عبد الحى كيرة ، فوجدته قلقاً ، وقال لى إنه قرر الاختفاء من برلين ، لأنه عرف أن المخابرات تطارده ، وأنه سيذهب إلى مدينة ميونخ ، ومنها سيقرر هل يسافر إلى روسيا ، أو يسافر إلى تركيا . .

وبعد قليل اختفى ، وكان يكتب لى من ميونخ باسم مستعار ! ثم انقطعت عنى أخباره !

وكنت قد عرفت أحمد عبد الحى كيرة فى برلين بصديقى أحمد سرمد ، وهو صديق لى من القاهرة ثم حضر إلى برلين لإجراء عملية بركبته . وكشف أحمد عبد الحى كيرة على ركبة صديقى ، وإذا به يشخص الحالة مثل تشخيص أكبر أستاذ عالمى فى جراحة العظام ببرلين ، وهو البروفسير « هيلد براند » ، مع أن كيرة كان وقتها لا يزال طالباً فى كلية الطب !

وتوطدت بينهما العلاقة . وكان صديقى أحمد سرمد يسافر بانتظام إلى إستانبول ، وبعد عدة سنوات قابلته فى مصر ، فأخبرنى أن أحمد عبد الحى كيرة أبلغه أن المخابرات البريطانية تتعقبه أينما ذهب . . وأنه حدث أن اتصل به بعض الشرقيين من عملاء المخابرات البريطانية ووطدوا علاقتهم به ، ثم اقترحوا عليه أن يذهب معهم إلى ميناء إستانبول ليودعوا واحداً منهم كان مسافراً . وإذا به يكتشف أن المخابرات البريطانية وضعت خطة لاختطافه عند وصوله إلى المركب ، وحبسه فى إحدى القمرات ، وتسليمه إلى السلطات البريطانية فى مصر . .

وتظاهر كيرة بأنه سيذهب إلى الميناء ، ولكنه لم يذهب !

* * *

وكانت هذه آخر أخبار تلقيتها من أحمد عبد الحى كيرة ، الرجل الذى كان أحد أبطال الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ .

محمود خليل النحاس

مدير التبادل الثقافى
بوزارة الثقافة

* * *

الجهاز السرى يعرف ، قبل أن يعرف الملك !

ويظهر من مذكرات محمود النحاس ، أن أحمد عبد الحى كيرة أبلغ خليته السرية أن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ عرف أسرار مفاوضات ثروت مع الإنجليز فى شهر يناير سنة ١٩٢٢ . . وأن عبد الحى كيرة أبلغ الخلية السرية أنه تقرر قتل ثروت باشا لأن الجهاز عرف أن ثروت سيوقع خطابات سرية تلغى استقلال مصر العلنى !

والغريب أن الجهاز السرى عرف هذا السر الخطير قبل أن يعرفه الملك بعدة شهور ! . . فقد جاء فى مذكرات الدكتور حسن نشأت التى رواها لنا ما يأتى فى هذا الموضوع : « كانت وزارة ثروت تتولى المفاوضات سراً مع الإنجليز ، ولم يستطع الإنجليز أن يصلوا إلى حل يرضاه المصريون نظراً للغليان الشعبى ، والشعور الوطنى المتأجج فى تلك الأيام ، فاقترح صدقى باشا على الإنجليز أن يصدروا تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد هو بريطانيا . . ورفض الإنجليز ذلك ، لأنه سيضيع حقوقهم فى مصر ، وأنه ليس هناك من يلتزم بتنفيذ المطالب التى تضمنتها التصريح ، والخاصة بالمصالح البريطانية ، فاتفق معهم ثروت وصدقى على أن تلتزم الوزارة بتنفيذ هذه المطالب فى خطابات سرية متبادلة بين الوزارة والحكومة البريطانية ، وقد قامت

حكومة ثروت يتبادل هذه الخطابات السرية مع اللورد ألنبي المندوب السامى البريطانى ، بدون علم الملك فؤاد . . وبعد أن تم الاتفاق وأذيع فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوجئ الملك فؤاد باللورد ألنبي يزوره ، ودار الحديث حول إعلان تصريح ٢٨ فبراير من جانب بريطانيا . وقال اللورد ألنبي للملك فؤاد : « إنك طبعا تعلم بالخطابات السرية التى تبادلها ثروت باشا مع الجانب البريطانى ، والتزمت جلالتك بها . . » ، فأبدى الملك فؤاد دهشته وقال إنه لا يعلم شيئاً عن هذه الخطابات السرية !

« وبعد خروج اللورد ألنبي استدعانى الملك فؤاد ، وكان غاضباً . . وقال إنه متضايق جداً من عمل ثروت باشا ، وارتباطه بالإنجليز بخطابات سرية دون علمه ، وإنه حائر ماذا يعمل ؟ ! » . . وقال لى الملك : « أنا أخشى من حكم التاريخ ! أنا لا يعنينى أى شيء إلا ماسيقوله التاريخ ! لن يصدق الناس أن هذا العمل ارتكبته وزارة ثروت بدون علم الملك ! » قلت له : « إن هذا العمل لا يلزم إلا أشخاص الوزراء أنفسهم ، وإنه ما دام الاتفاق قد تم دون أن يستكمل إجراءاته الشرعية ، بموافقة الملك والبرلمان ، فإن الاتفاق السرى لا يلزم إلا الوزراء الذين التزموا به ويسقط بسقوطهم . واقترحت أن نسقط وزارة ثروت ! . . ولكن الإنجليز كانوا يسندون تلك الوزارة التى ارتبطت معهم سرياً ، ولا يسمحون للملك بإسقاطها !

« وحاول الملك ، بشتى الطرق ، أن يحرج الوزارة والوزراء ، على غير جدوى ! كان لا يدعوهم إلى القصر . كان يتجاهلهم فى المناسبات الرسمية . كان يتعمد ألا يصافح ثروت باشا رئيس الوزراء فى أى حفل رسمى . . وكان من عادة الملك أن يؤدى صلاة الجمعة كل أسبوع فى أحد المساجد ، وكان من عادة رئيس الوزراء والوزراء أن يقفوا بباب المسجد لاستقبال الملك عند وصوله ، فكان الملك لا يصافح رئيس الوزراء والوزراء ، ويصافح من هم أقل منهم منصباً ، لإحراج الوزراء

وإشعارهم بغضبه ، ولكن كل هذه المحاولات لم تفلح فى جعل ثروت باشا ووزرائه يستشعرون الحرج ويقدمون الاستقالة !

« وذات يوم ، وكان يوم الثلاثاء ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كما أذكر ، استدعانى الملك فؤاد ، وكان متضايقاً جداً من ثروت باشا ، وقال لى : « إن ثروت لايريد أن يقدم استقالته على رغم الإهانات المتوالية التى أوجهها إلى الوزراء . . وإن الإنجليز يسندون الوزارة إلى أبعد الحدود ، وأنا لا أدرى ماذا أصنع ؟ » . . فاقترحت على الملك أن يؤدى صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر : وكنت أعرف أن الأزهر كان شعلة الوطنية ، وكان ملتهباً لا يحتاج إلى كبريت . . وأن الوزراء لا يجرؤون على الظهور فى الأزهر لانتظار الملك كالمعتاد !

« وأبدى الملك فؤاد استحسانه الفكرة ، وطلب منى تنفيذها ، وأن أتصل بثروت باشا وأخبره بذلك . . فذهبت إلى مكتبى بالقصر ، وأمسكت التليفون واتصلت بثروت باشا وأخبرته بأن الملك سيؤدى صلاة الجمعة فى جامع الأزهر . . . وأقفلت التليفون فى الحال ، حتى لا أعطى لرئيس الوزراء فرصة الاعتراض ، وكنت وأنا أفعل ذلك أسمع صياح اعتراضه !

« ودعى مجلس الوزراء إلى اجتماع عاجل لبحث الأمر ، وتوجه إسماعيل صدقى باشا وبعض الوزراء إلى اللورد ألنبى ، وأخبروه بما يعتزم الملك أن يقوم به ، وأن حسن نشأت هو الذى دبر هذا الموضوع ، واختار الجامع الأزهر بالذات لإحراج الوزارة ، لأن الوزراء لا يجرؤون على الذهاب إلى الأزهر ، وقال الوزراء إن هذا العمل موجه ضد الإنجليز ، وطلبوا من اللورد ألنبى أن يتدخل لاختيار مسجد آخر غير الأزهر يؤدى فيه الملك الصلاة ! . . وكان من صفات اللورد ألنبى أنه عسكرى صريح ، فقال للوزراء : « إن من تقاليد بريطانيا ألا تتدخل فى المسائل

الدينية ، ومصر بلد إسلامى ، والملك له أن يصلى فى أى جامع ، فلا دخل لنا فى ذلك ! » . وحاول صدقى باشا أن يقنع اللورد ألنبى بأنها ليست مسألة دينية ، ولكنها مسألة سياسية من تدبير حسن نشأت ، وقال له صدقى باشا : « إنه يوجد ملكان فى القصر ، ملك كبير وملك صغير ، وإن الملك الصغير هو الذى دبر هذا الأمر ضد بريطانيا ، وطلب منه الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية ، وإبلاغها بذلك حتى يصدر الأمر بمنع الملك من الصلاة فى الأزهر . فأرسل اللورد ألنبى برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية تتضمن رأيه ، ورأى صدقى باشا ، وبقى مجلس الوزراء مجتمعاً برياسة ثروت باشا فى انتظار رد وزارة الخارجية البريطانية !

« وفى الساعة الواحدة صباحاً وصلت برقية وزارة الخارجية البريطانية إلى لورد ألنبى بأنها تؤيد وجهة نظره بعدم التدخل فى المشاعر الدينية . وأبلغت البرقية فوراً إلى مجلس الوزراء وهو مجتمع فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، فكان وقعها على الوزراء كالقنبلة ، وقررت الوزارة الاستقالة فوراً ، لأن الوزراء لا يمكن أن يواجهوا الشعب فى الأزهر ، ولا أن يكونوا بمأمن على حياتهم من الأزهريين والشعب إذا ذهبوا لأداء الصلاة ! . . وأخذت الوزارة تعد كتاب استقالتها ، واستمرت فى إعداده حتى الساعة الخامسة صباحاً . وفى صباح الأربعاء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كان الملك يستقبل قناصل الدول ، وحضر ثروت باشا ، وفى يده ورقة ملفوفة — وليست فى مظروف — وكان الملك فى تلك اللحظة يستقبل قنصل السويد ، (الذى قتل بعد ذلك ، منذ عامين فى الإسكندرية) ، فأبقيت ثروت باشا فى مكتبى حتى انتهى الاستقبال ثم استأذنت له فى مقابلة الملك ، فأذن له ، وقدم ثروت استقالة الوزارة بدون أن تقال كلمة واحدة من أى من الجانبين ، وعلى الفور

عهد الملك فؤاد إلى توفيق نسيم بتأليف الوزارة .

« وبعد ذلك اتصل الإنجليز بتوفيق نسيم ، لتنفيذ ما تضمنته الخطابات السرية التي التزمت بها وزارة ثروت ، فأخبرهم بأن هذه الالتزامات قد سقطت بسقوط الوزراء الذين تبادلوا هذه الخطابات مع الجانب البريطاني ، وأنها غير ملزمة للوزارة الجديدة قانونا ! . . وحدثت أزمة . وقيل اللورد ألنبي إنها مؤامرة من تدبير الملك الصغير حسن نشأت ضد الإنجليز . وهنا تقدم لورد ألنبي وطلب من الملك إخراجي من الديوان الملكي ! . . وأخفى الملك علىّ الأمر ، ولم يشأن أن يفاتحني فيه ، ولكنه كان متضايقا ، ومضت أيام دون أن يرد على اللورد ألنبي ، أو ينفذ طلبه ، فصدرت الأوامر إلى أربع بوارج بريطانية بالتحرك من مالطة إلى الإسكندرية ، وهدد اللورد ألنبي بأن الأسطول البريطاني سيحتل منطقة الجمارك في الإسكندرية ، وهي المنطقة الوحيدة التي كانت في أيدي المصريين ، فتوجهت إلى الملك والتمست منه إعفائي من العمل في الديوان الملكي ، فأراد الملك أن يطمئنني ، فقلت له : « إني لا أقبل أن تضار بلادي من أجلي ، وإذا لم توافق جلالتكم على إعفائي من العمل في القصر الملكي فإني أعرف كيف أعمل لحل هذا الأمر » .

« وفهم الملك من كلامي أنني « سأنتحر » ، فوافق على إخراجي من الديوان الملكي ، ولكن الإنجليز أصروا على إخراجي من مصر كلها » ؟

* * *

هذا ما رواه الدكتور حسن نشأت رئيس الديوان الملكي في عهد الملك فؤاد عن كيفية خروج وزارة ثروت عام ١٩٢٢

* * *

ولكن المرحوم إبراهيم فتحى باشا وزير الحربية والبحرية فى تلك الأيام . .
يضيف رواية أخرى ، وكانت هذه الرواية نفسها يرويها جعفر والى باشا وزير الأوقاف فى تلك الوزارة ، لأعضاء النادى الأهلى ، الذى كان رئيساً له :
فى يوم الثلاثاء نفسه الذى اتصل فيه نشأت باشا من القصر برئيس الوزراء عبد الخالق ثروت باشا ، يبلغه أن الملك فؤاد سيؤدى صلاة الجمعة فى الأزهر ، تلقى الوزراء جميعاً ظرفاً حكوميا غريباً وجدوه على مكاتبهم !

وجده ثروت باشا على مكتبه فى وزارة الداخلية .

ووجده واصف سميكة باشا على مكتبه فى وزارة المواصلات .

ووجده مصطفى ماهر باشا على مكتبه فى وزارة المعارف .

ووجده إبراهيم فتحى باشا على مكتبه فى وزارة الحربية .

ووجده إسماعيل صدقى باشا على مكتبه فى وزارة المالية .

ووجده جعفر والى باشا على مكتبه فى وزارة الأوقاف .

ووجده حسين واصف باشا على مكتبه فى وزارة الأشغال .

وعندما فتح كل وزير الظرف الحكومى الكبير وجد ما يأتى : « إذا ذهبتم إلى صلاة الجمعة فى الأزهر فسوف تضربون جميعاً بالرصاص . . »

« اليد السوداء »

وعلى الورقة علامة اليد السوداء المشهورة !

وكان الوزراء جميعا يعرفون الكثير عن هذه اليد السوداء . .

وأثار هذا التهديد فزع الوزراء ، وكانت الاستقالة !

أسطورة فى الثورة ، يتحدث عنها الناس !

فى مذكرات عريان سعد ، الذى ألقى القنبلة على يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء فى ثورة ١٩١٩ يقول بالحرف الواحد :

كانت فى ثورة ١٩١٩ أسطورة يتحدث عنها الناس ، ويتناقلون أخبارها ، ويتحدثون عن مغامراتها العجيبة . وكانت هذه الأسطورة هى سيد محمد باشا الطالب بمدرسة المعلمين العليا . وكانت السلطة العسكرية البريطانية أمرت فى سنة ١٩١٩ بإلقاء القبض على سيد محمد باشا لاشتراكه فى مؤامرة إلقاء قنبلة على رئيس الوزراء محمد سعيد باشا ! وكانت الإشاعات تتعقبه ، والسلطة البريطانية تتعقب هذه الإشاعات . . يشاع أن سيد محمد باشا ظهر فجأة فى حى السيدة زينب بالقاهرة وأنه وزع أسلحة وقنابل واختفى .. وتسرع قوات البوليس الحربى البريطانى إلى السيد زينب ، وتحاصر شوارعها ، وتهاجم البيوت ، وتفتش كل غرفة بحثا عن الأسطورة ، وإذا بالإشاعة تقول إنه ظهر فى الإسكندرية متنكراً فى ثوب بحار ، وهنا ينفض الحصار البريطانى عن السيدة زينب ، ويتحرك البوليس الحربى البريطانى فى الإسكندرية يفتش البيوت بحثا عن سيد باشا ، فإذا بأخبار من بور سعيد تؤكد أنه ظهر فيها ، وأنه وزع أسلحة وقنابل ! ويشهد أشخاص بأنهم رأوه فعلا متنكرا فى زى ضابط بالجيش البريطانى ، فيقوم البوليس الحربى البريطانى فى بور سعيد ، وينطلق بحثا عن سيد محمد باشا فى كل بيت ، وفى كل غرفة . . فلا يعثر له على أثر !

عريان يوسف سعد

فما هي قصة هذه الأسطورة !

من هو سيد محمد باشا الذى كان الشعب يتحدث عن مغامراته فى ثورة ١٩١٩ ؟ إننى تلقيت الخطاب التالى من الدكتور سيد باشا المدير العام بوزارة التربية والتعليم سابقا .

« عزيزى مصطفى أمين

تحية طيبة وبعد . فإنك تبحث عن أحمد عبد الحى كيرة أحد أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وقد يدهشك أن تعلم أن والدك المرحوم أمين يوسف هو الذى أدخلنى فى الجهاز السرى للثورة ، وأننى أنا الذى أدخلت أحمد عبد الحى كيرة ، فى ذلك الجهاز السرى . لذلك أرسل لك فصلا من مذكراتى السرية ، أرجو أنه يضىء شيئا من النور فى سر هذا الجهاز العجيب» !

المخلص

سيد محمد باشا

المدير العام بوزارة

التربية والتعليم سابقا

وإنى أتنحى قليلا ، وأترك للدكتور سيد محمد باشا ، أن يروى فى مذكراته شيئاً جديداً عن تكوين هذا الجهاز :

« كنت طالبا بمدرسة المعلمين العليا بالقاهرة ، وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ سرَى همس عجيب فى المدينة ، أن سعد زغلول ذهب إلى دار الحماية مع زميليه على شعراوى وعبد العزيز فهمى ، وطلب من السير ونجت نائب ملك الإنجليز ، الاستقلال التام ، باسم الشعب المصرى !

واهتز كل واحد منا لهذا النبأ الخطير . . وذهبت إلى بيت سعد زغلول أسمع

تفاصيل ما حدث . وقابلني هناك الأستاذ أمين يوسف المحامي ، وسلمني نص المحادثة التي حدثت بين سعد وزملائه ونائب ملك إنجلترا ، لأذيعها بين الناس .
ثم قابلني مرة أخرى وقال لي إن الإنجليز يقولون إن سعد باشا لا يمثل أحداً ، وإن الشعب لا يريد الاستقلال ، وإنه لهذا تقرر أن يوقع الشعب كله توكيلا لسعد زغلول وزملائه للمطالبة بالاستقلال التام . . وإنه طبع عدداً ضخما من هذه التوكيلات ليوقعها الشعب بأجمعه .

إمضاءات كل الشعب !

وأعطاني « توكيلات » ليوقعها الطلبة ، مفوضين سعداً وزملاءه للمطالبة بالاستقلال التام . وحصلت على توقيعات زملائي الطلبة . . وعدت إلى بيت سعد زغلول . فأعطاني أمين يوسف توكيلات جديدة . . وتكرر هذا عدة مرات ! إن المطلوب توقيع كل رجل وامرأة ! الذين يعرفون يوقعون بإمضاءاتهم . . والذين لا يعرفون يختمون أو يبصمون بأصابعهم ! ! »

* * *

وهنا نقطع مذكرات الدكتور سيد باشا لنروي ماحدث في هذه التوكيلات .
كان الكولونيل « ب . ج أبلجود » أحد كبار ضباط المخابرات بالجيش البريطاني ، وكان قد حضر ثورة ١٩١٩ ، ونشر مذكراته في كتاب بعنوان « مصر في فترة الانتقال » المطبوع في مطبعة أرنولد بلندن عام ١٩٢٨ . قال الكولونيل أبلجود في مذكراته صفحة ٢٣٦ :
« كانت مصر سكرى بالحماس ! ! جمع المصريون عرائض توكيل سعد زغلول .

ضموها إلى بعضها البعض . بعد مضى أسبوع على وجه التقريب من اليوم الذى وزع فيه سعد زغلول هذه التوكيلات كان تحت يده ما يزيد على مليون عريضة ، وكان متوسط عدد الإمضاءات التى تحملها كل عريضة حوالى عشرة إمضاءات . كان اسم سعد زغلول على شفاه جميع الرجال . كان انتخابه زعيما نتيجة حتمية . وبناء عليه فقد أصبح هناك حزب واحد وبرنامج واحد » . .

انتهى ما كتبه الكولونيل ألجود فى مذكراته ، ونعود إلى استئناف مذكرات سيد محمد باشا الذى قال :

« وتكررت مقابلتى لأمين يوسف . وذات يوم . . قال لى الأستاذ أمين يوسف ، وقد كان يقيم يومئذ مع سعد زغلول فى بيته ، وهو زوج ابنة شقيقته ، ووالد مصطفى أمين وعلى أمين ، إن قيادة الثورة اختارتنى للعمل فى جهازها السرى ! . . فرحبت. ولم أسأل عن أى شئ : عمن هى هذه القيادة ؟ مع من سأشتغل ؟ ما هى مهمتى ؟ ولكنى فهمت من الكلام أنها مهمة خطيرة « تحت الأرض » ! . . وبعد فترة . قابلنى أمين يوسف فى بيت سعد زغلول ، وانتحى بى وقال إن قيادة الثورة قررت تأليف لجنة سرية لطلبة المدارس العليا ، تعمل « تحت الأرض » ، بسبب ظروف الأحكام العرفية وطغيان السلطة العسكرية البريطانية ، وإن هذه اللجنة تتألف من طلبة موثوق بهم فقط ، وأن تختار من كل مدرسة مندوبين اثنين فقط . وقال أمين يوسف إن مهمة اللجنة السرية هى : أولا : توزيع المنشورات وطبعها . ثانيا : عمل البيانات . ثالثا : إصدار جرائد سرية لأن الجرائد لن تنشر شيئا عن الثورة بسبب الرقابة والأحكام العرفية . رابعا : تنظيم الإضرابات خامسا : مقاومة أعداء الثورة . سادسا : تأليف فروع لهذه اللجنة — بنفس نظامها فى القاهرة — فى الأقاليم ، وأن يكون العمل تحت الأرض أيضا . ويجب أن يعلم أعضاء

الخلايا أن مهمتهم خطرة ، قد تؤدى إلى الإعدام ! . . سابعا : عمل شبكة اتصالات بين اللجان الفرعية ، بحيث يمكن وصول تعليمات القيادة إليها فى أسرع وقت ، فى أى مكان . ثامنا : تنبعث من لجنة القاهرة خلايا صغيرة لا تزيد على اثنتين ، تكلف كل خلية بعمل واحد من الأعمال المتقدم ذكرها لضمان السرية التامة . تاسعا : أن قيادة الثورة اختارتك أنت لتكون مسئولا عن هذه العملية ، وتنفذها على مسئوليتك .

وأفهمنى أمين يوسف أن مهمته تنتهى هنا ، وأن شخصا آخر غيره سيتصل بى ويبلغنى باقى التعليمات . وعلى الفور بدأت فى تأليف هذه اللجنة . . واخترت عن مدرسة المعلمين العليا أنا وزميلى محمود عوضين طه ، وعن الجامعة الأهلية يوسف العبد وحسن الهلالى . . وكنا نعمل ليلا ونهاراً . . وألفت اللجنة خلية منى أنا ويوسف العبد لعملية الاتصال بمندوبى الأرياف لتوصيل منشورات وبيانات سعد زغلول . . واستأجرنا غرفة فى (بركة الفيل) لنطبع فيها الجريدة السرية . . وأمكن تأليف لجان للطلبة فى كل مدينة فى القطر كله من القاهرة إلى أسوان . . وأصبح للطلبة شبكة « تحت الأرض » يمكن نقل التعليمات والمنشورات إليها فى وقت قصير . وفى الوقت نفسه كانت تتألف لجان فوق الأرض فى كل قرية ومدينة وإقليم للقيام بالعمل العلنى . وكانت ساعة الصفر المحددة للانفجار هى الساعة التى يتخذ فيها الإنجليز إجراء ضد سعد زغلول !!

التنظيم . . !

وهنا نقطع مذكرات الدكتور سليد باشا ، لننتقل إلى مذكرات لورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة الذى اطلع على الوثائق التى حصل عليها

الإنجليز فى تلك الفترة. إنه يقول فى صفحة ٢٨٤ من الجزء الثانى من مذكراته :

« أثناء عام ١٩١٨ عمل سعد زغلول بلا كلل أو ملل ، للحصول على تكوين قوى موحدة من المصريين المتعلمين . . نجح فى ذلك إلى حد بعيد . لدرجة أن سعد زغلول ، غير المقيد بقيود المنصب ، انتهز انهماك مجلس الوزراء المصرى فى عمله ، وكان مجلس الوزراء متعاونا تعاونا وثيقا مع السلطات البريطانية والمدنية . . انتهز سعد زغلول هذه الفرصة ، فقد كان مطلق اليد فى تعبئة الرأى العام نفسه والارتباط به »

وفى الصفحات من ٢٨٧–٢٩٥ يقول لورد لويد : « ترك المجال مفتوحا أمام سعد زغلول . أخذ يعمل بكل طاقته ، وبكل عزم وتصميم على تدعيم مركزه . . كان صلبا فى مطالبه ، نشيطا فى جهوده لتكتيل الشعب ، بدأ فوراً فى تطوير حملته . شكل اللجان فى جميع الأقاليم . نظم الاجتماعات فى جميع أنحاء مصر . جمع التوقيعات بالجملة بتوكيل سعد وزملائه ومنحهم سلطة العمل باسم شعب مصر ! . . ولم تلمس السلطات الإنجليزية ما يجرى . كان الموقف يتطور بسرعة كبيرة . اقترب الموقف من درجة الغليان . . دعاية سعد زغلول تعمل فى الظاهر طبقا للقواعد القانونية والدستورية ، وفى الخفاء تعمل بمنتهى الخطورة على إثارة اضطرابات عامة . . . وقبل أسبوعين من قيام الاضطرابات كتب « سير ميلين شيتهام » ، المندوب السامى البريطانى ، إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول : « إن الهياج الذى نظمه الزعماء الوطنيون بدأت تخمد ناره ، وهدأت حدته . . »

* * *

وفى صفحة ٢٠٧ يقول لورد لويد فى الجزء الأول من مذكراته :

« جاءت الأيام الأولى من شهر مارس . مصر تغلى بالثورة . للسلطات

البريطانية بدأت تدرك أن الموقف لا يخلو من الخطر . . تقرر كبح سعد زغلول . كانت كل عناصر الانفجار مكتملة ، لا ينقصها إلا شرارة تشعلها . . كانت الشرارة على وشك الاشتعال . . أمرت السلطات البريطانية باعتقال سعد زغلول . انفجرت النار فى الوفود . . كان الطلبة أول من ثاروا . فى صباح يوم ٩ مارس انتشر الطلبة فجأة فى الشوارع حاملين شعلة الاضطرابات حيثما حلوا . وقعت أعمال التخريب فى مساء اليوم نفسه . الجماهير المتمردة تدمر الممتلكات . الموقف يزداد سوءاً . . اضطرابات فى كل مكان . اندلعت الثورة فى الأقاليم . اصطدامات فى كل مكان بين الجيش البريطانى والشعب » .

وانتشرت الثورة فجأة فى مصر كلها ! . . واضطر الإنجليز إلى الخضوع ، وأفرجوا عن سعد زغلول وزملائه المنفيين فى مالطة !

الخيانة !

ونترك مذكرات لورد لويد المندوب السامى البريطانى ونعود من جديد إلى مذكرات الدكتور سيد محمد باشا عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ : « أفرج الإنجليز عن سعد زغلول ، وسافر من مالطة إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح . وفوجئنا بأن محمد سعيد باشا تولى الحكم ، مخالفاً قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يتولى الحكم فى ظل الحماية ! . . وفوجئنا بأن سبعة من المصريين قبلوا الاشتراك معه فى الحكم ، والحماية البريطانية لا تزال موجودة ، والجيش الإنجليزى لا يزال يحتل أرضنا ! . . وعدنا إلى مهمة لجنة الطلبة . . فوجدنا أن البند الخامس من أهدافها هو مقاومة أعداء الثورة . إننا قاومناهم بالمنشورات وبالبيانات ، وبالاضطرابات ، وبالجرائد السرية ولكننا لم نقتلعهم من مقاعدهم ! . . وفكرت أنا

ويوسف العبد فى أن « مقاومة أعداء الثورة » تدخل تحتها عملية ضرب بالقنابل والرصاص !

وبحثنا من أين نجيء بالقنابل والرصاص ! إن أمين يوسف عندما أبلغنى تعليمات الثورة قال إنه يجب أن نعتمد على أنفسنا ، وأن يتولّى الطلبة الصرف على العملية من جيوبهم ، حتى يشعر القائمون بالعمل أنها عمليتهم هم ، وأنها ليست عملية من فوق . وكنا نحرم أنفسنا من الضروريات لنشترى الورق والحبر الذى نطبع به المنشورات ، وندفع مصاريف الانتقالات بين المديريات ! . . وقال يوسف العبد إنه يعرف شاويشا إنجليزيًا فى الجيش البريطانى ، فاتصلنا به وطلبنا منه أن يشترى لنا مسدسا ! وإذا بالشاويش الإنجليزى يعرض علينا أن يبيع هو مسدسه لنا بجنيهين ! وأصبحت الثورة تملك مسدسا واحدًا !

وفى أوائل أبريل سنة ١٩١٩ فاتحت أحمد عبد الحى كيرة الطالب بمدرسة الطب فى أن ينضم إلى الخلية ، وكنا نقيم قبل الثورة فى بيت واحد فى البغالة ثم انتقلت أنا إلى سكة عبد الرحمن فى الحلمية ، وبقى كيرة فى البغالة . . وعرضت الفكرة على كيرة فرحب بها على الفور . وفاتح يوسف العبد صديقه حسن سالم الطالب فى الهندسة . وبدأنا نفكر فى أن نزيد عدد أسلحة الخلية ، ولكن من أين التمويل ، وذهبت أنا ويوسف العبد إلى عبد اللطيف بك الصوفانى عضو الجمعية التشريعية وعرضنا عليه الفكرة وقلنا له إنك بصفتك من الأعيان تستطيع أن تجمع تبرعات لعمل منشورات ، وتعطينا الفلوس ، ووافق عبد اللطيف الصوفانى ، وأعطانا عشرة جنيهات ، وذهبنا إلى الشاويش الإنجليزى وأعطيناه خمسة جنيهات ، وطلبنا أن يشترى لنا قنابل ومسدسات !

وبعد يومين جاءنا الشاويش الإنجليزى بمسدس وقنبلتين بخمسة جنيهات ! . .

ثم أعطيناه خمسة جنيهات أخرى . . وجاء بمسدسين وقنبلتين ! وأصبحت ترسانة الخلية السرية فيها أربعة مسدسات ، و٤ قنابل ! ! وجربنا القنابل فوجدنا أنها لا تنفع لعمليتنا . . وفكرت أنا وأحمد عبد الحى كيرة أن نقوم نحن بصنع القنابل بأنفسنا ! وكنت أنا طالباً بالقسم العلمى بالمعلمين ، وكان عبد الحى طالباً بمدرسة الطب . وأحضرنا كتاباً عن الكيمياء . . وقرأناه فلم نجد فيه شيئاً عن القنابل ! ولكن وجدنا فى الهامش اسم كتاب باللغة الإنجليزية عن المفرقعات ! . وطلبت من الطالب محمد على ، زميلى فى مدرسة المعلمين أن يستعير هذا الكتاب من دار الكتب ، وأحضر الكتاب . ورحت مع كيرة ندرسه . . واخترنا نوعا من القنابل . . وهو يتكون من مسحوق بكريك أسيد وكلورات بوتاسيوم ، ويصب عليهما عند الضرب حامض الكبريتيك . وقال أحمد عبد الحى كيرة إنه سيسرق لنا الأحماض من معمل مدرسة الطب ، وفعلا أحضر لنا لترا ونصف لتر من هذه الأحماض . ووجدنا أن بلورات بكريك أسيد تستعمل فى صباغة الحرير باللون الأصفر . ولكيلا نلفت النظر توليت أنا ويوسف العبد شراءها من (مصابغ) صغيرة فى حى الجمالية . أما كلورات البوتاسيوم فاشتريناها من معمل أدوية بشارع نوبار ، (شارع الجمهورية الآن) . . وكان المفروض أن يوضع حامض الكبريتيك فى أنبوبة مرتفعة توضع فى نهاية جسم القنبلة ، فاشترينا زجاجات عطر خالية من محل صغير فى التربيعة . . وأصبحنا نملك جميع المواد التى تصنع منها القنبلة ! ولكن ليس عندنا جسم القنبلة !

وبدأنا نبحث عن حدادين للقيام بهذه العملية . وسمعنا أن الجهاز السرى للثورة ألف تنظيماً سرياً للعمال ، وأن محمد عثمان الطوبجى ، وهو جزمجى ، يتولى الإشراف على هذا التنظيم . واتصلنا به ، وسألناه هل يستطيع أن يجد بين

عمال العنابر شخصا يوثق به ليصنع لنا جسم القنبلة . فأحضر لنا فى اليوم التالى اثنين من أعضاء الجهاز السرى للعمال ، أولهما هو الشيخ أحمد جاد الله العامل بالعنابر ، والذى سلمه سعد زغلول مذكراته كما جاء فى الحلقات السابقة ، والذى كان متهمًا بعد ذلك فى قضية الاغتيالات مع ماهر والنقراشى . وثانيهما هو إبراهيم موسى العامل بالعنابر ، وهو الذى أعدم بعد ذلك بست سنوات فى حادث السردار . ووضعنا للشيخ جاد الله وإبراهيم موسى تصميم جسم القنبلة المطلوب . وكان المفروض أن يكون جسم القنبلة من حديد الزهر ، فلم يجدوا مادة كافية من حديد الزهر ، فى مكان لا يلفت النظر . . ووجدوا أنه من الممكن الحصول على زنك ، يحل محل الحديد الزهر .

وصنع الشيخ جاد الله وإبراهيم موسى قنبلتين . وعبأنا القنبلتين ، أنا وأحمد عبد الحى كيرة ، وقررنا أن نجربهما . . ولكن أين نقوم بهذه التجربة ؟ ! واقترح يوسف العبد أن نذهب إلى قريته « شبرا النملة » وقال إن فيها أماكن سحيقة يمكن عمل تجربة فيها ولا يشعر بها أحد ! . . ووصلنا إلى شبرا النملة . . ورأينا فيها مزارع القطن والقمح ، واستبعدنا مزارع القطن لأن شجرة القطن قصيرة ولا يمكن أن نختبئ فيها ، وفضلنا مزارع القمح لأنها طويلة . . ولكن خشينا أنه إذا حدث الانفجار قد يجيء أحد من الفلاحين فيرانا وسط القمح . . وخطر ببالنا أن نصعد جميعا فوق شجرة عالية ، فإذا ألقينا القنبلة ، وأحدثت صوتا ، ونظر الناس إلى ناحية الانفجار لم يروا شيئا ! وصعدنا فوق الشجرة ، وألقينا القنبلة ، فأحدثت انفجارا ونجحت التجربة . ولم نستلفت نظر أحد ، ولكن نسينا أن الزنك ليس وقودا للقتل !

موعد عند ترزى !

وعدنا إلى القاهرة ، فإذا بالنقراشي يرسل لى أن أقابله على الفور أنا ويوسف العبد فى محل ترزى اسمه محمد توفيق ، فى حارة زغيب ، وهى بين شارع قصر النيل وشارع عبد الخالق ثروت . . وكان النقراشى هو الذى اتصل بنا قبل ذلك، وكان مكلفا بمسئولية جريدة (المصرى الحر) وهى الجريدة السرية التى كنت أطبعها أنا ويوسف العبد . وذهبت مع يوسف العبد إلى الترزى الذى حدده النقراشى ، فوجدته هناك ، ووجدت معه رجلين لا أعرفهما . . وأخذنى النقراشى فى جانب من محل الترزى ، وقال لى : تفتكر لو فكرنا أننا نقوم بحوادث اغتيالات . . هل يوجد فى الطلبة من يقوم بها ؟ . فقلت : « أنا ويوسف العبد ! » . وقصصت على النقراشى التجربة التى قمنا بها مع « كيرة » ، ونتيجتها . وطلب النقراشى وصفا للقنبلة ، ورسمت له الوصف ، وسلمته له . والتفت النقراشى إلى الشخصين المجهولين وقال : « ده فيه ناس جاهزين ومستعدين ! »

وقدمنا إليهما . . فإذا بهما الدكتور أحمد ماهر ، وحسن كامل الشيشينى . . وأخرج حسن كامل الشيشينى مصحفا من جيبه وقال : إذن تقسم على المصحف بأن هذه المسائل السرية لا يبوح أحد بها ، وأن من يكتشف أمره ، لا يقول إلا عن نفسه !

وأقسمنا اليمين !

ولم يكن الترزى الذى اجتمعنا فى محله موجوداً معنا ، كان قد دخل إلى الغرفة التى بها العمال الذين يحيكون البدلات ، وعرفت بعد ذلك أن الترزى محمد توفيق

هو عضو فى الجهاز السرى أيضا ، ولكن فى قسم توزيع المنشورات ، ولا يعرف شيئا عن الاغتيالات ! . . وسألنى النقراشى : « أنتم صرفتم . . ؟ » قلت : « نعم . . » قال النقراشى : « كم . . ؟ » . فأخبرته . . فأراد أن يعطينى المبلغ قلت : « إننا أخذناه من شخص آخر » . . . قال النقراشى : « من ؟ » . قلت : « لابد أن أستأذنه . . هل لديك مانع أن أقول له على أسمائكم ؟ » . قال النقراشى : « قل اسمى أنا فقط ، ولا تقل الأسماء الباقية . . وابتداء من اليوم سنتولى نحن التمويل . » . . وذهبت أنا ويوسف العبد إلى عبد اللطيف الصوفانى وأخبرناه بما قال النقراشى . فقال الصوفانى : « سأتصل بالنقراشى مباشرة » !

وطلبنا من الحاج أحمد جاد الله أن يصنع لنا عشر قنابل ، وأتم صنعها على الفور ، بالاشتراك مع الخلية السرية للعمال . وأحضر الحاج أحمد جاد الله نجاراً من الخلية السرية ، فبنى مخبأ فى الغرفة التى استأجرناها فى بركة الفيل . .

على بركة الله !

ثم جاءنا أمر بالتنفيذ فى محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ! وكانت صيغة الأمر هى أن النقراشى قال لنا : « على بركة الله . . نفذوا فى محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ! »

واخترت أنا لإلقاء القنبلة على رئيس الوزراء . واختير يوسف العبد ، ليتولى إعطاء الإشارة . وبدأ الجهاز السرى يضع تقريراً عن تنقلات رئيس الوزراء ومواعيده ، والشوارع التى يمر بها ! . . وبدأنا الاستعداد لإلقاء أول قنبلة فى الثورة ! . . وقبل موعد التنفيذ بأربع وعشرين ساعة جاءنى أحمد عبد الحى كيرة وقال : « حدث تغيير فى الخطة . . أنت لن تتولى التنفيذ ، ستتولى عملية الإشارة

فقط ، وسيتولى التنفيذ شخص آخر . » فسألته : « من هو ؟ » . قال : « عبد الحميد المنسورى » . قلت : « وهل هو مستعد ؟ » . قال أحمد عبد الحى كيرة : « نعم ، ونجح فى الاختبار . . »

وفى ليلة التنفيذ أحضرت القنبلة ، وذهبت إليه فى بيته ، وعلمته كيف يقوم بالعملية . وكانت الخطة هى : سيارة محمد سعيد باشا ستجىء من نادى محمد على مخترقة شارع سليمان وتمر فى ميدان الإسماعيلية الذى هو ميدان التحرير الآن . تتجه السيارة فى طريقها إلى شارع قصر العينى . ثم إلى شارع الشيخ ريحان إلى مكتب محمد سعيد باشا بوزارة الداخلية . يجلس عبد الحميد المنسورى على قهوة فى الميدان فى محل تشغله أجزاخانة وندسور الآن . السيارة ستصل إلى المكان المحدد حوالى الساعة العاشرة والنصف . الإشارة التى أقوم بها هى أن أخرج من جيبى منديلا أبيض وأمسح به وجهى ثم أضع المنديل فى جيبى ، وأمشى !

وحل الموعد ولم تحضر السيارة ! . . ومرت دقائق ولم تحضر السيارة ! . . ورأيت أن أذهب إلى نادى محمد على لأعرف ماذا حدث لرئيس الوزراء ، فلم أجد سيارة رئيس الوزراء ، وعدت إلى ميدان الإسماعيلية — التحرير الآن — لأرى زميلى وأخبره بالتأجيل . وإذا بى أرى البوليس والمخبرين يحيطون به !

واختفيت على الفور . .

وارتديت ملابس بلدية ، واتجهت إلى بيت صديق لى . . واتصل بى الجهاز السرى على الفور وأخبرنى أن زميلى المنسورى اضطر للاعتراف تحت تعذيب الإنجليز ، وأنه ذكر اسمى ، وذكر اسم أحمد عبد الحى كيرة . . وقبض الإنجليز على أحمد عبد الحى كيرة . . وهكذا فشلنا فى إلقاء أول قنبلة فى الثورة !

وتنكرت فى الزى البلدى وسافرت إلى قرية (شرباص) ، وأبلغت أهلى فى قرية (كفر الشناوى) مركز فارسكور أننى بخير . . وبعد بضعة أيام عدت إلى القاهرة ، وأمضيت الليل فى الغرفة التى استأجرتها فى بركة الفيل لتكون مخزنا للقنابل . وهكذا نمت تلك الليلة مع عشرين قنبلة !

ثم استأجرت غرفة أخرى قريبة من بركة الفيل ، وتنكرت فى زى شيخ معمم ، وغيرت معالم وجهى ! واتصلت بالجهاز السرى على الفور . وبدأنا العمل . .

العمال فى المعركة !

وقابلنى الحاج أحمد جاد الله أحد زعماء العمال فى الجهاز السرى وقال لى : « لماذا لا تشركون العمال فى العملية ؟ لا يكفينا أن نصنع القنابل . . نريد أن نضرب أيضا ! » . قلت : « لا مانع . . » . وعرض الحاج أحمد جاد الله فكرته علينا : « نحن العمال نأخذ قسم الكفار (أى الإنجليز) وأنتم تأخذون الخونة من المصريين ! »

واتفقنا على هذه القسمة ، وسلمنا الحاج أحمد جاد الله مسدسين ! وكان لا يمر أسبوع إلا ويقتل الجهاز السرى للعمال ثلاثة من الجنود الإنجليز ! واختار العمال لهذه العملية منطقة الدراسة ، والحوض المرصود .

مكان الاجتماعات

واتخذت جميع الاحتياطات اللازمة حتى لا أقع فى يد البوليس البريطانى . . فقد وزعت صورتى على جميع البلاد ! ولم أكن أخرج من مخبئى إلا بعد المغرب . ورتبت الاجتماعات كالآتى : أجتمع بيوسف العبد فى جامع مصطفى فاضل بجوار

مدرسة المعلمين فى صلاة العشاء . ويتصل يوسف العبد بالنقراشى . وأجتمع بالطويجى صانع الأحذية والمسئول عن جهاز العمال السرى فى جامع صغير بميدان باب الخلق بعد العشاء . وأجتمع بأحمد عبد الحى كيرة ، وقد أفرج عنه بعد اعتقاله بشهور . فى جامع عابدين . وكان يوسف العبد يقابل النقراشى فى مكان قريب من مدرسة الهياتم .

• • •

واستطاع الجهاز السرى أن يحصل على صور جميع المخبرين الذين يعملون مع البوليس الإنجليزى والسلطة العسكرية البريطانية . . واستطعنا أن نعرفهم جميعاً. وأن نراقبهم جميعاً ! وكان الفضل فى ذلك لأحد ضباط البوليس المصريين فى وزارة الداخلية . وقمنا بعدة عمليات . . ونجحت عمليات القنابل على طول الخط . وكنت أنتقل فى كل مكان ، أوزع القنابل والمسدسات على الخلايا السرية .

تحذير !

وفى أواخر يناير سنة ١٩٢٠ جاءنى يوسف العبد وقال : إن الجهاز السرى حصل على معلومات بأن الحلقة بدأت تضيق عليك ، وأنهم سوف يستطيعون القبض عليك بين يوم وآخر . وأن الجهاز السرى وضع قاعدة ، فإنه فى حالة ما إذا بدأت الحلقة تضيق على أى فرد من أفراده ، فيجب أن يختفى من مصر تماماً ، وأن يحل مكانه شخص جديد . وأنه لهذا تقرر وضع خطة لتهريبى إلى الخارج ، وأنه سيكون لي هناك مهمة سأخطر بها عند وصولى . واشترك فى عملية التهريب أحمد عبد الحى كيرة ويوسف العبد وأحمد زكى فهمى . وتم الاتفاق مع رئيس بحارة الباخرة سردينيا الإيطالية ، واسمه « ألبرتو نسترومو » ، وهو إيطالى . وطلب رئيس

البحارة مائة جنيه ذهبًا لهذه العملية . . ونقلت ليلا إلى السفينة الراسية فى ميناء الإسكندرية ، وأمضيت الليل فى غرفة المهمات . وعندما وصلت إلى ميناء جنوه اكتشفت أنه ينقصنى جواز سفر ! وقال رئيس البحارة إن مهمته تنتهى عند وصولى إلى الميناء ، وإن مهمة النزول إلى الميناء هى مهمتى وحدى ! . . ورأيت ضابطين من البوليس الإيطالى واقفين على سلم الباخرة يفحصان الجوازات . . واستطعت بسرعة أن أفهم كل واحد منهما ، أن زميله رأى جواز سفرى !

تزوير الجوازات !

واستطعت أن أخرج من الميناء ! ولكنى قابلت مشكلة : لا بد لكى تعيش فى إيطاليا أن تحصل على جواز سفر ! ولا تستطيع أن تقيم فى فندق إلا إذا قدمت جواز السفر . .

وأسرعت إلى بوليس المدينة ، وقلت إن محفظتى وفيها جواز سفرى نشلت من جيبى ! وأعطانى البوليس ورقة حتى يجىء لى جواز سفر من القاهرة ! ثم استطعت بطريقة ما أن أحصل على جواز سفر تركى !! وبعد فترة تلقيت رسالة من القاهرة من الجهاز السرى أنهم يريدون تهريب أحمد عبد الحى كيرة من مصر ، لأن أمره انكشف ! وأرسلت إليهم أن الصعوبة فى الجواز ، وأننى اكتشفت أن الزنكوغراف متقدم جدا فى إيطاليا ، وأننى اتفقت مع محل زنكوغراف فى إيطاليا ليقوم بتزوير ما نريده من جوازات السفر للأشخاص الذين يرغب الجهاز السرى فى تهريبهم إلى الخارج ! . . وأن كل المطلوب منهم أن يرسلوا لى جواز بسفر أى شخص مصرى عادى ، ثم صورة الشخص المطلوب تهريبه ، فأعيد لهم الجواز كاملا باسم عضو الجهاز السرى المطلوب !

مطلوب تهريب « كيرة »

وتلقيت رسالة من يوسف العبد عضو الجهاز السرى فى القاهرة تقول : « انكشفت مؤامرة اغتيال عبد الخالق ثروت . أمرت السلطة البريطانية بالقبض على أحمد عبد الحى كيرة . اختفى كيرة . . تقرر ضرورة خروج« كيرة من مصر كلها لأنهم ضيقوا الخناق عليه . ضع خطة تهريبه من عندك بسبب الرقابة الشديدة ».

* * *

وأرسلت رسالة إلى يوسف العبد أقول فيها : « أرسل پاسپورت باسم أى شخص ومعه صورة "كيرة" ». وأرسل يوسف العبد الپاسپورت المطلوب مع رئيس البحارة « نوسترومو » . وأرسلت مع « نوسترومو » جواز السفر كاملا بعد أن تم تزويره !

ووصل عبد الحى كيرة إلى إيطاليا فى أواخر فبراير سنة ١٩٢٢ بجواز السفر المزيف ، وقال لى إنه طورد من السلطات البريطانية مطاردة عنيفة ، وإنه سيسافر إلى ألمانيا لدراسة الطب .

وبعد ذلك تلقيت رسالة من الجهاز السرى بالقاهرة : « مطلوب جواز سفر باسم كامل أحمد ثابت عضو الجهاز السرى»، وهو الذى أصبح فيما بعد الدكتور كامل أحمد ثابت المستشار بمحكمة الاستئناف سابقاً . . وقمت بتزوير جواز السفر المطلوب. ثم تلقيت بعد ذلك رسائل متتابعة . . مطلوب مسدسات . .مطلوب أسلحة . . مطلوب ذخائر !

وكنت أرسل المطلوب مع «ألبرتو نوسترومو » رئيس البحارة الإيطالى !

* * *

وحصلت على دكتوراه فى الطبيعة البحتة من جامعة روما . . وعند الإفراج عن سعد زغلول والمنفيين ، عدت إلى القاهرة ، وقرر مجلس إدارة مدرسة الهندسة تعيينى مدرساً بمرتب ٣٥ جنيهاً فى الشهر . . واستدعانى النقراشى — وكان مساعد السكرتير العام لوزارة المعارف — وقال لى : « لو أعطيناك هذا المرتب فسيقولون إننا نحابيك لصلتك بالثورة ولأنك من الجهاز السرى ، ولذلك سنعطيك ٢٠ جنيها فقط ! »

ولم أعترض ، وقلت له : « نحن لم نشتغل للمرتبات . . وإنما اشتغلنا للموت ! »

مائة ألف جنيه !

وعندما قبض على النقراشى وماهر فى مايو سنة ١٩٢٥ استدعانى « إنجرام بك » وقال لى : « إننا نريد أن نعرف شركاءك فى ثورة ١٩١٩ ! » . قلت له : « ليس لى شركاء ! » . قال : « إن عندى قراراً بتعيينك مساعد طبيب شرعى ! » قلت : « إننى غير متخصص فى الطب الشرعى ! » . قال : « سنعطيك مائة ألف جنيه إذا أثبت أن النقراشى وماهر كانا شركاء فى الاغتيالات ! إن لدينا الدليل ، ولكننا فى حاجة إلى تأييد لهذا الدليل ! » . قلت : « لا أعرف شيئا ! »

واستدعى إنجرام بك يوسف العبد ، وعرض عليه نفس المبلغ فرفض ! . . ثم استدعى إنجرام بك عريان يوسف سعد ، وعرض عليه نفس العرض ، فرفض ! . .

ثم استدعانى رسل باشا حكمدار القاهرة ، وقال لى : « هل تعرف النقراشى ؟ » . قلت : « أعرفه فى مناسبات اجتماعية » . قال : « هل تعرفه فى مناسبات أخرى ؟ » . قلت : « لا . . » . قال : « هل تعرف أحمد ماهر ؟ » . قلت : « نعم » . . .

قال : « أين رأيته ؟ » . قلت : « مع النقراشي ! » . قال : « هل تعرف أحمد عبدالحي كيرة ؟ » . قلت: « نعم . » . قال : « كيف عرفته ؟ » . قلت : «إنه من بلدى . وكنت أسكن معه قبل ثورة ١٩١٩ » . قال : « إن عبد الحي كيرة يقول إنك اشتركت معه والنقراشي وأحمد ماهر في اغتيالات ! » . قلت : « يقول كيرة ما يقول ! ولكن هذا لم يحدث » . قال : « سنواجهك به ! » . قلت : « مستعد ! » . قال : « سنرسل مستر جريفيث مدير مكتب العمل بوزارة الداخلية، وتذهب معه لتقنع كيرة أن يحضر إلى مصر » .

وخشيت إذا رفضت أن يعرفوا أن فى الأمر شيئا ، وتظاهرت بالقبول ، وقلت: إنى مستعد للسفر إلى إستانبول بشرط أن يجيء والد كيرة معى ، ليساعدنى فى إقناعه !

وأرسلت إلى أحمد عبد الحي كيرة رسالة فى إستانبول أقول له : « اترك إستانبول فوراً ! » . ورويت له ما حدث . . وقابلت والد أحمد عبد الحي كيرة ورويت له ما حدث ، وطلبت إليه أن يرفض السفر ، ويعتذر بأنه مريض !

وسافر مستر جريفيث مدير مكتب العمل — والذى كان فى الوقت نفسه موظفا فى المخابرات البريطانية — إلى إستانبول وحده . .

وبحث عن عبد الحي كيرة . .

فإذا به قد اختفى من إستانبول !

الدكتور سيد محمد باشا

المدير العام بوزارة

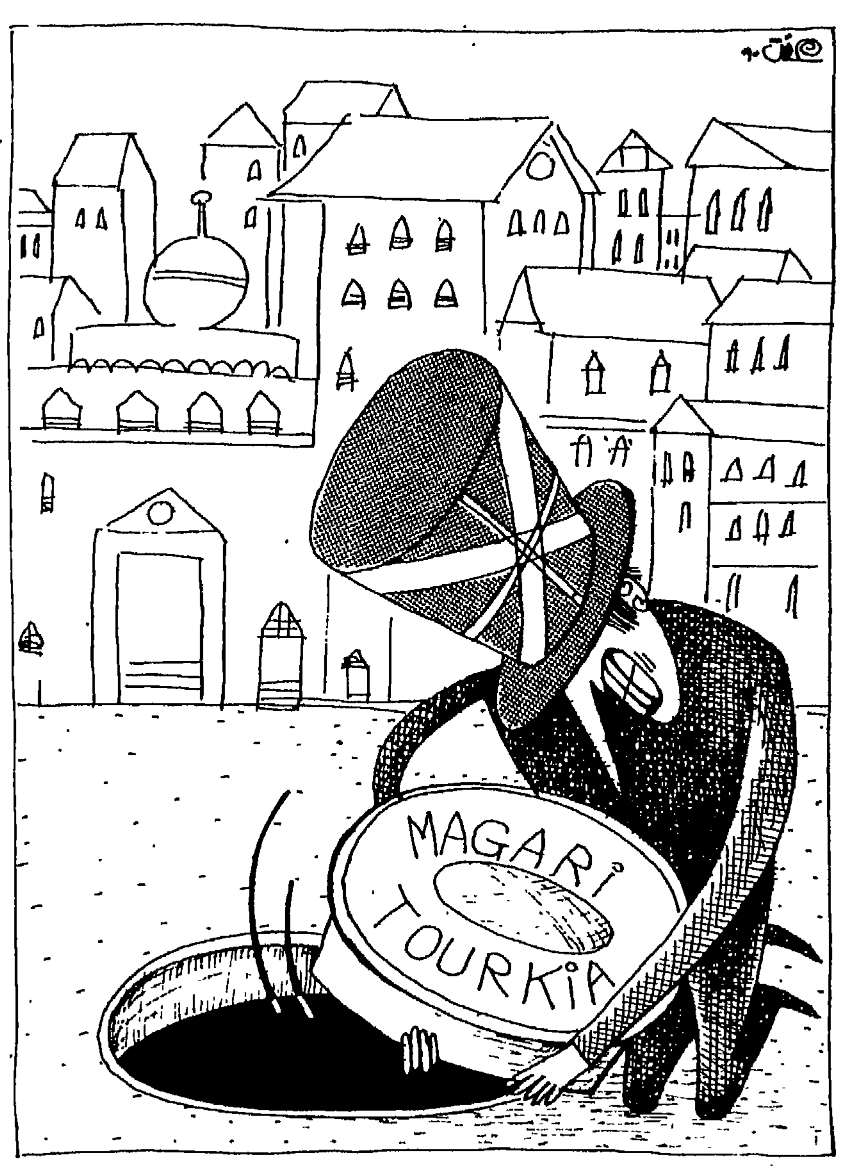
التربية والتعليم سابقا

• • •

إلى القفص من جديد !

انتهى هذا الفصل من مذكرات الدكتور سيد محمد باشا عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

والآن نترك الإنجليز يبحثون عن أحمد عبد الحى كيرة فى إستانبول ، ليشهد ضد ماهر والنقراشى فى محكمة الجنايات فى القاهرة . .


MAGARi
TOURKiA

الفصل الخامس

القبض على رئيس الجهاز السري
التهمة: من خلع السلطان

كانت المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط مشغولة بأمر واحد : من الذى يحرك ثورة ١٩١٩ ؟ من الذى ينظمها ؟ ما الجهاز السرى الذى يديرها ؟ من الذى يصدر التعليمات لهذا الجهاز ؟ . . ولكنها لم توفق أبداً إلى هذا السر . كانت تضع تليفون سعد زغلول فى پاريس تحت الرقابة . كانت السلطات الفرنسية تسلم للمخابرات البريطانية صور كل البرقيات التى يرسلها ، وكل البرقيات التى يتسلمها . كانت كل خطاباته يفتحها الرقيب ثم يعيد إغلاقها . كانت السلطات البريطانية تضع رقابة شديدة على بيت الأمة ، وعلى بيوت أعضاء لجنة الوفد المركزية ، وعلى محادثاتهم ورسائلهم وتليفوناتهم . . ولكن كل هذه المحاولات لم تؤد إلى الإمساك بالخيط الصحيح . . وبدأت عمليات قبض وتفتيش فى كل مكان . ولكن عمليات الاشتباه لم توصل إلى معرفة الحقيقة عن هذا الجهاز ! !

وذات يوم استدعى اللورد ألنبى المندوب السامى البريطانى عبدالرحمن فهمى بك ، وقال له إنه تلقى معلومات بأنه يحرض الصحف والشعب على مقاومة الحماية البريطانية وإنه أمر بوضعه تحت رقابة البوليس ، وإنه يحمله مسئولية ما يقع من الحوادث المكدرة ، وإنه إذا لم ينفذ هذه التعليمات فسيتخذ ضده إجراءات شديدة . . ! فقال

له عبد الرحمن فهمي إنه مسرور جداً أن يضعه اللورد أللنبي تحت الرقابة، ليعرف بنفسه حقيقة نشاطه!

وجاءت تقارير المخابرات البريطانية بأن عبد الرحمن فهمي يشتغل بالسياسة وأنه يهاجم الحالة الحاضرة، ولكن لا شيء يدل على أنه يقوم بنشاط سري، أو أنه يتلقى تعليمات من سعد زغلول! . . وقدمت المخابرات البريطانية تقريرها إلى الجنرال «كلفن» القائد العام للقوات البريطانية في مصر، فاستدعى رسل باشا حكمدار القاهرة وكلفه بأن ينبه على عبد الرحمن فهمي بأن يوقف نشاطه السياسي!

إنذار من الحكمدار!

وندع عبد الرحمن فهمي يروي القصة في رسالته السرية إلى سعد زغلول في باريس:

سري — ٣ ديسمبر سنة ١٩١٩.

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

دعاني حكمدار بوليس العاصمة. قال لي إن مستشار الداخلية يذكرني بتنبيه اللورد أللنبي (المندوب السامي البريطاني) بالامتناع عن الاشتغال بالسياسة، وعدم الظهور كثيراً أمام الناس، وإنه لا يزال يراني أشتغل بالسياسة وأظهر كثيراً أمام الناس! . . فقلت له إن اللورد أللنبي لم يتكلم معي في ذلك ولم يمنعني من الاشتغال بالسياسة، وكيف يطلب مني عدم الاشتغال بالسياسة في حين أن الزارع والصانع والكبير والصغير مشتغل الآن بسياسة بلده، الذي يجتاز أزمة لم يسبق لها مثيل في

تاريخه ! إن اللورد أللنبي اتهمني بتحريض الجرائد والأمة على معاداة الحماية والطعن على الحالة الحاضرة ، وإنه جعلني تحت مراقبة البوليس لهذين السببين فقط . أما القول بأني أظهر كثيراً للناس ، فلم أفهم له معنى ، فهل يراد أنني عندما أريد الخروج لشراء لوازمي ، أو لأداء زيارة ، أو للفسحة ، لا أستطيع ذلك ؟ فهذا أمر لم يحصل فيه المكالمة بيني وبين اللورد أللنبي قطعيًّا . فأرجوك أن تبلغ ذلك إلى الجنرال كلفن (القائد العام للجيوش البريطانية في مصر) .

وانصرفت على ذلك، ولا أعرف ماذا يخبئه لي القدر بعد ذلك ، إلا أنني سائر في عملي كما كنت ، متجنباً ما تكلم به معي بخصوصه اللورد أللنبي .

عبد الرحمن فهمي

تحذير من سعد زغلول !

وأرسل سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمي رسالة بالشفرة يقول له إنه تلقى معلومات مؤكدة بأن شكوك السلطة البريطانية بدأت تحوم حوله ، وأن الطريقة البارعة التي استطاع أن يدير بها مقاطعة الشعب للجنة ملنر جعلت المخابرات البريطانية تشك في أن خلف هذا الجهاز العلني الذي يتمثل في لجنة الوفد المركزية جهازاً سريًّا يعمل في الخفاء . وطلب سعد إليه زيادة الاحتياط .

ولكن عبد الرحمن فهمي كان واثقاً من أنه يستطيع تضليل المخابرات البريطانية والبوليس ، فأرسل إلى سعد زغلول يقول :

سري — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس :

ثقوا أن مراقبتى لحركات لجنة ملنر وسكناتها أضعاف أضعاف مراقبة الغير لى ! . . ولا أتأخر عن إفادتكم بكل ما يهم الوقوف عليه من أعمال اللجنة .

عبد الرحمن فهمى

إنهم يراقبونك أنت !

وفى الوقت الذى اشتدت فيه الرقابة على عبد الرحمن فهمى فى القاهرة ضوعفت الرقابة على سعد زغلول وزملائه فى پاريس ! . . كانت المخابرات البريطانية تستعين بالخدم الذين يدخلون مكتب سعد زغلول فى پاريس ، فيفتشونه ، ويسرقون ما فيه ويصورونه . وكان لدى بريطانيا فى ذلك الوقت عدد ضخم من الجواسيس بلا عمل بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، فكان فى استطاعتها أن تخصص أكبر عدد للثورة الوحيدة فى العالم التى قامت فى تلك الأيام ، واستعانوا ببعض السكرتيرات الفرنسيات اللاتى كن يعملن مع الوفد فى الكتابة على الآلة الكاتبة . .

ولكن المخابرات البريطانية لم تصل إلى شيء .. وقيل إن سر هذا الفشل هو أن ضباط المخابرات كلهم من الإنجليز والأجانب ، وأنه يجب أن يعهد بهذه المهمة إلى مصريين يمكنهم الاختلاط بسكرتيرية سعد زغلول وبأعضاء الوفد !

ولكن الجهاز السرى عرف هذا القرار . . وأخطر به سعد زغلول !

سرى — ٧ يناير سنة ١٩٢٠ .

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بپاريس :

دلتنا الأبحاث على أن شابين مصريين سافرا إلى پاريس لمصلحة الإنجليز

للتجسس على الوفد . أحدهما يدعى على ، والآخر يدعى عزوز . . أحدهما كان سكرتيراً للمستر باترسون . أرسل لكم طى هذا صورتيهما الفوتوغرافية »

عبد الرحمن فهمى

الملف السرى الذى ضلل المخابرات البريطانية !

ولعل أكبر ما خدم الجهاز السرى أكثر من عام ونصف عام هو الملف السرى الذى كان لعبد الرحمن فهمى فى وزارة الداخلية : كان عبد الرحمن فهمى مديراً لبنى سويف ، وكان له ملف سرى يحوى تقارير المفتشين الإنجليز عنه . وسلم مستر « هوبنور » مدير الأمن العام هذا الملف إلى المخابرات البريطانية . ودرسته المخابرات البريطانية فى أوائل الثورة ، ووصلت إلى نتيجة بأن هذا الشخص بالذات لا يمكن أن يكون هو المسئول عن الأعمال السرية للثورة !

وهنا ننقل التقارير السرية العجيبة التى كانت فى دوسيه عبد الرحمن فهمى وهو مدير .

سرى جداً — تقرير من مستر مونت سميث مفتش الداخلية ، عن عبد الرحمن فهمى مدير بنى سويف — ٧ مارس ١٩٠٧

عبد الرحمن فهمى متكبر ، يكرهه الأهالى . فقد احترامه ومحبته فى بنى سويف . لم يعد فى استطاعته استرجاعهما . ومما لا شك فيه أنه قوى ، وذو إرادة ، ولكن ينقصه أن يكون ذا أخلاق حسنة وآداب . يصح أن يكون مديراً كفئاً ، ولكنه تلقى درساً بعد درس بدون فائدة لأن أخلاقه لا تحتمل ، وشدته معروفة فى المديريات الأخرى ، وقد يقابل بفتور من الأهالى إذا ذهب إلى مديرية أخرى ! . . والفرصة الوحيدة أن

ينقل مديراً للجيزة ، حتى يكون تحت إشراف مفتش الداخلية وحتى لا يرتكب شيئاً مما فات ! . .

مونيت سميث

مفتش الداخلية

سرى جداً — تقرير من المستر متشيل مستشار الداخلية ، عن المدير عبد الرحمن فهمى — ١٢ مايو سنة ١٩٠٧ :

مسألة عبد الرحمن فهمى تتلخص فى أمرين : أولاً اختلاطه الشديد بالنساء ، والثانى أخلاقه التى لا تطاق بالنسبة لأعيان وموظفى المديرية .

وهو ينكر الأول بتاتاً . وقد يكون الثانى ناتجاً عن كبريائه ، وعن أفكاره بالنسبة لمركزه . ولولا أخلاقه السيئة ربما ما سمعنا شيئاً عن الاتهام الأول ، ولا عن التشنيع عليه بغرض أن تتخذ إجراءات ضده ! . . أما بالنسبة لعلاقته بالنساء ، فهذا شائع جداً ، ولا يمكن غض النظر عنه ، وقد تحصلت المعلومات من مصادر كثيرة ، فإنه لما حضر إلى المديرية كان يسكن فى منزل محام ، وهناك محام آخر كان صديقاً له ويسكن بمنزل بجواره ، وكان يقضى جزءاً من وقته فى القهوات ، فأخبره أحدهم أن المدير يزور منزل جاره فى أثناء غيابه ، وعند عودته قابل المدير خارجاً من منزله ، فكانت النتيجة أن طلق امرأته وأرسلها إلى أهلها !

وهناك حادثة أخرى ، وذلك أن أحد الأعيان عاد إلى منزله من سفر فى مصر ، ولم يكن منتظراً حضوره فوجد زوجته خارج المنزل ، ثم عادت فى وقت متأخر وهى سكرانة ، وعلم أنها كانت بمنزل المدير وهو غير متزوج ! . . والمدير ينسب هذه التهم إلى كراهية بعض المحامين ، بسبب أن أغلبهم لم يتمكن من الحصول على أصوات

فى المجلس البلدى ، وإنى لا أشك أن هذه المسائل ما كنا نسمع عنها كثيراً لولا أخلاقه ، فإنها شديدة بالنسبة للموظفين والأعيان ، فهو يصرخ فى وجه من يكلمه ، ويحتد لأقل شىء ! . . وحتى الآن ، وفى الوقت الذى طلبنا إليه أن يحسن أخلاقه ، لا يسمح للحكمدار بالجلوس معه فى غرفته ، ويعامل موظفى المجلس البلدى وأعضاءه كأولاد صغار . أخلاقه بالنسبة للأعضاء شديدة ، ولا يسمح لأحد بانتقاد أعماله ! . .

متشيل

مستشار الداخلية

سرى جداً — تقرير من مستر هيزل المفتش بوزارة الداخلية عن المدير عبد الرحمن فهمى — أول يونيو سنة ١٩١٧ :

اشتكى القاضى محمد مصطفى بأن المدير عبد الرحمن فهمى ينظر بالمنظار المقرب على النساء فى البيوت المجاورة ، كما شكا عمدة بنى سويف من سوء معاملة المدير وتصرفاته السيئة . . وبحثت المخابرات البريطانية عن هذا الدوسيه ، ووصلت منه إلى نتيجة أن الصفات التى يذكرها مفتشو وزارة الداخلية الإنجليز عن عبد الرحمن فهمى تؤكد أنه ليس هو الذى يدير الجهاز السرى ، فالمفروض فى الرجل الذى يتولى مثل هذا العمل أن يكون هادئاً وديعاً ، صبوراً مجاملا ، وبذلك يستطيع أن يجمع الذين يعملون معه . فمن غير المعقول أن يكون رجل بصفات عبد الرحمن فهمى التى تؤكدها التقارير السرية البريطانية هو الذى يقوم بهذه العملية ، والرجل الذى يقوم بمثل هذه العملية الخطيرة يشترط فيه أن يعرف كيف يكسب معاونيه ، ويوهمهم أنهم أصدقاؤه ، وأنه يثق بهم ويعاملهم معاملة رفيعة ، وهذا أمر لا يتوافر فى عبد الرحمن

فهمى كما تقول هذه التقارير السرية ، فهو لا يسمح لمرؤوسيه بأن يجلسوا فى حضرته ، ويعامل موظفى المجلس البلدى كأنهم أطفال صغار ! ثم إن التقارير تقول إن عبد الرحمن فهمى مشغول بالنساء ، ومثل هذا الرجل لا وقت لديه لكى يقوم بهذا العمل الضخم ! . .

وبقيت المخابرات تحت وهم هذه التقارير السرية من ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى شهر يونيو سنة ١٩٢٠ . !

معلومات خطيرة جداً !

وفجأة تجمعت الأخبار لدى المخابرات البريطانية بأن عبد الرحمن فهمى هو الرجل الخطير الذى يبحثون عنه ! . . ولكن لم تكن توجد أدلة تثبت عليه هذا الاتهام ! . . واتفقت المخابرات مع مستر « هوبنور » مدير الأمن العام على أن الحل الوحيد هو تلفيق قضية ، والحصول على شهود زور !

وتم وضع الخطة : إنهم يعرفون ماذا يفعل الجهاز ، ولكنهم لا يعرفون من هم أعضاء الجهاز ! . إنهم عرفوا غرض الجهاز ، ولكنهم فشلوا فى معرفة سر الجهاز السرى ! . . وحددوا التهمة بأنها هى : « أن عبد الرحمن فهمى وآخرين متهمون بارتكاب جرائم تقع تحت طائلة الأحكام العرفية ، وهى التآمر على الاحتلال ، وأنهم ألفوا جمعية سرية تسمى « جماعة الانتقام » غرضها خلع عظمة السلطان ، وقلب حكومته ، وإثارة ثورة ، والتحريض على القتل ، وتوزيع أسلحة ، وقتل عظمة السلطان ووزرائه ! » .

ثم جاءوا بشهود زور ، هم « عبد الظاهر السمالوطى » الطالب بالأزهر و« إسماعيل

عاصم منيب » ، وكان طالب طب ثم اشتغل فى الجيش البريطانى ، وطالب فى الأزهر اسمه « سيد محمد مصباح » ، وجعلوهم يعترفون كتابة بأن عبد الرحمن فهمى حرضهم على قتل عظمة السلطان ووزرائه بإلقاء القنابل عليهم ! . . وجعلوهم يعترفون بأن الجهاز السرى يتألف من : عبد الرحمن فهمى ، وعلى هنداوى طالب بالأزهر ، ومحمد لطفى المسلمى طالب بالحقوق ، وحسنى الشنتناوى طالب ثانوى ، وتوفيق صليب طالب بمدرسة الأقباط ، ومحمد حلمى الجيار طالب طب ، ومنير جرجس عبد الشهيد طالب بمدرسة الأقباط ، وحامد المليجى الصحفى ، وإبراهيم عبد الهادى طالب حقوق ، ومحمود عبد السلام مدرس ، وكامل أحمد ثابت خريج الحقوق ، وكامل جرجس عبد الشهيد طالب حقوق ، وعبد الحليم عابدين طالب حقوق ، ومحمد إبراهيم بسليمان طالب بمعهد الإسكندرية ، ومحمد عبد الرحمن الجديلى خريج القضاء الشرعى ، ومحمد سامى سكرتير محمد داود باشا ، وياقوت عبد النبى طالب ثانوى ، وعبد العزيز حسن هندى طالب ثانوى ، ومحمد يوسف ، وقرياقص ميخائيل صحفى ، وصالح حسن شلبى ، ومحمد الميرغنى النجار ، وحافظ محمود عواد مزارع ، ومحمد حسن البشبيشى المحامى ، ومحمد المصيلحى طالب بالجامع الأحمدى ، وعازر غبريال ، وناشد غبريال ، وأنيس سليمان عامل بالسكة الحديد.

وبعد أن رتبت المخابرات البريطانية القضية ، وقسمت الأدوار على شهود الزور ، قبضت السلطة العسكرية على عبد الرحمن فهمى وهؤلاء جميعاً ، ووضعتهم فى السجن . ولكن المفاجأة أن المخابرات البريطانية لم تعرف أغلب الجهاز السرى ، ولم تعرف اسم أحمد ماهر ولا النقراشى ولا حسن كامل الشيشينى ولا عبد الحليم البيلى ولا شفيق منصور ولا محمود إسماعيل ولا الدكتور سيد محمد الباشا ولا الحاج أحمد جاد الله ولا عشرات من الذين لعبوا أدواراً خطيرة فى الثورة ! . .

برقية مفتوحة !

وفى أول يوليو تلقى سعد زغلول فى لندن برقية بالشفرة من القاهرة باعتقال عبد الرحمن فهمى! وكان سعد زغلول يومها يفاوض لورد ملنر فى عقد معاهدة تلغى الحماية وتعلن الاستقلال . وفى اليوم نفسه تلقى ابن شقيقة سعد زغلول — المرحوم سعيد زغلول وكيل النيابة — برقية مفتوحة من باريس بإمضاء «صفية» تقول له فيها إنها كانت وكلت عبد الرحمن فهمى لبيع أطيانها ، ونظراً لحالته الصحية فإنها ترى أن يتولاها الشيخ أحمد ، وترجوه المحافظة على عقود الإيجار !

وكانت البرقية فى ظاهرها بريئة : فإن ناظر زراعة صفية زغلول اسمه الشيخ أحمد صالح ، ومن المعقول أن يتولى إدارة الأطيان أو بيعها ! ولكن سعيد زغلول اتصل على الفور بالدكتور أحمد ماهر ، واجتمع به فى محل (صولت) الحلوانى وأطلعه على البرقية ، ففهم منها الدكتور ماهر أنها من سعد زغلول ، وأن المطلوب منه أن يتولى هو العمل الذى كان يتولاه عبد الرحمن فهمى ، وأن يحافظ على الرسائل السرية الموجودة عند عبد الرحمن ، وهى الرسائل التى كان أحمد ماهر يتولى مع صادق فهمى حل رموزها !

المغامرة !

وعلى الفور بدأت قصة مثيرة : اجتمع الدكتور أحمد ماهر بشقيقه الدكتور محمود ماهر ، ووضعا خطة . . وفى اليوم التالى دق التليفون فى غرفة مكتب عبد الرحمن فهمى ، المغلقة بالشمع الأحمر ، وإذا بمحيي الدين فهمى — الابن الأصغر لعبد الرحمن فهمى ، ويبلغ من العمر ثمانى سنوات — يقتحم الباب المغلق بالشمع

الأحمر ليرد على التليفون . . وانفتح الباب ! . . وبعد ساعة اتصل مراد فهمي نجل عبد الرحمن بك فهمي ، والبالغ من العمر ١٧ سنة تليفونيًّا بالدكتور محمود ماهر ، وقال له إنه كان هو وأخوه الصغير محيي الدين واقفين أمام غرفة المكتب المغلقة بالشمع الأحمر ، وفجأة دق التليفون ، فاندفع الطفل محيي الدين بدون شعور واقتحم الباب .

وقال الدكتور محمود ماهر إن هذا موضوع خطير جدًّا ! ! واتصل الدكتور محمود ماهر على الفور بحكمدار القاهرة ، وبمستر ابلت مساعد الحكمدار ، وبمستر نبلور مدير الأمن العام ، وأبلغهم ما حدث لاتخاذ الإجراءات . وشكر الإنجليز المسئولون الثلاثة على اهتمامه ومبادرته بإبلاغهم الأمر . . وقامت الدنيا وقعدت ! إن هذه الحيلة الساذجة جعلتهم يفقدون أخطر الأوراق والوثائق ! واضطرت المحكمة العسكرية البريطانية أن تعقد جلستين للتحقيق فى هذا الموضوع الخطير : فقد أثير فى جلسة المحكمة العسكرية يوم السبت ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠ . . وأثير مرة أخرى فى جلسة يوم الاثنين ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ . وسألت المحكمة العسكرية حكمدار القاهرة . ثم سألت المحكمة البكباشي بيكر وكيل الحكمدار . ثم سألت حسن فؤاد نور مأمور قسم السيدة زينب . ثم سألت الدكتور محمود ماهر : ثم سألت مراد فهمي نجل عبد الرحمن فهمي بك البالغ من العمر ١٧ سنة . ثم سألت الأستاذ كامل البنداري المحامى الذى سمع بالواقعة البريئة من الدكتور محمود ماهر عقب حدوثها . . وأكد الشهود جميعاً أن المسألة حدثت كما رواها نجل عبد الرحمن فهمي . . وقد ورد نص هذه التحقيقات فى الصفحة الثالثة من جريدة الأهرام يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ ، وفى الصفحة الأولى من الأهرام يوم ٢٧ يولية سنة ١٩٢٠ .

ولكن المفاجأة . . أن الدكتور أحمد ماهر عندما ذهب إلى مكتب عبد الرحمن

فهمى بعد فتح الباب المغلق بالشمع الأحمر ، لم يجد رسائل سعد زغلول السرية ! ولم يجد ورقة واحدة هامة عن نشاط الجهاز السرى ! بل وجد فيها مجموعات من الجرائد والمجلات التى لا قيمة لها . ماذا حدث للتعليمات السرية ؟ أين ذهبت ؟! . .
واتصل الدكتور أحمد ماهر بعبد الرحمن فهمى فى السجن ، وعرف منه الحقيقة المذهلة ! إن عبد الرحمن فهمى تلقى قبل القبض عليه بأربع وعشرين ساعة رسالة من أحد أفراد الجهاز الذى يعمل فى القيادة البريطانية بأنه تقرر القبض عليه فى اليوم التالى ! وأسرع عبد الرحمن فهمى ونقل جميع التعليمات السرية والأوراق السرية والمذكرات الهامة من مكتبه ، ومن بيته ، إلى مكان مجهول ! . . بل إن عبد الرحمن فهمى طلب عند القبض عليه من الضباط أن يفتشوا المكتب ، فقالوا إن تعليمات اللورد ألنبى ألا يفتشوه بل يضعوا عليه الشمع الأحمر ، لأن فيه الرسائل المتبادلة بشأن المفاوضات التى تجرى مع سعد زغلول ولورد ملنر فى لندن ، وأن اللورد ألنبى تلقى تعليمات بألا تمس هذه الرسائل إلا بعد الرجوع فى شأنها إلى لندن .

وأبرق الدكتور أحمد ماهر إلى سعد رسالة بالشفرة بأن الرسائل السرية فى أمان ! . . ولولا هذا لكان سعد زغلول أحد المتهمين فى قضية عبد الرحمن فهمى بتهمة « التآمر على الاحتلال ، وتأليف جمعية سرية تسمى جمعية الانتقام ، غرضها خلع السلطان وقلب حكومته ، وقتل السلطان ووزرائه » كما ورد فى نص قرار الاتهام !

كيف عرف سعد ؟!

ولكن ماذا فعل سعد زغلول فى لندن عندما وصله نبأ القبض على عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى للثورة ! ؟ إن إسراع سعد زغلول بإرسال تلغراف

من باريس إلى ابن شقيقته سعيد زغلول فى القاهرة بإمضاء زوجته صفية زغلول ، يدل على هذا الاهتمام . ولكن سعيد زغلول الذى تلقى التلغراف مات فى عام ١٩٢٣ . وصفية زغلول التى أرسلت التلغراف ماتت بعد ذلك بعدة سنوات ، وأحمد ماهر مات عام ١٩٤٥ . . والاعتماد الوحيد حتى الآن هو على الرواية التى كانت معروفة فى أسرة سعد زغلول ، والتى سمعتها من سعيد زغلول وهو خالى !

ولكن فى دراسة التاريخ لا تقبل شهادتى ولا شهادة الأستاذ مراد فهمى وزير الأشغال السابق الذى قال لى إنه يذكر تماماً واقعة فتح باب غرفة والده المختومة بالشمع الأحمر . . بل قد لا يقبل التاريخ شهادة الصحف ! إن جريدة الأهرام فى الصفحة الثالثة من العدد رقم ١٣١٨٧ الصادر فى يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ ، وفى الصفحة الأولى من العدد رقم ١٣١٨٨ الصادر فى يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٠ أوردت نص التحقيق الذى أجرته المحكمة العسكرية البريطانية فى شأن فتح الباب المغلق بالشمع الأحمر فى مكتب عبد الرحمن فهمى ، ولكن ليس فى هذا كله دليل مكتوب على ما حدث لسعد زغلول فى لندن عندما علم باعتقال عبد الرحمن فهمى .

فكيف نثبت هذه الواقعة الخطيرة ؟ . . إن مذكرات سعد زغلول تستطيع أن تحمل الرد الحاسم . ففى صفحة ٢٢٤٢ من مذكرات سعد زغلول كتب سعد يقول :

أول يوليو سنة ١٩٢٠

« ورد تلغراف من محمود سليمان باشا (رئيس لجنة الوفد المركزية) بتاريخ اليوم أول يوليو ، يفيد أنه قبض على عبد الرحمن فهمى ، وأودع سجن قصر النيل . وأطلعت عدلى يكن وبعض الإخوان على التلغراف ، وأخبرنى عدلى يكن أنه سمع

من الأعرج « مستر رولاند ، مندوب لورد ملنر « أنه وردت أخبار لوزارة الخارجية عن أن فى مصر استعداداً لإحداث اضطرابات إذا انقطعت المفاوضات . ثم استدعينا الأعرج (مندوب لورد ملنر) وأطلعناه على التلغراف فقال إنه لا علم له به . وقال إن هذا غير مناسب ، وأنه يذهب حالا إلى لورد ملنر ليحيطه به ، وليحصل منه على تحديد وقت لأن يقابلوه (مخاطباً لى ولعدلى) ، فقال عدلى إنه لا لزوم لكونه يقابل ملنر ! ولم يبد عدلى يكن اعتراضاً (على القبض على عبد الرحمن فهمى) بل اكتفى بأن اشترك فى شرح الحالة . ثم تنحى عدلى يكن عن الحضور (حضور اجتماعى مع لورد ملنر بشأن عبد الرحمن فهمى) . وبعد انصراف الأعرج (مندوب لورد ملنر) انصرف عدلى يكن من غير انتظار عودة الأعرج ! فتعجبت من تحرزه من الاعتراض أمام الأعرج ، ومن انسحابه من مقابلة لورد ملنر . وقلت : « إذا كان الحال هكذا فويل لنا إذا نجحنا ، وإذا خبنا ! » .

ثم عاد الأعرج بعد قليل ، وقال إن لورد ملنر كان عنده علم بهذا الحادث : لأنه ورد على وزارة الخارجية تلغراف يفيد بأنه قبض عليه للاشتباه فى أن له دخلا فى الاعتداء على الوزراء . وأن لورد ملنر طلب — بتلغراف — التفصيلات ، وأنه آسف لهذه الحادثة . وأنه مسافر غداً ، ولا يعود إلا فى مسائه ، ولى أن أقابله بعد غد فى الصباح ، فى الوقت الذى أريده ، قبل الظهر المحدد لاجتماع اللجنة الأصلية (للمفاوضات) .

وحضر بعد ذلك حمد الباسل وعبد العزيز فهمى ، ثم سينوت حنا ، فقصصت الأمر عليهم ، واتفق الرأى على أن أذهب غداً إلى لورد ملنر وأقول له إن كان الأمر فى يد القضاء فسمعاً وطاعة ، وإن كان حصل تنفيذ للأحكام العرفية فلا نقبل هذه المعاملة ولا ينبغى لنا أن نستمر فى المفاوضات ، فإن قبل لورد ملنر قطع المفاوضة

دل ذلك على أنهم لا يريدون أن يتفقوا معنا ، وإن . . لا ، فعلنا الواجب علينا .

ولم يحضر عبد اللطيف المكباتى ولا على ماهر . وأمضيت السهرة مع عبد العزيز فهمى إلى الساعة الثانية صباحاً بعد نصف الليل ، وقد استغرب من عملى مثل استغرابى ، كما استغرب منه حمد باشا الباسل . . . » .

هذا نص ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته فى يوم أول يوليو سنة ١٩٢٠ عندما وصله نبأ القبض على عبد الرحمن فهمى رئيس جهاز الثورة السرى .

ولكن ماذا فعل فى اليوم الثانى ؟


مصر

أزمـــة فــى لنــدن من أجــل عبد الرحمن فهمى!

شعر سعد زغلول وهو فى لندن بأن الثورة أصيبت بضربة خطيرة، بعد أن قبض الإنجليز على رئيس الجهاز السرى للثورة، الذى لا يعرف أحد من أعضاء الوفد أى شيء عن مهمته الخطيرة ! .

وحدثت أزمة فى لندن بين سعد زغلول وعدلى يكن . . عدلى فى ذهول من موقف سعد العجيب ، وإظهاره كل هذا الاهتمام بالقبض على عبد الرحمن فهمى ! من هو عبد الرحمن فهمى ؟ إنه سكرتير لجنة الوفد المركزية فقط لا غير ! فهل يستوجب هذا قطع المفاوضات ؟ ! لقد سبق أن قبض الإنجليز على محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية ، ووالد محمد محمود عضو الوفد ، فلم يبد سعد زغلول هذا الاهتمام ! . . وقبض الإنجليز على إبراهيم سعيد باشا وكيل لجنة الوفد المركزية ، وأمين صندوقها ، فلم يهتز سعد زغلول ! .. وقبض الإنجليز على عشرات من رجال الثورة وحكموا عليهم بالإعدام ، ونفذوا فيهم أحكام الإعدام ، ولم يكن سعد زغلول يفعل سوى الاحتجاج على هذه المظالم ! . . فلماذا هذا الاهتمام الخطير ، ولماذا التهديد بقطع المفاوضات ؟

بل إن بين أعضاء الوفد علي ماهر ، وهو ابن شقيق عبد الرحمن فهمي ، وعبد اللطيف المكباتي وهو قريب له ، وهما لا يريان في القبض على عبد الرحمن فهمي هذا الأمر الجلل الذي يشعر به سعد زغلول ! . . ولكن علي ماهر وعبد اللطيف المكباتي لم يعرفا دور عبد الرحمن فهمي ، ولم يكونا على علم بحقيقة نشاط الجهاز السري . . وقد يعذر عدلي يكن وعدد من أعضاء الوفد الذين أخفى عليهم سعد هذه الحقيقة الخطيرة ، عندما عارضوه في الإجراءات التي يريد أن يتخذها بقطع المفاوضات من أجل القبض على عبد الرحمن فهمي . ولكن هل كان سعد زغلول يستطيع أن يأتمن كل أعضاء الوفد على هذا السر الرهيب ! خاصة وهو يعتقد أن أغلبية الأعضاء ليست مستعدة لأن تستمر مع الثورة إلى نهايتها ، فكيف يطلعهم على ما يقوم به الجهاز السري للثورة ، وقد ينفصلون منها أو يعتزلون العمل فيها كما بدأ بعضهم يفعل في تلك الأيام !

إذا كان عدلي يكن قد رفض أن يشترك مع سعد زغلول في التحدث في هذا الموضوع مع لورد ملنر ، عندما عرف أن التهمة الموجهة لعبد الرحمن فهمي هي أن له دخلا في الاعتداء على حياة الوزراء . . فماذا كان يفعل لو عرف الحقيقة كلها التي أعلنت بعد ذلك بأسبوعين عند ما أعلنت عريضة الاتهام التي جاء فيها بالنص :

« المتهم عبد الرحمن بك فهمي وآخرون ، متهمون بارتكاب جرائم تقع تحت طائلة الأحكام العرفية وهي التآمر ، وذلك أنهم كانوا أعضاء في جمعية تسمى جماعة (الانتقام) التي كانت أغراضها خلع عظمة السلطان ، وقلب حكومته ، وإحداث هيجان ، والتحريض على القتل ، وتوزيع أسلحة ، وقتل عظمة السلطان ، ووزرائه ، وآخرين . ومتهمون أيضاً بارتكاب جريمة أخرى تقع تحت طائلة الأحكام العرفية ، وهي التحريض على القتل ، وذلك أنهم في أوقات مختلفة ، بمنزل عبد الرحمن

بك فهمى ، وفى الأزهر . وفى محال أخرى ، حرضوا عبد الظاهر السمالوطى ومحمد منيب ، وأشخاصاً آخرين على قتل عظمة السلطان ووزرائه . بواسطة إلقاء القنابل عليهم ، وبوسائل أخرى » .

وقد نشر قرار الاتهام هذا فى صفحة ٣ من جريدة الأهرام الصادرة فى ١٤ يوليو سنة ١٩٢٠ ، فماذا فعل سعد زغلول عند ما أذيع أن غرض عبد الرحمن فهمى هو خلع السلطان وقتله ؟ ! إن مذكرات سعد زغلول تروى قصة الصراع الذى دار فى لندن بين الذين يعلمون ، والذين لا يعلمون !

كتب سعد زغلول يقول :

الجمعة ٢ يوليو سنة ١٩٢٠

اجتمع أعضاء الوفد ، وحضر عدلى يكن . وجرى الحديث فى حادثة عبد الرحمن فهمى ، وقد كان الأعرج (مستر رولاند مندوب لورد ملنر) حضر قبل ذلك ، وقال إن أسباب القبض عليه غير معلومة ، وطلب لورد ملنر بتلغراف تفصيلها . وأنكر ما قاله بالأمس من أن الخبر الذى ورد على وزارة الخارجية بالقبض عليه أنه حصل اشتباه فيه بأن له يداً فى الاعتداء على « حياة » الوزراء . وقال إن ذلك كان فرضاً من لورد ملنر ، لا خبراً واردا من مصر على وزارة الخارجية . وتبين أنه تناقض فى أقواله .

وقال حمد باشا الباسل لعدلى باشا يكن : إنه يحسن أن تقابل لورد ملنر ، لكى تفهمه الحال جيداً ، وتنقل له ما فى نفوسنا . فأجاب عدلى يكن وقال إنه لا يذهب أبداً ، والأحسن أنى أنا الذى أذهب لكى أقول ما فى نفسى . وكان لطفى السيد يقول . ويوافقه على ماهر وحمد الباسل ومحمد على : « إن الأحسن ألا تقطع المفاوضة .

ولا تتأجل ، بل تستمر » . وقال عدلى يكن : « يلزم أن يعطى لورد ملنر الزمن الكافى لكى يصلح ما أفسده غيره » . . قلت له : « سننظر فى الأمر بعد الظهر » .
وتحادثت مع محمد محمود بعد ذلك ، فأظهر أسفه للحادثة ، ولكنى شعرت منه أنه موافق على رأى لطفى السيد وعدلى يكن ، وما رأيت منه تأثراً لتنحى عدلى يكن (عن التدخل فى مسألة عبد الرحمن فهمى) . والحاصل أن المسألة ليست مما يتهاون فيه ، وربما كان الأحسن أن تقول لملنر إنه يظهر أن هناك سياستين : سياسة إنجليزية فى مصر ، وسياسة أخرى فى لندن . وأن الأولى هى التى فعلت ما نكره ، وما نشكو منه ، من غير أن يكون للثانية دخل ، وحينئذ لاينبغى لنا ، وقد رأينا عطفا من الثانية ولطفا أن نغلب أسفنا من السياسة الأولى على سرورنا من الثانية ، ولهذا عولنا على متابعتها وعدم المبالاة بما تعاملنا به غيرها ، وقد يكون من المفيد أن نشير إليه بأن القبض لو كان بيد القضاء فلا حيلة لنا فيه ويلزم الخضوع لأمره . . . ولكنه بيد السياسة ، ولهذا لا يصح لنا أن نغض الطرف عنها ، لا نحن ولا هو (ملنر) .

* * *

كلمنى مساء اليوم عدلى يكن بالتليفون قائلا إن الأعوج (مندوب لورد ملنر) يؤكد أن التلغراف الوارد من مصر خال من بيان أسباب القبض ، وأن لورد ملنر أرسل تلغرافًا صباح اليوم يطلب التفصيل ، ويوصى باستعمال الحكمة أو كمال الاحتياط حرصاً على سير المفاوضات . وربما لا يأتى الجواب غداً . فأجبته بأنى غير متصور أن يخلو التلغراف من بيان الأسباب . فقال عدلى بعد قليل من التردد : « إنه جاء فيه أنه إلحاقا لتلغراف سابق » . فقلت : « التلغراف الذى أخبرتنى عنه ؟ ! » . وقد كان عدلى يكن أخبرنى أنه وردت على وزارة الخارجية هنا كما يقول الأعوج (مندوب

لورد ملنر) أخبار تفيد أن هناك (فى مصر) ، استعداداً لإحداث اضطرابات إذا لم تأت المفاوضات بنتيجة . فقال عدلى : « ليس هو إياه : ولكنه تلغراف آخر ، يفيد أن عبد الرحمن فهمى له يد فى الاعتداء على الوزراء ! » فاستنتجت من ذلك ثلاث نتائج : الأولى : أن لورد ملنر أوصى بالحكمة عقب التلغراف الأول ، وما طلب التفصيل إلا عند التلغراف الثانى .

والثانية : أن عدلى يعلم من أول الأمر بالمسألة .

والثالثة : أن تنحيه (عن مقابلة ملنر للتحدث فى مسألة عبد الرحمن فهمى) إنما كان بناء على علمه .

ووافقنى على ذلك عبد العزيز فهمى ثم محمد محمود .

السبت ٣ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان (رئيس لجنة الوفد المركزية بالقاهرة) بأن القبض على عبد الرحمن فهمى لامبرر له ، والقصد منه إضعاف الثقة باللجنة المركزية . وكان قد ورد هذا التلغراف بعد أن قال لى الأعرج إن لورد ملنر مستعد لمقابلتى صباح اليوم فى أية ساعة . بعد أن كان قد تحدد انعقاد اللجنة الأصلية (للمحادثات) الساعة الثانية عشرة ، عاد وأخبرنا بالتليفون أننى سأقابل ملنر فى الساعة الحادية عشرة والنصف .

فما هذا الاختلاف ؟ أليس معناه أن هناك مناورة ؟ أو هو نتيجة حوادث لا نعلمها سيكشف المستقبل عنها ؟ .

* * *

« قابلت ملنر فى الساعة الحادية عشرة وعشر دقائق ، وأبديت له استيائى من القبض على عبد الرحمن فهمى. وقلت له إن كان القضاء هو الذى أمر بالقبض عليه فلا اعتراض لنا ، ولكن إذا كان ذلك حصل اعتباطاً أو سياسة ، فذلك ما لا قبل لنا باحتماله ، وما دام سبب القبض لم يكن معلوماً ، ولا هناك أدلة على تداخله فى جناية بعينها ، حق لنا أن نعتقد أن الأمر لم يأت من جانب القضاء ، وأخشى أن تكون السياسة المعارضة فى مصر للمفاوضة هى التى قضت بذلك .

فقال لورد ملنر : « إنى اهتممت بالمسألة ، وأكبر ظنى أن القبض عليه للاشتباه فى أن له دخلا فى الاعتداءات على الوزراء ، وقد طلبت التفاصيل ولم تأت بعد، وإنى مشترك معك فى أنه إذا لم يكن هناك تهمة معينة ولا دليل عليها كانت المسألة خطيرة ، وحق لى العمل » .

وفى هذه الأثناء قدم له سكرتيره ورقة مكتوبة ، فقال لوردملنر : « إن هذا تلغراف من مصر يفيد أنه تم القبض على عبد الرحمن فهمى بتهمة معينة ، وأن هناك أدلة ستصل فى تلغراف آخر » . فقلت : « إن هذا التلغراف يدل على أنه ليس هناك أدلة ، لأنه لو كانت، لوضحوها فى هذا التلغراف، لأنها هى التى تهم معرفتها، وهذا ما يجعلنى أعتقد أن السبب سياسى ، ولا يليق حصوله فى أثناء المفاوضات التى حصلت بقصد الوصول إلى اتفاق بيننا » . قال لورد ملنر : « إنى منتظر التفاصيل لأعمل بناء عليها »..

وحكيت له قصة الثعلب وهربه عند علمه بتسخير الجمال فى السلطة العسكرية : « قالوا للثعلب : « لماذا هربت من مصر ؟ » قال : « إن السلطة العسكرية تجمع الجمال ». قالوا: « ولكنك لست جملا » ! . قال الثعلب : « سأقول لهم أنا جمل .

فيقولون : ثعلب . لا ، جمل ! لا ، ثعلب ! . . حتى أبقى مسجوناً إلى أن تنتهى الحرب !» . . وقلت ضاحكاً : «إن الاتهام سهل، ولكن الإثبات صعب جداً، ولاينبغى أن تسعوا للحصول على الأدلة، بل يجب — خصوصاً فى هذه الحالة — أن يكون الحبس بناء على وجودها ! » .

فوافق لورد ملنر على ذلك . وجاء ذكر تفتيش بيت عبد الرحمن فهمى، فقلت : «هل ينبغى أن يفتش بيته ، وفيه مخابراتنا المتعلقة بالمفاوضة ، بعد أن استأذنا أن يكون التخابر أحياناً بيننا وبين الوفد فى القاهرة بالشفرة أثناء المفاوضات ، وقد يجوز أن يكون فى هذه المخابرات مايسوؤك ؟ إن حماية المخابرات تقضى بعدم التعرض لها بالتفتيش فى الأحوال الاستثنائية !» . فقال لورد ملنر : «إنى موافق على ذلك، ومتأكد تقريباً أن لورد أللنبى لا بد أن يكون جرى على ذلك ، ومع هذا فإننا لانفعل شيئاً حتى تأتى التفاصيل . . وأنا أول من يفهم حرج مركزك فى هذه الحالة » .

٥ يوليو سنة ١٩٢٠

بعد انتهاء المفاوضات اليوم مع لورد ملنر ، وانصراف إخوانى (عدلى يكن ، وعبد العزيز فهمى ، ومحمد محمود) تكلمت مع لورد ملنر فى مسألة عبد الرحمن بك فهمى. فقال إنه مقتنع تمام الاقتناع بأن القبض عليه لم يكن إلا بناء على أدلة، ولا بد من عرض هذه الأدلة على القاضى الفصل فيها ، وأن البلد تحت الأحكام العرفية . . وغير ذلك من الأقوال التى لم أرتح إليها .

٨ يوليو سنة ١٩٢٠

فى نهاية اجتماعى بلورد ملنر تكلمت معه فى مسألة عبد الرحمن بك فهمى ، فقال إنه ورد عليه من مصر ما يدل على أنه تحول إلى محكمة عسكرية . فقلت : « إننا نخضع لحكم القضاء » .

١٠ يوليو سنة ١٩٢٠

فى هذا اليوم ورد تلغراف من محمود سليمان باشا ، بأن عبد الرحمن فهمى بك تحول إلى محكمة عسكرية تنعقد فى يوم ١٥ يوليو بتهمة كونه عضواً فى جمعية « الانتقام » . وجرى التحقيق فى غيابه بواسطة محمد بدر الدين مدير الأمن العام و « مكنوتن » . ولم يسأله أحد ، والشهود ضده ملفقون . والقلق عام .. فذهب عدلى إلى لورد ملنر فى الساعة الرابعة مساء ، وأطلعه على التلغراف . فاستبعد لورد ملنر حصول ذلك . ووعد أن يستفهم تلغرافيًّا عن الحقيقة ، وأكد أنه كتب مرتين توصية لاستعمال الدقة والاحتياط ، وأن لورد اللنبى أكد له أن كل الضمانات لحرية الدفاع وعدالة الحكم ستعطى .

١٥ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان بأنه تحددت جلسة فى ١٥ يوليو للتحقيق مع عبد الرحمن فهمى بك ، وأن المتهمين بلغوا ثلاثين ، وأن جلسة المحاكمة تحددت فى يوم ٢٠ يوليو . وقد تبين أن جلسة التحقيق التى تحددت كانت بعد قرار المحاكمة ، ولم يحصل التفكير فيها غالباً إلا بعد ملاحظتى للورد ملنر . واقترح محمد محمود أن

يدافع محام إنجليزى عن عبد الرحمن فهمى (أمام المحكمة العسكرية الإنجليزية) فقوبلت الفكرة بالارتياح لأنه لا بد أن يكون بريئاً ،ولم يتهم إلا للخدمات التى كان يؤديها للوفد ، لا لكونه جانياً ، إذ يعلم أن الإجرام ليس من وسائل الوفد ولا من رغائبه ، بل من أقبح الأشياء لديه ، ولا يزال على بك ماهر وعبد اللطيف المكباتى يبحثان عن محام قدير لهذه المهمة . ولقد فكرت أمس طويلا ، وأخشى ما أخشى أن التباطؤ (فى المفاوضات) مع استبداد الحكومة فى مصر ؛ والدسائس التى يبثها أعداء الوفد ضده ، خصوصاً بعد اعتقال رجل مثل عبد الرحمن فهمى ، كان عليه معول كبير فى ترويج الأفكار الصحيحة ، ومقاومة الآراء الفاسدة التى كان يروجها الخصوم والحاسدون . ولقد قال لى أمس مستر ولرند (مندوب اللورد ملنر) إن الأمير عمر طوسون باع قطنه بمبلغ ثمانمائة ألف جنيه ؛ وعلمت أنه وضع هذه الأموال تحت تصرف خصوم الوفد . وأيد حمد باشا الباسل هذه الرواية ! .

* * *

١٦ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد أمس تلغراف من محمود باشا سليمان بتاريخ ١٥ يوليو بأن جلسة التحقيق ضد عبدالرحمن فهمى بك وبقية المتهمين انعقدت ، وتلا الضابط الإنجليزى المحقق أوامر مقتضاها أنه لن يحقق ، وإنما تنحصر مأموريته فى أن يتلو على الشهود أقوالهم للتحقق من صحة صدورها منهم ، ويجب أن تنحصر المناقشة فى هذه الأقوال فقط ، فاعترض المحامون على هذه التصرف ، واعتبروه مخالفاً للقانون ، وطلبوا إجراء

تحقيق قانونى عادل' فلم تجب المحكمة العسكرية طلبهم . . . فانسحبوا من الجلسة محتجين ، وقابلوا الضابط البريطانى ممثل الاتهام فى المجالس العسكرية ، فوافق على مخالفة التصرف للقانون ، ولكنه أعلن أنه لا يستطيع أن يفعل شيئًا ! .

• • •

ثم يكتب سعد زغلول ويقول (صفحة ٢٢٥٥) فى مذكراته :

« واستغربنا جدًا من هذه المعاملة ، واعتبرناها دليلا على سوء نية القوم ، وأنهم لا [illegible] شيئًا ، [illegible] الأفضل وضع مذكرة تشير إلى ظلم تلك الإجراءات

الاستمرار فى المفاوضة مع وجودها . وقد حررت هذه

المذكرة فعلا ، وترجمها كامل سليم إلى الإنجليزية أمس ، وترجمها كل من عبد العزيز

، ثم حضر عدلى يكن باشا وحسين رشدى باشا إلى

حادة . وكان لطفى السيد وعدلى يكن ورشدى يقولون إنه

ات بناء على هذا السبب ، لأنه غير كاف فى اعتبارهم ،

ما بعد ورود مذكرة ملنر عن المفاوضات . وكان لطفى السيد

يساعد عدلى يكن ورشدى ! . . ولكن الأغلبية ، ما عدا لطفى السيد ومحمد محمود وحمد الباسل ، وافقت على رأيى بإرسال المذكرة . ولما اشتد الجدل قلت : « إننى المسئول عن المفاوضات ، وأشعر أن القوم يتلاعبون بنا ، حتى تنقسم البلاد على نفسها ، بمساعى السلطات وغيرهم من الخصوم والحاسدين . وهذا سبب كاف فى اعتبارى لأن أقطع المفاوضات على هذا السبب ، وهو خير من قطعها بسبب البطء

فيها ، وهو بطء مقصود ، يقصد به اكتساب الوقت حتى يتم هذا الانقسام ! .
وهم (الإنجليز) إلى اليوم لم يرتبطوا معنا بشيء، وما ارتضينا كذلك بشيء منهم .
وقد أفهمت عدلى يكن عند ما أراد التشكيك فى صحة التلغراف بأن مرسله هو مصدر علمنا بالأشياء ، وليس لنا أن نشك فى صحة روايته . وأجبت على تهديده لنا ، بأن هذه مسئولية كبرى ، وعلى قول عدلى أن من الخسارة أن تنقطع مفاوضات الاستقلال بناء على هذا السبب . . أجبته بأننا لا ننال شيئاً ، وأن تلك المماطلة وهذه المعاملة تدلاننا على أنهم لا ينوون إعطاءنا شيئاً ! . . وقلت جواباً على اعتراض رشدى باشا بأنه لا ينبغى قطع المفاوضات بسبب مخالفة العدالة فى مصر ، بأن هذا أكبر سبب ، لأن العدالة تخالف النكاية برجالنا الوطنيين ، فى الوقت الذى نمد يدنا إليهم لعقد اتفاق بين الأمتين . وقد جاء كلام عدلى باشا أن لورد ملنر بعث إليه ليحضر عنده فى الساعة السادسة من مساء هذا اليوم ، فتأجل البت فى المسألة لحين عودته من عنده . وقال عدلى ، عند انصرافه ، إن ملنر يرجو أن يطلع على المذكرة قبل عرضها ، ليحدد فيها ما لا يكون مقبولا قبولا أساسياً .

وقد كان عدلى باشا ، أثناء المناقشة ، مضطرباً ، يغضب تارة ، وتارة يرضى ، ولكن لم ألن لشدته ، ولا للينه ، كما أنى لم أبق لرشدى حيلة يستعملها حتى نقضتها ، بما كان يفحمه . وكانت خطة رشدى وزميله عدلى ولطفى السيد غير ملائمة لخطة الوفد. وقال على ماهر بعد انتهاء المناقشة إن الأغلبية مع المذكرة ، ولم يشذ عنها إلا أقلية ضعيفة . فقال محمد محمود بشىء من الانفعال : « كيف ذلك ؟ » ، وكان يعنى أن الأكثرية لم تكن موافقة عليها . فسألته عن رأيه ، فقال (محمد محمود) : « إنى لم أطلع على المذكرة » ، فدعوته ليقرأها عند الغداء . . فذهب ولم يعد ! . . ثم بعد الغداء سألته عنها ، فقال إنه لم يطلع عليها . . فأردت أن أحكى له مضمونها ،

فلم يقبل بحجة كونه ذاهباً مع على ماهر عند المحامى . وما ذهب ، بل عاد بعد قليل ، وجلس يقرأ الجرائد ، وما تكلم فى المذكرة . .

فانظر لهذا التصرف ، يدلك على أن هناك ما يلزم التنبه له تنبهاً شديداً ! .

١٧ يوليو سنة ١٩٢٠

كان عدلى يكن وعدنا بأن يعود من عند لورد ملنر ، إلينا تواً ، فانتظرناه لحد الساعة الثامنة ، فلم يحضر . وكنت مع واصف غالى نتحدث فى طول غيابه ، فقلت ، ووافقنى على قولى ، إنه لا بد أن يكون مر على رشدى باشا قبل أن يحضر إلينا . لأنه لا يمكن أن تكون الجلسة مع لورد ملنر طالت به إلى هذا الحد . ولم نكد ننتهى من حديثنا حتى تكلم عدلى بالتليفون قائلا إنه عاد إلى الفندق ، وحاضر بعد العشاء ، وإنه اطلع على مذكرة ملنر ، وناقشه فيها فوجده مستعداً لتعديل بعض ما ورد فيها .

بعد العشاء حضر عدلى مع رشدى ، وحضر جميع أعضاء الوفد .

وكتب سعد زغلول فى صفحة ٢٠٥٧ : قال عدلى : « إن لورد ملنر أكد له أن العدالة فى قضية عبد الرحمن فهمى لا بد أن تبلغ حدها » . قلت : « ما أحلى القول ، وما أمر العمل ! » .

ثم تحدث عدلى يكن عن المفاوضات ، وعن مذكرة لورد ملنر عن مقترحاته لأساس الاتفاق ، وكتب سعد زغلول يقول : « قرأ لنا عدلى المذكرة التى أعدها ملنر وزملاؤه ، لعرضها علينا ، بالإنجليزية ، وترجمها إلى الفرنسية وتكلم عن النقط التى ناقشه فيها ، وسلم إليه فى بعضها واستعد للمناقشة معنا فى وقت آخر . وكنت متعباً وقت الترجمة وحكاية المناقشة . وكان عدلى يترنم بألفاظ ملنر ،

ويعجب بروايتها ، فلما انتهى قلت له : « إن هذه المذكرة أنكرت ما مضى ، وجعلت كل المحادثات سلبى ، والتسويف ظاهر فيها ، والمطل غايتها ! » . . وأخذ عدلى يؤولها ! . . ورشدى يسندها ! . . واحتد الجدل بينى وبين عدلى وساعدنى سينوت حنا ، ولكنه تجاوز فى التظاهر بعدم الرضاء ، والقول بقطع المفاوضة . . فانبرى له عدلى ، وأوسعه تأنيباً . . وجاء فى قوله ، وهو فى شدة الغضب : « هذا شيء يجنن ! » . فقلت : « كيف ؟ » . قال مؤكداً غضبه : « نعم » . . وخرج عدلى من غير أن أقول له شيئاً ، وقال لى : « أنا لا أقصدك ، وإنما أقصد الكلام الذى تم بينى وبين سينوت حنا » . . فتداخلت بينهما ، وأنهيت الأمر ، ثم بعد ساعة انصرف عدلى مع رشدى .

والذى أشعر به أن عدلى يريد أن نصل إلى حل على أى وجه كان ، لأنه معجب بثقة لورد ملنر به كل الإعجاب ، ولا يريد ضياع هذه الثقة . ورشدى ليس مثله ، ولكن الذى بينهما ناشئ عما بينه وبين الإنجليز من الثقة والحب . ويشايع عدلى لطفى السيد ومحمد محمود ، وابتدأ محمد على (علوبة) يميل ميلهما ! . . وقد طلب محام شهير قصده على ماهر للدفاع عن عمه عبد الرحمن بك فهمى عشرة آلاف جنيه ، فاستكثرتها ، وقلت : « الأحسن أخذ غيره ، ممن يكون أقل كلفة منه » . وكان ذلك بحضور عبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود وعلى ماهر . وتم الأمر على ذلك ، وأشعر على ماهر سمسار المحامى الشهير الغالى بذلك من أمس . . . ولكن سينوت بك حنا اعترض — وأنا داخل لبيت الأدب — قائلا : « أريد أن أحدثك بأمر » . . قلت : « ما هو ؟ » . قال : « إن إخواننا يريدون توكيل المحامى الغالى ، ورجونى أن أقول لك ذلك . » قلت بغضب : « إن هذا هذيان ! » ، ثم دخلت . .

وبعد أن خرجت ، قال لى سينوت حنا إن لطفى السيد ومحمد باشا محمود تكلما على الغداء بذلك . ففتحت الكلام أمام أعضاء الوفد جميعهم ، وقلت لهم إنى لا أريد أن تذهب الأموال ضياعاً ، ولا أرى وجهاً للتشبث بذلك المحامى ، على أنى لا أعارض فيه إذا لم تتجاوز أتعابه خمسة آلاف جنيه ، لأن هذا المبلغ يحتمل دفعه ، أما المبالغة فليست مرغوبة ، ولا سليمة من الانتقادات ، وقد كنت ارتحت أمس لعدولنا عن هذا المحامى الغالى ، عند ما علمت بأنه أشاع مقدار أتعابه ، حتى وصلت إلى لورد ملنر ، كما روى خبر استكثارنا لها .

وغضب محمد محمود باشا متوهماً أنى أنسب إليه أنه هو الذى دفع سينوت حنا الكلام رغبة فى تنفيع صاحبه المحامى . وما كان بصاحبه ، ولا يعرفه ، ولكن كل ما فى الأمر أنه متزوج بإحدى كريمات ناظر المدرسة التى تخرج منها هذا الغضوب ! .

١٩ يوليو سنة ١٩٢٠

أرسلت إلى لورد ملنر هذا الاحتجاج على التصرفات التى حصلت فى قضية عبد الرحمن فهمى ، وهذا نصه : « إن التلغرافات التى تردنى من مصر فى هذه الأيام ، تدل على أن السلطة فيها تتبع سياسة استثنائية ، توجب الانزعاج ، وترفع الطمأنينة من القلوب . فقد ألقت القبض على ثلاثين شخصاً ، وأودعتهم السجن ، من غير سؤال ، وحققت ضدهم ، ثم حولتهم على المحاكمة أمام مجلس عسكرى يجب أن ينعقد فى ٢٠ يوليو . وبعد أن تحددت هذه الجلسة لمحاكمتهم ، حددت جلسة قبلها أى بتاريخ ١٥ يوليو للتحقيق معهم . ولما حضروا مع المحامين عنهم الذين يبلغ عددهم ٢١ محامياً ، تلا عليهم الضابط المحقق أمراً ، بأنه لن

يحقق معهم ، وإنما تنحصر مأموريته فى أن يتلو على الشهود أقوالهم ، التحقق من معرفة صدورها منهم ، وأن المناقشة إنما تحصل فى هذه الأقوال فقط . . فاحتج المحامون لمخالفة هذا الإجراء العدل والقانون ، وطلبوا منه إجراء تحقيق قانونى عادل ، فرفض طلبهم ، واضطروا للانسحاب ، وعرضوا الأمر على المدعى العمومى، فوافقهم على مخالفة هذه الإجراءات القانون ، ولكنه عرفهم بأنه لا يستطيع عمل شىء . ولم يعبأ المحقق بانسحابهم ، بل استمر فى تلاوة أقوال الشهود ، ولم يتمكن المحامون من الاطلاع على أوراق الدعوة .

ولسنا نتعرض للتهم الموجهة ضد المتهمين ، بنفى أو إثبات ، لأننا لا نعرف الحقيقة فى أمرها ، وقد يجوز أن يكونوا جناة ، كما يجوز أن يكونوا أبرياء ، ويجب أن يمضى القضاء فى حكمه لهم أو عليهم ، كما أبدينا لكم ذلك من قبل . ولكن الذى يهمنا بصفة كوننا مصريين ، ونواباً عن الأمة المصرية ، أن تستوفى جميع الإجراءات التى وضعها العدل ،وأيدها القانون ، لضمان العدالة وحرية الدفاع . والإجراءات التى باشرتها السلطة فى هذه المسألة مخلة كل الإخلال بهذه الضمانات ، كما تدل عليه المذكرة المرفقة بهذا ، الصادرة من أشهر المحامين هنا . وكنا ننتظر ، فى الظروف الحاضرة التى تجرى المفاوضة فيها للتوفيق بين الأمتين ، وتأسيس العلائق بينهما على المودة والصفاء ، أن يعامل المصريون بأحكام القوانين المدنية لا بالأحكام العرفية ، ولا بما هو أشد شذوذاً حتى من هذه الأحكام الاستثنائية بطبيعتها ، لأن سوق المتهم بجناية من أفظع الجنايات وأشنعها ، أمام محكمة يصح أن تحكم عليه بالإعدام ، من غير سؤال عن التهمة ولا تحقيق بحضوره ، وانتداب ضابط يتلو على الشهود أقوالهم ، ليذكرهم بها قبل أدائها فى هذه الجلسة ، كل ذلك شذوذ عن كل مبدأ .

والإتيان بهذا الشذوذ تحت اسم العدالة مزعج للنفوس، ومن شأنه توسيع الخلف بين الأمتين، وإحباط المساعي المبذولة للاتفاق. إن مصر كانت تنتظر بمناسبة الدخول في المفاوضات أن تلغى الأحكام العرفية، فإذا هي باقية تحتها، بل تحت ما هو أكثر منها شذوذاً، وأشد خطراً على حرية البلاد وحياة الأفراد. هذه هي حقيقة الحال، وترون جنابكم أنها بلغت حداً من الخطورة يهدد الاتفاق الذي نريد وضعه !..
ولهذا رأيت أن من المفيد أن أحيط جنابكم علماً بالحالة.

وتقبل أيها السيد الكريم احتراماتي الأكيدة.

سعد زغلول

ولكن جهود سعد زغلول لم تفلح.. إن المحكمة العسكرية البريطانية العليا المؤلفة من خمسة ضباط برياسة البريجادير جنرال لوسون أصدرت الحكم بإعدام عبد الرحمن فهمي، ومحمود عبد السلام، ومحمد يوسف، ومحمد حسن البشبيشي، ومحمد لطفي المسلمي، وحكمت على باقي المتهمين بالأشغال الشاقة.

ولكن قصة عبد الرحمن فهمي لم تنته بالحكم عليه بالإعدام !

صدى الحكم بالإعدام على عبد الرحمن فهمي !

أصدرت المحكمة العسكرية البريطانية العليا حكمها بإعدام عبد الرحمن فهمي وزملائه، بتهمة محاولة خلع السلطان وقتله هو ووزرائه، وتدبير الثورة ضد الحماية !.

وصدر الحكم في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠، ولكنه لم يعلن، فقد أرسلت المحكمة

العسكرية الحكم إلى القائد العام للقوات البريطانية للتصديق عليه : وأرسله القائد العام إلى لورد أللنبي المندوب السامى ونائب الملك لإبداء رأيه .

وأرسل لورد أللنبي الحكم فى يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠ إلى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن يسألها رأيها ! . . وتبودلت مراسلات عديدة بين لندن والقاهرة : هل ينفذ حكم الإعدام فى عبد الرحمن فهمى أو لا ؟! . . واختلف الرأى بين القاهرة ولندن . اللورد أللنبي المندوب السامى يرى ضرورة الإعدام ! . . والقائد العام للقوات البريطانية يرى تنفيذ الإعدام ! .. لكن الجنرال كليتون رئيس المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط يقول إن تنفيذ الإعدام سيؤدى إلى انفجار هائل ! .

ومكثت المناقشات مستمرة طوال شهر أكتوبر ، وشهر نوفمبر ، وشهر ديسمبر ، وشهر يناير ! . . واجتمعت الوزارة البريطانية لبحث هذا الموضوع الخطير ، وكان من رأى لورد كيرزون وزير الخارجية وقتها أن تنفيذ حكم الإعدام سيؤدى إلى عواقب وخيمة ! . . وفى ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ قررت الحكومة البريطانية استبدال حكم الإعدام فى عبد الرحمن فهمى وزملائه بالسجن ١٥ سنة ! .

* * *

ولكن أعمال الجهاز السرى لم تتوقف بهذا الحكم ! بل استمر العمل على نطاق واسع ! . . وتصورت السلطة البريطانية أن عبد الرحمن فهمى يدير الجهاز وهو داخل السجن ! . . وجرى تحقيق معه .. ونقل إلى الإسكندرية . . ولكن الحوادث استمرت ! ! . . وكتب لورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى فى مذكراته (صفحة ٦٨ من الجزء الثانى) يقول :

« استمرت حملة الاغتيالات بدون توقف : فى يوم ٢٤ مايو قتل البكباشى

« كيف » المفتش فى بوليس القاهرة فى فى وضح النهار ، وفى ٢٥ يوليو أطلق الرصاص على الكولونيل « بيجوت » من ضباط الجيش البريطانى ، وأصيب برصاصتين فى رئته . وكان هذا بجوار القنصلية البريطانية فى القاهرة . كانت الأحكام العرفية معلنة ، ولكنها كانت عاجزة أمام هذه الجرائم السياسية . ولم تستطع احتجاجات لندن أن تفعل شيئاً ! . . وفى ٢٤ يوليو أصدر زعماء الثورة قراراً بأن العنف هو الطريقة الوحيدة لمقاومة وزارة ثروت ! . .

وأصدر اللورد ألنبى فى الحال أمراً باعتقالهم . ولكن قائمة الاعتداءات على حياة الإنجليز أصبحت طويلة . إن عبد الرحمن فهمى الذى كان يدير جمعية الانتقام التى قامت بالاغتيالات فى عام ١٩٢٠ كان فى سجن مصر تنفيذاً للحكم الذى صدر ضده . ولكن أحد المسجونين العاديين الذين أفرج عنهم من سجن مصر مع عبد الرحمن فهمى أبلغ حكمدار بوليس القاهرة أن عبد الرحمن فهمى يعامل معاملة غير عادية ، وأنه يقوم باتصالات مع الخارج . . فلا عجب أن الإجراءات المشددة لم تحدث أثراً ، فقد أطلق الرصاص فى١٣ أغسطس على مستر براون من كبار موظفى وزارة الزراعة وأصيب فعلا . . . وتدخلت الحكومة البريطانية وطلبت من اللورد ألنبى أن يوجه إنذاراً إلى الحكومة المصرية . ولكن لورد ألنبى أرسل فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٢ إلى لورد كيرزون وزير الخارجية ينصحه بعدم تقديم الإنذار ! » .

وأصبح الموظفون الإنجليز يشعرون بأن حياتهم فى خطر ! . . ومع أن سعد زغلول كان منفياً ، وعدداً من زعماء الثورة فى السجن أو تحت المحاكمة ، فإن شيئاً لم يتغير . . وفى ٣ أغسطس كان عدد الموظفين الأجانب الذين طلبوا الخروج من خدمة الحكومة المصرية قد بلغوا ٩٩ موظفاً ! » — انتهى ما كتبه لورد لويد فى

مذكراته بعنوان « مصر منذ عهد كرومر » .

والواقع أن سجن عبد الرحمن فهمى لم يوقف الحركات السرية فى الثورة ، ولم يستطع الإنجليز أن يضعوا أيديهم على القسم الخاص بالاغتيالات فى الجهاز السّرى للثورة ! .

واستمر الجهاز يعمل !

وفى يوم السبت ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ اعتقلت السلطات البريطانية سعد زغلول ! . . وصودرت أموال زعماء الثورة فى البنوك ! .

وفى يوم ٢٥ ديسمبر أضرب الأزهر ، والمحامون ، والتجار ، والمهندسون والمدارس كلها . .

وفى يوم ٢٦ ديسمبر وضع على الجدران أمر عسكرى من اللورد أللنبى بأن الجنود الإنجليز مأمورون بإطلاق الرصاص على أى تجمع ! . . وقامت ثورة فى زفتى ، وأرسل طابور عسكرى إنجليزى لإخمادها . . وفى ٢٧ ديسمبر قامت ثورة فى الحوامدية ، وأرسل طابور عسكرى إنجليزى لإخمادها . . ثم أضرب موظفو التلغراف والتليفون . وأضرب عمال الترام . وأضرب الحوذية . . وفى ٢٨ ديسمبر أضرب العمد ، وقرر الشعب مقاطعة البضائع الإنجليزية . وأغلقت وزارة المعارف ٣٠ مدرسة بسبب الإضراب . . وأضرب القضاة . . وفى ٢٩ ديسمير أضرب الموظفون . وفى ٣٠ ديسمبر أعلن اللورد أللنبى أن الحكومة ستقطع رواتب الموظفين الذين أضربوا ! . . وفى ٣١ ديسمبر أطلق الرصاص على المستر هاتون رئيس هندسة وابورات مصر فى العنابر ، وفر المعتدون ! فاحتل الجيش البريطانى حديقة الأزبكية وأقسام

البوليس فى القاهرة ! . . وفى ٤ يناير سنة ١٩٢٢ أطلق الرصاص على مستر فاندرخت مدير شركة ترام القاهرة ! . . وفى ٦ يناير أطلق مجهول الرصاص على محمد بدر الدين مدير الأمن العام فأصابه فى رئته . وفى ٧ يناير أعلنت مكافأة ٥٠٠٠ جنيه لمن يدلى بمعلومات عن الذى أطلق الرصاص على مدير الأمن العام ، ولم يتقدم أحد ! . . وفى ١٤ يناير أعلنت دار الحماية أن أموال كل زعماء الثورة جمدت فى البنوك ! . . وفى ١٧ يناير أطلق مجهول النار على المستر هوبكن المهندس فى ورشة العنابر بجوار كوبرى شبرا وأصابه . وفى ٢٠ يناير أطلقت النار على مستر جوردان الموظف الإنجليزى قرب مخازن البضائع فى محطة العاصمة فقتل ، والجانى مجهول ! . . وفى ٢١ يناير أطلقت النار على المستر براون مراقب وزارة المعارف فقتل ولم يعرف الجناة ! وأطلق الرصاص على مستر « بريتش » من موظفى السكة الحديد فأصيب ، ولم يعرف الجانى ! . . وفى ٢٢ يناير قررت الحكومة منح خمسة آلاف جنيه لمن يعرف قاتل مستر براون ، فلم يتقدم أحد ! . . وفى ٢٣ يناير أعلن القائد العام للجيوش البريطانية أنه لا يجوز لمصرى ما حمل السلاح ، وكل من يضبط يحكم عليه بالإعدام ! . . وفى ٣ مارس هاجم الشعب مركز البوليس فى طنطا واستولى عليه . وحدثت معركة قتل فيها ٣ وجرح ٢٠ . وفى ١٤ مارس أطلق مجهولان الرصاص على مستر مكنتوش مدير قسم القاطرات فى السكة الحديد فأصيب . وفى ١٩ مارس أطلق مجهولان الرصاص على جنديين بريطانيين فى محطة كوبرى الليمون وتوفى الأول وحالة الثانى خطرة . وفى ٢٠ مارس ألقى الشعب الطماطم والبيض على الأعيان الذين ذهبوا لتهنئة الملك فؤاد ، وقبض على ١٥٠ . وفى ١٦ يوليو أطلق مجهولان الرصاص على الكولونيل « بيجوت » من ضباط جيش الاحتلال فى شارع جامع

جركس بالقاهرة وحالته خطرة . وفى ١٧ يوليو حكم بالإعدام على محمد أمين ومحمود وصفى اللذين ضبط عندهما طلقات مسدس .

وفى ١٥ أغسطس حكمت المحكمة العسكرية بالإعدام على : حمد الباسل ، وعلوى الجزار ، وواصف غالى ، وجورج خياط ، وويصا واصف ، ومراد الشريعى ثم استبدل الحكم بالسجن ٧ سنوات . وأطلق الرصاص على أسرة مستر براون الموظف بوزارة الزراعة أمام حديقة الأورمان . وفى ١٧ نوفمبر أطلق الرصاص على حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك عضوى الأحرار الدستوريين فقتلا . وفى يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ نفذ حكم الإعدام فى أحمد رشدى وحافظ حسين المتهمين فى قضية القنابل . وفى يوم ٢٩ يناير أطلق الرصاص على مستر « روبرتسون » المدرس بالحقوق ، وقتل ، وهرب الجناة . وفى يوم ١ فبراير أصدر اللورد أللنبى بلاغاً بأنه سيتخذ إجراءات شديدة إذا استمر اغتيال البريطانيين . وفى يوم ٦ فبراير ألصقت فى الشوارع إعلانات بمكافأة عشرة آلاف جنيه لمن يعطى معلومات تؤدى إلى القبض على الجناة فى حوادث الاغتيالات ، فلم يتقدم أحد ! . . وفى يوم ٧ فبراير أطلق الرصاص على المستر اميلو ، الموظف بمصلحة السكك الحديدية . وفى يوم ١٤ فبراير ألقيت قنبلة على معسكر الجنود الإنجليز فى جزيرة بدران . وفى يوم ٢٢ فبراير فتشت السلطة الإنجليزية بيت الأمة (بيت سعد زغلول) وطردت من فيه وأغلقته . وقامت بعملية اعتقالات ضخمة . وفى ٢٤ فبراير أضربت جميع المدارس ، وأصدر اللورد أللنبى أمراً بإغلاق كل مدرسة لا تنتظم : وفى يوم أول مارس ألقيت قنبلة على خمسة جنود إنجليز فى شارع نوبار فأصيبوا جميعاً .

وفى يوم ٦ مارس صدر الأمر بالقبض على جميع أعضاء الوفد ! .

وفى يوم ٧ مارس عطلت جريدتا (اللواء المصرى) و (البلاغ) . وفى يوم

٨ مارس أعلنت الحكومة عن عشرة آلاف جنيه اخرى لمن يرشد عن حادث القنبلة .. ولم يتقدم أحد ! . . وفى يوم ١٧ مارس فتشت السلطة العسكرية جميع منازل حى عابدين فلم تعثر على شىء ! . . وفى ١٨ مارس فرضت غرامة على جميع سكان حى الأزبكية لأنه حدثت اعتداءات على الجنود الإنجليز . وفى يوم ٢١ مارس قامت حملة تفتيش فى جميع أقسام العاصمة ، ولم يعثر على شىء ! .

وفى أول أبريل أعلنت وزارة خارجية بريطانيا الإفراج عن سعد زغلول من منفاه فى جبل طارق ! .

من الذى يقود الجهاز السرى ؟

وعبثاً حاولت المخابرات البريطانية أن تعرف كيف يدار الجهاز السرى للثورة بعد القبض على عبد الرحمن فهمى ! . . على الرغم من أنها أعلنت عن مكافآت بألوف الجنيهات لمن يرشد عن الجناة ، بلغت فى بعض الأحيان عشرة آلاف جنيه ! وكان الجهاز السرى فى ذلك الوقت يتألف من عمال فقراء ، وطلبة فقراء ، وموظفين صغار !

ولكن العشرة آلاف جنيه لم تستهو واحداً منهم ! .

ولم يستطع الإنجليز منذ القبض على عبد الرحمن فهمى فى أول يوليو سنة ١٩٢٠ إلى أبريل سنة ١٩٢٥ أن يعرفوا شيئًا عن الجهاز السرى للثورة !

وكتب سعد زغلول فى يوم الاثنين ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ (صفحة ٢٨٣٧):

« وزعت النيابة أمس على المحامين فى قضية السردار ملحق تحقيق، وفيه أن شفيق منصور قرر أنه كان يفتكر أن القتل السياسى مفيد ، ولكنه رجع الآن إلى رشده ، وافتكر أنه مضر ، ولذلك هو يقول الحق وكل ما يعرفه . ذلك أنه وأصحابه افتكروا أولا أن يقتلوا وكيل حكومة السودان هنا ، ولكن أحمد ماهر رفض أن يقر هذه الفكرة ، فأهملت . ثم افتكروا بعد ذلك فى قتل السردار فوافق ، وذكر اسم حسن كامل الشيشينى . كما أقسم (شفيق منصور) أن الوفد لا دخل له فى الجريمة ، وأصر على قوله فى مواجهة أحمد ماهر . . وقال شفيق فى اعترافاته إن النقراشى صرخ ورفض أن يسمع كلاماً فى خصوص هذا الإجرام ، ورفضه رفضاً باتاً ، ولكن شفيق منصور قال فى الوقت نفسه إن اللجنة العليا المكونة للإجرام كانت منه ومن ماهر والنقراشى . . . »

المسألة رقم ١

وعندما عاد سعد من جبل طارق ، ونال الأغلبية الساحقة فى أول انتخابات ، وبدأت المشاورات ليؤلف الوزارة ، كان يفكر فى الإفراج عن عبد الرحمن فهمى قبل أن يختار أسماء الوزراء ! . .

لقد فوجئ بأن الوزارة السابقة عقدت اتفاقاً مع الحكومة البريطانية بأن الحكومة المصرية لا تستطيع وحدها أن تفرج عن المسجونين السياسيين . . . وعندما

ذهب نائب المندوب السامى البريطانى لمقابلة الرجل الذى يتولى أول حكم بناء على انتخابات عامة ، كان أول موضوع فكر سعد أن يثيره هو موضوع عبد الرحمن فهمى !... ونحن نترك مذكرات سعد زغلول تحكى القصة كلها .

فى صفحة ٢٧٧٦ كتب سعد زغلول يقول :

يوم ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ :

قال لى مستر كار (نائب المندوب السامى البريطانى) إنه لم يستحسن من يوم حضوره إلى مصر سياسة الشدة ، وسعى فى إبطالها ، وكان من نتيجة سعيه إعادة المنفيين ، وإطلاق سراح المسجونين . قال هذا وكرره . : فقلت : « نعم أفرج عن بعض أشخاص ، ولكن تقيدت أمة بحالها ! » . قال : « كيف ذلك ؟ » . قلت : « إن الاتفاقات التى تمت مع قانون التعويضات قد أنشأت لإنجلترا حقوقاً على الأشخاص والسلطات المصرية لم تكن لها من قبل ، فالمحكوم عليهم سياسياً لا يعفى عنهم إلا باتفاقها . » . قال : « إن هؤلاء ليسوا مجرمين سياسيين » . . قلت « إنهم مجرمون سياسيون ، وثبت معنى ذلك . » . قال : « هل يوجد شىء من هذا النوع ؟ » . قلت : « يوجد كثير » . قال : « إن كان كذلك فالأمر يسوى » .

وفى صفحة ٢٧٨٢ كتب سعد زغلول يقول :

يوم الاثنين ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

« ورد خطاب من مستر كار (نائب المندوب السامى البريطانى) يقول إنه لم يأخذ جواباً نهائياً فى مسألة المسجونين ، ولكن المسألة سائرة فى طريق راضية ، ويتعشم أن يعطينى خبراً ساراً بعد قليل من الأيام . ففهمت من هذا الخطاب أن المسألة

وشيكة الحل ، أو أنها انحلت فعلا ، ولكن المخابرة فيها جارية مع اللورد ألنبي ، ولما تنته .. ثم ورد من عزيز عزت (وزير مصر المفوض فى لندن) ما يفيد أن المسألة لا تزال تحت النظر : وفى نحو الساعة العاشرة من صباح أمس ، طلب مستر كار بالتليفون مقابلتى ، فحددت له الساعة الثانية عشرة . فحضر قائلا : « إنى أحمل لك خبراً ساراً » . . ودفع لى ورقة مكتوبة بالإنجليزية ، فأخذت أقرأها . فتعثرت . وحينئذ أبرز لى ورقة باللغة الفرنسية اشتملت على ما يأتى : « أتشرف بإعلامكم أننى استلمت الآن من السكرتير الأول للدولة فى وزارة خارجية ملك الإنجليز تلغرافاً ، يكلفنى أن أبلغ دولتكم البلاغ الآتى :

« إن حكومة جلالة ملك الإنجليز ، رغبة فى تقوية روابط المودة بين مصر وبريطانيا العظمى ، بحثت مسألة إخلاء سبيل الأشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية تحت القانون العرفى ، ومستعدة لأن تقبل طريقة للعفو العام ، واسعة على قدر الإمكان . وبناء على ذلك ، فإنه فيما يختص بكل مسجون ، لا يترتب خطر على إخلاء سبيله فى رأيك ، فإن الحكومة تتنازل عن بحث حالته بواسطة اللجنة المكونة بالمذكرات المؤرخة ٥ يوليو سنة ١٩٢٣ . »

ثم قال : « وإنى أوافقك من الآن على إخلاء سبيل من تؤكد أنه لا خطر منه على الأمن العام ، ما عدا السبعة أو الثمانية الأشخاص المحكوم عليهم أخيراً » . قلت : « إنى أعطيك هذا التأكيد الآن » . ثم سألته : « هل نجرى بطريق العفو . أو على طريقة إخلاء سبيل من طرفنا ؟ . والأحسن الأخيرة » . . ثم اتفقت على استثناء أولئك السبعة أخيراً لبحث آخر . وبعد ذلك شكرته . فقال : « سأبلغ شكرك ، وأعرض عليك تلغرافى ، حتى لا أروى عنه ما ربما لا تريده » . فقبلت وقلت : « إنى ذاهب الآن إلى جلالته » . وركبت معه فى سيارته . وكان معه شاب

من الضباط الذين تعهدونى فى أثناء القبض علىّ فى قشلاق قصر النيل . وكان معه القواص . فانطلقت السيارة بنا ، وكان من يعرفنى يبدى شيئاً من الدهشة عند رؤيتى !

ووصلت البيت ، وانصرف . ورأتنى قرينتى مسروراً ، فحزرت الخبر . فقلت : « أخبرك به بعد جلالته ! » . . .وانطلقت إلى السلاملك حيث كان الوفد مجتمعاً ، وانعزمت معه عند فتح الله بركات . ولم أخبر الأعضاء بشىء ، ولكنهم وجدوا السرور يتدفق منى ، فخمن « على الشمسى » أن الإفراج اقترب . فضللته !

وكنت طلبت من السراى موعداً ، واخترت أن يكون الساعة الثانية بعد الظهر . وفى وسط الأكل دقت الساعة ، فذهبت ، فاستقبلنى جلالته بكل بشر . وكان الخبر لديه موضع سرور عظيم . ثم انصرفت . وحضر بعض الوزراء حيث كنت دعوتهم للاجتماع فى الساعة الرابعة بعد الظهر . ثم حضر جمهور كبير من سائقى السيارات وغيرهم متظاهرين ، فقلت : « ماذا تطلبون ؟ » . قالوا : « الإفراج عن عبدالرحمن فهمى . »

وكنت أخبرت قرينتى بالخبر من قبل ، فامتلأت فرحاً ، وقبلتنى . وعندما أبدى الجمهور هذه الأمنية قلت لهم :

— لقد أفرج عن عبدالرحمن فهمى !

فهاجوا سروراً ، وأخذوا يرقصون ، ويصيحون من الفرح . فقلت : « هيا إذن.. اذهبوا لأعمالكم ! » . فاستمروا يرقصون ويصيحون ! فقلت مداعباً : « إذا لم تنصرفوا وضعتكم مكان الذين خرجوا ! » ، فضحكوا وانصرفوا ! . . وكان أعضاء الوفد حضروا من عند فتح الله باشا ، وتكامل الوزراء إلا محمد سعيد باشا ، حيث كان فى الإسكندرية ، والغرابلى على ما أظن . وقصصت عليهم القصة فأخذهم

الفرح . وقد أمرت مدير الأمن العام أن يطلق سراح عبدالرحمن فهمى وزملائه بكل سرعة ، ففعل .

واطلق المساجين المذكورون، وحضروا بملابسهم فى بيت الأمة . . وقامت مظاهرات الفرح !

يوم الأحد ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤

« ظهرت الجرائد مقرظة مادحة ، معتبرة ذلك فوزاً عظيما ، إلا جريدتى « الأخبار » و« السياسة » ، فإنهما وإن لم يسعهما إلا الشكر قد أعربتا عنه بعبارات تشف عن التكلف والكمد . ولا تخرج جملة ثناء حتى تتلوها جملة تدارى الكمد ، وتغير الموضوع ، شأن المضطر للمدح بيديه على عجل ، ثم يسارع إلى موضوع آخر ، كى يخرج بما يشعر به من ألم ، حتى يتبعه بطلب لشىء آخر لكى يخفف من أهمية تحقيق الطلب الأول ! » .

الصراع . . !

هذا ما كتبه سعد زغلول ، وهو رئيس الوزراء عن مقدار فرحه بنجاحه فى الإفراج عن عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى للثورة ، الذى أمضى فى السجن والعذاب ثلاث سنوات وسبعة أشهر . . ويبدو منه مقدار حب سعد لعبدالرحمن فهمى ، وتقديره له ، واهتمامه به .

ولكن هذه المحبة لم تستمر طويلا . . فقد كان عبدالرحمن فهمى صلباً وقوياً ، وكان سعد زغلول صلباً وقوياً ! . . وخرج عبدالرحمن فهمى من السجن مريضاً

محطماً ، من شدة التعذيب وقسوة السجن ، وشراسة الإنجليز ، وبسبب حالته الصحية انقطعت الصلة بينه وبين الجهاز السرى للثورة !

زعيم العمال !

وكلفه سعد زغلول رئيس الوزراء أن يتولى حركة العمال ، ويعيد تنظيم النقابات التى كلفه بها فى أثناء ثورة ١٩١٩ وبدأها فى تلك الأيام ، ثم جاءت السلطة البريطانية وشردتها. وطلب سعد زغلول من الدكتور أحمد ماهر أن ينتخب العمال عبدالرحمن فهمى بك زعيما لهم . وكلف سعد زغلول الأستاذ حسن نافع المحامى وعضو البرلمان أن يشارك عبدالرحمن فهمى بك فى هذه العملية. وفى يوم الجمعة ٤ يوليو سنة ١٩٢٤ أقامت نقابة عمال السكك الحديدية و واحات عين شمس حفلة فى نادى السباق بمصر الجديدة لتكريم عبد الرحمن فهمى بك لمناسبة انتخابه زعيما للعمال . وحضر سعد زغلول الحفلة . . وكانت أول مرة فى مصر يحضر فيها رئيس الوزراء اجتماعاً لنقابة العمال . . ووقف سعد زغلول وألقى خطاباً قال فيه :

«جاء فى أقوال خطبائكم إننى شرفتكم بحضورى ، أو أنكم حسبتم حضورى شرفاً لكم . أقول وأؤكد لكم أننى لو شعرت بأنى شرفتكم بهذا الحضور لآخذت نفسى كثيراً على هذا الشعور . . والحق أقول لكم إننى تشرفت بالحضور بينكم ، وفرحت كثيراً لأنى رأيت قوة من القوى التى عملت على إنماء النهضة الوطنية ، والتى لها فضل كبير فى الوصول بالحركة القومية إلى الحد الذى وصلت إليه . . إنى أفرح كثيراً ، وأسر كثيراً ، كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط ، بل هى منبثة أيضاً وعلى الأخص فى الطبقة التى سماها حسادنا « طبقة الرعاع » ! وأفتخر بأنى من الرعاع مثلكم ، ولو كانت هذه الحركة مقصورة على الطبقة العليا ،

لما قامت لها قائمة . . ولما انتشرت هذا الانتشار . . ولما انتصر المبدأ الوطنى بالطبقة التى يسمونها « طبقة الرعاع » ، وهى الطبقة الأكثر عدداً فى الأمة . والتى ليس لها صالح خاص ، والتى مبدؤها ثابت على الدوام . مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان . هذه الطبقة لا تسعى وراء وظيفة تنالها ، ولا منصب تحل فيه . ولا مصلحة تقضيها . . ولكنها تريد أن تعيش ليكون الوطن عزيزاً !

« ولا يبهر نظرى ، ولا يطرب سمعى ، أكثر من أن أرى رجلا فقيراً لا قوت عنده ينادى : « يحيا الوطن » وليس يطمع فى شىء إلا أن يعيش كما هو ! ولكن ذلك الرجل صاحب الأموال ، وذلك الموظف فى المنصب العالى ، إذا قال : « يحيا الوطن » فإنما يقول : « تحيا وظيفتى أو مصلحتى » ! . . ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح ، ومن ذوى الوظائف تقلبوا ، وتغيروا ، ولكن « الرعاع » أمثالكم ما تغيروا ، ولا بدلوا عقائدهم ، لذلك فإنى معتقد موقن مؤمن أن حركتنا حركة طبيعية قوية . سينبت نباتها . وستؤتى أكلها بإذن الله ، إن لم يكن اليوم فغداً .

« ولقد شعرتم بأن عبد الرحمن فهمى بك خدم وطنه ، فكرمتموه . لأنكم تشعرون بأنه خدم المبدأ الذى تخدمونه ، وأعز القضية التى تقاسونها ، وتحمل الآلام فى سبيلها . . أردتم أن تعلوا شأنه ، وأن تكرموه ، وأن تعرفوا له هذه التضحية الغالية! فنعم مافعلتم ! ولكن هناك نفراً يرون أنه لا ينبغى تكريم الأشخاص ! يقولون إن تكريم الأشخاص غير مرغوب فيه ، ولا ينبغى أن يسند إلى رجل شىء من أعماله المجيدة ، خصوصاً صفة البطولة ، فلا يصح أن تقولوا : « فلان بطل » لمن تحمل فى سبيل الوطن آلاماً ! . . يقولون هذا ! ولكنهم مخطئون أو هو « قصر ديل » ! . . وإذا كرمنا إنساناً ، فإنما نكرمه لأن هذا الإنسان نفذ ذلك المبدأ . . كما أننا إذا ذممنا شخصاً ، فإنما نذمه لأنه اعتنق مبدأ رذيلا . . هكذا جرى الناس من القدم ، وجاءت

به الأديان . . فإنما يعذب الشخص لأنه ضل، ويثاب لأنه أطاع ربه ولم يعصه . . فلم تخلق الجنة لمثوبة المبدأ ! ولم تخلق النار لتعذيب المبدأ ! ولو أن المبادئ هي التي تكرم ، وهي التي تعذب ، لرأينا جهنم مملوءة بالمبادئ كذلك ! ولما كنا نقيم مأتماً لراحل كريم ! . . فالشخص يفنى والمبدأ باق ! ولماذا نبكي وننوح على موت الكرام ، والكرم باق من بعدهم ؟ ذلك أننا نكرم الأشخاص الكرام، ولا معنى لتكريم المبادئ المجردة عن الأشخاص . . فإذا ارتكب مجرم من المجرمين ، وأنتم تعرفونهم، جرما ، فهل يزج المبدأ في السجن ؟ أو يقاد شخص معتنقه إلى السجن ؟

كل هذا سقته لأبين لكم أن تكريمكم لزعيمكم عبد الرحمن فهمي بك ، إنما هو تكريم لشخص يستحق التكريم . وقد أحسنتم اختياره زعيماً لكم ! »

* * *

هذا ما قاله سعد زغلول عن عبد الرحمن فهمي في ٤ يوليو سنة ١٩٢٤، وبعد ذلك بثمانية أيام (في ١٢ يوليو) أطلق الرصاص على سعد زغلول ، وأصيب ودخل المستشفى وخرج منه يوم ١٧ يوليو . ثم سافر يوم ٢٨ يوليو إلى أوربا ، ولم يعد إلى مصر إلا يوم ٢٠ أكتوبر . فلا يمكن أن يكون الخلاف وقع مع سعد زغلول في هذه المدة . إن الخلاف وقع في المدة ما بين يوم وصول سعد من أوربا في ٢٠ أكتوبر ، ويوم استقالته من الوزارة في ٢٤ نوفمبر .

يقول عبد الرحمن فهمي إن سر الاصطدام أنه طلب من سعد زغلول أن يضم الصفوف فرفض .. وأنه كان يذهب إلى سعد زغلول رئيس الوزراء وزعيم الثورة ، ليناقشه في أعماله، فيجد الوزراء الكبار أمثال محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا . ساكتين ، خائفين ، خاشعين ، لا يستطيع الواحد منهم أن يفتح فمه في حضرة سعد زغلول !

من هنا بدأ الخلاف !

ولكن يبدو أن الخلاف تطور بسرعة عجيبة فى خلال ٣٤ يوماً ! ولقد ظهرت نتائجه فى مذكرات سعد زغلول بعد ذلك ببضعة شهور ! ولكن سعد زغلول لم يفتح فمه بكلمة ضد عبد الرحمن فهمى ! ولكنه كان يعبر عن غضبه فى مذكراته :

فى يوم الخميس ١٨ مارس سنة ١٩٢٦ كان سعد زغلول منتصراً ، وكانت الدنيا بدأت تركع أمامه من جديد . . وكان يكفى أن يرشح رجلا من أنصاره ليكتسح جميع المرشحين ! وفى صفحة ٢٩٧١ من مذكرات سعد زغلول ، كتب سعد يقول :

« رجانى اليوم سلامة ميخائيل (عضو الوفد المصرى) ترشيح عبدالرحمن فهمى بك (لعضوية مجلس النواب) . . فنهرته عن هذا الرجاء، وبينت له سوء عمله . . وكان ذلك بأشد عبارة » .

هذا نص ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته عام ١٩٢٦ . . فما هو العمل السيئ الذى أغضب سعد زغلول ؟ هل أصدر عبدالرحمن فهمى تعليمات إلى الجهاز السرى بقتل السردار دون علم سعد زغلول ! إن الوثائق تقول ان عبدالرحمن فهمى لم يكن له علاقة بمصرع السردار ، وإنه قطع علاقته بالجهاز السرى للثورة عقب الإفراج عنه فى بداية وزارة سعد زغلول ! . لقد كان من الممكن أن يحدث الخلاف بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى بسبب أن سعد زغلول اختار فى وزارته شخصيات غير ثورية : إن سعد زغلول اختار فى وزارة الثورة محمد سعيد باشا وزيراً للمعارف ، وكان محمد سعيد باشا هو أحد الذين ألقى عليهم الجهاز السرى للثورة قنبلة فى عام ١٩١٩ لأنه خالف قرار سعد زغلول وألف وزارة فى ظل الحماية ! وكان سعد زغلول يرسل فى أثناء الثورة رسائل سرية إلى رئيس الجهاز السرى يطلب إليه مقاومة

محمد سعيد باشا بجميع الوسائل !.. واختار سعد زغلول فى وزارة الثورة توفيق نسيم باشا وزيراً للمالية . . ونسيم باشا هو أحد الذين ألقى عليهم الجهاز السرى للثورة قنبلة فى عام ١٩١٩ لأنه تآمر مع السلطان فؤاد ضد الثورة ! .

وما من شك فى أن سعد زغلول أخطأ فى هذا . . فإن توفيق نسيم استقال من وزارة سعد زغلول عندما اختلف سعد مع الملك ! . .واستقال محمد سعيد باشا من الهيئة الوفدية بعد ذلك لأن الملك طلب إليه أن يستقيل . ولكن عبد الرحمن فهمى لم يختلف مع سعد لهذا السبب . . فقد كان من أنصار ضم الصفوف . . وكان يرى فى ضم كل هؤلاء الرؤساء السابقين تقوية لوزارة الثورة ! بل إنه لام سعد زغلول على أنه لم يضم باقى الصفوف! ولقد اختار سعد زغلول الوزراء فى وزارة الثورة ممثلين لطبقات الوفد التى قادت الثورة ضد الإنجليز. كان سعد زغلول رئيس الوزراء ووزير الداخلية بصفته الرجل الذى نفاه الإنجليز إلى مالطة ثم سيشيل ثم جبل طارق . واختار سعد فتح الله بركات وزيراً للزراعة، ومصطفى النحاس وزيراً للمواصلات ، ليمثلا القادة الذين نفاهم الإنجليز إلى سيشيل . واختار سعد مرقص حنا وزيراً للأشغال، وواصف غالى وزيراً للخارجية ، ليمثلا القادة الذين حكم عليهم بالإعدام وعدل الحكم وسجنوا بعد ذلك فى الماظة ! . . واختار سعد نجيب الغرابلى وزيراً للحقانية ليمثل قادة الثورة الذين نفوا إلى المحاريق واعتقلوا فى قشلاق قصر النيل . واختار سعد حسن حسيب ليمثل آخر وفد تألف ، بعد اعتقال جميع طبقات الوفد ، التى وضعها سعد لتحل طبقة مكان طبقة ، كلما نفيت ، أو حكم عليها بالإعدام !

وكان سعد فخوراً بأنه عين اثنين من الأفندية وزراء لأول مرة فى تاريخ مصر ! ولكن الثوار لم يفهموا كيف أدخل سعد فى وزارة الثورة سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا ، وهؤلاء عادوا الثورة، ولم ينفوا معها ، ولم يسجنوا ، ولم يحكم

عليهم بالإعدام ! . . ويظهر أن سعد زغلول لم يشأ أن يدخل فى وزارة الثورة أى عضو من الذين كانوا يقودون الجهاز السرى للثورة ، ولم يذكر فى مذكراته سبب هذا الإغفال ، ولعله أراد أن يبعدهم عن الحكم ، لتبقى هيئة ثورية تحت الأرض تساعده عند الاقتضاء ! . . ولكنه لم يلبث بعد تأليف وزارته ببضعة شهور أن أدخل فى الوزارة اثنين من أعضاء الجهاز السرى . . بل الاثنين اللذين كانا يتوليان قيادة هذا الجهاز بعد اعتقال عبد الرحمن فهمى فى ١٩٢٠ ، فعين الدكتور أحمد ماهر أفندى وزيراً للمعارف و محمود فهمى النقراشى أفندى وكيلا لوزارة الداخلية . ولكن عبد الرحمن فهمى لم يعترض على هذه التعيينات . فقد كان أحمد ماهر يده اليمنى ، وكان النقراشى يده اليسرى . . ولم يكن عبد الرحمن فهمى يطمع أن يكون وزيراً . .

فماذا حدث حتى أدى إلى هذه القطيعة ؟ وما سر غضب سعد زغلول على عبد الرحمن فهمى ؟ هذا الرجل الذى حكم عليه بالإعدام ، وقاد بنجاح الجهاز السرى للثورة ، وكاد سعد يقطع المفاوضات مع لورد ملنر لأن الإنجليز قبضوا عليه ! . . إننى أعتقد أن حالة سعد زغلول النفسية فى تلك الأيام هى التى جعلته يغضب على عبد الرحمن فهمى :

إن سعد زغلول مر بمحنة قاسية عقب مصرع السردار ، الإنجليز أعلنوا عليه حرباً شعواء . . الحكومة أعلنت عليه حرباً لاهوادة فيها للقضاء عليه وتحطيمه . وكان إسماعيل صدقى هو وزير الداخلية الذى تفنن فى محاربة سعد زغلول . . والملك فؤاد خرج على المكشوف ، وأعلن على سعد زغلول حرب الإبادة ، وقرر أن يمحو اسمه من الوجود ! . . واستطاع هذا التحالف الثلاثى أن ينزل الضربات بسعد !

كان سعد يواجه أزمة ضخمة . . وفى هذا الوقت وقع الخلاف مع عبد الرحمن فهمى . . وتترك سعد زغلول يصف ما حدث . فى صفحة ٢٨٩٣ كتب سعد زغلول :

فى يوم السبت ١٧ يناير سنة ١٩٢٥

قد اشتد الخناق بى ، وأحاطت بى الشدائد من كل جانب . . فأنصار الوفد ينفضون عنى واحداً فواحداً ، والوزارة تجاهر بعدائى ، وتشدد الأوامر على رجالها بمطاردتى ومطاردة أوليائى ، فتمنع اجتماعاتهم ، وترقب حركاتهم وسكناتهم . . وتعاكس مصالحهم ، وتلزمهم بالانشقاق عنى ، وتجبر الذين ترشحوا تحت لواء الوفد على أن يعلنوا استقلالهم عنى ، وتحارب من يأبى هذا الانشقاق وهذا الاستقلال بكل الطرق ، وتهدد كل من يميل إلينا من موظفين ومستخدمين بالرفت والطرد ، أو النقل إلى مكان سحيق . وقد ضج الناس بالشكوى ، وامتلأت أعمدة الجرائد بالاحتجاجات . . ولكن لا سميع لمن تنادى لأن المشكو منه هو الآمر بأسبابها ، ومليك البلاد يعلن على رؤوس الأشهاد أنه غير راض عنى ، وأن الناس يجب عليهم أن يختاروا بين الانحياز له أو الانحياز عنه !

وفى أغلب الأوقات تحيط عساكر البوليس ببيتى ، وتمنع الناس من الدخول فيه . . ولا أدرى متى تنتهى هذه الحالة ، وماذا يكون الحال ؟ . .ولقد دلت هذه المحنة التى نجتازها على ضعف شديد فى الأخلاق ، وهبوط عظيم فى روح الناس ، ولا سيما فى الطبقة العالية وما تحتها . . فإنها كشفت عن دناءة ، وخسة ، ولؤم ، وخور . . دلت على أن هذه الطبقة لا تعرف للتضحية معنى ، ولا تتنازل عن حبة من راحتها فى سبيل الوطن ، وتميل إلى المظاهر الكاذبة ، وتعبد القوة . . ومع أن المتعلمين منهم أفسدهم أخلاقاً ، وأحطهم صفات . . يجرمون ثم يتباهون بالإجرام . . ويأتون المنكر ، ثم يفاخرون بإتيانه ، كأن بينهم وبين الفضل عداء .

كل يوم تردنى خطابات تحمل استقالات من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب

من الهيئة الوفدية فى البرلمان . . وأولها كان من موسى فؤاد باشا ومحمد فهمى باشا . والأول شيخ كان الوفد رشحه ، ونجح فى الانتخاب بتأييده ، وكان بعض العارفين يلومون الوفد على تأييده ، لعدم حسن سيرته ، وشهرته بالميل للإنجليز . ولكنا رشحناه وفضلناه على غيره من المعارضين . وقد جرى فى مجلس الشيوخ على خطة عوجاء ، وفهمت الآن مصدرها . أما محمد باشا ، فأنا الذى عينته فى مجلس الشيوخ ، وتعين من غير أن أخبره بأنى اقترحت تعيينه ، وزارنى عقب تعيينه ، والدمع ينهمل من مآقيه ، وقد قبل يدى قائلا : « لقد فتحت بيتى جزاك الله عنى خير الجزاء ! »

وقد بنيا استقالتهما على شدة إخلاصهما للعرش ، والشك فى إخلاص الوفد . ثم تبعهما جماعة من الشيوخ والنواب . . وإذا فهمت استقالة أعضاء مجلس الشيوخ من الهيئة الوفدية لكونها لا تزال قائمة ، وإن كانت معطلة ، فإنى لا أفهمها من أعضاء مجلس النواب .وأغرب هذه الاستقالات استقالة محمد باشا سعيد ، لأن هذا الرجل نجح فى الانتخابات بفضل الوفد وتعين فى الوزارة وصار أهم أعضائها ، وناب عنى مدة غيابى فى أوربا منذ ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٤ إلى ٢٠ أكتوبر . . أى ثلاثة شهور تقريباً . . ولكنهم هددوه بعزله من دائرة سيف الدين ، ومورده منها كبير ، فاختار الثروة على الكرامة . وتبعه اسماعيل سرى باشا ، وقد كان الوفد رشحه ، ولما سقط فى الانتخابات عينته فى الحال . وألطفُ هذه الاستقالات شكلا استقالة ألفريد شماس (عضو مجلس الشيوخ) وهو من الذين اقترحت أنا تعيينهم . . فقد امتدح سياستى وجاهر بأنه اشترك فى العمل تحت إشرافى مع الافتخار !

والآن استلمت تذكرة من شخص يدعى إبراهيم فؤاد ، يقول فيها : « أقدم التهنئة بنجاح حسيب باشا بوفاة فتحى باشا اليوم (كان حسيب باشا مرشحاً فى دائرة الوايلى ضد إبراهيم فتحى باشا . . وبوفاة الثانى يصبح الأول نائباً بالتزكية) .. فاستأت

لأن يكون الموت بشرى ، مهما كان من مات ، ولكن الإنسان ظلوم كفار !

خرج عبدالرحمن بك فهمى من السجن ، بعد أن لبث فيه زهاء شهرين ، وتوجه توًا إلى سراى عابدين حيث كتب اسمه فى دفتر التشريفات ولم يمر ببيت الأمة. فتساءل الناس عن سر هذا الإقبال والإدبار ! . . وزعم بعضهم أنه يريد الاستقالة ، وذلك مقدمة لها . وقد حضر عندى بعد أربعة أيام من إطلاق سراحه ، ولم يتكلم عن تأخر زيارته . ثم أخذت الإشاعة عن استقالته تتأكد ، حتى نشرتها بعض الجرائد ، فطلب منه تكذيبها غير مرة ، فوعد ولم يفعل ، وقال ابن أخيه أحمد ماهر إنه يظن أن تأخره عن التكذيب أنه فى انتظار ما تقرره الوزارة فى شأن ترشيحه ، والظاهر أنه انخلع نهائيًا . . . مع السلامة اهـ .

انتهى ما كتبه سعد زغلول عن عبدالرحمن فهمى بعد حادث السردار . .

ولكن من الذى أمر بقتل السردار ؟

• • •

خطة جديدة للجهاز السري يرسمها سعد في المنفى بين جبل طارق والزقازيق . تهريب الرسائل السرية في الأحذية .

كان مكتب قاضي محكمة بنى سويف ، ثم مكتب قاضى محكمة الزقازيق ، هما عنوان الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ بعد القبض على عبدالرحمن فهمى فى آخر مايو سنة ١٩٢٠ ، واختيار سعد زغلول للدكتور أحمد ماهر خلفاً له فى رياسة الجهاز السرى .

وكانت تعليمات سعد ترسل بالشفرة ، وبالرموز ، وباليد ، من منفاه فى قلعة جبل طارق إلى مكتب قاضى محكمة بنى سويف ، ثم بعد ذلك إلى مكتب قاضى محكمة الزقازيق . وكان هذا القاضى هو سعيد بك زغلول ابن شقيقة سعد زغلول ، وقد تبناه سعد هو وشقيقته ، بعد وفاة والديهما وهما طفلان . وكان سعيد زغلول يتلقى تعليمات سعد السرية ، ويفك رموزها فى غرفة القاضى ، ثم ينقلها بخطه ، ثم يسلمها بطريقة خاصة إلى الجهاز السرى للثورة. وكان الدكتور أحمد ماهر يبلغ سعيد زغلول المعلومات التى يريد إرسالها إلى سعد زغلول ، فيترجمها سعيد زغلول بالشفرة ، ويسلمها للرسول المجهول ، فيسافر بها إلى جبل طارق ، ويسلمها إلى سعد زغلول مخترقاً الحراس والرقابة الشديدة والمخابرات البريطانية التى كانت تحيط بالمكان الذى اعتقل فيه سعد زغلول بالليل والنهار ! . . ولقد بدأ التفكير فى هذه الطريقة الغريبة

أثناء نقل سعد زغلول من منفاه فى جزيرة سيشيل فى المحيط الهندى ، إلى منفاه فى قلعة جبل طارق . . فقد طلب سعد زغلول إرسال شخص يملى عليه تعليماته السرية من معتقله فى جبل طارق إلى قيادة الثورة فى مصر !

ولكن كيف يمكن إرسال هذا الشخص الخطير إلى جبل طارق ؟ إن فى مذكرات الأستاذ محمد كامل سليم (السكرتير الخاص لسعد زغلول فى ثورة ١٩١٩) قصة هذه المغامرة المثيرة . . كتب الأستاذ كامل سليم يقول :

« فى أوائل سنة ١٩٢٢ كان سعد وإخوانه فى المنفى فى سيشيل ، فلما مرض سعد فى تلك الجزيرة السحيقة ، لسوء جوها ، وهى على مقربة من خط الاستواء ، نقله الإنجليز وحده إلى جبل طارق . فكانت الوحدة والعزلة أشق على نفسه من جحيم سيشيل ، فضلا عن البعد عن إخوانه المنفيين . حينذاك طرأت على سعد زغلول فكرة الخلاص من هذه العزلة ، واستئناف جهاده ، واتصاله بمصر بشكل من الأشكال . وتلخصت هذه الفكرة فى أنه أعاد إلى مصر خادمه المصرى الوحيد ، الذى صاحبه ، ومعه رسالة ، أخفاها الخادم فى حذائه ، ليوصلها إلىّ . وإذا بسعد يخبرنى فى خطابه هذا أنه فى حاجة قصوى إلى سكرتير خاص ، ليملى عليه رسائله وبرقياته ، ويعتمد عليه فى شئونه الخاصة والعامة .

« وقال سعد فى رسالته السرية إنه طلب ذلك من الحاكم العام البريطانى فى جبل طارق ، فرفض الحاكم ، بناء على أمر الحكومة البريطانية ، التى رأت ضرورة أن يظل سعد فى المنفى مشلولا عن كل نشاط ، طمعاً منها فى غير مطمع ، أن تموت الحركة الوطنية ، وهو بعيد عنها ، فلا يغذيها ولا تغذيه . ثم رجانى سعد فى رسالته السرية أن أبذل قصارى جهدى ، وأتحايل فى اختيار سكرتير خاص له ، يسافر إلى جبل طارق فى شكل خادم ، بدل الذى عاد إلى مصر بحجة رغبته فى رؤية

زوجته وأولاده . . وحذرني سعد في رسالته السرية من أن السلطات البريطانية سوف ترفض حتماً من أختاره للسفر ، لو ظنت أنه سكرتير لا خادم ، ولذلك يجب الاحتياط للأمر غاية الاحتياط ، وإلا فشل المسعى ، وتعرضنا جميعاً لانتقام الإنجليز !

« هذه هي رسالة سعد زغلول السرية التي وصلت في حذاء خادمه الذي وصل إلى القاهرة ! . . مطلب عزيز ومهمة خطيرة ! إذ كيف أحقق رغبة الزعيم الوطني ، وهو في منفاه ؟ وكيف أجد الشاب المتعلم الذي يقبل أن يكون خادماً . ويتعرض للأخطار ؟ ثم كيف أخدع السلطات البريطانية حتى أنجح في مسعاى ؟

« وكانت مصر في ذلك الوقت تحت الأحكام العرفية البريطانية ، والرقابة مفروضة على الصحف والمجتمعات ، وجنود الإنجليز يتجولون في الشوارع ، ويغشون الأندية والميادين ، والمحاكم العسكرية البريطانية قائمة للتنكيل بالمصريين الوطنيين . . جو يشيع الرهبة ، ولا يشجع على الفداء ، إلا من سمت وطنيته وشجاعته ، وملأته روح الفداء ! . . بحثت بين الشبان المتحمسين ، عسى أن أجد واحداً منهم يقبل هذه المهمة الخطيرة ، فلم أوفق ، بعد بحث وتنقيب استطالا عشرين يوماً ، وإذا بتلغراف يرد إلىّ من سعد زغلول راجياً أن أرسل له خادماً بأسرع ما يمكن ! ففهمت غرض سعد زغلول ، وازداد ألمي لعدم توفيقي ، ولأنه يستعجلني ، وأخيراً تحدثت مع مساعدي الأستاذ محمد الأنصاري في هذا الموضوع ، فلم يتردد في القبول فوراً ، ولم يزد على سروري لقبوله ، إلا دهشتي من قبوله الإقدام على رمي نفسه في المجهول المفعم بالأخطار ! فقلت له : « أحب أن ألفت نظرك أولا إلى الأخطار التي سوف تتعرض لها من قبولك ، حتى لا تظن فيما بعد أنني خدعتك ، ولم أنورك بكل التفاصيل ! » . . وأدليت إليه بما يلي :

١ — إذا ظن الإنجليز في مصر أو جبل طارق أنك سكرتير ، ولست خادماً ،

فإنك تتعرض لعقابهم ، ولانتقامهم ، وللمحاكمة أمام المحاكم العسكرية البريطانية ، وتتعرض أنت مع سعد زغلول لهذه المحاكمة !

٢ – لا أعرف متى تكون عودتك إلى مصر ، فقد تمتد إقامتك فى الخارج إلى عام أو أكثر فى المنفى !

٣ – أريد منك أن تستخرج « رخصة خادم » وتلبس جلابية ، بدل البدلة : ولا تأخذ معك فى السفر إلا بدلتين ، بدلة تلبسها وبدلة فى الشنطة الصغيرة ، التى يجب ألا تحتوى إلا على ملابس قليلة :

٤ – لا أستطيع أن أغريك بالمال فليس عندى مال غير ماهيتى – وهى عشرة جنيهات شهريًّا ، وأجرة سفرك برًّا وبحراً فى الدرجة الثالثة ، وخمسة جنيهات فى يدك مدة السفر حتى تقابل سعد زغلول ، وهو يتولى بعد ذلك أمرك .

فقبل الأستاذ محمد الأنصارى هذه المهمة الشاقة – فى ضوء هذه الحقائق المفزعة التى ذكرتها له . وبعد أسبوع واحد من هذا الحديث استخرج رخصة الخادم بالجلابية . وكان فى طريقه إلى جبل طارق ، ومعه رسالة منى : ومن قيادة الثورة إلى سعد زغلول – أظن أنه أخفاها فى قرص طربوشه . فلما وصل إلى جبل طارق ، ورد تلغراف شكر من سعد زغلول بأن الخادم وصل ، وهو مسرور منه . وظل الأنصارى فى خدمة سعد سكرتيراً خاصًّا وخادماً أميناً حتى أفرج عن سعد ! إن هذا العمل الذى قام به السيد محمد الأنصارى لعمل وطنى من الطراز الأول ، أملته روح فدائية . وهو فى نظرى الفدائى الأول الذى عرفته عن كثب ، وكان من الممكن جدا أن يتعرض للموت أو الأشغال الشاقة بحكم من أحكام المحاكم العسكرية البريطانية ، لهذا العمل الذى قام به عن طيب خاطر . والأنصارى فى روحه الفدائية ووطنيته الخالصة

وشجاعته الناصعة - لا يقل مطلقاً عن إخوانه المجاهدين المصريين الوطنيين الذين نكل بهم الإنجليز فى المنافى أو بأحكام الإعدام أو الأشغال الشاقة .

محمد كامل سليم

إعداد الخطة السرية !

وقد وضع سعد زغلول هذه الخطة وهو على البارجة الحربية البريطانية ، التى نقلته من جزيرة سيشيل فى المحيط الهندى إلى قلعة جبل طارق . وبدأ سعد زغلول خطته بأن أرسل فى استدعاء زوجته لتلحق به فى جبل طارق - وهى رحلة شاقة قطعتها البارجة الحربية فى ١٤٠ يوماً : فتحركت من سيشيل يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ - ووصلت إلى جبل طارق يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ . وشاهد فى هذه الرحلة أهوالا - والغريب أن سعد لم يدون هذه الخطة كتابة لأن القبطان رفض أن يسمح له بورقة أو قلم طوال الرحلة !! . . وكانت هناك عبارات متفق عليها بين سعد زغلول وسعيد زغلول ، أثناء نفيه - وهى أنه عندما يطلب قاموساً فإن معنى ذلك أنه يطلب تفاصيل عن أعمال الجهاز السرى تكتب بالحبر السرى على صفحات القاموس المطلوب ! . . وكانت كلمة « الجرائد الإنجليزية » : معناها « التقارير السرية » ! . . وعندما يطلب كتابا فى النحو والأجرومية فإنه يريد أن تكتب تقارير فى داخل كتاب النحو عن النشاط السياسى فى مصر وعملية نشر الدعوة . . والحديث عن « الجو » إشارة إلى « الأنباء عن اتجاهات سياسة بريطانيا نحو القضية المصرية » ، وعندما يطلب « الاهتمام بالزراعة » فإنه يطلب « معلومات عن المعتقلين السياسيين والمنفيين وحالتهم وروحهم المعنوية » !

أما الزقازيق وقبل ذلك بنى سويف فلم تكن فى حاجة إلى استعمال هذه الكلمات ؛ إنها كانت تكتب الرسائل بماء البصل الموجود فى مكتب القاضى . . وكان سعد زغلول يحل هذه الرموز فى جبل طارق بتمرير المكواة الساخنة على ورق القاموس أو كتاب النحو ! ولم يستطع سعد زغلول أن يكون شبكة سرية بينه وبين زملائه المنفيين فى سيشيل : وإنما اتفق معهم على طريقة خاصة للرموز .

وفى كتاب « سعد زغلول » — للأستاذ عباس محمود العقاد — يقول فى ص ٤٠٨ :

لما برح سعد (سيشيل) اتفقوا على طريقة للتفاهم ، يتحللون بها قليلا من قيود الرقابة . وهى اتخاذ « صفر » — أى شفرة — من الأسماء التى ترد فى الرسائل البرقية حسب المعهود فى كل واحد من أصحابها ، فإذا أرسلت بتوقيع « سينوت حنا » فمعناها أنهم فى حاجة إلى النقود ، لاشتغال سينوت بك بالمسائل المالية . وإذا أرسلت بتوقيع « مصطفى النحاس » فمعناها أن الحماسة فى مصر شديدة لاستحماس مزاجه . وإذا كانت بتوقيع مكرم عبيد فمعناها أن الدعاية فى إنجلترا ناشطة لأنه قام بهذه الدعاية قبل ذلك . وإذا كانت بتوقيع زغلول فالأخبار عادية . أو بتوقيع « سعد » فذلك بشير الإفراج . . إلخ . . .

قلق فى القاهرة !

وعند ما بلغ صفية زغلول أن سعد زغلول يريد أن تلحق به فى منفاه بجبل طارق ساورها القلق . تصورت أنه مريض جداً ؛ وأمطرته بالبرقيات تسأل عن صحته . فأرسل سعد زغلول الرسالة التالية إلى سعيد زغلول فى بنى سويف . ويلاحظ فيها التعبيرات الخاصة « بالقاموس » و « كتاب النحو » و « الزراعة » !

جبل طارق — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢

عزيزى سعيد

فسرت اليوم فى خطاب للست أسباب دعوتها للحضور ، وهى الحقيقة بعينها ، فلا يأخذنكم شيء من الشك فى واحد منها ، وإلا خلقتم لأنفسكم مكدرات لا أساس لها . ويعلم الله أنى لو كنت مريضاً ، لما أقدمت على تلك الدعوة ، إشفاقاً على الست ، من فرط شفقتها بى ، وما تلاقيه من صعوبة عندما تجدنى مريضاً . وما بيدى من البراهين على صدق هذه الأقوال شيء يمكن إرساله بالتلغراف ، فلا تتعبوا أنفسكم ، إن صحتى جيدة بحمد الله . .

طلبت فيما سبق أن يرسل لى قاموس الشرتونى ، ولكنه لم يحضر ، فأرجو إرساله مع الست ، كما أرجو إرسال كتاب فى النحو . وأن تلتفت بدقة لأعمال الزراعة ، وتخابرنا عنها . وتأكدوا قبل سفر الست من سهولة إرسال نقودها إليها ، كما أشرت لذلك فى خطاب سابق . إنى أعرف صعوبة وجود سيدة تسافر مع الست ، لتؤنسها فى هذه الغربة ، ولكنى هذا ضرورى جداً ، كما أنه من الضرورى أن يكون معها خادمة طيبة ، لأن الخدامين هنا فى غاية الصعوبة . قبّل وجنات شقيقتك وأنجالها ، أما قرينها فهو فى لندن ، ويخابرنى من وقت لآخر ، بالتلغراف تارة ، وبالكتابة أخرى ، ويقول إن صحته تتحسن يوماً عن يوم ، وأن أعماله سائرة فى طريق النجاح . لعل جوابى وصلك من هنا ، ولعلكم جميعاً بخير والسلام .

سعد زغلول

وكانت « بنى سويف » ترسل لسعد زغلول التقارير السرية داخل كتب مكتوبة بالحبر السرى . . ولكنها كانت لا تتلقى أى تعليمات من سعد زغلول ، لعدم وجود حبر

سرى عنده ، ولعدم استطاعة إرسال أى حبر سرى له ! . . ثم أرسل سعد زغلول فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ إلى سعيد زغلول يقول له إنه يخشى على صفية زغلول أن تقوم بهذه الرحلة وحدها وأنه يرى أن يكون سعيد معها ليوصلها إلى جبل طارق ، ثم يعود إلى القاهرة على الفور . . وسافر سعيد زغلول مع صفية زغلول من بورسعيد فى يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . وتولى القاضى عثمان يوسف العمل بدلا منه فى ترجمة رسائل الشفرة المرسلة إلى سعد زغلول .

وصل سعيد زغلول فى ١٧ أكتوبر إلى جبل طارق ، وبدل أن يبقى مع سعد يوماً أو أسبوعاً بقى معه إلى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . وفى تلك الفترة أملاه سعد زغلول خطة الشفرة مع القاهرة ، وطريقة التعامل مع القاهرة ، وأنشأ سعد شفرة سرية بينه وبين الدكتور حامد محمود فى لندن ، وتولى توصيل هذه الرسائل بعض الضباط والجنود الأرلنديين فى الجيش البريطانى ، ثم أنشأ شفرة سرية بينه وبين « على الشمسى » فى سويسرا ! . . وكانت خطة التعامل مع القاهرة هى أنه تم الاتفاق مع ضابط هندى يعمل مع الحامية البريطانية فى جبل طارق ، فكان الضابط يتسلم الرسائل ، ويذهب بها إلى الميناء ، ويسلمها إلى أحد الخدم الهنود الذين يعملون على شركة بواخر (ب .و P.O.) وهى بواخر بريطانية متنقلة بين لندن وأستراليا تقف فى ميناء جبل طارق وميناء بورسعيد ، ويبرق الضابط الهندى من جبل طارق على عنوان معين فى الإسكندرية باسم الباخرة . ويبرق الضابط الهندى فى يوم آخر ، على عنوان معين فى القاهرة باسم الخادم الهندى . ويسافر من القاهرة أحد أعضاء الجهاز السرى إلى بورسعيد ويتنكر فى شكل أحد البمبوطية ، ويصعد إلى الباخرة . ويتسلم الرسالة السرية من الخادم الهندى . ثم يسافر « البمبوطى » إلى الزقازيق ويسلم الرسالة إلى سعيد زغلول القاضى ، الذى ينقلها بخطه ويسلمها إلى أحمد ماهر أو النقراشى

(وكان كامل سليم هو الذى يتولى عملية إرسال الأخبار السياسية إلى سعد زغلول) .

ولكن بقى لتنفيذ هذه الخطة وجود الشخص الموثوق به ، الذى يعمل سكرتيراً يملى عليه سعد زغلول تعليماته السرية ، متنكراً فى شكل خادم! إن هذا الشخص ضرورى جداً لنجاح العملية كلها ، إنه هو الذى سيقوم بالاتصالات مع الشبكة فى خارج القلعة ، وهو الذى سيتسلم الرسائل ، وهو الذى سيحل الرموز السرية !

سوء تفاهم !

ومن الطريف أن الخطة التى وضعها سعد زغلول فى أول الأمر ، لم تفهمها القاهرة لغرابتها ! لم تتصور القاهرة أن هذا الرجل الذى يزيد على الستين من العمر يفكر فى مغامرات كالقصص البوليسية ! . . ويحرص سعد زغلول فى مذكراته على ألا يكتب شيئاً عن الجهاز السرى ، وخططه بشأنه ؛ لأنه يعرف أن هذه المذكرات عرضة للتفتيش ، ويعرف أن كل خدمه وحراسه فى منفاه فى قلعة جبل طارق ، من المخابرات البريطانية ! ولكنك تجد فى مذكراته شيئاً عن هذا السوء التفاهم الغريب ! القاهرة تتصور فى أول الأمر أن سعد زغلول يريد خادماً ! بينما هو فى الواقع يريد شخصاً يملى عليه تعليماته السرية التى يرسلها إلى القاهرة وعواصم أوربا ، وهو فى ذلك الوقت لم يستطع أن يرتب الشفرة السرية بينه وبين القاهرة ، وهو يحتاج إلى الرجل الذى يتعهد إليه بهذا العمل السرى الخطير ! . . ويكتب سعد زغلول فى مذكراته يوم الأحد ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ يقول : « أرسلت اليوم إلى كامل سليم تلغرافاً نصه : « يعود عبد الله حيًا . إذا أمكنك أن ترسل آخر يعرف العربية والإنجليزية » » ويخشى سعد زغلول فى نفس اليوم ألا تفهم القاهرة ما يعنى ! فيكتب فى مذكراته

يقول : « وكتبت اليوم خطاباً إلى طاهر اللوزى وآخر إلى كامل سليم بالبحث عن خادم يعرف العربية والإنجليزية ، للاستعانة به على الكتابة ، وقضاء اللوازم ، فى بلد لا يتكلم أهله بغير الإنجليزية والإسبانية » .

ثم يخشى سعد زغلول أن تكشف السلطة الإنجليزية الخدعة التى فكر فيها ، ولا توافق على إرسال السكرتير المتنكر فى صورة خادم أو سفرجى ! إن مشكلته فى منفاه أن خطه فى الكتابة لايستطيع أحد أن يقرأه بسهولة . إن الصفحة الواحدة من مذكراته يستغرق فك رموزها بضع ساعات ، وهو يريد أن يرسل تعليمات سرية إلى الثورة فى القاهرة ، فكيف يرسلها بهذا الخط الغريب ، وكيف يستطيع هو ، وهو مسجون داخل القلعة أن ينشئ شبكة المواصلات السرية التى تقوم بحمل تعلياته إلى القاهرة ؟ !

ويكتب سعد زغلول فى مذكراته يقول : « الافتقار للغير نقص ، مهما كان نوع هذا الافتقار ! إذا اقتضت الضرورة ، لزم أن أحسن الخط العربى والفرنساوى على قدر الإمكان ، وأن أشتغل بالعمل ، وإن كان هذا يتطلب جهداً ، ليس من السهل على الآن بذله ، لتقدم السن » .

وما خشيه سعد قد وقع ! إن القاهرة لم تفهم ماذا يقصد عند ما طلب خادماً ! ويكتب سعد فى مذكراته يوم الجمعة ٣ نوفبر يقول : « ورد تلغراف أمس من كامل سليم بأنه وجد سودانياً طباخاً وسفرجياً أمياً ، ولكنه يتكلم الإنجليزية ، وماهيته ٤ جنيهات ، والشهادات التى فى يده تدل على كفاءته ، والسيد حسين القصبى عضو الوفد هو الذى أرشد عنه !! فبعثت إلى كامل سليم اليوم بأن المطلوب شخص ذو خط حسن فى العربى والإنجليزى » . . وهذه الجملة البسيطة التى كتبها سعد زغلول

هي كل ما كتبه عن الخطة الغريبة التي فكر فيها ، لقد كتب قبل ذلك خطاباً بخطه لكامل سليم وهو الذى أشار إليه كامل سليم فى مذكراته ووضعه فى حذاء خادمه، بعد أن خلع فرشة النعل ، ثم عاد وثبتها من جديد . . ولكن المسافة طويلة بين جبل طارق والقاهرة !

وفهمت القاهرة فجأة ، من إلحاح سعد زغلول فى مسألة الخادم ، ما يريد . . وفى يوم الخميس ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ يكتب سعد فى مذكراته : « ورد من كامل سليم تلغراف بأن تلامذة قدموا أنفسهم لخدمتى ، وهم يسعون فى إعداد اللازم للسفر، فأجبته بأن يشكرهم على حسن استعدادهم ، وبأنى أفضل أن أخدم نفسى ، على أن أحرمهم من إتمام دروسهم » .

• • •

وفى يوم الجمعة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ يكتب سعد فى مذكراته : « ورد تلغراف من محمود غنام يلح على الحضور هنا ، فشكرته ، ونهيته عن الحضور ، وأبرقت لكامل بأنه يستحيل أن أقبل أى واحد من التلاميذ ، وأن يبحث عن غيرهم » : : إن سعد زغلول خشى إذا تقدم محمود سليمان غنام عضو لجنة الطلبة العليا ، أو أى طالب من الطلبة المعروفين ، بأن يعملوا كخدم له، أن يشعر الإنجليز الذين يضعون هؤلاء جميعاً تحت مراقبة دقيقة، أن يشعر الإنجليزُ بما يدبره سعد زغلول ، ولهذا فإنه رأى أن يكون الاختيار من أشخاص بعيدين عن الشبهات وعن مراقبة السلطة العسكرية البريطانية ، حتى يمكن خداعها . وفى يوم الخميس ١٦ نوفمبر أرسل الأستاذ كامل سليم من القاهرة برقية قال فيها إنه عثر على سفرجى ممتاز يجيد الطهى اسمه الأنصارى ! وكان سعد يعرف الأنصارى ويعرف أنه من الشبان الوطنيين الممتازين ، وأنه عضو فى الجهاز السرى للثورة ! ولم يصدق سعد زغلول أن هذا ممكن ، وكتب فى مذكراته

يوم الجمعة ١٧ نوفبر : « ورد من كامل سليم أنه جارى اللازم فى تسفير الأنصارى إلى هنا ، آخر هذا الشهر ، فهل يؤذن له ؟ أشك فى هذا ! » . . ووضع سعد خطاً تحت جملة : « هل يؤذن له ؟ أشك فى هذا » ، إذ لم يتصور أن الأنصارى يستطيع خداع السلطة العسكرية البريطانية ويتنكر فى زى سفرجى !

وبقى سعد ينتظر على أحر من الجمر السفرجى الجديد !

* * *

وفى يوم الأحد ٢٦ نوفبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول فى مذكراته : « ورد تلغراف من كامل سليم بأن الأنصارى سيبحر يوم ٤ ديسمبر ، وربما قبل ذلك ». وفى يوم الاثنين ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول يقول : « ورد تلغراف من كامل سليم بأن الأنصارى أبحر ، وتلغراف من الأنصارى أنه يرجو أن يكون قدومه خيراً ، والأول بالإنجليزية والثانى بالعربية » . وفى يوم الثلاثاء ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول فى مذكراته : « حضر الأنصارى أمس » . وعلى أثر وصول الأنصارى تحولت القلعة التى فيها سعد زغلول إلى مركز قيادة ، يعمل بالليل والنهار . . ولكى نعرف كيف كان العمل فى تلك الأيام ، ننشر نص خطاب أرسله « الخادم » الأنصارى من جبل طارق إلى سعيد زغلول فى القاهرة. ويلاحظ فى الخطاب التعبيرات السرية عن « الجرائد الإنجليزية » والمقصود بها التقارير السرية ، « وكتاب الأجرومية » والمقصود به النشاط السياسى فى مصر . وهذا هو الخطاب :

جبل طارق فى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣

سيدى البك الجليل حفظه الله . السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد ، أبثك مزيد أشواقى القلبية وأتمنى أن تكون بصحة وعافية . بلغنى معالى الرئيس سلامكم ، فشكرت لكم هذا الشعور الجميل . وإنى رأيت أن أكتب لك خطابى هذا ، لأنك

مزيد شكرى وتحياتى القلبية ، وإنى عند حسن ظنكم بى . فلا أخرج من المنزل إلا بأمر معالى الباشا أو الست ، لقضاء بعض مصالح للمنزل ، وإن صادف وأردت الخروج ، وهذا نادر جداً للحلاقة مثلا ، فأستأذن معالى الرئيس فى ذلك . وماحصل هذا إلا مرة أو مرتين فى كل شهر . فإن كنت قد نسيت وصيتكم لى قبل سفركم إلى مصر : فلا أنسى توصية والدى وأهلى ، كما أنى لا أنسى توصية أربعة عشر مليونا كما لا أنسى توصية أصدقائى وأحبائى ، الذين لا تزال إلى الآن تردنى منهم خطابات توصية ، التفانى فى خدمة معالى الرئيس . . وبغض النظر عن كل ذلك ، فالعطف والحنان والعناية ، التى يعاملنى بها معالى الرئيس وحرمه ، هى فوق كل ذلك ، مما يجعلنى أسير مودتهما . إننى أخدم هنا اعتقادى ، لست كموظف أو أجير ، لكن كشخص حمل بأمانة ، فعليه أن يحسن تأديتها ، فإن خيراً فلنفسه ، وإن أساء فعليها . هذا هو اعتقادى الراسخ . وما أظن مولاى بعد كل ذلك إلا مرتاحاً من جهتى ، فكن مطمئناً ، وطب نفساً .

« معالى الرئيس الآن يقرأ الجريدة الإنجليزية بسرعة ، أكثر من الأول ، ويتكلم كذلك . فنصرف كل يوم من الساعة الخامسة والنصف إلى الساعة الثامنة فى المطالعة الجرائد الإنجليزية ، وفى بعض الأيام فى الصباح ، نصرف ساعة أو أقل أو أزيد ، حسب الظروف ، فى محادثة باللغة الإنجليزية ، وقليلا ما يخطئ . وإننى أستفيد فى اللغة الإنجليزية منه ، أكثر مما هو يستفيد منى ، وأنا أخبرك يقيناً أن معاليه الآن صار ماهرا جدا فى الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى العربية ، لا يضارعه أحد ، وهو يحتاج إلى تجربة أكثر فى الترجمة من العربى إلى الإنجليزى . كما أرجو إن أمكن أن ترسل كتب الترجمة الصغيرة المقررة فى ابتدائى ، من سنة أولى إلى رابعة ، لأنه يوجد بها بعض اصطلاحات وفوائد ، لا بأس من أن معاليه يطلع عليها ، كما أنه قد سر جداً

من كتاب « براكتبورى » ، الذى أرسله إلينا كامل سليم ، فهو يطالع فيه دائماً :
ولقد أرسلت إلى الأستاذ كامل أطلب منه بعض كتب ، فلم يفدنى ، فأرجوك أن تخبره بخطاب بألا يهمل فيها ، وهى بأمر معالى الرئيس :
« وجميع من عندنا بخير ، ويهدونك أزكى السلام . »

المخلص

الأنصارى

• • •

ومما يؤسف له أن كثيراً من التعليمات السرية التى أرسلها سعد زغلول فى تلك الفترة الخطيرة ، عن طريق سعيد زغلول ، قد أحرقت فى أثناء قضية ماهر والنقراشى! وليس فى مذكرات سعد زغلول أى شىء يدل صراحة على أنه هو الذى يأمر باستعمال العنف . . بل إنه كان يردد فى أحاديثه العلانية استنكاره للاغتيالات ! ولكن يظهر من بعض صفحات المذكرات فى تلك الأيام أنه كان يبرر هذا العنف ، أو يعتبره نتيجة لاضطهاد الإنجليز وطغيانهم وإرهابهم ، ولتعاون عدد من المصريين مع العدو..
فى يوم الأحد ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول من منفاه بجبل طارق فى مذكراته يقول : « ورد البريد أمس ، وفيه جرائد لغاية يوم ١٧ نوفمبر ، ورأيت فيها بياناً لعدلى يكن باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، يتضمن أن قتل إسماعيل زهدى بك وحسن عبدالرازق باشا (عضوى مجلس إدارة حزب الأحرار) قتل سياسى ، ولم يكونا مقصودين به ، بل الحزب ، ويبدى عدلى استغراباً من تقصده ، مع كون بروجرامه وخطته لم يكن فيها عيب لعائب . وجريدة السياسة تمتلئ بالقذف والقدح فى كتاب المعارضة ، والوشاية بهم ، واتهامهم بأنهم مسئولون عن هذا التعدى ! وقد تولى الناس الخوف من هذه الاتهامات ، وانكمشت منها المعارضة ، وأطلقت كثيراً

من عباراتها ، وانقلبت تؤبن القتيلين ، بعبارات طويلة عريضة ، وأخذت جريدة اللواء (لسان حال الحزب الوطنى) تبالغ فى استنكار الحادثة ، وتنحى باللائمة ؛ مع الطعن بالخيانة إلخ . . ولم تعجبنى خطة حافظ عوض لأنه بالغ فى امتداح القتيلين مبالغة واضحة ، كما أغرق فى استنكار الحادثة إغراقاً ! ولقد أعجبنى رد محمد أبوشادى ، على ما وجه إلى نقابة المحامين من السكوت عن استنكار الحادثة ، كما أعجبنى بعض مقالات فى جريدة الأمة فى هذا الموضوع . ما كان أحسن المعارضة أن تقول أولا : إن التحقيق لم يظهر الجانى، ولا سبب الجناية ، فمن المجازفة اعتبارها كذلك . ثانياً : على فرض أن تكون الجريمة سياسية ، فلا مسئولية فيها على كتاب المعارضة بوجه من الوجوه . وإنما المسئولية على الفاعل لها ، لأن هؤلاء الكتاب لم يكتبوا فى استحلال قتل الخائنين ، واستباحة دمائهم ، ولهم الحق ، بل عليهم الواجب ، أن يشهروا بكل من حاول الخروج من صفوف الأمة ، والانضمام إلى صفوف أعدائها ، يفعلون كل ذلك فيهم ، كما يفعلون فى كل من يحاول خرق النظام والتعدى عليه .

« كنت أحب أن يقولوا ذلك ، ويشرحوه . لا أن ينهنهوا . وينكروا ما فعلوه ! » .

زوجات الزعيم !

وفى نفس اليوم كتب سعد زغلول فى مذكراته :

« لقد قالت لى اليوم حرمى ، أثناء الذهاب للرياضة فى جنينة المدينة العامة ، إنها لا تشعر فى نفسها الآن بحقد على أحد ، ولا بغضب من أحد ، بل تود أن يكون صدرها نظيفاً من كل ما يسىء إلى الغير ، وقلبها راضياً عن كل الناس .

فأحمدت منها هذا الشعور الراقى ، وشكرتها عليه . وقد قالت لى قبل هذا اليوم ، إنها بمقدار ما كانت تهوى الملابس الفاخرة ، والجوهرات الغالية ، والأمتعة الثمينة ، وكل ما تتزين به النساء والبيوت ، بمقدار ما زهدت الآن فى كل هذا ، وأصبحت هذه الأشياء فى نظرها قليلة القيمة ، مزهوداً فيها ، وكل قرة عينها فى أن ترى بلادها مستقلة ، متمتعة بالحرية التامة . وقالت لى أمس : « إنى معك أينما ذهبت ، إذا من ّ الله عليك ، وعلى جميع المبعدين والمسجونين بالفرج ، ولكن إذا جاء الفرج لك وحدك ، فإنى أعود إلى مصر ، لكى أكون قريبة من أولئك الذين اشتركت معهم ، فى سبب نكبتهم ، بتحريضهم عليه (تقصد البيان الذى أصدره حمد الباسل ومرقص حنا وويصا واصف وعلوى الجزار وجورج خياط ومراد الشريعى وواصف غالى بمقاطعة البضائع البريطانية وبالتحريض على استعمال العنف ، فحكمت عليهم المحكمة العسكرية البريطانية العليا بالإعدام ، ثم استبدلت الحكم بالسجن سبع سنوات مع الشغل فى سجن مصر ، وحلقت شعورهم ووضعتهم فى الزنازين) .

« ولقد ارتاحت حرمى إلى ما روته الجرائد ، من أنهم نقلوا إلى معتقل ألماظة ، وتخصص طاه لهم من عندهم ، وتخصصت غرفة لكل واحد منهم ، وتعين لخدمتهم بعض المساجين . فرحت جداً بهذه الإحساسات واعتبرتها مما من ّ الله بها على ّ فى هذه الحياة ، ولقد أراها فوق ذلك تجتهد فى توفير أسباب الراحة لى ، وتعمل كل ما فى وسعها لإرضائى ، وتتفانى فى شرح صدرى ، وتفريج كربى ، وتفريح قلبى ، جزاها الله أحسن الجزاء عنى ، ومتعها بالصحة النامية ، والمعيشة الراضية ، ووفقنى لإسعادها . »

تعليمات إلى القاهرة !

وفى يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول فى مذكراته عن التعليمات التى أعطاها لسعيد زغلول ، لمناسبة عودته من جبل طارق إلى القاهرة : « يسافر غداً سعيد ، وقد أوصيته بأن يعطى لكل من مصطفى لطفى المنفلوطى ، وعائلة مصطفى النحاس مبلغ عشرين جنيهاً مصرياً ، وأن يقول لمدام واصف غالى (قرينة واصف غالى عضو الوفد المحكوم عليه بالإعدام) ، إنى مقر كل تصرف يراه واصف غالى . وأن يعطى إبراهيم زغلول مرتبه الماضى . وأن يزور المسجونين السياسيين من إخواننا وأن يبلغهم سلامنا وأسفنا ، وأن يمر بعائلاتهم كذلك ، واحدة فواحدة .

« وأن يقابل توفيق نسيم باشا (رئيس الوزراء) ويهنئه بالنيابة عنى ، ويلفت نظره لأن يجتهد فى جعل الدستور موافقاً لصالح الأمة ، مؤيداً لسلطتها ، لأن كل ما أعطى لها باق ، ولغيرها فان ، يستعمل ضدها . وأن يجتهد فى جعل قانون الانتخاب غير مقيد للحرية ، وفى إجراء الانتخابات من غير تداخل الإدارة ، ويلحق ذلك بإجراء تحقيقات عادلة عن الجرائم التى ارتكبت فى عهد الوزارة السابقة (وزارة عبد الخالق ثروت) سواء كان الذين ارتكبوها وزراء أو غيرهم ، حتى يطهر البلاد من الأرجاس التى تلوثت بها ، وحماية للبلاد من عودة هؤلاء إلى حكمها ، وأن يفعل ما فى وسعه لإطلاق سراح المسجونين السياسيين قبل المبعدين . . وإذا توفق إلى كل ذلك فإنه يخدم بلاده أجل خدمة ، ويخلد له فى التاريخ أجمل الذكرى .

« وأوصيته (سعيد زغلول) كذلك أن يسلم على أعضاء الوفد ويبلغهم ممنونيتى منهم ، وشكرى لهم ، واعتمادى عليهم . وأن يخبر كامل سليم بأننى مسرور من

سيرته، عنون من خطته". وأن يلفت أرباب الجرائد لأن يرسلوها إلى رأساً ، من غير واسطة دار الحماية . وأن يبلغ بعض الكتاب لأن يكتبوا دائماً فى تعداد الفظائع التى ارتكبتها وزارة « ثروت» ووزارة « عدلى يكن » من قبلها . وأن يوضع فى الدستور نص يجعل من هيئة المجلس لجنة تكون هى المختصة بالنظر فى الدستور ، وتعديله بحسب ما تراه ، وحينئذ تقوم هذه اللجنة مقام الجمعية الوطنية ، ويكون الدستور الذى تتفق عليه ، وليد إرادة الأمة ، ولا يضيع الزمن فى انتخاب جمعية أخرى ووضع دستور آخر . . وأن تستمر الجرائد على التذكير بحوادث المنشقين ، وتلاعبهم بعهد الأمة ، ونقضهم لكل ميثاق قبلوه » .

تهريب الشفرة !

وكان سعد زغلول شغولا بتهريب مفاتيح الشفرة التى مكث شهرين يمليها ويعدها مع سعيد زغلول . . والخطة التى وضعت لتصل تعليماته السرية من القلعة فى جبل طارق إلى قيادة الثورة والجهاز السرى فى القاهرة . وكتبت هذه الشفرة على ورق خفيف من الورق الذى يكتب عليه النسخ على الآلة الكاتبة ، وطويت عدة مرات حتى تأخذ مساحة صغيرة . ثم تولت صفية زغلول بنفسها خلع كعوب جميع أحذية سعيد زغلول : زوج الأحذية الذى سيسافر به ، وزوجين من الأحذية فى الحقيبة ، وكانت تخلع بنفسها مسامير الكعب ، ثم تحفر فى داخل الكعوب مخابئ لإخفاء هذه الأوراق ، ثم راحت تدق بنفسها مسامير الكعوب كما كانت ، وتضعها فى التراب لكى تبدو الأحذية مستعملة !

. . وكان سعد زغلول قلقاً : هل يستطيع سعيد زغلول الخروج من القلعة إلى

السفينة بهذه الأوراق السرية ؟ هل يفتشه الحراس؟ هل يفتشه رجال المخابرات ؟ هل يفتشه رجال البوليس الواقفون على السفينة ؟.. . كان سعد مهتماً جداً بنجاح الخطة التى وضعها ، وبوصولها إلى القاهرة ! . . وزاد قلقه عندما رأى الحراسة تشتد فى تلك الليلة حول داره على غير المعتاد !

وفى صباح يوم الثلاثاء ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ المحدد لسفر سعيد زغلول كتب سعد زغلول فى مذكراته : « لم أنم البارحة إلا قليلا ! » . . ولكن الحقيقة أنه لم ينم إطلاقاً ! . . إن كل شىء أصبح الآن يتوقف على خروج ابن شقيقته القاضى سعيد زغلول من الميناء ، هل سيستطيع أن يضلل الحراس ، ورجال المخابرات ، والجمرك ، ولا يثير شكوكهم ؟ . . لقد نجح سعد زغلول مرة فى أن يضلل هؤلاء جميعاً عندما وضع رسالة فى « فرشة » حذاء خادمه ، وأرسل هذه الرسالة إلى كامل سليم . . فهل ينجح هذه المرة فى تضليل المخابرات ؟ !

شبكة سرية !

نجحت خطة سعد زغلول فى تهريب خطته السرية ، ومفاتيح الشفرة ، مع ابن شقيقته سعيد زغلول ، وكتب سعد زغلول فى مذكراته يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ : « سافر اليوم سعيد ، وصحبه الأنصارى إلى الباخرة ، ولم يفتش ! . وقد أوصيت سعيد بكل ما تقدم تفصيله ، إلا فيما يختص بما يقوله إلى توفيق نسيم رئيس الوزراء، فقد حذفت منه مسألة إخلاء سبيل المعتقلين حتى لا يفهم أننا نلتمس لأنفسنا معونة منه ! »

وفى يوم الأربعاء ٢ يناير ، سعيد زغلول إلى بورسعيد ، وقامت السلطات

البريطانية بتفتيش أمتعته فى الباخرة « موريا » فلم تجد شيئاً ! . . وفى يوم السبت ٥ يناير تلقى سعد زغلول برقية مفتوحة من القاهرة هذا نصها : «وصلنا بالسلامة» ! . . وفهم سعد زغلول من هذه البرقية أن الشفرة السرية والخطة السرية وصلتا إلى قيادة الثورة بسلامة الله ! . وكل ما كتبه سعيد زغلول فى مذكراته يوم ٦ يناير سنة ١٩٢٣ عن هذه البرقية أنها تكلفت ٤٦ قرشاً !

وعلى الفور بدأت الشبكة السرية تعمل فى قلعة جبل طارق وفى مكتب قاضى محكمة الزقازيق ، وفى لندن حيث يتولاها الدكتور حامد محمود ، وفى جنيف حيث يتولاها على الشمسى . . وبدأ الرسل يتنقلون بين الزقازيق وجبل طارق ! . . وبرقيات ترسل بالشفرة إلى لندن ، ثم يرسلها الدكتور حامد بالشفرة من لندن إلى جبل طارق ! . . ولم يكن الجهاز السرى فى القاهرة ينتظر هذا التنظيم ليعمل . . لقد كان الدكتور أحمد ماهر يسلم الرسائل إلى القاضى عثمان يوسف ، فيكتبها بالحبر السرى على كتب ، ويرسلها إلى جبل طارق . .

وهذه بعض الرسائل التى أرسلت من القاهرة :

زيادة الاغتيالات !

إلى سعد زغلول

جبل طارق فى أول سبتمبر سنة ١٩٢٢ :

طلب اللورد اللنبى أمس من ثروت باشا رئيس الوزراء إضافة مواد جديدة لقانون العقوبات بسبب كثرة الحوادث وتوقع غيرها . أبلغ ثروت باشا أمس تعليمات اللورد اللنبى إلى مصطفى فتحى باشا وزير الحقانية . مطلوب إضافة المواد الآتية إلى

قانون العقوبات :

١ — يعاقب بالإعدام كل من استعمل قنابل أو آلات مفرقعة بنية قلب نظام الحكم أو ارتكاب قتل سياسى .

٢ — يعاقب بالأشغال الشاقة كل من صنع أو استورد من الخارج قنابل أو ديناميت أو مفرقعات .

٣ — يعاقب بالإعدام كل من ألف عصابة تقاوم بالسلاح رجال السلطة وكل من تولى زعامة هذه العصابة أو تولى أى قيادة فيها .

٤ — من ينضم إلى تلك العصابة ولم يشترك فى تأليفها ، ولم يتقلد فيها قيادة ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

بنى سويف

الملك خائف !

جبل طارق فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول

طلب توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى من ثروت باشا رئيس الوزراء بأمر الملك إضافة مواد فى قانون العقوبات لحماية الملك وهى تقضى :

١ — يعاقب بالإعدام كل من اعتدى على حياة الملك وحريته .

٢ — يعاقب بالإعدام كل من اعتدى على الملك اعتداء لا يهدد حياته

٣ — يعاقب بالإعدام كل من ألف عصابة مسلحة لقلب نظام توارث العرش أو تغيير أى شىء فى نظام العرش .

٤ — يعاقب بالسجن كل من تطاول على الملك أو سلطته .

٥ — يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب في الملك .

وقد بدأ مصطفى فتحي باشا وزير الحقانية يعد هذه القوانين .

بني سويف

* * *

جبل طارق في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول :

وقع الملك القوانين المشار إليها في رسالة أول سبتمبر و ٥ سبتمبر .

بني سويف

* * *

المعتقلون !

جبل طارق في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول .

أرسل ثروت باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية اليوم خطاباً سرياً إلى مصطفى فتحي باشا وزير الحقانية رقم ٥٧ يقول فيه : « إن سجون الحكومة أصبحت مزدحمة بدرجة أن المسجونين بها فعلا يزيدون على المقرر الصحي لها بمقدار ٥٨٥٥ مسجوناً . وعدد المسجونين تحت التحقيق الذين قضوا بالسجون مدة تتراوح بين شهر واثني عشر شهراً فأكثر قد بلغ عددهم ٢٤٨٥ .

بني سويف

الجهاز السرى ينتقل إلى الزقازيق !

وابتداء من شهر يناير سنة ١٩٢٣ انتقل مقر الجهاز السرى إلى مكتب قاضى محكمة الزقازيق .

فقد صدر قرار بنقل سعيد زغلول إلى الزقازيق . وانهالت التعليمات على الزقازيق من سعد زغلول . وبدأ كل شيء يتحرك ويندفع . ويظهر أنه نسى أنه تجاوز الستين ، وأنهك نفسه فى العمل ، فسقط مريضًا . . .

الموت يقترب !

وبدأ سعد يشعر بدنو الأجل ، وبدأ يفلسف مزايا النفى والاعتقال . فنى يوم الخميس ٢٥ يناير سنة ١٩٢٣ كتب سعد زغلول فى مذكراته وهو فى معتقله فى قلعة جبل طارق :

« أشعر الآن بضعف شديد وبدنو الأجل ، يضطرب القلم فى يدى عندما أمسك به ، وترتعش أعصابى ، عندما يقع مالا أحبه ، مهما كان صغيراً ، ويخيف قلبى كل طارئ مهما كان ضعيفًا ، ولا أتحمل معارضة فى رأى ، ولا مخالفة فى فكر ، ويشغلنى جواب على خطاب أو تلغراف مدة طويلة من الزمان ، وربما منعنى الفكر فيه من النوم ! . . ويلوح لى من هذه الحالة أنى لا أستطيع بعد أن أباشر عملا مهما ، ولا أتحمل مرارة الاختلاط بالناس ، والتعرض لمجاوبتهم عما يسألون ، وسؤالهم عما يعملون ، وإرشادهم لما فيه خيرهم ، وإلى مايوجهون من انتقاد ، ويدرسون من خطط ، ومايؤاخذون عليه من قول سمعوه ، أو عمل أدوه . خصوصًا وقد تفتحت منافذ كثيرة فى جسم الأمة ، وتشعبت الآراء فيها ، وعجز كل طائفة عن تنفيذ ما تريد يلجئها

إلى أن تلقى تبعته على غيرها ، وتحصر جهدها فى محاربته. ولو أن الله يريد بنا خيراً لما وفق الإنجليز وأشياعهم إلى نفينا عن ميادين العمل لأن ذلك أبعدنا عن مساقط التهم، ومواقع النقد، وحفظنا من طعنات المنافسين ، وغمزات المخاصمين ، وعصمنا عن قوة العمل بما لا نحب ، وظهور العجز عن عمل ما نحب !

سبحانك اللهم ، ما أوسع حكمتك ، وأحكم تدبيرك ، وما أجل قدرتك .

• • •

ولكن أخبار القاهرة لا تلبث أن تنتزعه من فراشه . إن الأحداث تجرى بسرعة مذهلة . ويتلقى سعد زغلول هذه الرسائل :

٢١ يناير سنة ١٩٢٣ : قدم توفيق نسيم رئيس الوزراء مذكرة للورد أللنبي يقول فيها إن قتل مستر روبنسون من كبار الموظفين الإنجليز وغيره ، هو نتيجة سياسة الشدة والإرهاب ، وإغفال أغلبية الشعب ، ويجب أن تغير بريطانيا سياستها بدل الاعتماد على أقلية لا قيمة لها ، وأن تحترم إرادة الأمة وتلغى الأحكام العرفية وتبيح الانتخاب لكل مصرى .

الزقازيق

• • •

٢٦ يناير سنة ١٩٢٣ : وقعت أزمة بين وزارة توفيق نسيم ، واللورد أللنبي . طلبت الحكومة البريطانية حذف لقب ملك مصر والسودان من الدستور ، وجعله « ملك مصر فقط ». اللورد أللنبي هدد بخلع الملك إذا لم يحذف النص المذكور. معلوماتنا أن الملك سيخضع . نسيم باشا قال لنا إنه سيستقيل إذا خضع الملك . الأزمة مستحكمة . راجع رسالة ٢١ يناير .

الزقازيق

٤ فبراير سنة ١٩٢٣ : أبلغنا توفيق نسيم أنه سيستقيل رسمياً اليوم . ألح الملك عليه في البقاء فرفض ! اقترح نسيم عقد اجتماع للزعماء في القصر . قال اللورد أللنبي إنه إذا عقد مثل هذا الاجتماع فسيدخل الإنجليز ويقبضون على الزعماء لأنهم خالفوا قانون الاجتماعات ! .

الزقازيق

المحكوم عليهم بالإعدام !

٢٦ يناير سنة ١٩٢٣ : المعتقلون في ألماظة يبلغونكم تحياتهم . إنهم يتحملون حكم السجن بشجاعة كما تحملوا حكم الإعدام بشجاعة . استطعنا دخول السجن واجتمعنا بحمد الباسل وويصا واصف ومرقص حنا وواصف غالي وعلوي الجزار وجورج خياط ومراد الشريعي في السجن الاتصال بهم مستمر يومياً . الرسائل متبادلة برغم الحراسة الشديدة .

الزقازيق

وقد رتب الجهاز السري اتصالا يومياً مع المحكوم عليهم بالإعدام . وكانت السيدة فاطمة حمد الباسل ابنة حمد الباسل باشا تحمل الرسائل السرية إلى السجن داخل الأطعمة ! .

* * *

جبل طارق في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ :

من سعد زغلول إلى سعيد زغلول بالزقازيق .

عزيزى سعيد :

أمس أخذت كتابك الثانى المؤرخ ٢٦ يناير . ولكنى لم أستلم خطابك الأول المشار فيه إليه . لا أدرى إذا كان تاه فى الطريق ، أو منعه الرقيب . إنى أشكرك على التفاصيل التى أوردتها . أرجو أن تستمر فى إيراد أمثالها ، وفى الطريقة التى تراسلنى بها . تنشر الجرائد الإنجليزية عن الوزارة أخباراً إما مقتضبة أو متناقضة ، ولا يتمكن لمن ليس له وسائل العلم سواها ، أن يستنتج منها نتيجة صحيحة . وعلى كل حال فإنى أرجو أن يوفق الجميع لما فيه خير البلاد .

لقد سرنى أنك وجدت إخوانى فى ألباظة على صبر جميل ، وفى ثبات متين . أرجو أن يفرج عنهم فى القريب العاجل . صحتى على ما تركتها من الضعف ، خصوصاً الجهاز الهضمى . أما الجو فمتقلب ، بين البرد الشديد والخفيف ، وكثيراً ما تهب العواصف هبوباً لا نستطيع معه الخروج . ولكنهم يقولون إن هذه حالة لا تدوم ، وعما قليل تزول ، ونستقبل الربيع ، بجمال مناظره ، ولطف سمائه .

إن القضية (التى رفعها سعد على الحكومة البريطانية لإلغاء قرار الاعتقال) كانت تأخرت لأسبوعين ، ولكنها ما زالت متأخرة بعد مضيهما . ولا ندرى فى أى يوم يعاد النظر فيها . ومهما كان ، فلا معول لنا إلا على الله القدير العادل . بلغ سلامى لشقيقتك ، وقرينها ، وأنجالها . وتيزتك وفهيمة هانم (ثابت) تسلمان عليكم جميعاً أزكى السلام .

سعد زغلول

* * *

جبل طارق فى ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ :

إلى سعد زغلول

أطلق الرصاص على المستر أمبلر أحد كبار موظفى السكة الحديد . أصدر اللورد اللنبى أمراً بتعيين الكولونيل كوك كوكس حاكماً عسكرياً لمدينة القاهرة والجيزة بسبب كثرة الاغتيالات ! . . وأصدر الحاكم العسكرى أمراً بمنع أى اجتماع فى القاهرة . كما أصدر الحاكم العسكرى أمراً باعتبار عدد من الأحياء مناطق عسكرية لا يجوز لأحد الدخول فيها والخروج منها . كل من يقترب منها يطلق عليه الرصاص . المنطقة العسكرية تحدد من الشمال بشارع ترعة جزيرة بدران ومن الجنوب بخط السكة الحديد ، ومن الشرق بشارع ابن الرشيد ومن الغرب بشارع أبو الفرج ، فرضت غرامة ٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة لأن الحادث الأخير وقع فيها !

اللورد اللنبى ثائر جداً !

الزقازيق

• • •

١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ : حدث عمل جرىء . . ألقيت قنبلة على المعسكر البريطانى فى جزيرة بدران . إنها فى المنطقة العسكرية الممنوع الاقتراب منها . انفجرت القنبلة فى مكتب قائد المعسكر فقطعت ساقيه . منع الإنجليز نشر إصابته . أصيب عدد من الجنود الإنجليز .

الزقازيق

احتلال بيت الأمة

وتلقى سعد زغلول أن السلطة الإنجليزية احتلت بيته ، وطردت كل من فيه ! .

٢٠ فبراير سنة ١٩٢٣ : هاجمت السلطات البريطانية بيت الأمة ، قام الضباط

ت كله من البدروم إلى السطوح . استولوا على كل الورق الموجود
ملك ، والمكتب فى الدور الأول . قامت سيدات إنجليزيات
ملول وجميع الخادمات . طرد الإنجليز السيدة رتيبة زغلول وولديها .
لك زغلول موجوداً . أقفلت السلطة الإنجليزية البيت ، وأخرجت كل
بوليس الحربى البريطانى احتلاله ! .

الزقازيق

برقية مفتوحة

فبراير سنة ١٩٢٣ :
يد زغلول بك — الزقازيق .
ن أين رتيبة ؟ وتفاصيل حادث المنزل .

زغلول وصفية

* * *

.. فبراير سنة ١٩٢٣ : رتيبة انتقلت إلى بيت فتح الله باشا بركات . أصر اللورد ألنبى أن يتم إخلاء البيت فى منتصف الليل وأن يخرج كل من فيه إلى الشارع . رفضت رتيبة أن تخرج إلا بالقوة ! قالت أن ليس لديها مسكن تقيم فيه . بعد اتصالات قبل اللورد ألنبى أن تبقى إلى الظهر . اللورد ألنبى ثائر على منشور الوفد ويقول إنه هو الذى يشجع على قتل الإنجليز . أحدث قفل بيت الأمة ضجة كبيرة . أضربت أغلب المدارس العليا والثانوية فى جميع القطر !

الزقازيق

جبل طارق فى ٤ مارس سنة ١٩٢٣ :

من سعد زغلول إلى سعيد زغلول بالزقازيق :

« أسفت لقفل بيت الأمة ، وإن لم أستغرب منه . ولكن الروح التى يريدون إطفاءها ، بقفله ، إنما تأوى إلى القلوب ، لا الدور . وتسكن الصدور ، لا القصور . وأرجو ألا يكون قد أزعجكم هذا القفل ، وأن تكون شقيقتكم خرجت من المنزل بهدوء وسكون . فسلم عليها ، وعلى أنجالها ، وزوجها . ولله عاقبة الأمور .

سعد زغلول

* * *

وفى يوم السبت ١٧ مارس سنة ١٩٢٣ كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول :

« انقطعت عن الكتابة من يوم ٢٦ يناير كسلا ليس إلا ، ساعد عليه وقواه ضعف صحتى ، وسيرها من سيئ إلى أسوأ ، أما الآن فقد عدت إلى استئنافها لما فيها من الفوائد ، التى حملتنى على التزامها .

« وما حدث فى هذه الأثناء هو أن وزارة نسيم استعفت : لأنها أرادت إصدار الدستور ، فرغب اللورد ألنبى المندوب السامى البريطانى أن تحذف منه النصوص الخاصة بالسودان ، فأبت ، وحصلت مناقشة تبودلت المذكرات فيها ، ورأى اللورد ألنبى أن ينتهز الفرصة ويسقط الوزارة ، فذهب إلى الملك ، وأبلغه رأى الحكومة الإنجليزية فى حذف هذه النصوص ! وأرفق لورد ألنبى بلاغ حكومته ، بكتاب سافر إلى الملك ، طلب فيه جوابًا من الحكومة فى ظرف أربع وعشرين ساعة ، وإلا كانت الحكومة الإنجليزية حرة فى أن تعمل فى مصر وفى السودان ما تشاء ! . . فطلب توفيق نسيم عقد مجلس المشاورة فى دار الملك ، فأبى عليه اللورد ألنبى ذلك ، وأنذره بفض هذا الكتاب الممنوع

المجلس بقوة الأحكام العرفية . وأبى اللورد ألنبي أن يمد فى الميعاد إلا بضع ساعات ، فرأت الوزارة ألا تحذف هذه النصوص ، بل تعدل النص الخاص بملك مصر والسودان بأن يكون ذلك بعد المفاوضات ، وبأن عدم الكلام عن السودان لا يخل بما لمصر من الحقوق فيه !

« واشترطت وزارة توفيق نسيم أن تقبل دار الحماية هذا التعديل فى ظرف أربع وعشرين ساعة ، فلم تجب دار الحماية . فاستعفت الوزارة بكتاب [illegible]ت فيه بحصول التهديد ، وأنه حصل فجأة ، بعد أن كانت المخابرات دائرة بينها وبين دار الحماية بصفة دورية . وقد أرسل لى الوفد برقيات تفيد ذلك ، وأن توفيق نسيم كتب مذكرات لدار المندوب السامى قبل استعفائه ، وعقب حادثة اغتيال روبسون ، يخطئ فيها سياسة الشدة والإرهاب والاتفاق مع الأقلية ، دون الأكثرية ، ويشير بلزوم الاتفاق مع زعماء البلاد ، واحترام إرادة الأمة ، وإلغاء الأحكام العرفية وإباحة الانتخاب لكل مصرى ، فاستفزنى ذلك إلى أن هنأت توفيق نسيم بتلغراف من هنا ! . . غير أن الجرائد الثروتية والعدلية (صحف الأحرار الدستوريين) شوهت الحقائق من قبل ، وأوهمت الناس أن السودان قد ضاع بفعل توفيق نسيم ، فاستاء الكثير منه ، ولم يستحسن البعض تلك التهنئة ، ومن تأدب فى انتقادها نسبها إلى خداع من الوفد لرئيسه ! .

« وقد قبل الملك الاستعفاء ، بعد أن ألح على توفيق نسيم فى البقاء ، وأبى ، فاستدعى الملك رؤساء الوزارات السابقين ، واستشارهم فى الأمر ، واحداً بعد واحد فلم يقبل منهم أحد فيما يظهر ، إلا عدلى يكن باشا ، ولكنه أراد أن الوفد يؤيده ، فلم يقبل الوفد ، فأخفق مسعاه . وقد اتفقت كلمة الأغلبية أخيراً على ألا تؤيد الأمة أية وزارة قبل إعادة المنفيين والإفراج عن المساجين وإلغاء الأحكام العرفية فعلا ! . . وكان عدلى يكن قد وعد بالسعى فى ذلك ، وفى محو تعديل توفيق نسيم . وبقيت البلاد بدون وزارة

من تاريخ استقالة نسيم فى أوائل فبراير ، إلى أن وردت التلغرافات اليوم بأن يحيى إبراهيم شكل وزارة . . وفى أثناء هذه المدة أطلق عيار نارى على موظف إنجليزى فى إحدى حارات جهة السبتية ، ولم يصبه ، ولم يقبض على الفاعل ، فرأت السلطة العسكرية أن تضرب نطاقاً عسكرياً على هذه الجهة ، وأن تغرم أهلها سمائة جنيه ، وأن تعين حاكماً عسكرياً على مصر والجيزة !

« وبعد ذلك بيوم أو ثلاثة ألقيت قنبلة فى وسط هذا النطاق فقتلت واحداً وجرحت بعض العساكر ، ولم يضبط الجانى ! . . وكان الوفد نشر منشوراً يطعن فيه على سياسة الإنجليز بتأييد عدلى يكن فى تشكيل الوزارة ، أو فرض تعيينه . وعدت السلطة هذا المنشور مهيجاً أيضاً ، فقفلوا بيت الأمة ، بعد أن حتموا خروج من فيه ليلا ، ولم يقبلوا أن يبقوا فيه لغاية ظهر اليوم التالى إلا بشق الأنفس ، وبعد أن فتشوا جميع من فيه ، وأخذوا كل الأوراق ، فأحدث ذلك رجة كبيرة ، وسبب احتجاجات شديدة من أغلب الأفراد والهيئات ، وأضرب كثير من المدارس . . فاستدعى الحاكم العسكرى أعضاء الوفد ، ونبه عليهم بأنه إذا حدثت حوادث اعتداء يكونون هم المسئولين فاحتجوا على ذلك ، وتخلوا عن المسئولية .

« ثم فى ٢٧ فبراير ألقيت قنبلة فى شارع نوبار ، بالقرب من جامع أولاد عنان فى نحو الساعة الثامنة والنصف ، وأصابت بعض العساكر الإنجليز ، ولم يضبط الجانى ولم يكتشف . وعليه ، غرمت السلطة البريطانية الساكنين من الأهالى بتلك الجهة بغرامة أيضاً ! . . وفى يوم ٤ مارس الجارى ألقيت قنبلة عند مكتب المخابرات الإنجليزية ولم تنفجر ، وأخرى فى مطعم يأوى إليه الإنجليز فأصابت بعضهم . فاشتد السخط من تتابع هذه الاعتداءات ، وقبضت السلطة البريطانية على أعضاء الوفد جميعاً ، وقد كانت من قبل ضبطت كلا من محمود بسيونى ، وعبد الستار الباسل ،

وحسن يس، ومحجوب ثابت وغيرهم ، وأرسلت هؤلاء الأخيرين إلى المحاريق . وقال روتر إن الأولين سيقدمون إلى محكمة عسكرية بتهمة التحريض على الإخلال بالنظام ! . . وقالت جريدة التيمس إنه لم يقبض عليهم فوراً عقب قنبلة شارع نوبار لأنه كان ينتظر أن يتفقوا مع عدلى يكن .

هل ضبطت الرسالة ؟

وكانت الزقازيق تضع أرقاماً للكتب السرية التى ترسلها إلى سعد زغلول . وكل شهر توضع له أرقام متتالية . . ويبدو أن بعض هذه الكتب السرية كان يضيع أو يضبط ! فى الكتاب الذى أرسله سعد زغلول إلى سعيد زغلول فى ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ قال : « أمس أخذت كتابك الثانى المؤرخ ٢٦ يناير ، ولكنى لم أستلم خطابك الأول المشار فيه إليه . لا أدرى ، إذا كان تاه فى الطريق ، أو منعه الرقيب » .

وفى الكتاب الذى أرسله سعد زغلول فى ٤ مارس سنة ١٩٢٣ يقول تعليقاً على حذف لقب ملك مصر والسودان من الدستور :

« عزيزى سعيد . . ورد كتابك الثالث دون الأول . وأشكرك على ما ورد فيه من البيانات . وإنى متأسف لأن يفهم الناس أن السودان ضاع . لأنهم بهذا الفهم يسهلون الوزارة على طلابها . ممن لا يهمهم السودان ولا مصر . وإنما يهمهم أن تشبع بطونهم ، خربت البلاد أو عمرت . اتصل السودان بمصر أو انفصل عنها ! . ثم يضعفون ما بأيديهم من الحجج الدامغة على اتصال القطرين . وكونهما يؤلفان مملكة واحدة من قديم الزمان ، يرويهما نهر واحد ، وتجمع سكانهما جوامع مختلفة . ويزيد أسفى على أن هؤلاء أثروا على عقول البسطاء بأضاليلهم . حتى كادوا ينسون مظالم الوزارة

الروتية ، وفتكها بالحرية ، والحياة ، والشرف . وربما استمالوا بعضهم للرضاء بأن تتولى الوزارة شعبة منهم ، ليعيشوا فى ظلها ، ويصلوا إلى غايتهم بواسطتها . ولكن نرجو أن يخلص الله البلاد من هذه المحنة ، وأن يقيها شر الخادعين .

سعد زغلول

الإفراج عن سعد !

ثم أفرج الإنجليز عن سعد زغلول وسافر إلى فرنسا للاستشفاء . وعاد محمد الأنصارى إلى القاهرة بعد أن قام طوال هذه المدة بكتابة تعليمات سعد زغلول السرية . واستدعى سعد الأستاذ كامل سليم من القاهرة ، وسافر إلى فرنسا وبقى مع سعد ، وكان سعد هو الذى يملى عليه تعليماته . وقد حصلنا على نص تعليمات سعد زغلول عن رأيه فى الدستور الذى ينشر للمرة الأولى :

« إكس ليبان ـ فرنسا ، فى ٥ مايو سنة ١٩٢٣ :

« عزيزى سعيد :

« ورد خطابك المؤرخ ٢٤ أبريل ، وكذلك الخطابات والتلغرافات التى أرسلتها من قبله ، ولم أرد عليها لانحراف صحتى . ولكنى تعافيت بحمد الله ، وأخذت تعود إلىّ القوة . وقد حضر كامل سليم وارتحت لحضوره كما أشرت . إن الإنجليز تظاهروا بحماية حقوق الشعب ضد الملك ، فيما كتبوه فى جرائدهم ، تضليلا للأفهام . لأن الدستور الذى تظاهروا بحمايته جاء مشتملا على كثير من العيوب ، وأخصها أنه فتح لهم باباً للدخول منه إلى البرلمان ، واستعماله آلة لتنفيذ أغراضهم ، ولم يكن صدوره فجأة ، إلا تدبيراً يراد به التأثير على أفكار الأمة ، وإلهاؤها عن عيوبه ، وحملها على الاحتفال به ، ليكون الاحتفال دليلا على الرضا به ، مع ما فيه من تلك العيوب ! .

«إنه قرر مبدأ سلطة الأمة، ولكنك لا تجد تطبيقاً لهذا المبدأ فى نصوصه: ولا تجد محلا لإمكان تطبيقه فى غيرها، إذ أوجب استعمال هذه السلطة بالطريقة المبينة فيه: أى بواسطة البرلمان. ولم يجعل البرلمان ممثلا لإرادة الأمة وحدها، لأنه جعل للملك الحق فى تعيين كثير من أعضائه، ولم يحرم الجمع بين العضوية فيه والتوظف فى الحكومة: وفتح بذلك باباً لأن يكون النائب عن الأمة من عمال الحكومة! ومع ذلك فلم يجعل لهذه الهيئة وحدها الحق فى التشريع، الذى هو أكبر مظهر للسلطة، بل جعل الملك شريكاً فيه: وأحاط مسئولية الوزارة بقيود، أضعفت من شأنها، وجعلت الوزارة فى مأمن من عاقبتها فى أغلب الأحوال. وأوجب لبعض نصوصه الخلود والتأبيد. فحرم تعديلها. وجاز تعديل الباقى، تحت شروط يتعذر فى أغلب الأحوال توافرها: واشترط مع ذلك لصحة تعديلها موافقة الملك أولا على اقتراحها، وثانياً على تقريرها. وفى النصوص الخالدة ما يتعلق بحرية الصحافة، والاجتماعات، وهى النصوص التى جعلت هذه الحرية تحت مراقبة الإدارة، وهذا يستلزم بقاء هذه الحرية تحت الأحكام الاستثنائية، إلى ما شاء الله. . إذا أضفت إلى ذلك كله أن تنفيذ هذا الدستور معلق على أمر لا دخل للأمة فيه، وأن النظام الحالى يبقى معمولا به. بعد إلغاء قانون الجمعية التشريعية، إلى وقت تنفيذ هذا الدستور، بان لك أن البلاد لم تكسب شيئاً بهذا الدستور، بل بالعكس، خسرت الأمل فى أن يكون لها نظام. يضمن أن تكون سلطتها هى النافذة فيه، وتهيأ — بواسطة النفوذ الإنجليزى، الذى رأيتم آثاره فى إبعاد الموظفين الخصوصيين من السراى: لا عن وظائفهم فقط بل عن وطنهم كذلك — أن يعمل فى إدارة البلاد، ويؤثر فيها تأثيراً كبيراً، بدون أن يظهر، أو يتعرض لأقل مسئولية. فهو الذى سيرجع الأمر إليه، فى تعيين من للملك حق تعيينه فى مجلس الشيوخ وتعيين غيرهم من أعضاء البرلمان

عموماً فى الوظائف المختلفة ، إن لم يكونوا معينين فيها قبل انتخابهم ، وهو الذى سيرجع إليه الأمر فى مراقبة الصحافة ، بإنذارها ، و إلغائها ، وتقييد حرية الاجتماعات وعدم التصديق على القوانين ، وعدم الموافقة على تنقيح الدستور .

« ومن هنا يتبين لك السر فى ترحاب العدليين بهذا الدستور ، وتهليلهم ، وتكبيرهم لصدوره ، بعد أن كانوا قد أعلنوا فى طول البلاد وعرضها ، عدم رضائهم بأقل من مشروع لجنة الثلاثين ، لأن ذلك النفوذ يضمن لهم مراكز فى الهيئة النيابية ، لم يكونوا يحلمون بها ، ومن يعش ير ! . . أنظر إلى الأحوال الجارية عندكم بعين القلق ، وأدعو الله آناء الليل وأطراف النهار أن يخرجكم منها ، ويرزقكم الطمأنينة والأمن - على أنفسكم ، وأموالكم وحرياتكم ، وشرفكم . والإشاعات التى تتردد عندكم عن قرب الإفراج عن المسجونين ، وعودة المنفيين تتصل بى ، وتبعث فىّ شيئاً من الأمل ، ولكن عدم تحققها يكدر نفسى ويثير عوامل القلق والاضطراب ، فالله أسأل أن يقرب الفرج ، ويعتنا بعدله الشامل .

« أرجو أن تسلم على شقيقتك ونجليها ، وزوجها . وتيزتك (صفية زغلول) تشاركنى فى هذه التحية ، والسلام . .

سعد زغلول .

ملاحظات سعد على الدستور

« إكس ليبان — فرنسا ، فى ٧ مايو سنة ١٩٢٣ :

« عزيزى سعيد :

« أبديت لك فى خطابى السابق بعض ملاحظات عن الدستور ، عقب ما تلوته

عنه فى بعض الجرائد ، ولكن بعد أن اطلعت على نصوصه : فى الجرائد العربية والافرنسية ، الواردة من مصر ، رأيت تعديل بعض هذه الملاحظات ، على الوجه الذى ترونه فى الورقة المرفقة مع هذا . ويجمل بى أن أشير إلى أن الملاحظات التى أبداها حضرة الأستاذ أمين بك الرافعى عليه ، جديرة بالاعتبار ، وبإعجاب كل محب للبلاد . ومن عجب أن العدليين : بعد أن يشيروا إلى عيوب الدستور ، يقولون إن التقاليد البرلمانية تصلح منها ، مع أن هذه العيوب لم توجد خطأ ، بل عمداً : والذين أوجدوها يريدون الانتفاع بها ، ويحرصون كل الحرص على عدم إصلاحها ، وفى يدهم كل القوة لعدم الإتيان بهذا الإصلاح . وأن وزر هذه العيوب ثقيل جداً ، على الذين كان فى قدرتهم التوقى منها ، سواء كانوا من أعضاء لجنة الثلاثين (التى وضعت الدستور) أو الوزارة الحالية (وزارة يحيى إبراهيم) . ويظهر لى من أعمال هذه الوزارة أنها إبراهيمية فى الظاهر ، وعدلية فى الحقيقة ، ولهذا يخشى كثيراً على الانتخابات : من تدخل رجالها فيها ، بما يجعل نتيجتها مضرة كل الضرر بالأمة ، إن لم تفتح عيونها ، وتثق بثباتها ، وحسن انتباهها ، وهذا الخطر كبير ولله عاقبة الأمور .

«كنا سررنا سروراً عظيما بقرب الإفراج عن مسجونى المالطة مقابل دفع مبلغ خمسة آلاف جنيه . ولكننا تكدرنا عندما علمنا بأن السلطة رفضت قبول هذا المبلغ من غيرهم ، ونرجو ألا يكون الرجاء قد انقطع من إخلاء سبيلهم ، وأن نسمع فى القريب العاجل بالإفراج عنهم ، وعن غيرهم ، وبعودة المنفيين فى سيشيل . كانت انحرفت صحتى ، واستمر انحرافها مدة ، ولكنها عادت فتحسنت بحمد الله ، تحسناً عظيما عن ذى قبل . وربما بقيت هنا إلى ٢٠ الحالى (مايو) ثم توجهت إلى (أوربا) للاستشفاء بمياهها حسب إشارة الطبيب .

« والله المسئول فى تمام الشفاء .

سعد زغلول

وهذا هو نص المذكرة التي وضعها سعد زغلول عن رأيه فى الدستور وأرسلها إلى سعيد زغلول :

« إن الدستور قد اهتم بخدع الأمة أكثر مما اهتم بتحقيق رغباتها ، لأنه :

« أولا : أوهمها أنه منحها نظاماً نيابياً ، وأنها أصبحت أمة دستورية ، مع أنها رازحة تحت الحكم العرفى ، وحياتها وحريتها ، وشرفها ، وأموالها لا تزال تحت رحمة القائد العام الإنجليزى ، وأبناؤها يساقون إلى السجون ، زرافات ووحدانا ، والمنازل تفتش كل يوم ، والحرية تصادر ، بلا سبب يعلن ، أو شبهة تنشر . ذلك لأنه لم يتضمن إلغاء الأحكام العرفية ، بل بالعكس تضمن استمرار إدارة البلاد بالطريقة الحالية ، إلى وقت العمل به ، ولم يوجب هذا العمل من تاريخ صدوره ، بل من تاريخ انعقاد البرلمان ، الذى لم يحدد لانعقاده وقت .

« وثانياً : لأنه قرر أن الأمة مصدر السلطات كلها ، ومع ذلك لم يشتمل على تطبيق لهذا المبدأ ولا ترك لتطبيقه ، بل جعل السلطة فى الحقيقة للملك ، لأنه قضى بأن يكون لمجلس الشيوخ سلطة معادلة تقريباً لسلطة مجلس النواب ، وجعل للملك حقاً فى تعيين عدد كبير من أعضائه ، كما جعل له الحق فى التشريع بالتصديق على القوانين أو ردها ، وبالموافقة على اقتراح تعديل الدستور ، وتقريره ، أو ردِّه ، وفى حل مجلس النواب بلا سبب .

وإذا كان من الخطر ، فى بلاد ليس للأجنبى نفوذ فيها ، جمع هذه الحقوق فى يد الملك ، الذى يمكنه أن يجذب الأمة إليه ، بجميع الوسائل ، وأن يعتمد على تعضيدها له ، فإن الخطر سيكون أشد وأعظم فى مصر ، التى للأجنبى نفوذ شامل فيها ، وهو يزعم أن العرش ، تحت حمايته ، ويبذل جهداً فى التفريق بين الملك

ورعيته ، بل يعتبر أن التقريب بينهما جريمة تستحق الإبعاد عن البلاد ، لأن هذه الحقوق لا يتمتع بها فى الواقع إلا ذلك الأجنبى ، وهو إنما يستعملها لمصلحته ، وضد مصلحة البلاد !

ثالثاً : لأنه بعد أن قرر أن حرية الصحافة والاجتماعات مكفولة ، جعل للإدارة الحق فى تقييد هذه الحرية ، رعاية للنظام العام، وما أكثر الظلم الذى ارتكب باسم هذا النظام !.

رابعاً : لأنه بعد أن قرر مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب، أحاطه بقيود يتعذر معها ، فى أغلب الأحوال، تحريك هذه المسئولية، خصوصاً وحق حل هذا المجلس كالسيف المسلول ، فوق رؤوس أعضائه ، يهددهم بالقطع ، إذا هم تعرضوا لها، وإصدار الدستور بهذه الكيفية يجعل من المحال إصلاحه ، بطريقة تضمن حرية أفراد الأمة ، وحكم نفسها بنفسها ! » .

انتهت تعليمات سعد زغلول السرية إلى سعيد زغلول قاضى محكمة الزقازيق .

ﻫ ﻫ ﻫ

ولكن لم تكن مهمة هذه الشبكة السرية مقصورة على إيصال تعليمات سعد زغلول السرية إلى قيادة الثورة فى القاهرة، وحامد محمود فى لندن ، وعلى الشمسى فى جنيف . . بل إن الشبكة السرية وضعت خطة لتهريب سعد زغلول من قلعة جبل طارق ، متحدية الأسطول البريطانى . الرابض فى جبل طارق . والجيش البريطانى الذى يحيط من كل مكان بمقر اعتقال سعد زغلول . والمخابرات البريطانية التى تضعه تحت حراسة دقيقة ومراقبة مستمرة !

إن الرجل الذى كان يملى عليه سعد زغلول تعليماته السرية فى جبل طارق هو الذى سيزيح الستار عن هذا السر العجيب ! .

لغز الخادم الذى عينه سعد فى البرلمان !

هوجم سعد زغلول وهو رئيس وزراء ، لأنه عين خادمه فى وظيفة فى البرلمان بعشرين جنيهاً فى الشهر ! . . هاجمته صحف المعارضة . . وهاجمه أنصاره ! . . وذهب بعض أعضاء الجهاز السرى إلى رئيس الوزراء سعد زغلول وقالوا له : « كيف تعين خادمك بمرتب عشرين جنيهاً فى الشهر ؟ ! » . . فابتسم وقال : « أنتم لا تعرفونه . . وعندما تعرفونه ستطلبون له أكثر من ذلك المرتب البسيط ! »

ومنذ بضعة أيام فقط قال لى « عريان سعد » عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ إن أكبر غلطة لسعد زغلول ، أثارت أعضاء الجهاز السرى ، هى أنه عين خادمه بمرتب عشرين جنيهاً فى الشهر ! . . وكان من غرائب ثورة ١٩١٩ أن خلاياها السرية : لم يكن يعرف بعضها البعض ! فقد كان هذا الخادم عضواً فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، منذ بداية الثورة ، وهو الذى كتب عنه كامل سليم سكرتير سعد زغلول « إنه الفدائى الأول الذى عرفه فى مصر ! »

إن هذا الخادم يكتب اليوم صفحة من مذكراته ، صفحة حافلة بالحياة والحركة والأسرار والمغامرات ! . . إنه الأستاذ محمد الأنصارى الذى تنكر فى زى خادم . . وخدع السلطات البريطانية والسلطات المصرية ! !

كتب الأنصارى يقول : .

عزيزى مصطفى أمين

إنى أعرفك أنت وعلى أمين ، عندما كان عمركما خمس سنوات ، فى بيت سعد زغلول سنة ١٩١٩ ، وكنت أروى لكما كل يوم حكاية ، وتذهبان إلى سعد

زغلول : ترويان له هذه الحكاية ، فيضحك ويطرب .

ولكن هناك قصة لم أروها لكما . ولا لأى إنسان آخر ، هى قصة دورى فى ثورة ١٩١٩ .

وهذه هى القصة :

محمد الأنصارى

مدير إدارة بالإدارة التشريعية
بمجلس الأمة سابقاً

• • •

« كنت قبل الثورة ، أعمل كاتباً أول فى القوات الجوية البريطانية . وكان مقردا فى منشية البكرى خلف البيت الذى سكنه الرئيس جمال عبد الناصر . وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ذهب سعد زغلول إلى دار الحماية وطلب باسم الشعب المصرى الاستقلال . وبدأت عملية التنظيم الثورى تحت الأرض على الفور ! . . واتصل بى المرحوم الدكتور أحمد زكى مطر . وابن عمى على عزت الأنصارى ، وأبلغانى أنهما يعملان فى خلية المنشورات الخاصة بالثورة . وأنهما يطالبان منى أن أنضم إليهما فى الجهاز السرى لقسم المنشورات . وأن تكون مهمتى توزيع منشورات الثورة داخل المطار البريطانى ! . . وأن من واجبى أن أؤلف خلايا سرية من العمال داخل المعسكرات البريطانية ! . . ثم اتصل بى الجهاز السرى ، وقال إن لديه معلومات تقول إن الأورطة الرابعة المصرية هى التى تحرس المطار ومخازن التموين للجيش البريطانى . وأن المطلوب هو توزيع منشورات الجهاز السرى فى داخل هذه الأورطة !

واتصلت باليوزباشى محمود لطفى — ولا أعلم إذا كان حياً الآن أو ميتاً — وكان

يتسلم منى المنشورات ، التى كنت أربطها على حزامى حول وسطى ، وأدخل بها خيمته فى المعسكر : فيأخذها ، ويوزعها على إخوانه الضباط والعساكر . ثم اتصل بى الدكتور أحمد زكى مطر ، وطلب أن نستعد لساعة صفر معينة ، وهى الساعة التى سيتخذ فيها الإنجليز إجراء ضد سعد زغلول . وعندما صدر الأمر بنفى سعد زغلول ، بدأنا نتحرك بالعمل الجدى فى داخل المطار . . وكنت قد ألفت خلية سرية من عمال المطار البريطانى المصريين ، الذين يعملون داخل (المانجار) . . وكانت كل خلية مكونة من اثنين حسب التعليمات . وأبلغتهم أن التعليمات هى أن نحاول حرق بعض الطائرات الموجودة فى المطار ! وقام العمال على الفور بحرق طائرتين ، وتصور الإنجليز أن هذا قضاء وقدر ! . . ثم بعد ذلك صدرت التعليمات بأن نحاول حرق مخزن الذخيرة التابع للمطار ! . . وقام العمال بتنفيذ ذلك . وقد اتهمت بالتحريض ، ولكن جميع العمال شهدوا معى ، وصدر قرار ببراءتى ! .

وحدث أن أمرت القيادة البريطانية قوة الطيران بأن تشترك بطائراتها فى قمع الثورة ، وإلقاء قنابل على التجمعات فى الأقاليم ، وخاصة فى المدن التى أعلنت استقلالها ، بعد أن قطع الفلاحون السكك الحديدية وأقفلوا الطرق ، وأصبح انتقال الجيش البريطانى مستحيلا ! . . وصدرت إلى تعليمات الجهاز السرى بأن أحصل على جميع التقارير التى يقدمها الطيارون عن المهام الحربية التى قاموا بها . وكان من بين التقارير ، تقرير من أحد الطيارين يقول فيه بالحرف الواحد : « وجدت سوقا متجمعا فألقيت عليه قنبلة . . وقتل كثيرون » ! وكنت أقدم هذه التقارير بنفسى إلى عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى ، الذى كان يرسلها إلى سعد زغلول فى باريس ، ليثيرها فى مؤتمر الصلح عن فظائع الإنجليز فى مصر .

وكانت قيادة الطيران فى منشية البكرى تتلقى يوميا من قيادة الجيش البريطانى

صورة تقارير القيادة عن العمليات الحربية التى قاموا بها ضد المتظاهرين ، وعدد القتلى الذين قتلوهم من المصريين ، وعدد القتلى والجرحى من الجيش الإنجليزى. وكنت كذلك أقدم هذه التقارير إلى عبد الرحمن فهمي . . وحصلت كذلك على صورة أمر أصدرته القيادة البريطانية بتعيين عدد من الضباط البريطانيين المسرحين فى وظائف البوليس المصرى والجيش المصرى والإدارة المصرية، لعدم الاطمئنان إلى المصريين فى هذه الوظائف . وبدأت الشبهات تحوم حولى . وتلقيت معلومات من الجهاز السرى للثورة ، بأنه يحسن أن أترك مكانى فى قيادة الطيران البريطانى لأننى أصبحت موضع شبهة ! . . واستقلت فى يونيو سنة ١٩١٩ ، وأبلغنى عبد الرحمن فهمى بك أنه قرر تعيينى فى سكرتارية الوفد . .

وقد مكثت عاماً بدون أجر ، متطوعاً . ثم أبلغنى عبد الرحمن فهمى أنه تقرر لى عشرة جنيهات مصاريف انتقال ، بعد سنة من عملى مجاناً . . وكانت مهمتى هى طبع المنشورات فى المطابع السرية ، وتدهش إذا علمت أن مطبعتين من مطابعنا السرية كانتا بجوار سراى عابدين . وكان توزيع المنشورات منظماً ، فكانت خلايا منتشرة فى الأقاليم تتسلمها ، وكانت خلايا فى القاهرة تتولى توزيعها ، وفى الوقت نفسه انضم المعلمان عبد العظيم سعودى وعلى الفهلوى وغيرهما من موزعى الصحف للعمل معنا فى خلية أخرى ، وكنا نسلمهما المنشورات فيضعانها داخل الصحف لتوزع فى جميع الأقاليم قبل أن توزع فى القاهرة . وقد حدث أن طبعت منشور الوفد ، بعد نفى سعد زغلول إلى سيشيل ، وفيه قرار بمقاطعة البضائع الإنجليزية (وهو المنشور الذى حكم من أجله على أعضاء الوفد الذين وقعوه بالإعدام) وقام باعة الصحف بتوزيع هذا المنشور علناً ، وإذا بالسلطة الإنجليزية تقبض على جميع باعة الصحف فى القاهرة ، ولم يفتح واحد منهم فمه عن الذى أعطاهم

هذا المنشور . . وعاشت مصر ٢٤ ساعة بدون صحف لأن جميع باعة الصحف كان مقبوضًا عليهم ! .

ثم جاءنى الأستاذ كامل سليم سكرتير سعد زغلول ، فى أحد الأيام وقال إن هناك مهمة خطيرة ، وأنه متردد فى عرضها علىّ ، لأنه يعلم أننى سأزف إلى ابنة عمى بعد شهر ، وأن هذه المهمة قد تؤدى إلى الحكم بإعدامى ! وهى المهمة التى أشار إليها الأستاذ كامل سليم فى مذكراته وهى أن أتنكر فى شكل سفرجى وأسافر إلى سعد زغلول فى منفاه بجبل طارق ، وأن مهمتى هى كتابة تعليمات سعد زغلول السرية. وقبلت هذه المهمة على الفور ، وبدأت أحاول تغيير ملامحى وزيى ، وامتنعت عن تناول الطعام ، حتى يشحب وجهى ويظهر الفقر والبؤس والفاقة على ملامحى ، ثم ارتديت جلابية وجاكتة ، وحذاء قديمًا وطربوشًا قديمًا . . وأصبح من الصعب معرفتى ! .

وذهبت إلى قلم تحقيق الشخصية ، وكان بباب الخلق ، ووقفت فى الطابور الطويل فى الشمس ، وضربنى العسكرى بعصاه ، لأدخل فى الصف ، ولا أزاحم ، ثم وصلت إلى الشباك بعد انتظار عدة ساعات ، ودفعت الرسم وكان ٢٠ قرشًا ، ثم أخذوا بصماتى ، وإذا بى أكتشف أن الذى يأخذ بصماتى صديق لى اسمه إبراهيم عبد العزيز . وذهل عندما رآنى ! وقلت له : « إنها مهمة وطنية وأرجو ألا تبوح بالسر ! » . . وإذا به يساعدنى ويشترك معى فى تضليل وزارة الداخلية ، والإسراع بالإجراءات . . ولو كان كشف أمره لفقد وظيفته ، وفقدت رأسى ، ولكنه تحمس معى لخداع السلطة ! . . وحصلت على رخصة سفرجى ، وأخذها كامل سليم ، وذهب بها إلى دار المندوب السامى ، وقدمها لهم بأننى سفرجى من (طهطا) . . وإذا بدار المندوب السامى تظن أن طهطا هى طنطا ، فأرسلت الإدارة إلى طنطا

بالتحرى عنى ، والسؤال عما إذا كنت مشتركًا فى أى عمل سياسى ؟! وإذا بهم يجدون هناك فى طنطا شخصًا يحمل اسمى فعلا — محمد الأنصارى — وجاءت التحريات بأنه حسن السير والسلوك ، ولا علاقة له بالسياسة ! .

ومنحتنى دار المندوب السامى تصريحًا للسفر إلى جبل طارق للعمل كسفرجى لسعد زغلول ! . . وأعطانى الأستاذ كامل سليم تقريراً سريًا من قيادة الثورة فى القاهرة ، فأخفيته فى علبة صفيح للطربوش ، صنعنا داخلها مخبأ سريًا من الصفيح ، ووضعت فى جيبى خطابات ليست ذات قيمة ولا أهمية ، موجهة من أفراد الشعب إلى سعد زغلول . ولم يفتشنى أحد فى بورسعيد ، إذ أن منظرى كان يوحى بأننى سفرجى عادى . . ولكن عند وصولى إلى ميناء جبل طارق جاء بعض ضباط المخابرات البريطانية ومعهم سيدة ، وفتشونى تفتيشًا دقيقًا ، حتى إنهم كانوا يكسرون الشوكلاته والملبس الذى كنت أحمله معى ! ! ولكنهم لم يشكوا فى صندوق الطربوش الصفيح ، لأن المخبأ فيه كان محكمًا جداً . . ولكنهم صادروا كل ما معى من أوراق — لا أهمية لها ! .

واستقبلنى على الباخرة فى جبل طارق المرحوم سعيد بك زغلول ، ورافقنى إلى القلعة ، وقابلت سعد زغلول ، فوجدته ممتلئًا صحة وعافية ، وهنأنى على أننى استطعت أن أخدع السلطات البريطانية ، وأخدع السلطات المصرية ، وأخدع المخابرات البريطانية التى تتولى حراسته ومراقبته ! . . وبدأ سعد زغلول بالحديث عن حال الروح المعنوية للبلد ، وعن أثر سقوط وزارة ثروت ، وتأليف وزارة توفيق نسيم ، وعن الذين قبض عليهم فى حادث اغتيال حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدى ثم سلمته علبة الطربوش الصفيح التى فيها الرسائل السرية ، وأحضر سعد زغلول بعض الفحم وأشعله ، فساح اللحام وأخرج الرسائل السرية ! » .

وتتوقف هذه الصفحة من مذكرات الأنصارى ، لنعود إلى مذكرات سعد زغلول فى هذا التاريخ . .

فنجد أن سعداً يكتب فى مذكراته يوم الثلاثاء ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ :

«اشتد البرد، وعصفت الرياح، وكان أعلن الجيش أنه سيباشر مناورات، بإطلاق النيران اليوم حوالى الساعة العاشرة والنصف صباحا، مع إشعار السكان بأن يتركوا زجاج الشبابيك مفتوحا، ففعلنا . وانتظرنا حتى حضر الميعاد، ولم يحصل إطلاق نار، ونظن أن ذلك لقصف الرياح وشدتها. وحضر الأنصارى أمس، وحدثنا عن حال مصر، فقال إن روحها المعنوية قوية ، وأن السرور عم الناس عند سقوط وزارة ثروت، وأنهم حذرون من وزارة توفيق نسيم ، وصمموا ألا يعيروها ثقتهم الا إذا حققت مطالبهم، وأولها إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين ، وأن كثيرا من المدارس أضربت استياء منها ، وأنهم غير مرتاحين لعدم إعلان الوزارة بروجرامها ، وأن حزب الأحرار الدستوريين أخذ فى الهبوط ، وجريدة السياسة بائرة ، وقد أخذ بعض من دفعوا مساعدة لها يطلبون ردها ، بإنذارات قضائية ! . . وقد أفرج عن كل الذين كانوا حبسوا فى تهمة إطلاق الرصاص على حسن عبد الرازق وزهدى بك ، وأن فخرى عبد النور (عضو الوفد) محبوس والهمة كانت مبذولة فى تلفيق أدلة ضده ، بالتحريض على حوادث الاعتداء على البريطانيين ، ولكن (القاضى) عبد الهادى الجندى أظهر هذا التلفيق، وأن الذى كان يسعى فيه هو مستر إنجرام (مدير المخابرات البريطانية فى مصر)، كما قرر ذلك بعض من كان يراد جعله شاهداً ضد فخرى عبد النور ! . . وأن الملك مسرور سروراً عظيما بالتصريح الذى أبديته ، وكذلك وقع عند الناس موقعاً حسناً ، وأن كاسترو (رئيس تحرير صحيفة الليبرتيه) كلف أن يبلغنى أنه متأكد أن الملك وتوفيق نسيم رئيس الوزراء مهتمان بمسألة إطلاق سراح

المعتقلين ، وأن الرجال والسيدات يترددون على بيت الأمة ، ورجال الوفد يباشرون أعمالهم بكل همة ونشاط » .

* * *

هذا ما كتبه سعد زغلول عن مقابلته للأنصارى ، ولكن ماذا كتب عن التقرير السرى الذى كان يحمله الأنصارى فى علبة الطربوش ؟! . . إن سعد زغلول كتب سطرين فقط بعد ذلك عن هذا التقرير السرى فقال : « وورد معه (مع الأنصارى) خطاب من أعضاء الوفد يشرح الحالة شرحاً وافياً . وكذلك ورد من كامل سليم ما يفيد اشتغاله معهم . وسأرد على ذلك » .

* * *

ويعود الأنصارى ليستأنف مذكراته فيقول :

« ويبدأ سعد زغلول الجمل على الفور . .

وشعرت منه أنه لا يثق بالملك، ولا يطمئن إليه ، وأنه يعتبر التفاهم بين الوفد فى القاهرة وبين القصر هو (هدنة مرحلية) وأن الصراع لا يلبث أن يبدأ بين الشعب والقصر ! . . وكان سعد زغلول لايوافق على أن تتجه الثورة إلى القصر . وكانت صفية زغلول تقول صراحة : « كيف تذهب وفود الشعب إلى قصر الملك لتطالبه بالإفراج عن سعد زغلول ؟! إن الشعب هو الذى يجب أن يحطم قفص السجن ، لا الملك الذى هو عدو الشعب ! » .

* * *

وتقطع مذكرات الأنصارى مرة أخرى . . ونجد فى مذكرات سعد زغلول فى

يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ما يأتى : « أخبرتنى الست (صفية زغلول) أنها تأثرت جداً عند ما رأت الوفود يذهبون إلى قصر عابدين ، ويلتمسون العفو عنى ، إذ افتكرت أن هذا الالتماس ضعة من كرامتى ، والنجاح فيه يغل يدنا عن العمل ، ويسلبنا قوة القيام بالواجب الذى تحملناه . روت لى ذلك ، وهى شديدة التأثر ، فأعجبت بدقة شعورها . وعلو نفسها . وزادت محبتها فى قلبى ، ومنزلتها فى نفسى علواً . ولقد قالت لى إنها اشتركت فى المنشور الذى وضعه الوفد احتجاجاً على الحكومتين الإنجليزية والمصرية ، بخصوص إبعادى فى سيشيل ، مع كون جوها يضر صحتى ، وحرضت عليه (وهو المنشور الذى حكم من أجله بالإعدام على أعضاء الوفد الذين وقعوه) وأنها لو خيرت بين أن تسلم روحها ، وخروجهم من السجن ، لاختارت تسليم روحها ! . . فامتلأت إعجاباً بها، وإكباراً لها . ولما ورد التلغراف من أهلهم بقرب الإفراج عنهم ، بكت ، حناناً عليهم ، وسروراً بهم . وأجابتنى بأنها شعرت عند تلاوته بدافق من السرور ملأ قلبها دفعة واحدة، حتى فاضت به دموعها .. فما زادنى هذا البكاء منها ، إلا سروراً بها ، وقلت: حقاً إن القلب هو الإنسان ! » .

انتهى ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته ، ونعود إلى مذكرات الأستاذ محمد الأنصارى :

« ثم بدأنا العمل على الفور : وبدأ سعد زغلول تعليماته السرية إلى كامل سليم فى القاهرة ، وإلى سعيد زغلول فى الزقازيق ، وإلى حامد محمود فى لندن ، وإلى على الشمسى فى جنيف ، وإلى الجمعيات المصرية فى تولوز ، وباريس وبرلين ، وإنسبروك وغيرها . وكان سعد زغلول مهتماً بهذه الجمعيات المؤلفة من الطلبة المصريين فى أوربا اهتماماً عظيما ، فقد كانت هذه الجمعيات نشطة جداً ، كانت

على اتصال وثيق بجميع الأحزاب الاشتراكية فى أوربا ، وكان سعد زغلول يراسل عدداً من الزعماء الاشتراكيين فى العالم بخطابات مستمرة ، يشرح فيها قضية استقلال مصر . وقد يذهل الناس إذا علموا أن سعد زغلول كان متحمساً لمبادئ حزب العمال البريطانى ، متتبعاً لتقدمه وانطلاقه ، مهتماً بأخبار هذا الحزب الصغير الذى بدأ يكتسح إنجلترا . . وقد لا يعرف الناس أن الزعيم المصرى سعد زغلول ساهم ماليًا فى إنشاء جريدة (الديلى هيرالد) ، لسان حال حزب العمال البريطانى ، وأنه اشترى سراً بعض أسهم هذه الجريدة ! . . وكان سعد زغلول يدرس مبادئ حزب العمال الاشتراكية ، وكان متشوقًا ليعرف نتيجة تطبيق هذه المبادئ فى إنجلترا . وقد كانت هذه المبادئ شيئًا جديداً فى تلك الأيام . وكان سعد زغلول ينكر علنًا أنه مهتم بهذه المبادئ ، وكان حزب المحافظين والأحرار أصحاب الأغلبية وقتها يتهمون سعد زغلول بهذا . . ولكن كنت أشعر منه بهذا العطف وهذا الاهتمام بحزب العمال . ولقد شعرت بهذا عندما أملى على سعد زغلول إحدى التعليمات السرية — التى أعتبرها أهم تعليمات أملاها على طوال تلك الفترة — فقد حدث أن تلقى سعد زغلول عدة تقارير من سفيره الرسمى فى لندن ، الدكتور حامد محمود ، وكانت هذه التقارير تؤكد أن مبادئ حزب العمال بدأت تكتسح مبادئ المحافظين ، وأنه يتوقع أن حزب العمال سيتولى الحكم فى بريطانيا لأول مرة خلال شهور ، وأن « رامزى ماكدونالد » صديق سعد زغلول وزعيم حزب العمال هو الذى سيؤلف الوزارة القادمة .

وأرسل سعد زغلول تعليماته السرية إلى الدكتور حامد محمود بأن يجتمع بمستر ماكدونالد ويبلغه أن سعد زغلول يتمنى لحزب العمال النجاح ، لأن مبادئ حزب العمال تؤمن بحرية الشعوب . وطلب سعد زغلول فى رسالته أن يكون الدكتور حامد

محمود على اتصال مباشر بزعماء حزب العمال ، وأن يشرح لهم قضية الشعب المصرى ، وأن يطلب إليهم أن يتمسكوا وهم فى الحكم بالمبادئ التى أعلنوها وهم فى المعارضة ! وأرسل الدكتور حامد محمود إلى سعد زغلول أن مستر ماكدونالد سعيد بهذا الاهتمام ، وأنه يؤكد أن حزب العمال لن يتخلى عن مبادئه عند ما يتولى الحكم ! .

الرسالة الخطيرة !

وعند ما وصل هذا التقرير إلى سعد زغلول استدعانى ، وكان جالساً على مكتبه فى الدور الأول ، فى بيته بجبل طارق وقال لى : « اكتب. . » ، وأمسكت النوتة ، وبدأ يملى علىّ :

سرى جداً — الدكتور حامد محمود — لندن :

« أبلغْ مستر ماكدونالد ، أن الشعب المصرى ينتظر من حكومة العمال أن تمنحه الاستقلال التام . وعندما نقول الاستقلال التام ، نعنى جلاء جميع القوات البريطانية عن بلادنا . . ونعنى أيضاً خلع الملك فؤاد ، إذ أننا نعتبره جزءاً لا يتجزأ من الاحتلال ، فهو معين بقرار من وزير خارجية بريطانيا فى ظل الحماية البريطانية ، ونحن نعلم أن مبادئ حزب العمال تنص على حق الشعب فى اختيار حاكمه .

ولهذا فإن فى مقدمة مطالبنه أن يكون انتخاب رئيس الدولة فى بلادنا

المستقلة ، بإرادة الأمة ، وبانتخاب عام مباشر ، وأن يكون ذلك بعد الحصول على الاستقلال التام .

سعد زغلول

وانتظرنا بضعة أيام . . وإذا بالدكتور حامد محمود يرسل من لندن رسالة سرية إلى سعد زغلول يقول له فيها : « إنى عرضت مسألة خلع الملك على مستر ماكدونالد زعيم حزب العمال ، فامتعض من هذا الطلب ، وقال إن حزب العمال لا يستطيع أن يقبل مثل هذا، وأنه على اتفاق مع حزب المحافظين وحزب الأحرار فى ضرورة بقاء مصر ملكية » .

حامد محمود

وعندما تلقى سعد زغلول هذه الرسالة السرية ، وتوليت عرضها عليه ، قال سعد بامتعاض : « الإنجليز هم الإنجليز ، سواء كانوا من العمال أو من المحافظين ، لعنة الله على الجميع ! » .

وبعد شهور تولى حزب العمال البريطانى الحكم ، وثبت أن سعد زغلول كان على حق عندما قال إن الإنجليز هم الإنجليز ! .

فراش الموت

وتحول بيت سعد زغلول فى المنفى إلى مركز لقيادة الثورة ! . وكان سعد يعمل فى تلك الأيام ليل نهار ؛ يملى على التعليمات ، والرسائل ، وهو فى مكتبه . . . وهو سائر على قدميه للنزهة . . . وهو جالس فى الحديقة . . ونتج عن هذا أن انهارت قواه الصحية ، بسبب إجهاده فى العمل . ذلك لأنه كان يعمل كشاب فى

سن العشرين ، فى الوقت الذى كان يزيد عمره على الستين ! . . واشتد المرض فجأة على سعد زغلول ، وناداني إلى غرفة نومه ، وكنا وحدنا ، وقال سعد : « سجل ما أقوله لك كتابة » . وأخرجت قلمى وكتبت : « إننى أخشى أن أموت هنا ، وتنتهى حياة أصحابى المنفيين فى سيشيل ، ولا يعرف الشعب حقيقة ما جرى من الإنجليز معى . فقد حدث عند ما كنت فى قلعة (عدن) ، مع أصحابى ، أن جاءنى فى سجنى ضابط إنجليزى برتبة جنرال ، ومعه ضابط كبير آخر ، ومعهما ضابط كبير من المخابرات البريطانية اسمه يعقوب . وطلب يعقوب أن يخرج معى فى السيارة . وكان ذلك فى أوائل فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان الضابط البريطانى يعقوب يتكلم معى بالعربية ، ويقترح أن أتنزه معه ، فوافقت ، لأنني كنت محروماً من الخروج . . وركب يعقوب بجوارى ، وركب الجنرال بجوار السائق ، وجرى بيننا الحديث الآتى :

قال لى يعقوب ضابط المخابرات البريطانية : « إنك تستطيع أن تعود إلى مصر ملكاً إذا شئت . ويمكن للحكومة البريطانية أن تحقق لك هذا ، إذا تفاهمت معنا . وأن المطلوب هو ترك السودان ! » . فرددت على الضابط البريطانى على الفور : « أنا ليس لى ولد ، ولا مطمع فى الحياة ، ولا أمل ، إلا استقلال بلادى ، وأن أراها حرة مستقلة . وإنى أفضل أن أكون خادماً فى بلد مستقل حر ، على أن أكون ملكاً فى مستعمرة بريطانية مستعبدة » ! .

وذهل الضابط البريطانى وقال : « هل ترفض أن تكون ملكاً على مصر ؟ » ، وقلت للرسول : « إننى لا أبحث عن وظيفة ، أما السودان فإنه لازم لمصر ، ولا يمكنها الاستغناء عنه ! » . . وعندئذ قال ضابط المخابرات البريطانى : « إنك تتعجل فى

إصدار هذا القرار الخطير ، و إنى أرجوك أن تستشير زملاءك فى هذا العرض الهام » .
فقلت للضابط يعقوب : « إن هذا رأيى النهائى ، ولا أقبل أن أستشير فيه أحداً ، هذا هو رأى كل فرد فى بلادى ، وأنا أعرف رأى زملائى دون أن أرجع إليهم ! » ، فقال لى يعقوب : « إننى أتركك ٢٤ ساعة لتفكر . . » ، ثم أعادنى إلى القلعة بالسيارة .

وعند ماقابلت زملائى : فتح الله بركات ، وعاطف بركات ، ومصطفى النحاس ، وسينوت حنا ، ومكرم ، ورويت لهم ما حدث ، قاموا وقبلونى ، وعانقونى ، وهم يبكون من شدة الفرح . . وبعد ذلك صدر الأمر بنقلى إلى جزيرة (سيشيل) بمفردى ، عقاباً لى لأننى رفضت أن أكون ملكاً ! وفى البارجة الحربية التى نقلتنى إلى سيشيل وجدت ضابط المخابرات يعقوب مرة أخرى ، وطلب منى أن أوقع على الدفتر الذى يحمله ، إقراراً منى بأنه حصلت المقابلة ، وجرى هذا الحديث معه ، فوقعت على الدفتر كما طلب ! » .

ثم قال لى سعد زغلول : « إن اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية أشار إلى ذلك فى جلسة مجلس العموم البريطانى » ، وأخرج سعد مضبطة مجلس العموم البريطانى ، وفيها قول لورد كيرزون : « لقد يئسنا من هذا الرجل الصلب العنيد ، ولم نفهم ماذا يريد منا ، ولا أى مطمع له ! » .

• • •

حدث كل هذا فى أوائل فبراير سنة ١٩٢٢ . . وبعد ذلك أعلن الإنجليز استقلال مصر ، بتحفظات تصريح ٢٨ فبراير ، وأصبح السلطان فؤاد هو الملك فؤاد ! وهكذا قبل فؤاد الشروط ، فأصبح ملكاً ! ورفض سعد زغلول الشروط ، فنقلته البارجة البريطانية إلى جزيرة سيشيل السحيقة !

ومضت الأيام القاسية فى منفى جبل طارق ! . . وذات يوم شعرت أن سعد زغلول يذوى ، وأنه قد يموت فى هذه القلعة ، فإن الجو الذى يحيط به ، والحياة المملة التى يعيشها ، أضعفت قواه، وحطمت صحته ، وكنت أحس كأنه أسد فى قفص ، يحاول الخلاص ولا يستطيع ! . . وحدث مرة أننا كنا نسير فى الحديقة ، وسمعنا عصفوراً يغنى فوق شجرة فقلت لسعد : « هل تسمع صوت العصفور ؟ ! » . قال سعد : « طبعاً يغنى ! لأنه حر طليق ! » ، وتأثرت من هذه الجملة . . .

خطة لتهريب سعد من جبل طارق !

وبدأت أفكر فى طريقة لتهريب سعد زغلول من قلعة جبل طارق ! . وزاد تصميمى عند ما سمعت « الدكتور لوكهلد » الذى يعالج سعد يقول : « لو استمر هنا مدة أخرى فإنه سيموت ! » .. وقررت أن أعمل بأى طريقة على تهريب سعد زغلول ، ولم أخبره بما اعتزمت ، وجلست أضع الخطة ، خطة تهريب سعد زغلول من منفاه ! وبدأت أدرس الحراسة الموضوعة على القلعة ، ومواعيد تغيير الحراس ، ومواعيد البوليس السرى ، والطريقة التى اتبعتها المخابرات البريطانية فى مراقبة سعد . ودرست الطريق من القلعة إلى الحدود الإسبانية . . والحراسة الموضوعة على الحدود . . ثم وطدت علاقتى بأحد سائقى السيارات الإسبان ، الذى سيتولى الاشتراك معنا فى عملية تهريب سعد زغلول ، وكانت الخطة أن نهرب سعد زغلول إلى إسبانيا ، ومن هناك يذهب إلى سويسرا ، لأن سويسرا لا تسلم المجرمين السياسيين — وكانت بريطانيا تعتبر سعد زغلول مجرماً سياسيا ! — وكانت فكرتى أن سعد زغلول يستطيع فى سويسرا أن يزاول نشاطه السياسى ، ويستطيع أن يؤثر فى ثورة مصر ، وهو طليق ، أكثر مما يستطيع وهو مسجون فى هذه القلعة ! .

وكان سيشترك فى تنفيذ هذه الخطة عدد من أعضاء الجهاز السرى الموجودين فى عواصم أوربا ! ودرست الطريقة التى هرب بها ولى عهد ألمانيا السابق ، الذى كان معتقلا فى جبل طارق ، واستطاع الفرار . وقد كان كل المطلوب هو إخفاء سعد زغلول عن الحراس ! وعن البوليس السرى الذى يتبعه على دراجة ، عند ما يراه خارجاً من باب المنزل . . وقد وصلت إلى نتيجة بأن تهريب سعد زغلول ممكن بالنهار أفضل من الليل ، لأن النهار ملىء بالحركة ، أما الليل فتزداد فيه الحراسة . .

وعرضت الخطة كاملة على سعد زغلول بكل تفاصيلها . وقد كانت الخطة :

١ — يهرب سعد زغلول وحرمه فقط

٢ — تبقى السيدة فهيمة ثابت والطاهى أحمد بدران والخادمة سكينة فى داخل المنزل ، ويتظاهرون بأن سعد زغلول لا يزال موجوداً معهم . . حتى يتم خروج سعد زغلول من أراضى جبل طارق ، وبعد أن تصلهم إشارة معينة ، بأنهما خرجا من إسبانيا ، يبلغون السلطات باختفائهما ! .

٣ — أعددنا جوازات مزورة ليستطيع سعد وصفية زغلول الخروج من إسبانيا .

٤ — أعددنا المكان الذى ينزل فيه سعد زغلول فى إسبانيا ، ويختفى فيه إلى أن يتم تدبير خروجه من إسبانيا إلى سويسرا .

٥ — رتبنا السيارة التى سيختفى فى داخلها سعد زغلول وصفية زغلول وحصلنا لها على جواز المرور ! .

وسمع سعد زغلول الخطة بكل تفاصيلها دون أن يناقشني فيها . وعندما أتممت عرضها عليه قال سعد : « إنها خطة ممتازة . . ولكني أعطيت هنا كلمة شرف ألا أحاول الهرب ! » .

واهتززت عند ما سمعته ينطق « كلمة شرف » ، وعرفت أن لا فائدة من محاولة إقناعه بهذه الخطة التي مكثنا ندرسها حوالى العشرين يوماً ! .

كلمة الشرف !

وهنا نقطع مذكرات الأنصارى مرة أخرى ، ونبحث عن (كلمة الشرف) التى أعطاها سعد ، وكيف أعطاها ؟ . . إن مذكرات سعد زغلول تقول إنه أعطاها يوم وصوله إلى جبل طارق ، فقد كتب يصف وصوله لأول مرة إلى الجبل ، وكيف صعد رجال الحكومة لاستقباله فى البارجة الحربية التى أقلته إلى المنفى الجديد ، وكتب سعد يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ فى مذكراته يقول :

« عند الساعة ٩ حضر القومندان الثانى ، وكان أحياناً يتكلم معى بعض الكلمات وقال : « إنك تنزل هنا على الرحب والسعة ، كضيف لا كسجين ، وستجد منزلا معداً لك ، فيه كل أسباب الراحة » . فشكرته وانصرف . ثم حضر مستر « جرى وود » سكرتير حاكم جبل طارق ، وبلغنى سلامه ، وأخبرنى بمثل ذلك ، وأظهر كثيراً من اللطف . ثم حضر رئيس أركان الحرب ، وهو يجيد الكلام باللغة الفرنسية ، فبلغنى سلام الحاكم العام ، وأنه أعد أوتوموبيلين لركوبى ، وركوب خدمى ، ولكن أحدهما أبطأ ، وانتظرنا حضوره بعد نصف ساعة . فأخذ هذا الرجل يبدى أسفه على هذا التأخير ، وتلطف فى القول كثيراً . وقد ودعنى على ظهر السفينة

قومندانها وضباطها، وقد وصلت إلى المنزل فوجدته رحباً، وله حديقة واسعة ، وفيها كثير من التعاريج المرتفعة والمنخفضة ، ويشتمل على بعض ملحقات مهجورة . ويظهر أن المنزل كان مهجوراً ،ثم أعد حديثاً ، وهو يشتمل على دورين ، كل منهما فيه عدة غرف ، منها الواسع العالى ، ومنها الضيق الواطى، وكله مفروش بأشياء لا بأس بها ، وإن كان بينها كثير من القديم البالى . ولما انتهيت من الاطلاع عليه ، حل بى دوار ، وجلست مع هؤلاء فى الصالة ، التى كانت رائحة البوية التى تتصاعد منها تضاعف أثره، ودوار البحر ، وكنت تعباً ، فاستأذنتهم فى الراحة .

« وقبل البدء فى رؤية المنزل ، وعقب وصولنا، ناولنى رئيس البوليس السرى، الذى وجدناه فى البيت ، ورقة تشتمل على الأحكام الخاصة باعتقالى فى هذه الجهة. فاعترضه كل من السكرتير ورئيس أركان الحرب، بأن هذا لا أهمية له ، وأن هذا شكلى ، لا ينبغى الالتفات إليه . وأخذ أحدهما الورقة ، مانعاً لى من قراءتها ، وألقاها على أحد الكراسى ، وكرر عبارته الخاصة بأنى حر ، بشرط عدم الخروج من الحدود الإنجليزية ! . . فشكرته ، وطلبت أن يبلغ الحاكم شكرى ، وقد كان أحدهما أشار أثناء وجودى فى الباخرة إلى أنه لا مانع من زيارة الحاكم . فقلت إنى أفعل ذلك، ولكن بعد برهة نزل أحدهما فيها إلى البر ، بحجة استعجاله أحد الأوتومبيلين الذى تخلف ، وعاد ، ولما ركبنا الأوتومبيل ، سألته عما إذا كنا ذاهبين إلى الحاكم أوإلى المنزل ، فقال : « لا . . بل إلى الأخير » ، ففهمت أن الحاكم لم ير أن أراه ، ولم أره إلى الآن ، ولم أجد بالمنزل « جنايني »، ووجدت فيه خادمتين أسبانيتين ، لا تعرفان غير الأسبانية . وارتحت لهذا الاستعداد لأنى وجدته خلاف ما توهمته ، من الإبعاد بى إلى هذه الجهة

وشكرت الله شكراً جزيلا . ومما وجدته كثير من الأشياء التى تختص بالأكل والشرب ، أى المأكولات والمشروبات ، كما وجدت محل السفرة ولوازمها لا بأس ابها ، وكذلك سراير النوم ، وأودتها ، إذ لم أر مثل ذلك فى غير هذه الجهات .

« ومكثت فى البيت يومين تعبان من أثر السفر . وكنت أشعر من حين لآخر كأن الأرض تدور بى ، وبنوع من الغثيان. وقد حضر الطبيب من طرف الحكومة ، وفحصنى فى اليوم التالى ، واستفهم منى عن حالتى . وأخذ من وقتها يحضر كل يوم ويجلس معى ، وفيه ظرف وأمانة ، وقد أحضر لى خبزاً من لندن ، وأخبرنى أخيراً أنه تلقى تعليمات بأن هذا الخبز (خبز السكر) يكون على نفقة الحكومة ، ولكن مايزيد عن العيش كالمربة وغيرها فيكون على حسابك . وقلت : « إنى متشكر » . وفى اليوم التالى لحضوره ، والذى بعده ، تردد على سكرتير الحاكم . وقال : إن الحكومة قد رتبت لك شهرياً خمسين جنيهاً ، وأن الحكومة أودعتها فى بنك وتسحب منها ما يلزمك عند الحاجة ، فلاحظت له أن مثل هذا المبلغ كان مرتباً لى فى (سيشيل) ، ومسموحاً لى مع ذلك أن أجلب من مالى ماأريد ، مع أن بين المعيشة فى الجهتين فرقاً هائلا . . فقال : « إن هذا المبلغ ترتب باعتبار أنه أكثر مما كان مرتباً هناك ، وأنه لا جرم عليك فى أن تجلب من أموالك ما تشاء ، وأنت حر تمام الحرية فيه » . قلت : « إن كان الأمر كذلك فلا أهمية لما ترتبه الحكومة » . ثم قال : «إن الأفضل إن نودع المبلغ فى البنك ، ونرسل إليك دفتر شيكات ، للسحب بموجبه » . قلت : « كما تشاء » . وانصرف مكرراً عبارة أنك حر ، وأنك ضيف لا سجين . ولكنى وجدت رجلا من البوليس يلازم باب المنزل ، ليل نهار ، ويتبعنى حيث أسير ! وكان فى أول

الأمر يبتعد ، ولكنه كلما طال الزمان كان يقترب ، فاستغربت من هذه المراقبة المناقضة لجميع التصريحات السابقة ، وقلت في ذلك للحكيم متعجباً مستفهماً عن هذا الاحتياط ، مع كوني قلت إني لا أحاول الهرب . قال : « لمن أعطيت هذا القول ؟ إن كنت تعطيه فلا أظن أن هذه المراقبة تبقى ! » . . وبعد ذلك صادفت في الطريق رئيس البوليس فقال : « إن أعطيت كلمة شرف بألا تخرج من الحدود الإنجليزية ، رفعت هذه المراقبة ! » . . قلت : « قد أعطيتها » . قال : « كذلك » ورفعها من ذلك الحين .

* * *

انتهت مذكرات سعد زغلول . . ونعود إلى مذكرات الأستاذ الأنصاري :

« وبعد مدة طويلة علمنا أن الدكتور لوكهلد ، الطبيب البريطاني المعالج ، كتب تقريراً للحكومة الإنجليزية عن صحة سعد زغلول ، أنها في انهيار مستمر ، وأنه يخشى أن يموت في القلعة ، فيحدث موته انفجاراً في مصر ! . . وفي الوقت نفسه تقدم ٨٠ نائباً من نواب حزب العمال بطلب الإفراج عن سعد بسبب ضعف صحته . .

« وصدر قرار بالإفراج عن سعد زغلول . . وسافر سعد زغلول إلى (طولون) ، ومنها بالسكة الحديد إلى مارسيليا . وطلب مني أن ألحق به في مارسيليا . وفي مدينة مارسيليا قابلني الأستاذ حسين نشأت شقيق حسن نشأت باشا ، وكان طالباً بجامعة تولوز ، وكان شقيقه حسن نشأت ينزل في (أوتيل نوى) ، وكان تحت مراقبة المخابرات البريطانية ، فإن بريطانيا كانت قد أبعدته عن منصبه في القصر الملكي وعن مصر كلها ، وسعى الملك فؤاد في إزالة سوء التفاهم ، وسمحت له السلطات

البريطانية بالعودة إلى مصر . . وجاءنى الأستاذ حسين نشأت وقال إنه مكلف من شقيقه حسن نشأت باشا أن أبلغ سعد زغلول الرسالة الآتية (وأملاها علىّ) :

١ — إن جلالة الملك فؤاد يسره جداً أن يقبل سعد زغلول رياسة الوزارة بعد الانتخابات .

٢ — يؤكد جلالة الملك لسعد زغلول أن الانتخابات ستكون حرة .

٣ — يرجو جلالة الملك من سعد زغلول أن يبعد عنه رجال الخديو ، مثل على الشمسى ، وحنفى ناجى ، والسيد حسين القصبى . ومسيو جاك سيون (الذى كان فى استقبال سعد فى مارسيليا) .

٤ — إن حسن نشأت يعمل فى القصر الملكى كجندى من جنود سعد ، ومستعد لتلبية كل تعليماته ، وللتعاون مع سعد فى خدمة البلد .

٥ — إن حسن نشأت رفض أن يكون وزيراً فى جميع الوزارات السابقة ، وقد كان هو الذى يؤلفها ويختار من يشاء ويحذف من يشاء ، لأنها وزارات عابرة ، ولكنه مستعد أن يدخل وزيراً فى وزارة سعد زغلول لأنه يعلم أنها ستكون وزارة دائمة يؤيدها الشعب .

« وقابلت على الفور سعد زغلول فى الفندق الذى يقيم به فى مارسيليا ، وعرضت عليه رسالة حسن نشأت ، وهز سعد زغلول رأسه عندما قرأ أن الملك يطلب إبعاد بعض أنصاره من حوله بحجة أنهم من أنصار الخديو . . وقال : « هؤلاء اشتركوا فى الثورة ، وليس من حقى أن أبعدهم ! » ، ثم قال سعد زغلول : « وعلى كل حال أنا لا أريد أن أكون رئيساً للوزارة! إن مقعد الوزارة مركز شائك وكل واحد له مطمع ومطلب . . سبحان من يرضى العباد جميعاً . وأنا أشعر أن منصبى كزعيم أمة أكبر

كثيراً من منصب رئيس وزراء ، بل من منصب هذا الملك ! » .

* * *

« ولقد قبل سعد بعد ذلك رياسة الوزارة، وكانت هذه غلطة فى رأيى ! . . وفى رأيى الشخصى أنه لو أن سعد زغلول عين حسن نشأت وزيراً فى وزارته ، وعين عبد الحليم البيلى وزيراً فى وزارته، لما قتل السردار ! . . ولربما لم يضرب سعد زغلول وهو رئيس للوزارة بالرصاص ! .

محمد الأنصارى

* * *

وهذه السطور القليلة التى ختم بها الأنصارى مذكراته قد تساعد على حل اللغز الذى وجدته فى مذكرات سعد زغلول ! .

٧ أبطال ... و٧ مشانق !
دور المرأة المصرية فى الجهاز السرى

الساعة الخامسة والنصف صباحا . دق عنيف على باب بيت حمد الباسل باشا وكيل الوفد. ضباط إنجليز، وجنود برياسة البكباشى « أبلت » يقتحمون الباب ، ويدخلون غرفة نوم حمد الباسل شاهرين المدافع والمسدسات ، يوقظونه من النوم . . ويعلنونه بأن جناب القائد العام للقوات البريطانية فى مصر أصدر أمراً بالقبض عليه وتفتيش منزله ومصادرة كل الأوراق التى فيه!!

ويتذكر حمد الباسل أن فى جيب محفظته ورقة خطيرة : إنها خطاب بخط يد سعد زغلول ! إنه الخطاب الذى أعاد حمد الباسل إلى الوفد ، بعد أن اختلف مع سعد زغلول وانقطع عنه، إنه الخطاب الذى كتبه سعد إليه ليلة القبض عليه ونفيه إلى سيشل ، وأرسله مع الحاج أحمد عثمان تابع سعد زغلول الخاص . هذا الخطاب الذى رسم سياسة الثورة بعد القبض على قائدها . إن نص الخطاب هو :

« عزيزى حمد

الاتجاه إلى اعتقالى . واجبك أن تعود إلى الوفد وتنسى الخلاف الذى بيننا الموقف يستوجب الاتحاد . . رد الأمة هو المقاومة السلبية . . عدم التعاون مع

الإنجليز . . مقاطعة البنوك الإنجليزية . . مقاطعة الشركات الإنجليزية . . الامتناع عن تشكيل أى وزارة . . مقاطعة السفن الإنجليزية . . مقاطعة التجارة الإنجليزية . تشجيع البنوك الوطنية . . »

سعد زغلول

وخشى حمد الباسل أن يقع هذا الخطاب الخطير فى يد البوليس الحربى البريطانى، فكوّر هذه الرسالة فى يده، ثم وضعها فى فمه وشرب عليها كوب ماء وبلعها ! . . وراح الإنجليز يفتشون كل شيء: الرجال والسيدات والخدم . . وحمد الباسل نفسه ، والسطح ، والبدروم ، والمكتب، ثم يصادرون كل ما فى البيت من أوراق ومنشورات. .

وفى الوقت الذى كان يحدث فيه هذا فى بيت حمد الباسل ، كانت عمليات قبض أخرى تجرى لاعتقال باقى قادة الثورة . وكان سعد زغلول فى ذلك الوقت منفيا فى سيشل ، وكانت الأخبار السرية منقطعة بينه وبين القاهرة ، بسبب الرقابة الشديدة الموضوعة عليه هناك . وبقى سعد زغلول فى سيشل من يوم ٢٥ يوليو سنة١٩٢٢ إلى يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ يجهل ما يحدث فى القاهرة، وفى يوم ٣ أغسطس ١٩٢٢ كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول :

« ورد تلغراف من فخرى عبد النور بتاريخ أمس ، يسأل عن الصحة ويعبر عن شعور الألوف ، ولكنه ورد ممضيا من « فخرى عبد النور بالنيابة عن الأعضاء الجدد ». وبعد أن تأكدت جيداً من هذا الإمضاء، فهمنا أن الأعضاء القدامى قبض عليهم وحل محلهم آخرون . ولكنا استهجنا إغفال ذكر أسماء أولئك الآخرين ، ورحنا نخمن الأسباب التى دعت لهذا القبض ، فمنا من ظن أنه ربما حدثت أمور شديدة ، اتخذها الإنجليز ذريعة القبض عليهم ! . . . وخطر ببالى أن الحكومة

متحرشة بهم ، وتلقى مسئولية الحوادث الجنائية ضد الإنجليز عليهم . كما تبين فيما ورد فى برقية روتر ، ورد عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء على طلب اللورد أللنبي المندوب السامى البريطانى التعويض عن المقتولين ، وأن هذا التحرش أدى إلى القبض عليهم ، عندما تقوت حكومة ثروت بالإنجليز عليهم . ويدل ما تجريه السلطة فى مصر من الشدة ضد أصحابنا وضد آثارنا ، على أنها تريد محونا من صحيفة الوطن ، حتى لا يكون للاستقلال عنوان ، ولا فى صدور الأمة آمال . ولكن الله فوق كل حاكم قاهر ، وهو لا يفلح عمل الظالمين .

وقد أرسل كل من سينوت حنا ومكرم عبيد تلغرافين : الأول إلى مدام واصف غالى وحسين الشريعى ، والثانى إلى مرقص حنا . . بالاستفهام عن الصحة للاطمئنان بالجواب . . . »

يوم الجمعة ٤ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« نمت البارحة أحسن من الليالى السابقات ، وأصبحت ميالا إلى اللبس التام (ارتداء جميع ملابسى) ففعلت ، وأفطرت على كبد الخروف وقلبه كالعادة فى العيد الكبير ، ثم جلست لكتابة هذه الكلمات :

« لا يجمل الشيء فى نظر الإنسان أكثر من الحاجة إليه ! » .

« يتألم الإنسان من مصيبة غيره ، بمقدارما يكون عرضة لمثلها . . فإذا كان فى مأمن من وقوع نظيرها عليه ، أو كان واقعا فيها ، خف عليه وقعها ! . . بهذا فسرت سر كوننا أننا لم نتألم ألما شديداً لما دل عليه تلغراف فخرى عبد النور .

«ويخف الألم كثيراً ، إذا كان متوقعاً ، كما فى حالتنا . . لأننا نقدر أن الشدة

التي تستعملها السلطة ضد الحرية تزيد هذه الحرية تأججا فى الصدور ونماء فى النفوس .

« ويل لمن فى مصر من الأحرار ، فهم عرضة لكل شر ، ولا تفزع لهم إلا إلى الله الرحمن الرحيم ، فاللهم الطف بهم .

« اليوم العيد الأكبر عندنا ، جعله الله بشير خير ، ثانى أيام النحوس وفاتحة أيام السعود » .

الاثنين ٧ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« لم تصل ردود التلغرافات التى أرسلت إلى هنا — إلى كل من مرقص حنا ومدام واصف غالى وحسين الشريعى — ولم يجيبوا عليها . تأكد لنا تقريبا صحة ما فهمنا من تلغراف فخرى عبد النور الوارد فى ٣ أغسطس ، ويصير هذا يقينا إذا لم ترد اليوم تلغرافات بالجواب . »

الثلاثاء ٨ أغسطس (١٩٢٢)

« ورد على سينوت حنا تلغراف من مدام واصف غالى بأنها رأته أمس فى صحة جيدة ، ومن حسين الشريعى ٨ رأى أخاه كذلك فى صحة عظيمة ، وتلغراف من المصرى السعدى بالسؤال عن الصحة ، وبأنه حدث اجتماع فى العيد فى بيت الأمة . . فاستوثقنا من كل ذلك أن القبض تم على أعضاء الوفد . ورحنا نخمن عن الأسباب ، فمن مخمن بأنهم أصدروا منشوراً شديد اللهجة بالاحتجاج على إيقافنا هنا ، حتى نزلت بنا الأمراض ، أو كادت تفتك بنا ! . . ومن قائل إن الحكومة متحرشة بهم ، وأعلنت هذا التحرش خصوصا فى جواب رئيسها

(عبد الخالق ثروت باشا) على طلب اللورد أللنبي التعويض عن قتل الأجانب ، وأنها ألقت القبض عليهم تنفيذا لما تحرشت به . وما بها من حاجة إلى سبب تبديه ، لأنها غير مسئولة عما تفعل ، لعدم وجود من يسألها ، وربما اختارت هذا الوقت ظرفا لعملها، لكون البرلمان الإنجليزى معطلا فيه ، والله أعلم وأرحم ! . . ويرى بعض الإخوان أن هذا القبض آخر نفس تلفظه الحكومة ، ويدل على اشتداد الخناق بها ، بقوة الأمة . وأن الإقدام عليه مما يزيد الاضطراب ، ويقوى روح المعارضة ، ويزيد نار السخط لهيبا ! . . . ويرى آخرون أنه دليل قوة الحكومة ، وشعورها بضعف خصومها ، وأنها أرادت به — وبما تقدمه من الاضطهادات — محو آثارهم ، حتى يخلو الجو لها . . وفى تصدر فخرى عبد النور للزعامة علامة على ضعف المعارضة ، كما أن من علاماتها تكتّم أسماء من تصدروا لقيادتها بعد المقبوض عليهم . وأنا إلى هذا الرأى أميل ، وإلى صوابه أشد كرها !.

« وما من زمن مر بمصر من عهد الاحتلال شر من هذا الوقت ، ولا حكومة أسوأ من حكومتها . ولا أدرى إذا كان الإنجليز عندما أعلنوا استقلالها اللفظى قصدوا هذه النتيجة ، أى قصدوا أن يكونوا العاملين فى مصر ، من غير أن يكونوا مسئولين ، لا أمام برلمانهم لإعلان هذا الاستقلال ، ولا أمام العالم . وبهذا لا يخشون حسابا ولا عقابا ، فلا حول ولا قوة إلا بالله . . »

وهكذا جاء العيد

الخميس ١٠ أغسطس (١٩٢٢)

« وضعنا أمس جوابات تلغراف المعايدة لترسل اليوم، والتهانى فى هذا العيد أقل بكثير عن العيد السابق، ولعل السبب هو القبض على أعضاء الوفد وانقباض الناس، أو شدة خوفهم. ورد تلغراف على سينوت حنا من صديق له بباريس يسأله عن الصحة، فاستنتج منه هو أن مرسله علم أولا بالمرض، وثانياً باحتجاج أعضاء الوفد عليه، وثالثاً بالقبض عليهم بسبب هذا الاحتجاج ! . . ما أكثر أوهام المعتقلين، فهم يتوهمون فى كل دقة على بابهم أمرا بإخلاء سبيلهم ! . . يستنتجون أبعد النتائج من أوهى الوقائع، ويؤولون كل حادث لصالح قضيتهم ويتفاءلون من كل خبر. اليوم ورد تلغراف لمكرم من خطيبته « عايدة »، ابنة مرقص حنا، مؤرخ فى ٨ أغسطس، بأنها عادت مع العائلة من سوريا، ورأت أباها بخير . . . وآخر مؤرخ ٩ أغسطس من صمويل حنا، ابن أخت مرقص حنا، بأنه رأى مرقص حنا فى جلسة اليوم . . فاستنتجنا من عودة عايدة من سوريا قبل الميعاد أن العودة حصلت بناء على القبض، وأن هذا حصل على الأقل من قبل عودة العائلة بأسبوع، أى من نحو ١٥ يوما. ووقع لدينا هذا أسوأ موقع، لأننا نعلم أن القضاء العسكرى فى مصر ظالم، وأنه لا معنى للمحاكمة أمامه إلا الحكم بأقصى العقوبة على من أوقعه سوء البخت فى الاتهام.. وأن الحكومة اختارت هذه الطريقة لتلبس الحق بالباطل، وتلجم أفواه المعارضين والناقدين بلجام من حديد ! . . وقد أرسل مصطفى النحاس بك تلغرافا إلى فخرى عبد النور بالاستفسار عن أحوال زملائه، ويتوهم مكرم والنحاس أنه لابد من وقوع حوادث جسام بسبب هذه القضية الظالمة، لأن الأمة لم تعد تستطيع صبرا على هذه المعاملة البالغة

حد الظلم والقسوة ، وتريد الحكومة بمثل القبض على أولئك الأحرار والحكم عليهم ، أن يخلو لها الجو فى الانتخابات ، وما يتبعها من الإجراءات التى تمهد بها الطريق لاتفاق تضيع به حقوق البلاد ضياعا لا مرد له !

ويظهر أن القبض حصل فى بحر المدة من ٢٧ يوليو إلى ٣ أغسطس ، وقد حارت الأفكار فى سببه حيرة شديدة ، والله كشاف الكروب »

الاثنين ١٤ أغسطس (١٩٢٢)

« ورد على مكرم تلغراف من حرم مرقص حنا بألا يأخذه قلق ، وبأن خطة المتهمين كانت خطة عظيمة ، وقد قالوا إنهم مذنبون ورفضوا الدفاع عن أنفسهم ، « وهناك أخبار سارة بالنسبة لكم أيضا! » . .فأول مكرم وصاحباه — مصطفى النحاس وسينوت حنا — أن المتهمين صرحوا بأنهم مذنبون . . أنهم أتوا العمل الذى نسب إليهم . . أنهم فعلوا مافعلوه خدمة لأوطانهم ، مخالفين الأوامر ، وللسلطة أن تحكم عليهم بما تشاء . . وهؤلاء الأصحاب يرجحون دائما أن العمل المنسوب إلى المقبوض عليهم موضوعه منشور فيه احتجاج على معاملتنا وسوء صحتنا .

. . ولم يقع هذا التأويل من نفسى موقع الارتياح ، لأنه بعيد جدا أن يقول المتهمون إنهم مذنبون ، ويسهلون بذلك للمحكمة أن تحكم عليهم . . وربما كان القصد من هذه العبارة أن المحكمة اعتبرتهم مدانين ، ولم تسمح لهم بالدفاع كما ينبغى ! . . والاطمئنان الذى تدعو إليه البرقية إنما كان لتفاهة التهمة ، أما العبارة الأخيرة : « هناك أخبار سارة لكم أيضا » ، فربما كانت حرم مرقص حنا قد استقتها من مصدر موثوق به ، ولم توردها هنا لمجرد التطمين فى الظروف الحاضرة ، فربما أن هناك نية فى نقلنا . .

والله أعلم . ولا ينبغي أن نذهب في التكهنات إلى بعيد ، ولا أن نميل إلى تأويل يسرنا ساعة ، ثم ينقلب إلى ضده ! »

الثلاثاء ١٥ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« لم أنم إلا نوما متقطعا . وأصبحت شاعرا بشيء من التعب . وخطر ببالي أنه ربما كانت الخطة المقررة عبارة عن إباء المتهمين أن ينفذوا أوامر ربما كانت صدرت إليهم بالكف عن الاشتغال بالسياسة . فساقوهم إلى المحاكمة . فأصروا على معارضتهم ! . . خطر هذا الخاطر بالبال أثناء الأرق والله أعلم . ورأيت في المنام أن نظارة كبيرة عندي كسرت زجاجتها قطعا . وشعرت الآن بشيء من الرف في العين اليمنى ! »

* * *

ونقل الإنجليز سعد زغلول من جزيرة سيشل إلى جبل طارق . وهو لا يعرف ما جرى لحمد الباسل وزملائه ! . . وفي يوم الثلاثاء ١٧ أكتوبر (سنة ١٩٢٢) كتب يقول :

« قرأت بكل إعجاب وافتخار ماقاله حمد الباسل أمام المحكمة العسكرية يوم محاكمته هو وإخوانه . ووافقه كل إخوانه في التهمة عليه . . مما حق أن يسطر في كل قلب . ويرسم في كل خاطر . ولقد رأيته مطابقا كل المطابقة لما خمنته يوم ورد لنا في سيشل تلغراف من مدام مرقص حنا بأنهم قالوا إنهم مذنبون . وكانت خطة دفاعهم عن أنفسهم موجبة للفخر والإعجاب ، فقلت إنها لا تكون كذلك إلا إذا كانوا صرحوا بأنهم غير مذنبين ؛ ولا يعرفون لهذه المحكمة سلطانا عليهم ولا اختصاصا بهم !

ونازعني في ذلك مكرم عبيد ومصطفى النحاس وسينوت حنا . ولقد كان النحاس أشدهم معارضة ، ولكن رأيه الذى أصر عليه هو أن المحاكمة كانت بسبب منشورات احتجوا فيها على الحكومة بالنسبة لمعاملتي . وكنت أستبعد ذلك ، لأن مثل هذا الاحتجاج مهما كان شديداً، لاشيء فيه، ولا يستلزم محاكمة. ولقد صدق تخمينه (تخمين النحاس) وكان الحكم عليهم بالإعدام لهذا السبب غريبا جدا ! ولكن أظن أن الخطة التى سلكوها فى الدفاع هى مما يفخر به كل مصرى ، وهى التى وصلت بالسلطة إلى هذا الحد البالغ من العقوبة ، وهى التى سببت معاملتهم بتلك القسوة البالغة فى السجن ».

• • •

وننتقل الآن من سيشل وجبل طارق إلى القاهرة . . لنعرف قصة هؤلاء السبعة الذين حكم عليهم بالإعدام !

وصفهم مراسل جريدة « الجورنال » الپاريسية فى القاهرة بأنهم كانوا سبعة « أسود » فى قفص ! ولكن السجانين أنفسهم كانوا يشعرون أنهم هم الذين فى القفص ! . . وفى يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ دخل ضابط إنجليزى قشلاقات قصر النيل ، وسلم الزعماء السبعة ورقة اتهامهم أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا :

المتهمون : حمد الباسل / ويصا واصف . جورج خياط ، علوى الجزار . مراد الشريعى . مرقص حنا . واصف غالى .

التهمة الأولى : أنهم ارتكبوا جريمة ضد القانون العسكرى البريطانى ؛ لأنهم ارتكبوا جريمة طبع ونشر منشور ، يحرض على كراهية واحتقار حكومة صاحب الجلالة ملك إنجلترا !

التهمة الثانية : أنهم ارتكبوا جريمة ضد الحكم العرفى فى مصر بتوقيعهم فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٢ منشوراً الغرض منه إثارة الكراهية ضد النظام الحاضر ، وهذا مخالف لمنشور القائد العام البريطانى فى مصر .

وتلا الضابط البريطانى عليهم قرار الاتهام ، ثم سألهم : « هل لديكم ما تقولون ؟ » . . . فلم يجيبوا ! . . لقد رفضوا الإجابة على أسئلة المحقق ورفضوا أن يدفعوا التهمة! كانت مصر كلها وراءهم ، وهذا أقوى من أى دفاع! . . وقالت جريدة « المورننج بوست » الإنجليزية يوم ٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ : بدت القاهرة مدينة شبه مهجورة ، لا حديث الناس إلا محاكمة زعماء الثورة السبعة ، الحملة شديدة ضد حكومة مصر ، كيف سمحت بأن يحاكم سبعة من كبار المصريين أمام محكمة بريطانية ؟ إن وزارة عبد الخالق ثروت باشا تترنح تحت مطارق السخط العام !

وكانت مأساة ! لقد أعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس ، وقدم سبعة من زعماء مصر لمحكمة بريطانية بعد ذلك بأقل من خمسة شهور ! . . وفى يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ عقدت المحكمة العسكرية البريطانية جلستها الأولى ، مصر كلها خرجت لتشهد محاكمة زعمائها ، مراسلو الصحف الإنجليزية والفرنسية والأمريكية والإيطالية يحتلون الصفوف الأولى .

ودخلت هيئة المحكمة ، كل الأعضاء إنجليز : الرئيس الكولونيل « لوسن » ، والأعضاء الكولونيل « ويكهام » ، والماجور « كولك كولسر » والماجور « كورتس » ، والكابتن « أنجهام » . . . وجلس فى كرسى نائب الأحكام المستر « برستون » المحامى البريطانى . وجلس فى كرسى المدعى العام « المستر ماكسويل » !

كل شيء إنجليزى . . حتى حاجب الجلسة !

وتلا رئيس المحكمة أمرا من القائد العام البريطانى بتأليف المحكمة ! . .ودخل المتهمون إلى قاعة الجلسة ، فوقف الحاضرون جميعا ! إنها أول مرة يقف فيها الحاضرون لمتهمين ! . . دخل حمد الباسل أولا ، ثم ويصا واصف ، ثم جورج خياط ، ثم علوى الجزار ، ثم مراد الشريعى ، ثم مرقص حنا ، ثم واصف غالى . وكانوا باسمين ! . . وخلع رئيس المحكمة العسكرية البريطانية نظارته ، وتطلع فى وجوههم ! إنه يعجب أن يرى سبعة رجال يستقبلون الموت باسمين ! . . وطلب المحامى الإنجليزى المستر « ماريوتى » التأجيل ... ورفضت المحكمة . وقال المحامى إن المحكمة غير مختصة ، وأن تصريح ٢٨ فبراير أعلن أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن المتهمين لا يعترفون بهذا التصريح ، ولكنهم يرفضون أن يحاكموا أمام محكمة إنجليزية ! . . واختلت المحكمة للمداولة . . وبعد دقائق عادت تقول إن هذا الاعتراض مرفوض ! .. وقال نائب الأحكام لحمد الباسل : « هل أنت مذنب أو غير مذنب ؟ » قال حمد الباسل : « مع احترامى للهيئة ، وتمسكى بأنها غير مختصة بمحاكمتنا ، وتصميمى على ذلك ، أقرر أننى لست مذنبا ! » فسألوه : « وعن تهمة مخالفة منشور القائد البريطانى العام فى مصر ؟ » أجاب حمد الباسل : « عن الكل! » . واتجه نائب الأحكام إلى ويصا واصف وقال: « وأنت ؟ هل أنت مذنب أو غير مذنب ؟ » . فقال ويصا واصف: « إن هذه المحكمة غير مختصة ، وأنا غير مذنب ! »

واتجه نائب الأحكام إلى كل عضو من المتهمين ، فأجابوا جميعا نفس

الجواب . ووقف مستر مكسويل ، المدعي العام ، يقول :

« في ٢٢ يوليو وجد عبد اللطيف محمود — المستخدم في البوستة — منشورات غير معنونة في صندوق الخطابات ، فأوصلها إلى رئيسه ، وظهر أنها منشورات من قيادة الثورة ، موقع عليها من المتهمين . وفي اليوم التالي قبض على رجل في مديرية البحيرة ومعه عدد من نسخ منشور موجه من قيادة الثورة إلى الشعب ، وسأقدم شاهدا هو الضابط مرقص فهمي ليقول لكم ما هي قيادة الثورة ؟ ومن هم أعضاؤها ؟ إنهم كانوا موضوعين تحت رقابة البوليس . إنهم كانوا يذهبون إلى بيت سعد زغلول للاجتماع فيه ، تارة أفرادا ، وأخرى جماعات . لقد فتش البكباشي « أبلت بك » منزل سعد زغلول ، وهو المركز الذي يجتمع فيه قادة الثورة ، وفيه وجدت صورة المنشور ، ومنشورات أخرى كانت تصدرها قيادة الثورة في الماضي . هذا منشور في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول يهاجم بريطانيا ! هذا منشور في ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا منشور في ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا تلغراف في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ ضد بريطانيا مرسل إلى رئيس جمهورية أمريكا بإمضاء سعد زغلول ! هذا منشور في أول أكتوبر سنة ١٩١٩ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا تلغراف ضد بريطانيا إلى رئيس الحكومة الإيطالية بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩١٩ والإمضاء سعد زغلول ! هذا تلغراف أيضا بنفس التاريخ ضد بريطانيا موجه إلى وزير خارجية أمريكا من سعد زغلول ! هذه برقية إلى مجلس العموم !

كل ورقة من هذه الأوراق مخالفة للقانون ! كل منشور يهاجم الأحكام العرفية ! كل منشور يطالب بإخراج الإنجليز من مصر ! إننا ضبطنا في منزل سعد زغلول

ألف نسخة من منشور يحرض على الثـورة ، ويهاجم الإنجليز ، ويهدد الحكومة ، ويطالب بمقاطعة البضائع الإنجليزية . . والبنوك الإنجليزية . . والسفن الإنجليزية . . والمحلات التجارية الإنجليزية ! . . ووجدنا مسودة مكتوبة بالقلم الرصاص ، وعليها تصحيح ، وترجمة فرنسية له ، وجدولا بأسماء من يقومون بتوزيع المنشور . فتشنا منزل حمد الباسل ، وجدنا خطابا من شخص اسمه إبراهيم فهمى يخبره أنه اتفق مع مطبعة كرارة على طبع خمسة آلاف نسخة ، وينتظر أمره . وضبطنا بمنزل حمد الباسل خطابا إلى جورج خياط بغير إمضاء ، يعرض عليه صورة النداء . إن هذا كله يثبت أن أعضاء هذه الهيئة لا يعملون إلا بعد أن يتفقوا على عملهم ، كل واحد منهم مسئول عن أعمال الهيئة » .

وهنا هز المتهمون السبعة رؤوسهم ، علامة على أنهم على اتفاق . وقام المحامى الإنجليزى مستر ماريوتى وقال إن المحامين قرروا الانسحاب . إن كل طلب طلبناه رفضتموه ! رفضتم التأجيل ، والمتهمون لا يريدون أن يقولوا شيئا . ومادمتم قررتم أنكم مختصون فلا عمل لنا هنا ! »

وانسحب المحامى الإنجليزى ، وتبعه جميع المحامين . . والتفت نائب الأحكام البريطانى وقال : « هل يتقدم أحد للدفاع عن المتهمين ؟ » . وتلفتت القضاة إلى مكان الدفاع فوجدوه خاليا ! . . وقال المدعى البريطانى العام إنه يرى أن يؤجل كلامه ، لتبحث المحكمة العسكرية الموقف الجديد ، فإن المتهمين ليس لهم من يدافع عنهم ، وهم لا يريدون الدفاع عن أنفسهم !

ورفعت الجلسة ، وعادت بعد الظهر لتستأنف محاكمة زعماء الثورة بغير دفاع ! وقف المدعى العام يقول : « هذه المنشورات تصور الثائر سعد زغلول بأنه بطل مصر العظيم ! إنها تقول إنه نفى من البلاد بسبب طغيان الإنجليز واستبداد الأحكام العرفية !

إنهم يتهمون حكومة ثروت باشا بأنها تحكم البلاد بالحديد والنار.. افهموا جيداً معنى الحديد والنار ، إنهم يقولون إن مصر ستناضل إنجلترا كما فعلت أيرلندا . وبعد ذلك وقعت حوادث الاعتداء : كل يوم يقتل إنجليزى ، ضابط ، جندى ، موظف ! لقد وجدنا بمنزل سعد زغلول كتابا صغيراً فيه أسماء جميع المحال التجارية التى تبيع بضائع إنجليزية لمقاطعتها ، وجدنا منشورا عليه توقيع هؤلاء المتهمين بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ يقولون فيه : « على المصريين أن يسحبوا ودائعهم من المصارف الإنجليزية ، كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر ، حتى يبلغ رأس ماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية ، وبذلك يتسنى له أن يساعد فى إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصريتين ! »... إن هذا المنشور يطالب التاجر المصرى أن يحتم على عملائه فى الخارج ألا يشحنوا بضائعهم على سفن إنجليزية ، وليس لمصرى أن يسافر على مركب إنجليزى ! وعلى الحمالين المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن البريطانية ، أو إدخال بضائعها الجمرك وتموينها بالفحم ! . . إن المنشور يحتم على كل مصرى ألا يعامل شركات التأمين البريطانية معاملة جديدة ، متى انتهت عقود التأمين التى تكون مددها قصيرة جدا ، كالتأمين ضد السرقة أو الحريق أو الإتلاف ، لا يجوز لمصرى تجديدها إلا فى شركات غير إنجليزية ، إن المنشور يطالب المصريين بتفضيل المصنوعات الوطنية ، والإعلان عنها ، وتشجيع الإقبال عليها فى كل مجلس وفى كل مكان ، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى لأن أرباحه تبقى فى البلاد ولا تتسرب إلى الخارج ، وبذلك تزيد ثروة البلاد العامة . أما التاجر الإنجليزى فتجب مقاطعته مقاطعة تامة . وكذلك كل بضاعة مستوردة من أصل إنجليزى . . أو مستوردة بمعرفة وسطاء إنجليز . . مهما كانت جنسية المتجر ، ولو كان مصريا ! . . إن المنشور يطالب المصريين

أن يبشروا بهذا النظام الجديد ، ويذاع فى الجوامع ، والكنائس ، وجميع النقابات ، والهيئات المنظمة . . وفى كل عائلة ، وفى كل قرية ، وفى جميع الجهات . إن المنشور يحمل كل امرأة فى مصر مسئولة عن تنفيذ هذه القرارات ! إن المنشور ينتهى بهذه العبارات :

« أيها المصريون . .

« إن المقاطعة وعدم التعاون أمضى سلاح تملكونه اليوم ، فأحكموا استعماله ، ولا تدعوه يسقط من أيديكم فيضرب به عدوكم وجوهكم ، وذودوا به عن أنفسكم إلى النهاية يسلمكم إلى النصر . وليكن ذلك عقيدة فى أعماق نفوسكم ، ودينا يملك عليكم مشاعركم . أثبتوا به أنكم شعب متحد فى غايته ، منظم فى خطواته ، ذو عزيمة صلبة ، ومجهودات مستمرة ، وتضحيات متوالية . حرام أن تمس أجسادكم صناعة إنجليزية بعد اليوم ، وحرام أن تمتد أيديكم لمعاونة إنجليزى ، واعلموا أنه بقدر ما يكون إحكامكم فى استعمال سلاحكم ، وإجماعكم على تنفيذ إرادتكم ، يكون احترامه لعظيم وطنيتكم ، وانحناؤه أمام قوة إيمانكم ، ومتين إجماعكم بحقوقكم . .

« أيها المصريون . . اذكروا على الدوام أن الله معنا ، والحق فى جانبنا ، والتضامن فى صفوفنا ، وأن النصر آت لاريب فيه »

إن هذا القرار الخطير وقعه حمد الباسل ، وويصا واصف ، وجورج خياط ، ومرقص حنا ، وعلوى الجزار ، ومراد الشريعى ، وواصف غالى .

ثم سكت المدعى الإنجليزى العام قليلا وقال : «إن كل هذا هو الثورة ! ومن أجل ذلك أطلب الحكم على هؤلاء السبعة جميعا بالإعدام ! »

وجلس المدعى الإنجليزى العام ، وهو يظن أنه وضع المشنقة حول رؤوس المصريين السبعة . .

واستدعى رئيس المحكمة الشهود . . وجاء البكباشى « أبلت بك » وضباط البوليس يشهدون بأنهم وجدوا هذه المنشورات عند المتهمين السبعة، ويلتفت نائب الأحكام إلى المتهمين واحداً واحداً : « هل يريد أحد من المتهمين مناقشة الشاهد؟ » . فلم يجب أحد. واستدعى أبوبكر الدمرداش بك المفتش بوزارة الداخلية:

س : هل تسلمت فى ٣١ يوليو أوراق البكباشى أبلت ؟

ج : نعم ، وكانت الأوراق فى غرفة مختومة بالشمع الأحمر .

س : هل فحصت هذه الأوراق ؟

ج : نعم ، فحصت معظمها بمساعدة زميلى عبد السلام محمود المفتش فى الأمن العام .

س : هذا الخطاب من على بك ماهر ؟

ج : نعم .

س : هل يقول فيه إنه نظرا إلى سياسة الوفد المستقلة فهو مضطر إلى الاستقالة ؟

ج : نعم .

س : هل تاريخه أول مارس ؟

ج : نعم .

س : وهذا الخطاب من سعد زغلول فى أول أبريل سنة ١٩٢٢ من منفاه فى سيشل يسأل فيه واصف غالى عن السبب فى عدم ذكر اسم على ماهر فى تلغراف أرسله الزعماء السبعة إليه ، ويتساءل عن سبب خروجه ؟

ج : نعم .

س : هل كل منشور وجدته موقع عليه من هؤلاء المتهمين ؟

ج : نعم .

س : هل وجدت منشورات بمنزل جورج خياط ؟

ج : نعم .

وهنا وقف المدعى الإنجليزى العام وقال : « يجب أن تلاحظوا أن هؤلاء المتهمين كانوا يعلمون أن سعد زغلول قرر أن تحذو مصر حذو أيرلندا ، التى ثارت على الإنجليز ، وكانت تقتل الإنجليز ! فكانوا والحالة هذه يجب أن يقدروا خطورة نشر منشور كالذى أذاعوه ، والذى يحاكون بسببه ! إن ١٦ جريمة قتل ضد الإنجليز وقعت بعد أن قال سعد زغلول : « فلنفعل كما تفعل أيرلندا » ! . . إن الذى فعله سعد زغلول فى هذه المدة أكثر مما فعلته أيرلندا ! »

وعاد نائب الأحكام يسأل العمرداش بك :

س : هل وجدت فى بيت مرقص حنا منشورات مؤرخة ١ مارس و٢ مارس و ٤ أبريل و٢٤ أبريل ؟

ج : لم أفحص أوراق مرقص حنا ، والذى فحصها هو زميلى عبد السلام بك محمود .

س : هل وجدت منشورات فى حقيبة حمد الباسل موقعة من هؤلاء المتهمين ؟

ج : نعم .

س : هل كانت كلها كذلك ؟

ج : كان بعضها يحمل إمضاء على الشمسى .

س : قل لنا الإمضاءات التى رأيتها على كل منشور .

ج : إن منشور ١ مارس موقع عليه من حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر وجورج خياط ومرقص حنا ومراد الشريعى وعلوى الجزار وعلى الشمسى وواصف غالى . ومنشور ٣ مارس عليه توقيع

هؤلاء جميعا . ومنشور ٨ مارس هو قرار لجنة السيدات بمقاطعة الإنجليز. ومنشور ٢٤ مارس موقع عليه من المتهمين. ومنشور ٤ أبريل و ٢٠ أبريل موقع عليه من المتهمين .

س : كم نسخة وجدت من منشور ١٨ يوليو فى بيت سعد زغلول ؟

ج : مئات .

س : ألا يمكن حصر العدد ؟

ج : ألفان تقريبا .

وسأل نائب الأحكام المتهمين : « هل أحد منكم يريد سؤال الشاهد ؟ » فهزوا رؤوسهم علامة الرفض البات ، وسئل عبد السلام محمود فقال إنه ضبط بين أوراق ويصا واصف منشورا بعنوان : « إلى الأمام أيها المصريون ! إلى المقاطعة » ! .. ووجد هذا المنشور عند مرقص حنا ، ووجد عند المتهمين كراسة حمراء فيها أسماء المحال التجارية الإنجليزية فى مصر التى تجب مقاطعتها ، وذكر الشاهد أنه وجد عند كل متهم من المتهمين منشورات . ووقف نائب الأحكام والتفت إلى حمد الباسل وقال : « هل تريد أن تتقدم إلى المحكمة بصفة شاهد أو تقدم لها شهوداً آخرين ؟ » . قال حمد الباسل بصوت رهيب : « كلا ، لا أتقدم كشاهد ، ولا أريد أن أقدم شهودا . ولكن لى كلمة أريد أن أقولها . . . » . وسئل المتهمون الآخرون نفس السؤال ، الواحد تلو الآخر ، فقالوا ماقال حمد الباسل ! . .

وظهر الغيظ على وجه نائب الأحكام فالتفت إلى حمد الباسل وقال له :

ـ ماذا تريد أن تقول ؟ .

ووقف حمد الباسل فى ثوبه العربى المهيب وقال :

ـ باسم الشعب المصرى . . إننا نحن الوكلاء عن هذا الشعب ، المكلفون

المطالبة باستقلاله ، ولهذا لا نستطيع أن نعترف بأى حال من الأحوال بقضاء محكمة أجنبية ! ولو أن هذه المحكمة العسكرية الإنجليزية تأخذ بتصريح الحكومة الإنجليزية ، أو تعتبره تصريحا جديا ، وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، لكان حقا عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا ! إن لكم أن تحكموا علينا ، ولكن ليس لكم أن تحاكمونا ! . . . مهما تكن العقوبة التى يروق لكم أن تشرفونا بها ، فإننا سنقابلها بالسرور والفخار ، لأنها خطوة إلى الأمام فى طريق المجد ، الذى تسير فيه مصر إلى مصيرها الخالد ! ولو خرجنا من السجن فسنعود إلى جهادنا مرة أخرى . . ولو متنا ، فإن مصر لن تموت !

حكمت المحكمة بالإعدام ، فهتفوا : تحيا مصر!

ثم سأل نائب الأحكام باقى المتهمين ، فقال كل واحد منهم إن تصريح حمد الباسل هو باسمنا جميعا !

وارتسمت الكآبة على وجوه القضاة ، وسادت فترة من الصمت قطعها نائب الأحكام بتلخيص القضية ، ثم طلب الحكم على السبعة بالإعدام .

واختلت المحكمة للمداولة ، وبعد نصف ساعة عادت إلى الانعقاد ، وبدا على وجوه القضاة أنهم قرروا الحكم بالإعدام ! . . وقال الرئيس للمترجم : « سل المتهمين : هل لديهم شىء يقولونه لتخفيف العقوبة ؟ » فسألهم المترجم واحداً واحداً، فلم يجب أحد منهم ! .. وتوجه المترجم نحو حمد الباسل وقال : « هل لديك شىء تقوله لتخفيف العقوبة ؟ » .

حمد الباسل : لا . . .

المترجم : ويصا واصف ؟

ويصا واصف : لا . . .

المترجم : مراد الشريعي ؟

مراد الشريعي : لا . . .

المترجم : علوي الجزار ؟

علوي الجزار : لا . . .

المترجم : چورچ خياط ؟

چورچ خياط : لا ، مفيش . .

المترجم : مرقص حنا ؟

مرقص حنا : كذلك . .

المترجم : واصف غالي ؟

واصف غالي : كذلك . .

فقال رئيس المحكمة : إن المحاكمة انتهت ، وسنعرض الحكم على القائد العام البريطاني .

وصاح حمد الباسل : « نموت وتحيا مصر ! » . . ودوت المحكمة كلها بهتاف كالرعد : « تحيا مصر . يحيا الاستقلال . يحيا سعد زغلول ! »

وكان الهتاف رهيبا ، وتلفت رئيس المحكمة وراءه ، ثم أسرع في خطاه !

واجتمع القضاة ، وأصدروا الحكم بالإجماع بإعدام المتهمين السبعة . . وأرسلوا الحكم إلى اللورد أللنبي المندوب السامي البريطاني ، فصادق عليه ، وأرسله إلى وزارة الخارجية البريطانية لتصادق عليه ، وطلب الموافقة على تنفيذ الإعدام . واجتمع مجلس الوزراء البريطاني وبحث الموضوع الخطير . . ورأت أغلبية الوزراء أن تنفيذ الإعدام سيؤدي إلى اندلاع ثورة لا نهاية لها .

وقرر مجلس الوزراء البريطانى تخفيف الحكم على كل منهم بسبع سنوات ، وغرامة خمسة آلاف جنيه .. وأرسل لورد ألنبى يعترض على التخفيف . . ورد وزير الخارجية البريطانية بأن مجلس الوزراء لايريد تغيير قراره . . وأدخل الزعماء إلى السجن فى صباح يوم السبت

قيادة جديدة و بيان جديد

وفى ظهر يوم السبت تألفت قيادة جديدة من : شيخ العرب المصرى السعدى ، ومحمد نجيب الغرابلى المحامى ، والسيد حسين القصبى ، وفخرى عبد النور ، والدكتور نجيب إسكندر — الطبيب بمصلحة الصحة — والشيخ مصطفى القاياتى ، العالم بالأزهر ، وراغب إسكندر المحامى .

وأصدرت قيادة الثورة الجديدة بيانا من نار ، أشد من البيان الذى حكم من أجله على السبعة بالإعدام ! . . وفى مساء يوم السبت نفسه أطلق مجهولون النار على مستر براون مدير قسم البساتين . وفى يوم السبت جرح اثنان من البريطانيين . .

وقامت مصر كلها : مظاهرات فى الشوارع ، إضرابات فى المدارس ، نساء يقفن أمام القشلاق البريطانى يهتفن بالإنجليزية والعربية بسقوط الإنجليز ، حرق عربات الترام . . وفى يوم الاثنين ذهب البكباشى « هن » مفتش البوليس إلى قشلاق المنيل ، وقابل مع قائد المعسكر السبعة المتهمين ، وكان بعضهم يلعب الورق ، والبعض يدخن السجائر ، فتلا البكباشى « هن » الحكم عليهم بالإعدام . . ثم سكت .

ولم يتحركوا . . !

وعاد بعد دقيقة يقول إن الحكم عدل إلى سبع سنوات . . فوقفوا جميعا وهتفوا : « لتحى مصر ! » ، واستأنفوا لعب الورق . وعقب ذلك حضر مئات الجنود البريطانيين ، ونقلوا المعتقلين فى سيارة عسكرية إلى سجن مصر .

وفى يوم الاثنين أصدرت قيادة الثورة بيانا جديداً من نار !

اعتقال أعضاء القيادة الجديدة !

وفى يوم الثلاثاء أصدر القائد البريطانى أمرا بالقبض على محمد نجيب الغرابلى ، وفخرى عبد النور ، ومحمود فهمى النقراشى ، والشيخ مصطفى القاياتى ، وحسن يس ، ووضعوا فى السجن الحربى البريطانى فى القلعة ، ثم نقلوا إلى ثكنة قصر النيل . وكتبت جريدة المورننج بوست فى يوم ١٩ أغسطس مقالا بتوقيع الكولونيل جيمس العضو بالبرلمان الإنجليزى جاء فيه أن أنصار سعد زغلول أبلغوه أنهم قرروا القيام بحملة قتل عامة ضد الإنجليز لإخراجهم من البلد ! . . وفى يوم السبت ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ نشرت الوقائع المصرية أمرا من اللورد اللنبى قائد عام القوات البريطانية فى القطر المصرى والمندوب السامى البريطانى بمصادرة أموال حمد الباسل وزملائه . . وفى يوم الاثنين قبضت السلطات البريطانية على حامد السيد ، وعبد الرءوف السيد ، وصلاح الدين السيد ، وحسن سلامة المحامى ، ومحمود ناصر ضابط الكشافة النوبية . .

وقامت إضرابات فى كل مكان . .

ويدأ الجو ينذر بالانفجار . .

وكان الإنجليز قد عرفوا أنهم يجب أن يعملوا شيئا لمحاولة تخفيف السخط العام ، فأعلنوا يوم ١٨ أغسطس أنهم نقلوا سعد زغلول من منفاه السحيق فى جزيرة سيشل

بالمحيط الهندى إلى صخرة جبل طارق ! وكان الأطباء قد أجمعوا على أن جوسيشل سيقتل سعد زغلول . ولكن الرأى العام لم ير فى هذا ترضية كافية ، واستمرت الحوادث ! . . وشاع أن الإنجليز يعاملون الزعماء المسجونين أسوأ معاملة ، فقامت قيامة الرأى العام : أضرب الطلبة، أضرب عمال العنابر. واضطرت القيادة البريطانية أن تطلب من الحكومة نشر بلاغ رسمى ، ففى يوم الثلاثاء ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ التالى :

« إن السبعة المحكوم عليهم من المحكمة العسكرية مسجونون فى سجن المنشية بالقاهرة (سجن مصر الآن) وهم لا يؤدون أى عمل ، ويعاملون بنفس المعاملة التى يعامل بها المحكوم عليهم من المحاكم القنصلية والمختلطة . وما أشيع عن حلق رؤوسهم غير صحيح ، وطعامهم يأتيهم من الخارج تحت مراقبة تؤدى بكل عناية ».

واستمرت المظاهرات! . . واضطرت القيادة البريطانية إلى تسيير دوريات إنجليزية فى شوارع القاهرة للإرهاب . واستمرت الحوادث والاغتيالات ! . وفى يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ كتبت جريدة (الويكلى وستمنستر جازيت) مقالا افتتاحيا قالت فيه : « الحالة فى مصر تدعو إلى الجزع الشديد ، فنحن لا ننتصر لسعد زغلول ، إنما نقرر الحقيقة ، فإنه يفعل مافعله « دى فاليرا » . . ولكن يجب أن نعلم أنه من الحماقة أن نجعل معارضة الحكومة ومعارضة الحماية البريطانية ذنبا يحاكم عليه مرتكبوه أمام المحاكم العسكرية البريطانية العليا . إننا لو فعلنا ذلك لوجبت معاقبة مصر كلها ! » .

* * *

وعاش الشعب يمشى أمام سجن مصر بالليل والنهار . . يهتف ويصرخ . . ويحاول أن يوصل صوته إلى السبعة الموجودين داخل الزنزانات !

فى الزنزانات .. مع المجرمين!

نحن الآن فى عنبر رقم ٧ « انفرادى » بسجن قره ميدان! العنبر فيه ١٢ زنزانة ، من رقم ٣١ إلى رقم ٤٢ :

الزنزانة رقم ٣١ فيها محكوم عليه بالسجن سنة ، لأنه ضبط يتاجر بالأفيون . . الزنزانة رقم ٣٢ فيها « حمد الباسل » عضو الجمعية التشريعية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات أشغالا شاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز وضد الحكومة ! . . الزنزانة رقم ٣٣ فيها محكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات فى جريمة هتك عرض . الزنزانة رقم ٣٤ فيها « مرقص حنا » نقيب المحامين فى المحاكم الأهلية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات أشغالا شاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز وضد الحكومة ! الزنزانة رقم ٣٥ فيها محكوم عليه بالسجن ٥ سنوات فى جريمة الاشتراك فى قتل ! . . الزنزانة رقم ٣٦ فيها « ويصا واصف » نقيب المحامين أمام المحاكم المختلطة ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز وضد الحكومة . الزنزانة رقم ٣٧ فيها « مراد الشريعى » عضو الجمعية التشريعية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة لنفس السبب . الزنزانة رقم ٣٨ فيها محكوم عليه بالسجن سنة ونصف سنة فى جريمة سرقة مواشى ! . . الزنزانة رقم ٣٩ فيها « جورج خياط » ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز وضد الحكومة . الزنزانة رقم ٤٠ فيها « علوى الجزار » عضو الجمعية التشريعية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة لنفس السبب . الزنزانة رقم ٤١ فيها محكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات ، لجريمة

ليف عصابة لتهريب المخدرات. الزنزانة رقم ٤٢ فيها « واصف غالى » ، محكوم عليه لسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز وضد الحكومة .

والشاويش عبد الهادى المسئول عن العنبر رقم ٧ (انفرادى) لن يسمح لنا خول الزنزانات ! إن المسجونين فى هذه الزنزانات لايسمح لهم القانون بمقابلة حد ! ولكننا نستطيع أن ندخل الزنزانة مع مرقص حنا ، نقيب المحامين ، ووزير أشغال والمالية بعد ذلك ! . . إننا ندخل هذه الزنزانات مع مذكراته التى حصلت عليها ، والتى هى — فى رأيى — من الأجزاء التى تتمم مذكرات سعد زغلول رسائله السرية وقصص أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . إنها مذكرات رجل حكم عليه بالإعدام ! . . ولنترك مذكرات مرقص حنا تروى القصة من أولها : أخذنا إلى قشلاق قصر النيل ، ثم إلى المحكمة العسكرية البريطانية العليا ، م إلى الزنزانة رقم ٣٤ بسجن قره ميدان !

كتب مرقص حنا فى مذكراته يقول :

عمليات القبض ! — ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٢

« اليوم الساعة السادسة صباحا ، استيقظت من النوم على نقر الباب ، وإذا أمور قسم عابدين ، ومعه ضابط إنجليزى وعساكر إنجليز ، دخلوا المنزل ، طلبوا منى أن أرافقهم إلى قشلاق قصر النيل . اجتهدت أن أتكلم فى التليفون ، يعاونى أحد لأن الجميع نيام . لايوجد أحد فى المنزل سواى ، لأن زوجتى أولادى بالشام ، والخادم لم يحضر للآن . لبست ونظمت حقيبتى ، فأنزلها الجنود . جدت المنزل محاطا بنحو الثلاثين عسكريا إنجليزيا ، ومعهم أوتومبيل كبير (لورى) كبوا فيه ، أما أنا فركبت مع الضابط فى عربة أخرى عادية . وصلنا قصر النيل ،

فوجدت هناك حمد الباسل ، وواصف غالى اللذين حضرا قبلى بلحظة صغيرة ، طلبوا منى أن أذكر كل ما أريده من المنزل ، ففعلت . حضر بعد ذلك مراد الشريعى فى الساعة الحادية عشرة ، وقد حضر صباحا من سمالوط ، وعندما علم بقرار القبض علينا قدم نفسه . ثم حضر علوى الجزار الساعة السابعة مساء ، لأنه كان فى شبين الكوم ، اعتقدنا كلنا أن الغرض من القبض علينا هو النفى إلى خارج البلاد ، كما كان شأن سعد وأصحابه . قبض على واصف غالى وهو مريض ، كان عند والديه ، أما زوجته فغائبة فى أوروبا » .

٢٦ يوليو سنة ١٩٢٢

«حضر ويصا واصف اليوم ، وقد قام من رأس البر ليلا ، ولم يمهلوه النهار ، حتى لا تحصل مظاهرات . لم نفهم سبب القبض علينا ، ولا الداعى المباشر إليه ، ولم نعلم بتهمة موجهة ضدنا . إنهم لظالمون ومعتوهون ، سياسة خرقاء لن توصلهم إلى شىء . أعملنا الفكر كثيراً ، فلم نجد مسوغا لهذا القبض ، إذ لم نرتكب أقل مخالفة للقانون أو النظام . استولى علىّ الكدر ، لعدم وجود زوجتى وأولادى بمصر ، ولا أظنه يزول حتى يحضروا . مكثت مع واصف غالى فى غرفة واحدة ، إننى أميل إليه بكل جوارحى ، وأعتنى به ، وأرقّ إليه لا كأخ فقط بل كابن . لم يحضر زائر لنا ، وإنما زارنا الجنرال كومنجريف قائد القوات البريطانية فى مصر ، وكان ظريفا جداً ، وأنا الذى توليت الحديث معه ، لأنى أنا الوحيد الذى يعرف الإنجليزية . يظهر أن الزيارة ممنوعة . . لماذا ؟ بعثت بتلغراف لأولادى بالشام . إنى أفكر فى حالهم عند وصول هذا التلغراف إليهم ، وهم لم يمض عليهم بالشام أكثر من ١٥ يوما تقريبا » .

٢٧ يوليو سنة ١٩٢٢

« حضر اليوم جورج خياط ، أخبرنا أنه قبض عليه بالإسكندرية . قضى الليل بقشلاق مصطفى باشا ، ثم سافر إلى مصر حتى وصل إلينا . وقد أخبرنا أنه علم من توفيق دوس بك المحامى أن التهمة الموجهة إلينا هى المؤامرة على قتل الإنجليز » .

٢٨ يوليو سنة ١٩٢٢

« قرأنا فى الجرائد مانقلته من تلغرافات لندن، عن الصحف الإنجليزية، من أننا حرضنا على القتل وعلى أعمال القوة ، وأن مستر هورمسورث وكيل الخارجية البريطانية صرح بذلك فى البرلمان ، ردا على سؤال وجه إليه فى مجلس العموم . إن غياب أولادى لم يفقدنى الشجاعة لحظة واحدة . ولكنه ملأنى ألما وكدرا . كل منا يتشجع ويشجع إخوانه ، كل منا يتصور أنه الشجاع ، وبعضهم لايفرق بين الألم والشجاعة ، ولكننا دائبون على لعب الطاولة ، والورق ، والضحك ! . . أرسلنا احتجاجا إلى لورد أللنبى على تصريحات مستر هورمسورث وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم البريطانى ، وقلنا له إننا نحاربك بسلاح الحق والعدل والقانون ، بالسلاح المشروع ، ونحتج على نسبة أعمال التهديد إلينا »

٢٩ يوليو سنة ١٩٢٢

« لقد فحصت نفسى فحصا دقيقا : هل أنا خائف ؟ كلا وألف كلا ! إنما أنا متألم لغياب أولادى ، ويلوح لى أنى أشد زملائى تعلقا بزوجتى وأولادى، إنى واثق أنه إذا حضر أولادى ، يزول ألمى تماما ، وليكن مايريده الله . قال بعض

المحامين لأحد الزملاء إن المنشورات لا توقيع عليها ، فيمكن إنكارها ! إن المسألة ليست مسألة دفاع ، وإنما مسألة كرامة ، واحترام شخصى . بل أكثر من ذلك ، إنها مسألة أمة بأسرها ، أخذنا على عاتقنا الدفاع عنها ، فكيف ننكر عملنا ؟ ونحن إنما وكلنا من قبل الأمة للقيام بهذا العمل ، وهو عمل مشروع ، والبيان بيان مشروع ، ولايثقل ضميرنا أى وزر أو خطيئة . وقد ذكرت الجرائد أن مستر هورمسورث وكيل الخارجية البريطانية عاد فصرح بالبرلمان أن الغرض هو إبعادنا عن الحياة العادية ، لتتمكن وزارة ثروت باشا من المضى فى عملها ! إن هؤلاء الناس لايستحون من الله ولا [illegible] .. بعد أن يتهمنا أمام العالم أجمع بأننا مجرمون ، حرضنا على أعمال الغدر والقتل ، لايخجل من التصريح بأن الغرض مجرد إبعادنا من وجه الوزارة ! . . لاعدل ولاشرف ولا حياء ! ولماذا لايكتفون إذن بالإبعاد ؟ . . نشرت الجرائد أنه تقرر إحالتنا على محكمة عسكرية نهائيا . ساءنا ذلك كل الإساءة ، وآلمنا جداً ، ولكننا تسلحنا بسلاح الشجاعة والحق ، ومضينا فى حياتنا اليومية كالعادة ، غير أن نومنا غير هادئ ، وودنا لو أنه تقرر نفينا إلى خارج البلاد ؛ ذلك خير من محاكمة ظالمة !

واصف غالى ليس معنا ، لأنه نقل إلى المستشفى بسبب مرضه » .

٣٠ يوليو سنة ١٩٢٢

« حضر مأمور قسم عابدين ، وأخبرنى أنهم سيفتشون منزلى ، وسألنى عن المفاتيح . وعلمت أن منازل بعض زملائى فتشت ، أو ستفتش اليوم . فهمنا من ذلك أن قرار الإحالة على محاكمة عسكرية بريطانية صحيح . فى الظهر ، علمت أن التفتيش تم ، وأنهم أخذوا بعض الأوراق من منزلى ، ومن منازل الآخرين ،

ماعدا مراد الشريعى فإنهم لم يجدوا بمنزله شيئا . لم أهتم بذلك على الإطلاق ،
لأن أوراق كلها أوراق عادية ، وكذلك زملائى ، وقد استغرق اهتمامى وملأ فؤادى ،
مودة أولادى . فهمنا أننا سنحال — طبعا — بالتهمة التى ذكرها مستر هورمسورث
كانت شائعة فى البلد ، وهى التحريض على الإجرام . ولاشك أن ذلك كان يحرك
ساكننا ، ولكننا كنا فى شجاعة تامة . ومما يستلفت النظر أنى ظننت دائما أن المسألة
هزلية وشكلية أكثر منها حقيقة ، لأن الله لايرضى الظلم بهذه الشناعة ! »

٣١ يوليو سنة ١٩٢٢

« ماذنبنا ، سوى أننا دافعنا ، بتمام الشرف والهمة والإخلاص ، عن بلادنا
عن حقوقها ؟ هل هذا جرم ؟ فى عرف من ؟ إن العقاب على هذا الأمر كالعقاب
على الأكل والشرب . . لا يمكن أن يصل الظلم إلى هذه الدرجة ! غريب أن يسمى
نفسه شريفا ذلك الذى يسمى الدفاع عن الوطن إجراما ! إن الدفاع عن الوطن
فضيلة سامية ، كيف يكون شريفا وهو يعاقب الناس على الفضيلة ؟ كيف يكون
شريفا ذلك الذى يستعمل قوته وسلاحه ضد أمة عزلاء ، ليسطو عليها ، ويغتالها
عنده ؟ ماالفرق بين هذا وبين العصابة التى تقبض على المارين ، فتسلبهم أموالهم
وأرزاقهم ؟ ! ماحجته فى ذلك ؟ إن حجة الإنجليز أن أمتهم محتاجة إلى هذه البلاد !
أليس السارق فى حاجة إلى مايسرق ؟ ! إن صح ذلك ، كانت الأمم الصغيرة
لا حق لها فى الحياة ! إنهم يريدون عقابنا لابتلاع اللقمة ! فليكن ! ولكن ماذا
يريد أولئك المصريون الذين يتولون الحكم ، ويدفعون الإنجليز إلى هذا العمل ، وبأى
وصف أصفهم ؟ إن أحط الكلمات لاتكفى لوصفهم ! »

أول أغسطس سنة ١٩٢٢

« إن الله رحيم كريم . لقد أبقى على تضامننا ، فأبقى على مظهر الأمة المصرية وشرفها أمام العالم .؛ حصل اليوم التحقيق ، فوجدنا الضابط نائب الأحكام ، ومستر ماكسويل المدعى العام ، ثم محمد بدر الدين مراقب الأمن العام . لم يسألنا الضابط الإنجليزى القائم بوظيفة نائب الأحكام ، سمع الشهود بأننا أعضاء فى الوفد . . ثم سمع شهادة بأن البيان الأخير طبع ونشر . ثم سمع شهود تفتيش بيوتنا »

٢ أغسطس سنة ١٩٢٢

« انتهى الأمر ! تأكدنا من إحالتنا على محكمة عسكرية ، لكن ماهى التهمة ؟ لم نفهمها ! فكرنا فى تعيين محام للاستشارة ، قررنا استدعاء أحمد حسن ومجدى ، وانتخبنا المحامى « مورتى » الذى لم نجد سواه بسبب إجازات الصيف . »

٣ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حضر توفيق دوس وأخبرنا أن قرار الاتهام سيعلن إلينا قريبا ، وأن مستر مكسويل المدعى العام العسكرى العام يشتغل به . حضر أحمد حسن المحامى فى المساء ، وأفهمنا أنه علم بالتهمة ، وأنها المؤامرة والتحريض على القتل . إن ثروت يريد أن يبقى على كرسيه ، مهما ضحى فى سبيله من الضحايا ، ولا غرابة فى ذلك لأنه لاقلب له ولا ضمير ! وثروت يخدم بلاده ؟ ! إن هذا لمضحك مبك ! إن هذه الخدمة تستلزم التضحية ، بل هو يهزأ بمن يضحى بنفسه ، ويرى أن الحكمة والمهارة

أن ينال المرء مبتغاه الشخصى بأى وسيلة من الوسائل ، وأن التضحية مهزلة وجنون! . .
عاد واصف غالى من المستشفى ، صحته أحسن كثيراً ، وعدت إلى الاهتمام به وبصحته » .

٤ أغسطس سنة ١٩٢٢

« زارنى أولادى وزوجتى اليوم ، إنى لا أستطيع أن أعبر عما شملنى من الفرح والسرور والجذل عند مقابلتهم . لقد تغيرت ! جاءوا وزال منى كل ألم ، وظهر علىّ البشر والفرح . فعلا أصبحت رجلا جديداً ، سرنى جداً أنهم مملوءون شجاعة . كلهم يكادون أن يكونوا مسرورين للشرف الذى نالنى ، رغما عن ألمهم الطبيعى لابتعادى عنهم . ومن الصدف الغريبة أن قرار الاتهام وصل عند وصولهم ، مع أن اليوم هو اليوم الأول من أيام عيد الأضحى! ولاشك أن الإنجليز قصدوا الإيلام بإرسال قرار الاتهام لنا فى هذا اليوم بالذات !

اطلعنا على قرار الاتهام ، وإذا بالتهم مضحكة ، هى الطعن على الحكومة ! والحقيقة أننا لم نطعن على الحكومة ، بل على الوزارة ، ولاعقاب على هذا ، والطعن على الحكومة جنحة ! . . لماذا عدل الإنجليز عن تهمتهم الأولى ؟ إنهم لايبالون بالأدلة ولا بالقضاء . وأى تهمة، هذه التهمة الجديدة ؟ ألم يكن من الأشرف أن يعدلوا عن الاتهام بالمرة ؟ » .

٥ أغسطس سنة ١٩٢٢

« اطلعنا على نص قرار الاتهام ، وعلى نص الأوراق التى ضبطت عندنا : لا شىء ، لا شىء سوى البيانات والخطب . علمت أن الخزانة التى فى بيتى نقلت

إلى القسم . لقد كنا وطدنا النفس على مقابلة المحنة مهما بلغت ، وقد انتظر بعضنا الحكم بأقصى عقاب ، لأن من يتهمنا كذبا بأننا نحرض على أعمال القوة ، لايقف أمام أى حكم ظالم . كنت أعتقد أن الإنجليز ، رغما عن سياستهم الخرقاء ، لايمكن أن يرتكبوا ظلما شخصيا . ولكن حادثة دنشواى أولا دلتنى على أن لورد كرومر رجلان: رجل الحياة العادية ، ورجل السياسة. وأن رجل السياسة لايقف أمامه الظلم الشنيع ! . . ورأيت حوادث ظلم أخرى من عام ١٩١٩ إلى الآن ، ولكنى مع ذلك كنت لاأجزم بالظلم الشخصى ، لأنى اعتدت ألا أكوّن رأيا جازما إلا بعد الاطلاع على كل مايجرى فى المسألة . ولكن حادثتنا دلتنى على أن الإنجليز لايقفون مطلقا أمام الظلم ، وأن السياسة لاتقف أمامه !

نحن نحرض على القتل ؟ . . نحن قتلة ؟ أنا قاتل ؟ إنهم يعلمون حق العلم أن هذا كذب ومستحيل . ومع ذلك قلت فى نفسى : لعل ضميرهم دفعهم إلى تعديل هذا الاتهام ، وبالاتهام الجديد ، ولعلهم يريدون بهذا الاتهام الجديد مجرد عدم الظهور بالفشل . إن للحق سلطانا لايغلب ! . . وصلتنا ورقة بأن الجلسة تحددت ليوم الأربعاء ٩ أغسطس أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا . هل ندافع عن أنفسنا ؟ وكيف ندافع ؟ اتفقنا على الدفاع بعدم اختصاص المحكمة العسكرية ، أما الموضوع فاختلفنا فيه : اثنان منا — واصف غالى ، وأنا — صممنا على عدم الدفاع فى الموضوع بتاتاً ، لأننا لانعترف للمحكمة باختصاص ، ولأنه لايليق منا ، ونحن وكلاء الأمة ، أن نسلم بهذا الاختصاص ، هذا فضلا عن أننا أمام محكمة عسكرية لاندرى للدفاع من قيمة أمامها . ومهما كان الأمر ، فإن الدفاع إنكار لخطتنا وبرنامجنا . وقد انضم حمد الباسل إلينا ، بسكوته أولا عن المعارضة مع الآخرين ، ثم بتصريحه برأيه . أما الآخرون فصمموا على الدفاع . وفعلا

أوعزوا إلى المحامين أن يحضروا ، فأخذ مجدى وأحمد حسن ومستر مورتى فى تحضير الدفاع ، فتركناهم يفعلون ، مع بقائنا على رأينا »

٦ أغسطس سنة ١٩٢٢

« عدنا إلى المداولة فى أمر الامتناع عن الدفاع ، فلم ننجح فى إقناعهم . واستمر المحامون يحضرون الدفاع ، ويلوح لى أنهم جميعا يجهلون أحكام القانون الإنجليزى ، ويتخبطون . و« سابا حبشى » يساعدهم ، ولكنه يرى رأينا فى عدم الدفاع . وكل من يزورنا يعجب بخطة عدم الدفاع ، ويعيب الدفاع جداً . قلت لواحد منهم : « إن زوجتى أيضا ترى عدم الدفاع » . . فأجابنى منفعلا : « أما أنا فزوجتى ترى أن أبيع أملاكى ، وأدفع الثمن لمن يدافع عنى ! » . وبعد مداولات طويلة لم يغير واحد منهم رأيه . وأحاط بى الألم بسبب هذا الخلاف ، لأنه لاشك عندى أن عدم الدفاع أشرف ، وأسمى ، وأليق بمركزنا ، وأننا نخدم بذلك بلادنا خدمة عظمى أمام العالم أجمع .

إننى لم أيأس مع ذلك من النجاح ، فلننتظر ! . . سرورى مع ذلك لايفارقنى ، لأن زوجتى وأولادى يترددون علىّ »

٧ أغسطس سنة ١٩٢٢

« سافر مستر مورتى المحامى الإنجليزى عنا لطلب التأجيل من المندوب السامى البريطانى ، فلم يقابله المندوب ، وعلى ذلك فالقضية ستنظر يوم الأربعاء ٩ أغسطس ، أخطرنا بذلك . أى عدالة هذه ؟ عدالة شكلية لاحقيقية ! عدنا للتكلم بشأن الامتناع عن الدفاع : الأغلبية للدفاع : ويصا واصف ، وعلوى الجزار ، وجورج خياط ،

ومراد الشريعى . ولكن مراد الشريعى يعز عليه ألا يكون فى صف المتشددين ، ولو أنه يقول بضرورة الدفاع . وبعد الظهر كانت الستات موجودات (زوجات المتهمين) فشددت مدام واصف غالى ومدام مرقص حنا فى ضرورة عدم الدفاع . ويظهر أن هذا أثر على مراد الشريعى ، فطلب من واصف غالى أن يجهز ما نقوله فى الجلسة ، فجهزه واصف غالى بالفرنسية ، وعدلنا فيه ثم ترجمناه . وكان هذا سببا فى أن المعارضين لم يجسروا على المعارضة ، وبذلك فازت الأقلية ونفذ قرارها فعلا . وارتاح الحضور (زوجات المتهمين) لهذا القرار »

٨ أغسطس سنة ١٩٢٢

« انتهينا من قرار عدم الدفاع ، وقد سررت ، وسرت زوجتى وولدى يوسف مرقص حنا بهذا القرار كل السرور ، وكلفت بتلاوة البيان فى الجلسة . وحضر حمد الباسل فى غرفتى ، ورجانى أن أتركه يتلو هذا البيان ، فتركته له ، وأجبته إلى طلبه بلامناقشة ، فسره ذلك جداً ، وأنا شعرت أنى إذا لم أجبه كان سيتألم جداً .

إذن سنحاكم غداً ! فليكن ! إن وصف التهمة الأخير جعلنا لانتألم مطلقا ، أما الوصف الأول الذى ذكره مستر هورمسورث وكيل وزارة الخارجية البريطانية بمجلس العموم ، وذكرته الجرائد الإنجليزية ، فكان مؤلما لنا جداً ، لذاته على الخصوص ، ولما قد يتسبب عليه . أما الوصف الحالى فشرف ، ولكنه مكذوب كالأول ، لأننا لم نطعن على الحكومة ، بل طعنا على الوزارة ، وهذا مباح ، وبغيره يصبح الوزير إلها ، كلما فعل شيئا وجب التسبيح بحمده ! . . إن الإنجليزى ، وهو الرجل البرلمانى الضمير ، لايمكن أن يفسر هذا جرما ، اللهم إلا إذا كان المقصود ارتكاب الظلم علنا ، وبغير حياء ، ولاخوف من الله ؛ وأظن هذا هو المقصود ! »

٩ أغسطس سنة ١٩٢٢

« قمنا صباحا ، ونحن هاشّون ، ولو أن بنا بعض القلق . سرنا إلى المحكمة مخفورين ، ولما وصلنا ودخلنا الجلسة ، وقف لنا الحاضرون إجلالا ! وعلمنا أن وقت دخول المحكمة لم يقف لها إلا القليل ! السيدات بالجلسة ، وهن جالسات بالقرب منا . طلب المحامى مستر مورلى عدم الاختصاص ، بعد أن طلب التأجيل ، ورفضت المحكمة ، رفضت المحكمة عدم الاختصاص أيضا ! . . انسحب جميع المحامين الموجودين ، بعد أن أبان المحامى مستر مورلى أنه لايقصد بانسحابه التعدى على المحكمة ، ولكنه مكلف بطلب عدم الاختصاص فقط .

خلت أربعة صفوف لانسحاب المحامين ، وكان لذلك تأثير هائل على الحضور وعلى المحكمة ! . . ظهر الارتباك الشديد على المحكمة ، وحينئذ أمر القاضى المترجم أن يسأل : هل من محام بالجلسة عن المتهمين ؟ . . فلم يجاوبه أحد . . ثم أمر القاضى المترجم بأن يسأل : هل من وكيل عن المتهمين ؟ . . فلم يجاوبه أحد : وسمعوا الشهود . . وفى كل مرة طلب القاضى منا أن نوجه أسئلة للشاهد ، فرفضنا ! أجبنا على السؤال عن التهمة بالنفى . واستمرت الجلسة صباحا ، وبعد الظهر وقد قابلنا أولادنا فى الصباح ، وفى الاستراحة بالمحكمة »

١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢

« استمرت الجلسة صباح اليوم . تلا حمد الباسل التصريح باسمنا ، وتلاه القاضى بالإنجليزية ، وكانت الترجمة جاهزة ، قدمناها له . كان لهذا التصريح تأثير بليغ ، إنه تصريح تاريخى ، وموقف بديع ! . . وأثناء سماع الشهود

كان بعض المتفرجين يقول إن عدم الدفاع خطأ ، خصوصا عندما قال المدعى العام مستر مكسويل إن جرائم قتل الإنجليز زادت بسبب بياناتنا ، ولكن تلاوة التصريح قضت قضاء تاما على هذا الضعف ، وأظهرت قيادة الثورة فى موقف كريم جليل ، جدير بالأبطال والشجعان .

وقال رئيس المحكمة إنه سيرفع الحكم إلى القائد العام البريطانى . وнادينا : لتحى مصر ، وليحى الاستقلال ! » .

١١ أغسطس سنة ١٩٢٢

« إذن نحن مذنبون ، طبقا لقرار هذه المحكمة الغريبة ! . . إذن الطعن على الوزير معاقب عليه ، كما قال القاضى الإنجليزى بيرستون! إنه لرأى غريب ، من قبل قاض إنجليزى على الخصوص ! إذن هى سياسة فى سياسة ! إذن هى رواية وتصوير ! لا شك فى ذلك ولا ريب . . إننا لم نرتكب شيئا ، إن منشوراتنا غير معاقب عليها طبقا للقانون المصرى وطبقا للقانون الإنجليزى . . ما أحقر هذه السياسة التى تغير الرجال ، وتسخر الرجال ، وتوجد الرجال الذين يرتكبون الظلم ، ويعاونون الظالمين ! إن المستبد الذى يأمر بالظلم ، ويتحمل مسئوليته ، لأشرف من ذلك الذى يشترك فى ارتكاب الظلم وراء مهزلة صورية ، وخلف أشكال قانونية ! . . كيف يقسم هؤلاء الناس اليمين ، ثم ينساقون وراء رأى الغير ، ويرتكبون الظلم لأن السياسة تريد هذا الظلم ؟ » .

١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢

« إننا ننتظر — على كل حال — حكما متناسبا مع الجريمة الموهومة ! وقد أخبرنا أن الحكم سيكون بالغرامة ، أو بالحبس ستة أشهر مع وقف التنفيذ ! هل هذا

صحيح ؟ لاندرى ! ولكنى لا أزال أعتقد أنه مهما كان الحكم ، فلن يقبل اللورد أللنبى إلا أن يلغيه لأنه لاجريمة على الإطلاق ! . . ولكن هل توجد عدالة ؟ ألست واهما ؟ إن سيداتنا وأولادنا مستعدون لقبول الحكم أيا كان ! إنهم مستعدون أن يتحملوا بعدنا عنهم زمنا ما ، ونحن على مثل هذا الاستعداد . إن نفي سعد زغلول وأصحاب سعد زغلول لامبرر له على الإطلاق ، بل هو ظلم محض ، لكن — على الأقل — لم يلوثوا العدالة القضائية بارتكابه وبجعلها تمثل مهزلة ، نتحمل فيها مسئولية هذا الظلم .

أما أن يسلك الإنجليز معنا طريق القضاء — صوريا — وأن يرتكبوا الظلم باسم العدل والقانون ، بل باسم الله الذى أقسموا به ! إن هذا أزال ماكان باقيا عندى من شىء من الاعتقاد بأن الإنجليز لا يمكن أن يرتكبوه ! . . ومع ذلك فلننتظر ! لقد أعجب الناس إعجابا شديداً بموقفنا أثناء المحاكمة ، ولاشك أننا أعطينا مثل الشجاعة والبطولة والكرامة . إن هذا لربح عظيم لنا ، ولمصر وللمصريين . إن كان الإنجليز يظنون أنهم بذلك يخدمون سياستهم ومركزهم فى مصر ، فهم مخطئون خطأ فظيعا ، لأن هذه السياسة تؤدى إلى العكس تماما . إن الذى فهمناه ، ونفهمه ، أن اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى ينساق فى هذه السياسة بمشورة المستر إيموس المستشار القضائى ، وأن مستر إيموس هذا هو ألعوبة فى يد ثروت باشا . إنى أعرف إيموس ، وأعرف أنه رجل واقعى ، فكيف يسير بهذا الذى يخالف سليقته تماما ؟ . . لا شك أنه منسوق بثروت باشا وأعوانه »

١٣ أغسطس سنة ١٩٢٢

« علمنا أن جناية فظيعة ارتكبت أمس على مستر براون وأولاده . . إنه لجرم شنيع . هل هو سياسى ؟ إن كان سياسيا ، وهذا مالاأظنه ، فالمسئولية واقعة على سياسة

الاضطهاد والشدة التي يسلكها الإنجليز . تكدرنا كلنا لوقوع هذه الجناية ، إن المحرض على هذه الجنايات ، إن صح أنها سياسية ، هم رجال هذه السياسة البريطانية ؛ لامطالبة الأمة بحقها . إن المصريين أمة هادئة ساكنة لم تكن تعرف الجرائم السياسية ، فمن دفعها إليها ؟ أنتم وسياستكم دون سواكم . ومن الغريب أنهم ورجالهم وبوليسهم لا يعرفون الجانين ، ويقولون إن الجرائد وبياناتنا هي المحرضة عليها » .

الإعدام !

١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢

« الساعة الحادية عشرة صباحا ، أخطرونا أن ضابطا بريطانيا سيحضر ويتلو علينا الحكم . اجتمعنا : . حضر الضابط ومعه مترجم ، وهو أحمد أفندى رفاعى على ماأظن . تلا الضابط الحكم باللغة الإنجليزية ، فإذا هو قاض بالإعدام ! ووقف الضابط عند ذلك ، وترجم المترجم الحكم بالإعدام . . ثم ابتسم الضابط البريطاني ، وقال إن اللورد اللنبي خفض الحكم إلى الأشغال الشاقة سبع سنوات ، وغرامة خمسة آلاف جنيه .

صاح حمد الباسل : « تحيا مصر ! » . . وفى الحال دعوت وبصا وأصف للعب الطاولة ، وبدأنا نلعب ، وإذا بحمد الباسل يلومنا على ذلك ، ويقول إن هذا غير طبيعي : كيف يحكم علينا بهذا الحكم وأنتم تلعبون الطاولة ؟ فكففنا عن اللعب . والواقع أن هذا الحكم لم يؤثر بعلينا مطلقا ، ولا أزال أعتقد أنها مهزلة ، وأنه يستحيل أن يفرض علينا تنفيذ هذا الحكم . وجاء الضابط الإنجليزى ، ونبهوا علينا بالاستعداد للقيام إلى سجن قره ميدان بعد عشر دقائق .

ووصلنا السجن الساعة ١٢ والدقيقة ٣٠ ظهرا ، ومعنا ضابط إنجليزى من الحكمدارية ، وسلم الضابط الإنجليزى الحكم لمأمور السجن عبد الرحمن أفندى سرى ، وانصرف . وسأل المأمور تليفونيا ، اللواء وتنجهام باشا مدير مصلحة السجون ، عن أى نظام يتبع معنا ؟ فقال اللواء وتنجهام باشا : « النظام السياسى إلى أن تصل تعليمات أخرى » . وكان مأمور السجن واللواء وتنجهام باشا يجهلان بالحكم علينا ، ويجهلان بوصولنا إلى قره ميدان ! أكلت مع واصف غالى أكل المستشفى ، لأنهم منعوا أكلنا من الدخول ، وأشار عبد الرحمن سرى مأمور السجن بضرورة لبسنا ملابس السجن . سألته عن القراءة ليلا ، فقال : « إن النور ضعيف » . دخلنا السجن الساعة ٣ و ٣٠ دقيقة بعد الظهر » .

١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢

« لا يمكن أن أصف التأثير الذى وقع علينا أمس ، كان تأثيرا سيئا جدا . رأينا أنفسنا وسط الجناة والمجرمين ، ولبسنا ملابسهم ، وإذا بنا نقضى حاجاتنا ونأخذ حماماتنا أمام المحبوسين ، ولو أن المحبوسين اجتهدوا أن يخلوا المكان وقت ذهابنا على قدر الاستطاعة . وقابلنا كثيرين ممن عرفونا ، وساعدونا فى إحضار ملابس السجن وقياسها ! . وحين دخلنا الزنزانة الساعة السادسة ، وأقفل الباب ، شعرت كأن قبرا أقفل علينا ! أخذت الإنجيل ، وقرأت على الشباك ، وأنا أقف على كرسى ، لأن النور محرم ، وعندما أظلمت الدنيا جلست ، ورقدت على السرير ، حتى أخذنى النوم بعد ساعة أو ساعة ونصف . نمت نوما لا بأس به ، لأن العشاء عادة عبارة عن حلاوة طحينية وعيش ، فضلا عن انعدام الشهية ، وفتحت الأبواب الساعة السادسة

صباحاً ! . . عندنا شاويش اسمه عبد الهادى . يبكى كلما رآنا ، أو كلما أقفل الباب علينا ! علمنا أنه مفروض علينا البقاء فى الزنزانة مقفلة إلى ميعاد الطوابير ، ويأكل كل واحد فى زنزانته ، وهى مقفلة » .

١٦ أغسطس سنة ١٩٢٢

« تعب واصف غالى تعبا شديدا من الزنزانة ، حتى قال : إنى أكاد أكون فى حالة فزع . إنى ميت لا محالة . شكونا تعبنا لأنفسنا ، فإذا بنا متألمون جدا من هذه الحال . ومن وجودنا وسط القتلة والمجرمين . سمح لنا بالأكل من منازلنا . كتبنا شكوى للواء وتنجهام باشا مدير السجون ، فقيل لنا إنه يجب أن يكتب كل منا شكوى على حدة . لأنه لايجوز لنا الاجتماع معــا ، ولا الكلام معا ، ففعلنا . . واصف غالى تعب جداً ، ونحن كذلك . جاء الطبيب وهو الدكتور حجار ، ففحصنا وسمح بالسرير نهارا لبعضنا . يزورنا طبيب صباحا ، وطبيب مساء ، وكل منا له الحق فى أن يعرض نفسه عليه فى أى وقت شاء . أحد الأطباء يتحاشانا جداً . ويريد أن يكفى خيره شره ! قيل لنا إن كل شئ فى يد الحكيمباشى ! زارنا الحكيمباشى . وهو رجل نحيف ، ناشف ، ذو وجه ضئيل . لامعنى له ، ولاشكل محدود . إن أشد آلامنا من وجودنا بالزنزانة المقفلة . علمنا أن مأمور السجن عبد الرحمن سرى نقل ، لأن اللواء وتنجهام باشا مدير السجون كلمه ليلا تليفونيا ، فلم يجده ! » .

١٧ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حضر المأمور الجديد أمين حافظ ، وشهرته غير حسنة . لا يسمح لنا بإبقاء شئ

فى الزنزانة سوى الصابونة ! حتى فرشة الأسنان يجب أن تكون بأمر الطبيب ، وملابس النوم تنقل للمخزن ! فرش السرير عبارة عن مرتبة قش وبطانيتى صوف خشن جداً ، والمخدة قش أيضا . وهى واطية ، ولرفعها أضع بطانية مطبقة تحتها ! أكاد لا آكل إلا القليل ظهرا ، أما ليلا فلا آكل مطلقا سوى قرقوشة واحدة ، أو قطعة جبنة . والباقى كله يأخذه الشاويشية . وصلتنا الكتب ، وقد تسليت نوعا بها ، ولكنى أقرأ وأنا متضايق . الضابط عبد الرحمن يضايقنا ، يمنع فتح الباب ، أو اجتماعنا ، ولكننا مع ذلك لانهتم له ، إن عقليته كعقلية نفر ! الدخان ممنوع ، ولذلك أبطلته ، الجرائد محرمة . نقل واصف غالى للمستشفى اليوم صباحا ، فسيرتاح طبعا أكثر منا » .

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢

«كل الضباط والشاويشية يأسون لحالتنا ، ولكن الشاويشية أشجع من الضباط ، وأكثر إحساسا من الضباط ! لاحظنا أن الضباط جبناء للغاية ، يخافون اللواء وتنجهام كل الخوف ، بل يرتجفون منه ! وإذا حدثناهم ، لايستحون أن يقولوا لنا : «هل يرضيكم قطع عيشنا أو نقلنا ؟ . . إلخ !» ويتجاهلون أننا ضحينا بأنفسنا ! ثبت لنا من جديد أن الإنجليز لا يستسيغون ولا يرقون إلا الجبناء ، والأشخاص الذين يكونون آلة بين أيديهم . لا شخصية مطلقاً لهؤلاء الضباط !

أجتهد فى قراءة الجرائد . إن بعض المستخدمين الصغار أكثر من الكبار شجاعة وإقداما ، واستعدادا للتضحية فى سبيل راحتنا ! . . واجتهدت أن آكل ظهرا مع مراد الشريعى ، وكان الشاويش يغمض عينيه ! »

١٩ أغسطس سنة ١٩٢٢

« إن الضابط عبد الرحمن لا يرى أمام عينيه سوى وظيفته ، والمحافظة عليها ، وعدم إغضاب إله اللواء وتنجهام باشا مدير مصلحة السجون ! لايحسن الكلام ، ولايعرف التلطف ، فإذا أراده، ظهر بجلاء أنه يخالف طبيعته! هو ومأمور السجن يخافان أن يحسنا معاملتنا ، أو يتساهلا في مواعيد التضييق ؟ إنهما يكتفيان . بالقول بأن حالتنا لن تستمر ! إن عدم إضاءة الزنزانة يتعبنا ، ويؤلمنا جدا ، فما معنى هذا ؟ ولماذا يحرم المسجون من النور ، مع أن النور يعينه على القراءة والكتابة ، أى على الاشتغال بشيء حسن ، وبتربية نفسه وتغذية روحه ، وإنماء معلوماته ، فلماذا يحرمون هذا فى السجن ؟ هل الغرض التعذيب أو الإصلاح ، خصوصا فى سجن معد لمرتكبي الجنح ؟

رأينا اليوم الجلد ، وهو فظيع جداً ، جدير بقرون الوحشية ، أو زمن الظلمات . ومن الغريب أن جميع الضباط والشاويشية يرونه طبيعيا وضروريا ! وهناك عقوبة أخرى وهى حبس التأديب ، وهو حبس فى غرفة لا شباك فيها ، سوى منور فى السقف ، وبها برش وجردل ، ويأكل المسجون فيها خبزا وماء فقط ، ولايخرج فى الطابور ! وقد اقترح بعضهم (الضابط حسن صفوت) أن تكون مظلمة ، بلا نور مطلقا نهاراً ، أما ليلا فالنور محرم فى كل مكان ، عدا الفسحات للشاويشية والخفراء ! . . فظائع فى فظائع ! . . لاشك أن المحبوس يخرج وأخلاقه قد انحطت ، وفؤاده قد تعود القساوة والشر ، يخرج وهو أسوأ مما كان ، بل ربما كان طيبا فيخرج شريراً . . لاطريقة للتربية أوالتعليم على الإطلاق فى السجن ، أما الورش فالعمل فيها

سطحى ظاهرى ، وأما الوعظ فى الأسبوع مرة ، فلا قيمة له ولانتيجة .

علمنا أننا لن نشتغل فى الورش ، ولا فى أى شىء ، بعد انقضاء العشرة الأيام الأولى ، التى يسمونها أيام الحجر الصحى ، أى عدم الاختلاط » .

٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حركة غير عادية ! عدو من كل جهة ! نزع كل شىء زائد من الغرف ! إقفال الزنزانات كلها ! سكون تام ! إسراع فى التنظيف ! .. من كل جهة تسمع : « الباشا جاء . الباشا حضر ! » . نعم حضر اللواء وتنجهام باشا ، إله السجن ، وشيطانه ، كما تشاء ! ارتعدت مفاصل الموظفين ، وارتجت قلوبهم ، وكل منهم يطلب إلى الله أن يخرج الرجل بغير أن يلاحظ عليه نقصا فى عمله ، أو عيبا فى تصرفاته ! ونحن كذلك أقفلت علينا الأبواب ! وبعد خروجه علمنا أن حمد الباسل قابله . فأخبره وتنجهام باشا أنه يخابر وزارة الداخلية بشأن النظام الذى يتبع معنا ، ولم يصله رد للآن ، وأنه يود مساعدتنا ، وأنه وضعنا تحت النظام السياسى من تلقاء نفسه ! أما الحكم فيقضى بوضعنا فى ليمان أبى زعبل ! وقال وتنجهام باشا إنه فى انتظار رأى « الباش وزير » ! لاأظن أنه مسرع فى الرد ، بل يتعمد الإبطاء ! »

المرأة المصرية فى الجهاز السرى

انتهت مذكرات المرحوم مرقص حنا باشا نقيب المحامين ، ووزير الأشغال والمالية . . ولعل من أهم ما فى هذه المذكرات دور المرأة المصرية وكيف استطاعت زوجات المتهمين من قادة الثورة إقناعهم بأن يرفضوا الدفاع عن أنفسهم ، ولو أدى ذلك إلى الحكم بإعدامهم ، فوقفوا هذا الموقف العظيم . . ولكن المرأة المصرية

لعبت فى هذا الوقت بالذات دوراً خطيراً! فى تلك الأيام أصدرت السلطة البريطانية العسكرية أمراً بعدم ذكر اسم سعد زغلول، لا فى جريدة . ولا فى مجلة . ولا فى كتاب . ولا فى منشور! .. وجمعت صفية زغلول زوجات المتهمين السبعة . وعدداً من السيدات المشتغلات بالحركة الوطنية . وقالت لهن إن الإنجليز منعوا ذكر اسم سعد الذى ينساه المصريون . ويجب أن نتحدى هذا القرار ، وأن نؤلف خلايا من كل سيدة من السيدات الموجودات ، مهمتها أن تكتب على كل ورقة بنكنوت بالعربية والإنجليزية جملة « يحيا سعد » !

ومكثت السيدات بضعة أيام يعملن ليل نهار فى بيت سعد زغلول ! أحضرن كل ما لديهن من أوراق البنكنوت . وما لدى أهلهن . وأصدقائهن . . ثم طلبت صفية زغلول محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر وأبلغتهما بقرار خلايا السيدات .

وبدأت تنتشر فى كل البيوت عمليات الكتابة على أوراق البنكنوت . . ثم اتصل الجهاز السرى بصيارفة الحكومة فى الأقاليم ، وراحوا يكتبون كلمة « يحيا سعد » على كل ما يجمعونه من جنيهات الضرائب ! ثم اتصل الجهاز السرى بموظفى خزانة وزارة المالية . وتحمسوا للفكرة وبدأوا هم الآخرون يسهرون الليالى فى كتابة كلمة « يحيا سعد » . . وانضم المصريون الذين يعملون فى البنوك والمحلات التجارية إلى هذه الحركة السرية . وفوجئ الإنجليز بأن كل ورقة بنكنوت فى مصر كتب عليها « يحيا سعد » ! . . حتى إن الوزراء قبضوا مرتباتهم أوراق بنكنوت مكتوبا عليها « يحيا سعد » ! وكبار الإنجليز فى الحكومة المصرية قبضوا مرتباتهم وعليها كلمة « يحيا سعد » ! وبلغ من حماس صغار التجار وقتئذ أنهم كانوا يرفضون قبول أى ورقة من فئة الجنيه ليس مكتوبا عليها « يحيا سعد » ! وكانوا يقولون للمشترى : « هذا جنيه برانى » !!

وهاج اللورد أللنبى ، وهاجت وزارة ثروت ، وفكروا فى إلغاء أوراق البنكنوت ! ولكنهم كانوا يحتاجون إلى طبع أوراق بنكنوت جديدة فى لندن ، وكان هذا يستغرق فى تلك الأيام ستة شهور ! ثم بدأت حملة اشترك فيها سعاة البريد ، وهى أن يكتبوا كلمة « يحيا سعد » على كل خطاب . . ثم بدأ كل من يرسل خطابا يكتب كلمة « يحيا سعد » ! وصادرت مصلحة البوستة الخطابات الأولى ، ثم فوجئت بأن كل خطاب مكتوب عليه « يحيا سعد » . . حتى خطابات الحكومة الرسمية ! وفى الوقت نفسه بدأت حملة كتابة « يحيا سعد » على كل جدران البيوت ، أو بناء حكومى !

وغنت المطربة منيرة المهدية أغنية : يابلح زغلول . . ياحليوه يابلح ! . وخرجت مصر كلها تغنى فى الشوارع : يابلح زغلول ! واضطرت السلطة البريطانية أن تلغى قرارها بمنع ذكر اسم سعد زغلول فى الصحف!

ثم حدثت قضية الحكم على الزعماء السبعة . . وإساءة معاملتهم فى سجن قره ميدان . . وبدأت خلايا السيدات تعمل ! خطابات تصل إلى زوجات الوزراء ، تهديدات بالقتل ! أصبحت كل سيدة عضوا فى جمعية « اليد السوداء » ! إن خطابات التهديد التى كانت تصل إلى كل وزير فى الوزارة وصلت إلى متوسط مائة خطاب فى اليوم ، من كل بلد وكل قرية فى مصر ! .. وعجزت الحكومة والأمن العام عن أن يعرفوا أين توجد جمعية اليد السوداء ، التى تهدد بقتل الوزراء إذا لم تحسن معاملة المسجونين السبعة . وانزعجت زوجات الوزراء وبنات الوزراء ! وانزعجت زوجات كبار الموظفين الإنجليز فى مصر . . واضطر مجلس الوزراء برياسة ثروت أن يصدر قرارا تحت هذا الضغط — بإلغاء قراره بأن يرتدى الزعماء السبعة ملابس السجن الزرقاء !

* * *

وفى مذكرات مرقص حنا (يوم أول سبتمبر سنة ١٩٢٢) كتب يقول :

« الساعة الواحدة بعد الظهر أخبرنا اللواء وتنجهام باشا مدير مصلحة السجون بأن نلبس ملابسنا ! . . فى الحال خلعنا ملابس السجن ، ولبسنا ملابسنا العادية . وقد استبشر الجميع بأن ذلك فاتحة امتيازات أخرى ، وقال وتنجهام باشا إنه سيحضر غداً لمقابلتنا » .

٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢

« حضر وتنجهام ، وقابلنا جميعاً بالمكتب . وانفعل جورج خياط لمجرد عدم وجود الكراسى للجلوس عليها فى غرفته ! فصرخ بأعلى صوته : « أحضر لنا الكراسى » وأمر الشاويش بإحضارها ! ثم جلس على الترابيزة حتى تجيء الكراسى ، فأحضرت الكراسى على الفور . . وقال لنا وتنجهام باشا إنه سيسمح لنا بالتدخين ، وفتح الزنزانة نهاراً ، وأخذ حمام بالمستشفى ، واستعمال محلات الراحة الخاصة بالضباط !! »

خلايا سرية للعمل فى السجن

ولم تفعل المرأة المصرية هذا فقط ! إنها نظمت خلايا سرية لعملية التهريب داخل السجن ! فبرغم الحراسة الشديدة ، وبرغم تعليمات وتنجهام باشا . . وبرغم ذعر الضباط من سعادة الباشا اللواء ، فقد بدأت الرسائل السرية تدخل السجن ! وبدأ قادة الثورة يتصلون من الزنزانة بسعد زغلول فى جبل طارق ، وبقيادة الثورة فى القاهرة . واستمرت عملية الضغط على الإنجليز . . وتقرر نقل المعتقلين من سجن

مصر إلى معتقل فى ألماظة . . ولكنه معتقل يحرسه الإنجليز ! كان الشاويش المصرى عبد الهادى هو الصلة بين زنزانات سجن مصر ، وخلايا السيدات السرية ! كان هو الذى يوصل الرسائل السرية ! وفوجئ الجهاز السرى للثورة بأن الحراسة على قادة الثورة السبعة فى معسكر ألماظة الحربى يتولاها الإنجليز وحدهم ! الديدبان على باب المعسكر إنجليزى ، الحراسة داخل المعسكر من جنود وضباط البوليس الحربى البريطانى ، طبيب المعتقل إنجليزى ، الخدم الذين يعملون فى المعسكر كلهم من الإنجليز ! وصدرت التعليمات إلى خلايا السيدات بأن تبحث عن زوجات الضباط والصولات الإنجليز الذين يتولون العمل فى معسكر الاعتقال . . ومحاولة عمل صداقات معهن . ولكن المحاولة فشلت ، لأن الضباط الإنجليز كانوا يصابون بالذعر إذا رأوا مصرياً أو مصرية بقرب بيوتهم ، بسبب كثرة الاغتيالات !

وكانت السيدة إستر فهمى ويصا ، هى التى ترأس الخلية التى تقوم بإرهاب زوجات الإنجليز ، وبإثارة الرعب فى قلوبهن إذا لم تتحسن معاملة الزعماء المعتقلين !! وانهالت رسائل التهديد بالقتل على زوجات كبار الموظفين الإنجليز فى مصر ! وتلقت زوجات موظفى دار المندوب السامى البريطانى خطابات باللغة الإنجليزية هذا نصها :

« إن سبع سيدات مصريات محرومات من أزواجهن لمدة سبع سنوات ، إن سبعة من قادة الثورة يعاملون فى معسكر الاعتقال معاملة المجرمين . إذا لم تتحسن هذه المعاملة فوراً فستحرمين من زوجك ، لا سبع سنوات فقط ، وإنما إلى الأبد ! »

وأصيبت زوجات كبار الموظفين الإنجليز فى دار المندوب السامى برعب ! وفشلت المحاولات التى بذلها اللورد أللنبى لتهدئتهن ، وأصدر لورد أللنبى تعليمات بأن توضع حراسة مشددة على زوجات موظفى دار المندوب السامى البريطانى ، وعلى بيوتهن ، ولكن هذه الإجراءات لم تؤد إلى إزالة الذعر المنتشر ! وعندما ذهبت

السيدة إستر فهمى ويصا بعد ذلك لمقابلة اللورد أللنبى تطلب منه إصدار الأمر بتحسين معاملة المحكوم عليهم ، اعترف المندوب السامى بأن جميع زوجات الموظفين فى دار المندوب السامى تقدمن بنفس الطلب !

ولكن نقل المحكوم عليهم من سجن مصر إلى معسكر الجيش البريطانى عقد مشكلة الجهاز السرى ! . . وذات يوم جاء للجهاز السرى تقرير من خلية السيدات فى مصر الجديدة بأن مسز « كاترين كار » هى زوجة السيرجنت كار الصول فى الجيش البريطانى الذى يشرف على الحراسة الليلية للمعتقلين . . وأن والدها أيرلندى من حزب (السين فين) ، وأنه قتل برصاص الإنجليز من بضع سنوات . . وأنها مستعدة أن تقوم بأى خدمة ، وأن زوجها تحت سيطرتها التامة !

وبدأ على الفور الاتصال بمسز كاترين كار ! ورتب معها الجهاز السرى أن يسلمها الرسائل السرية ، ويتولى السيرجنت كار وضعها فى سلة طعام العشاء التى تقدم للمعتقلين ! وهكذا لا يعرف المعتقلون من الذى وضع هذه الرسائل السرية فى طعامهم ! . . واستمرت العملية بهذه الطريقة الغريبة !

صفية زغلول فى الزنزانة !

ولم يستطع الجهاز السرى أن يهرب الرسائل السرية فقط إلى المحكوم عليهم بالإعدام ، وإنما استطاع مرة أن يهرب إلى داخل السجن صفية زغلول نفسها ! . . فقد رأت قيادة الثورة أنه لو استطاعت صفية زغلول أن تدخل المعتقل وتقابل زعماء الثورة المعتقلين لرفعت روحهم المعنوية ! ولكن كيف يحدث هذا ، وهناك

أوامر مشددة بعدم الزيارة ؟ ! . . وذهب بعض أعضاء الجهاز السرى إلى الضابط النوبتجى فى المعتقل ، وقالوا له : إن هناك سيدة عجوزاً ، ترغب فى زيارة المعتقلين ، إنها أمهم جميعاً ! فقال الضابط الإنجليزى : كيف يكون لكل هؤلاء الأشخاص المختلفى الأسماء أم واحدة ! قالوا له : « إنها أمهم الروحية التى ربتهم جميعاً ! . . إنك حاربت يا سيدى ، وعرفت معنى الحرب ، فتصور أنك كنت معتقلا فى قبضة الألمان ، وأن والدتك ، أو سيدة مثل والدتك ، طلبت السماح لها بأن تراك قبل أن ينفذوا فيك حكم الإعدام ، فهل كنت لا تتألم إذا رفض الحراس الألمان أن يسمحوا لها بزيارتك ؟ ! »

وتأثر الضابط النوبتجى وقال : « هل تعدنى السيدة بألا تسعى لتهريب المعتقلين أو لعمل أى شىء من شأنه أن يوقعنى فى مسئولية عسكرية ؟ . » وقدم أعضاء الجهاز السرى هذا التعهد ! . . وفوجئ حمد الباسل وزملاؤه بأن رأوا أمامهم صفية زغلول ! وبقيت معهم حوالى الساعة ، تشجعهم ، ثم انصرفت دون أن تعرف السلطات البريطانية بهذه الزيارة !

تقرير سرى فى سلة الطعام !

وتكررت الرسائل السرية !

وذات مساء فتح مرقص حنا سلة الطعام التى فيها عشاؤه ، ووجد فيها تقريراً سرياً من الأستاذ عبد القادر حمزة — الذى كان يعمل فى جهاز المعلومات للثورة — وهذا هو نص التقرير السرى أنشره كاملا ليرى القراء طريقة التقارير السرية التى يكتبها الجهاز السرى للمعلومات لقيادة الثورة :

«سيدى الأستاذ مرقص بك

«كان مستر كار – نائب المندوب السامى البريطانى – قد طلب من إبراهيم راتب (عضو الوفد) أن يحملني على مقابلته ، وذلك منذ ثمانية أو تسعة أيام . وقد بلغنى ذلك ، ولكنى تأنيت ، كما أخبرتك أمس ، حتى تكرر الطلب ، وحينئذ تواعدنا على المقابلة فى دار الحماية (دار المندوب السامى) فى الساعة السادسة والنصف بعد الظهر من يوم الاثنين الماضى ، واستمر الحديث من الساعة السادسة وخمس دقائق إلى الساعة الثامنة . بدأ مستر كار بأن قدم لى سيجارة ، وقال : يظهر أننى معروف بينكم بأننى رجل شديد ! فقلت : «لا . . ولكنك معروف بيننا أنك راغب فى إصلاح ما فسد ، بيد أننا لا نرى لهذا الإصلاح أثراً . » . . فابتسم مستر كار وقال : «إذن لى سمعة حسنة إلى حد ما ، ويمكننا حينئذ أن نتكلم بصراحة » . فضحكت وقلت : «لا تتعجل ، فإنك لم تصلح بعد شيئاً ، . . . أن تصلح كثيراً ، لترفع المظالم التى ارتكبت » .

«ثم كلمنى مستر كار كلاماً طويلا ، لا أرى لزوماً لكتابته هنا . . . ه خاص بى . وإنما أذكر مجمله ، فأقول إنه صرح لى بأنه كان الآمر با . . . إلى وإقفال جريدة البلاغ ، لاعتقاده أنى تعمدت إظهاره أمام المصريين بمظهر الرجل الذى يدبر المؤامرات ضدهم ، ومن ذلك ما كتبته عنه ، فى دعوته عدلى باشا يكن وعبد الخالق ثروت باشا إلى ذهبيته ، وفى حضوره وليمة فى كلوب محمد علي . . . الأحرار الدستوريين . وقد قلت له هنا : «لماذا تكره أن يعرف عنك أنك صديق لهؤلاء الناس ، فى حين أنهم أصدقاؤك فعلا ؟ » . فقال : «نعم إنى أعرفهم ، ولكنى لا أدبر مؤامرة معهم » . قلت : «إن الرجل القوى الذى يعرف أنه يستطيع بقوته أن ينفذ ما يريد ، ليس محتاجاً إلى تدبير مؤامرات ، إذ المؤامرات إنما تكون من

شأن الضعيف الذى يريد أن يصل من طريق الحيلة إلى ما لا يصل إليه من طريق القوة . وأنت على كل حال تخدم وطنك ، وتنفذ سياسة حكومتك ، أما الذين لا يخدمون وطنهم ، بل يعملون بالعكس على إلحاق الأذى بوطنهم ، فهم الآخرون ! » .
فقال مستر كار : « أنت تعنى بذلك عدلى باشا وثروت باشا ، وأمثالهما ، وكأنك حينئذ تريد أن تقول إنى أترك لهم أن يتآمروا على ، ويخدعونى » ، ثم تبسم وقال : « أشكرك على هذا المديح ! » قلت : « قد لا يخدعونك أنت شخصياً ، ولكنهم — على كل حال — خدعوا ساستكم طول العام الماضى ، وجعلوكم تعتقدون مالا يمكن أن يكون ! » .

وقال لى مستر كار إنه فى الواقع دعا عدلى باشا وثروت باشا إلى ذهبيته ، ودعا أيضاً مستر إيموس (المستشار القضائى) ، ولكن كان الغرض من الاجتماع تقديم خدمة لمصر ، لأنه كان قبل ذلك بيوم قد تكلم مع عدلى باشا فى إلغاء الأحكام العرفية ، وكانا قد اتفقا على ذلك ، ولكن بما أنهما رجلان سياسيان ، وإلغاء الأحكام العرفية يستلزم البحث فيه من الوجهة القضائية ، فقد طلب عدلى باشا أن يحضر معه فى اليوم التالى ثروت باشا . وطلب مستر كار أن يحضر مستر إيموس ، وذلك للبحث فى المسألة من أوجهها القضائية . وبعد أن شرح لى مستر كار ذلك قال : « هذا كان الغرض من الاجتماع فى ذهبيتى ، فهو اجتماع كان يراد منه تقديم خدمة لمصر » . فقلت : « لو أننى عرفت ذلك ، لقبلت أن أكون واحداً من المجتمعين ، ليكون فيكم على الأقل واحد من غير الرجال الذين وضعوا سياسة ٢٨ فبراير » . واستمر الكلام على هذا النحو قليلا ، ثم انتقل إلى الانتخابات ، واشتراك المنفيين والمسجونين والمعتقلين فيها ، وهو ما كتبته لكم أمس ولا لزوم لإعادته .

« وتكلمنا فى سعد زغلول وعدلى باشا ، فكان من رأيه أن عدلى باشا هو الرجل

الوحيد الحكيم فى مصر ، فقلت له : « إن عدلى باشا رجل خلقتموه أنتم ، وعضدتموه بنفوذكم ، ولولا ذلك ، ما كان له وجود ، وأنتم تعرفون ذلك ، ولكنكم ترون فيه رجلا يقبل منكم إعطاء الألفاظ ، دون مدلولاتها ، فأنتم تؤيدونه لهذا الغرض وحده » . فقال مستر كار : « ولكن سعد باشا ليس رجلا عملياً » . قلت : « وهل تظن حينئذ أنه شاعر ، يعيش فى الخيال ، أو تظن أنه عديم التجربة ؟ ! » . قال : « أعترف بأنه خطيب ، ولكن لا أظنه يزيد على ذلك » . قلت : « لا يقول ذلك إلا رجل يجهل سعد باشا » . قال : « لا تؤاخذنى ، فإنى — فى الحقيقة — لم أعرفه ، ولم أحادثه ، لأننى حديث عهد بمصر وساستها » . قلت : « لو أنك عرفته وحادثته ، لكان لك فيه رأى آخر ، ولعرفت أن الرجل الذى عالج منصب الوزارة عدة مرات والذى شهد له كل الذين احتكوا به فى العمل — سواء كانوا إنجليزاً أو غير إنجليز — بالمقدرة والكفاءة ، ليس خيالياً ، ومع ذلك ألم تقرأ تقرير لجنة ملنر ؟ » . فقال مستر كار : « نعم ، قرأته جيداً » . قلت : « وهل رأيت فيه أن العمل الذى كان سعد باشا يعمله فى مفاوضاته مع لجنة ملنر كان عمل رجل خيالى ؟ » قال : « ولكن سعد باشا لم يقبل مشروع ملنر » . قلت : « لم يقبله ، غير أنه قدم تحفظات تجعل كلمة الاستقلال التى فيه ، ذات معنى ، فرفضتم أنتم ، وبعد رفضكم هذه التحفظات ، اضطررتم إلى إعطاء أهمها ، وهو إلغاء الحماية ، وإقالة بعض المستشارين فى الوزارات ، ولم تستفيدوا من هذا الإعطاء شيئاً » . فقال مستر كار : « وماذا تريد ؟ ! إن سعد باشا هو شخصية غير مرغوب فيها فى لندن » . قلت : « ولماذا ؟ هل لذلك من سبب غير ما نعرفه من أنكم لا تريدون أن تعترفوا لمصر بشىء اعترافاً صحيحاً ؟ » فقال : « لا أدرى » . ولم يرد أن يجيب !

• • •

وانتقل بى مستر كار بعد ذلك فجأة إلى البروبجندا التى للمصريين فى لندن ، فقال : « كان من أعظم غلطات سعد باشا أنه احتمى فى جريدة الديلى هيرالد (لسان حال حزب العمال البريطانى) . إنها جريدة محتقرة ؛ تعطى الإنجليز صورة سيئة فى كل ما تكتب فيه ! » . فقلت : « لا أعرف ما هى قيمة حكمك هذا على جريدة الديلى هيرالد ، لأنى لست خبيراً بالجرائد الإنجليزية ، ولكن أى ذنب لسعد باشا فيما فعله ؟ ضع نفسك مكانه ، وقل لى بإخلاص هل كنت تفعل غير ما فعله ؟ إنه ذهب إلى لندن ، وبحث فيها عن جرائد توصل آراءه إلى الرأى العام البريطانى ، فلم يجد غير الديلى هيرالد ، فاشترى بعض أسهمها ، فهذه الجريدة تدافع الآن عنه ، وعن آرائه ، وعن القضية المصرية بالإجمال دفاعاً عادلا ! » . قال مستر كار : « لو كنت مكان سعد باشا لقطعت صلتى بالديلى هيرالد ! » فقلت له : « لا أصدق أنك ترفض أن يكون لك نصير فى بلد أنت محتاج فيه لكل من ينصرك ، ومع ذلك كيف تتصور أن يقطع سعد باشا الآن صلته بهذه الجريدة ؟ » . قال مستر كار : « ما عليه إلا أن يكفّ عن أن يدفع لها النقود التى يرسلها إليها من وقت لآخر » . قلت : « اسمح لى أن أقول إن معلوماتك فى هذا خطأ محض ، فإنه لا سعد باشا ولا أحد غيره من أنصاره دفع لهذه الجريدة نقوداً . أما قطع الصلة فمع أنه غير مرغوب فيه ، فهو مستحيل أيضاً ، لأنه لا يمكن تصوره إلا فى حالة واحدة ، هى أن يبيع سعد باشا الأسهم التى فى يده ، فهل تظن أنه إذا عرضها للبيع يجد من يشتريها ؟ » . قال : « كلا » . قلت : « إذن ليس القطع ممكناً ، وهو غير مرغوب فيه كما قلت لك ، لأننا محتاجون لكل جريدة ترفع صوتنا فى لندن » . فقال مستر كار : « أنتم تعتمدون أيضاً على رجل غير محترم فى نظر الرأى العام البريطانى ! » . فقلت : « من هو ؟ » . قال : « هو

لا نجدون ديفيز » . إنكم تدفعون له نقوداً لتشتروا خدمته ، ولكنه لا يمكن أن ينيلكم بشيء . أتريدون نصيحة منى ؟ أنصح لكم بإخلاص بأن تعتمدوا على رجال مثل مستر « سپور » الرجل المحترم ! » . فقلت : « كأنك تتصور أن المال لدينا كثير ، لا نعرف ماذا نفعل به ، حتى ندفعه لهذه الجريدة ، أو هذا الرجل . . أؤكد لك أنى لم أعلم إلى هذه الساعة أن أحداً من المصريين يدفع لمستر « لانجدون ديفيز » نقوداً ! » . فقال مستر كار : « أنت إذن لا تعرف ما هنالك . . فاستخبر تعرف الحقيقة ! » . . قلت : « ألم تصادروا أموال الثورة ؟ وأموال الزغلوليين ؟ لا . لا . دع هذا ، إذا أردت أن تعرف نظرية المصريين فى استعانتهم بأحرار إنجليز ، فنظريتهم هى أنهم يرحبون بكل من يؤيدهم منهم ، ويرفع صوتهم ، وهم لا ينظرون فى ذلك إلا إلى شيء واحد هو خدمة قضيتهم » .

وتكلمنا بعد ذلك فى الدستور ، فقال مستر كار : « ما رأيك فيه ؟ » . قلت : « رأيى أنه ناقص ، ومعطل التنفيذ » . فقال : « أحب أن أعرف شيئاً من انتقاداتك على الدستور فى ذاته ؟ » . قلت : « أول هذه الانتقادات أنه لم يذكر حدود الدولة المصرية ، وأنه أغفل السودان ... » ، فقاطعنى قائلا : « لا . لا . . دع مسألة السودان جانباً ، وكلمنى فى غيرها » . قلت : « إننا نحن المصريين لا يمكن أن نتنازل عن التمسك بالسودان ، ومع ذلك فهناك غير هذا النقص . . فى الدستور نقائص رجعية كثيرة ، منها أن الدستور قرر حرية الصحافة ثم هدمها ! » .

وكان نص الدستور أمامه ، فأخذه مستر كار ، وقرأ المادة الخاصة بحرية الصحافة ثم قال : « إنك تشير بذلك إلى القيد الأخير فى المادة ؟ » . قلت : « نعم . وهو قيد مبهم ، تستطيع معه كل حكومة مستبدة أن تزهق الصحف ، بدعوى

المحافظة على النظام الاجتماعى ! » فضحك وقال : « إننى أحب ذلك ! » قلت : « أنت إذن عدو الصحافة ! » .

* * *

وسألنى مستر كار عن انتقاد آخر ، فقلت : « إن حرية الاجتماع قررت ، ثم هدمت ! وإن المسئولية الوزارية قررت ، ثم أعطى الوزراء مخرجاً منها بإرجائهم الاقتراع ثمانية أيام ، كى يتسع لديهم الوقت ، لدس الدسائس واستمالة النواب ! » . فقال : « إن أمراً كهذا يوجد فى دستور پولندا ! » . قلت : « ألم تجدوا لنا إلا دستور پولندا نأخذ منه ؟ » . وسألنى مستر كار عن انتقاد آخر ، فقلت : « إن المادة الخاصة بتعديل الدستور تجعل التعديل مستحيلا ، إذا لم يكن الملك راضياً به ! » . فنازعنى مستر كار فى ذلك، وقال : « إن البرلمان يستطيع أن يجبر الملك على التعديل ، كما يجبره على أى قانون آخر ، بالطريق البرلمانى » . قلت : « كلا ! أنت مخطئ فى هذا » . قال : « بينى وبينك نص المادة ! » . قلت : « اقرأها ! » . فبحث مستر كار عنها ، ثم قرأها بإمعان وقال : « صدقت ؛ ولكن الملك فؤاد لا يجسر على أن يقف فى وجه الشعب ! » . قلت : « وهل الدستور يوضع ، ليكون منظوراً فيه أن هذا الملك يجسر ، وذاك لا يجسر ؟ » . فقال : « إننى مندهش من ملاحظتك هذه ، فقد كنت أظن أنكم لا تكرهون سلطة الملك ! » . قلت : « إذن كنت تظن أننا إذا طلبنا السلطة للشعب فإنما نطلبها ونحن لا نعرف معناها ؟!! » . قال : « وماذا كنتم تقولون لو أن الدستور صدر ، كما كان نسيم باشا قد وضعه ؟ » . قلت : « كنا نحتج أكثر مما نحتج اليوم ! » .

عبد القادر حمزة

ولقد كان ما يضايق حكومة المحافظين فى إنجلترا اتصالات سعد زغلول بالاشتراكيين

فى إنجلترا ، وأنه اشترى أسهماً فى جريدة (الديلى هيرالد) لسان حال حزب العمال ، وأنه كان على اتصال مستمر بأحد الاشتراكيين المتطرفين وهو مستر « لانجدون ديفيز » من العمال المتطرفين . وكان المحافظون يتهمون العمال بأن مبادئهم هدامة ستخرب بريطانيا !! وكانوا فى فزع من الاتصال الوثيق بين سعد زغلول وبينهم ، وكان مما يثير الإنجليز أيضاً أعمال العنف التى يقوم بها الجهاز السرى . والتى لم تنقطع طوال الثورة ! لقد استطاع الجهاز السرى أن يجعل حياة الموظفين الإنجليز فى مصر غير محتملة ! إن بين يدى برقية أرسلها لورد أللنبى أثناء الثورة إلى لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية هذا نصها : « من الفيلد مارشال الفيكونت أللنبى ، إلى ماركيز كيرزون أوف كيدلستون . (وصلت ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ تلغرافياً) : « القاهرة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ : إن مستشار وزارة الداخلية ، ومستشار وزارة المالية بالنيابة ، ومستشار وزارة المعارف ، والمستشار القضائى بالنيابة ، مجمعون على أن أى قرار لايعترف بمبدأ استقلال مصر ، أو أى قرار يتمسك بالحماية من المؤكد أن يثير مغامرة خطيرة تؤدى إلى ثورة فى أنحاء البلاد ، وتؤدى إلى فوضى إدارية ، وتجعل الحكم مستحيلا . . من المستحيل مباشرة أى سيطرة بريطانية بدون التعاون المصرى الكامل فى كل فروع الإدارة . ظهر ذلك فى ربيع ١٩١٩ عندما حدثت محاولة للحكم بدون وزارة مصرية ، ومع إضراب جزء كبير من الموظفين المصريين . ومالم تكن حكومة جلالة ملك بريطانيا مستعدة لتقديم إرضاء جوهرى لأمانى الشعب المصرى فسيكون من المستحيل تكوين أى وزارة . . لقد استطاعت قوتنا العسكرية الشديدة وهى تعمل بعنف ، أن تحافظ على قدر معين من الأمن للحياة والممتلكات فى المدن الكبرى ، ولكن المهمة ستكون أكثر صعوبة فى الأقاليم » (انتهت برقية لورد أللنبى السرية) .

واستمرت حوادث العنف والاغتيالات ضد الإنجليز ، إلى أول فبراير سنة ١٩٢٢ ..
وبدأ الإنجليز يلوحون بإلغاء الحماية ! وأعلنوا أن لورد أللنبي سافر إلى لندن ليتفق على إعلان الاستقلال !

ولكن الجهاز السرى لم يؤخذ بالألفاظ !

* * *

أصدر نائب اللورد أللنبي المندوب السامى البريطانى أمراً إلى البوليس بعمل دوريات مسلحة ، برياسة ضابط إنجليزى ، تقف عند مفترق الطرق ، لتفتيش المارة راجلين أو ركوبا وضبط ما معهم من الأسلحة ، وإطلاق الرصاص فوراً على كل مسلح يحاول الفرار من التفتيش ! واحتلت الدوريات العسكرية جميع منافذ الشوارع الكبرى فى العاصمة ، وتجولت فى جميع الأحياء بالليل والنهار : وكانت توقف السيارات والعربات الحنطور وعربات النقل ، وتفتشها ! وتوهمت أن أعضاء الجهاز السرى يتنكرون بالملايات اللف ، ويخفون داخل الملايات اللف المسدسات . . ! وتقرر الاستعانة بسيدات مالطيات — من اللائى يعملن فى الجيش البريطانى — لتتولى السيدات تفتيش المصريات المشتبه فيهن ! وأصدر نائب اللورد أللنبي أمراً إلى السلطات البريطانية فى يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٢٢ بتفتيش ١٣٤٠ منزلا ومحلا تجارياً فى العاصمة فى جميع الأحياء ، بحثاً عن الأسلحة التى يقتل بها الإنجليز !

ولكن الاغتيالات استمرت .

* * *

وفى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولون الرصاص على المستر « برايس هوبكنس » أحد كبار الموظفين الإنجليز فى مصر ، وحمل إلى المستشفى فى حالة خطرة . وفى ١٧ فبراير سنة ١٩٢٢ وجدت جثة المستر « جوردان » أحد كبار

الموظفين الإنجليز ملقاة فى شبرا بعد قتله بالرصاص . وفى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أطلق الرصاص على « مستر براون » أحد كبار موظفى وزارة المعارف بجوار داره فى جاردن سيتى . وفى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أيضاً أطلق الرصاص على المستر « بيتش » المهندس بمصلحة السكة الحديد فى جهة المطرية . وفى يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٢ وجهت القنصليات البريطانية فى جميع المدن التحذير التالى إلى جميع رعايا بريطانيا :

« نظرا للحوادث الأخيرة ، تنذر القنصلية البريطانية جميع الرعايا البريطانيين ألا يسيروا فى الأماكن الخالية خصوصاً بعد الظلام . وأن يسيروا ، بقدر الأمكان ، مع رفقة غيرهم . ويجدر بالرعايا البريطانيين ، فوق ذلك ، أن يحملوا مسدسات » .

• • •

وفى يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢ أذاعت وزارة الداخلية المصرية البلاغ التالى : « نصح القنصل البريطانى لجميع الرعايا الإنجليز بأن يتسلحوا بالمسدسات ، ولا يسيروا فى الأحياء غير المطروقة أو فى الظلام منفردين » . . وفى نفس اليوم اتصل قائد عام الجيوش البريطانية بالسلطان فؤاد وأبلغه أن الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية فى ذعر ، لأنهم لا يستطيعون أن يسيروا فى الشوارع فى المدن إلى أعمالهم ، ويطلبون أن يركبوا سيارات للذهاب إلى أعمالهم والعودة منها ، وأمر السلطان باتخاذ اللازم لإجابة طلب القائد العام ! . . وفى يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٢ كتبت جريدة (الإجيبشيان جازيت) تقول إنها تسجل الخزى والعار على الشعب المصرى بسبب هذه الاغتيالات المتكررة على الرعايا الإنجليز ، ورفض المصريين الذين يشاهدون هذه الحوادث التبليغ عنها ، والشهادة ضد المعتدين ! . . ثم قالت :

« إن الحكومة المصرية رخصت على أثر وقوع هذه الاعتداءات المتكررة ، بلجميع الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية بركوب سيارات على حساب الحكومة المصرية ذهاباً وإياباً ، من دورهم إلى أماكن أعمالهم وبالعكس ! »



الفصل التاسع

سر الأسطر الستة المشطوبة!
القصر يدبر المؤامرات لاغتيال زعيم الثورة
السدس الذى اختفى بعد إطلاق الرصاص على سعد!

فى مذكرات سعد زغلول ستة سطور مشطوبة - شطباً غليظاً ، حتى لا تظهر كلمة واحدة أو حرف واحد من هذه الكلمات المختفية ! - ويغلب على الظن أن سعد زغلول هو الذى شطب بنفسه هذه الكلمات من مذكراته . . فما هى هذه السطور المشطوبة ؟ . . ولماذا شطبها سعد زغلول ؟ . . إنها بتاريخ يوم الأحد ١٤ يونيو سنة ١٩٢٥ ، وكان سعد زغلول خارج الحكم ، بعد مصرع السردار بسبعة شهور ، وبعد القبض على الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، وبعد أن أعلن الملك فؤاد والإنجليز حرباً شعواء على سعد ، وحاصروا بيته ، وطاردوا رجاله ، وراحوا يتهمونه بأنه هو الذى دبر قتل الإنجليز ، وأنه خارج على العرش ، وأنه يريد الجمهورية ، وبعد أن حل الملك فؤاد مجلس النواب مرتين . وكانت المرة الأخيرة فى أول يوم انعقد فيه مجلس النواب ، لأن المجلس انتخب سعد زغلول رئيساً وأسقط عبدالخالق ثروت باشا مرشح الأحزاب التى كان يؤيدها القصر فى تلك الأيام ! وبعد أن أنشأ الملك حزب الاتحاد للقضاء على سعد زغلول !

فهل شطب سعد زغلول هذه السطور الستة لأن فيها أشياء خطيرة ، ولأنه عرف أن بيته عرضة للتفتيش ، فرأى أن يحذف هذه السطور ويمر عليها عدة مرات حتى

لا تظهر ولا تبين ! فلا بد أن هذه السطور خطيرة جدا ، لأن المذكرات مليئة بالآراء الخطيرة التى لم يحذف سعد زغلول كلمة منها !

إننى حاولت أن أقرأ ما وراء الكلمات المشطوبة فى المذكرات نفسها ، فلم أستطع ، ولم أجد خيطاً رفيعاً ، أستطيع أن أمسك به ، ليوصلنى إلى العبارات المحذوفة . ولست أعرف لماذا لم يقطع سعد زغلول الورقة كلها ؟ لعله أراد بذلك أن يضع المؤرخين الذين ستقع فى أيديهم المذكرات أمام لغز محير ، يقفون عنده طويلا ، ويحاولون أن يكتشفوا سره الغريب ! . . ولكنى أستنتج أن سعد زغلول كتب فى هذه السطور المشطوبة أنه يأسف لأن ثورة ١٩١٩ لم تمض فى سياستها لخلع الملك فؤاد وإعلان الجمهورية ، وأنه يتهم الملك فؤاد بأنه دبر اغتياله أكثر من مرة ! . . ولكن كيف يمكن للمؤرخ أن يستنتج هذا الاستنتاج الخطير الكبير ، مع أنه لا توجد كلمة واحدة فى السطور الستة المشطوبة ، يمكن أن تقرأها العين ، أو المنظار المكبر ؟! كيف يمكن الكشف عن مجهول ، أو عن شىء مظلم ، حالك السواد ، ليس فيه أى بصيص من نور ؟ !

ونحاول أن نشعل عودا من الثقاب لنرى طريقنا فى هذا الظلام . إن صفحة المذكرات بين أيدينا ، وسياق الكلام فى الصفحة المشطوبة نفسها يدل على أن المحذوف هو شىء عن الملك فؤاد ، أو شىء عن الملك فؤاد واللورد اللنبى الذى كان يؤيد الملك ، وكان يعارض بشدة فى خلعه ، أو إعلان الجمهورية ، ويعتبر وجوده على العرش لا يقل أهمية عن جيش الاحتلال ! فهل المحذوف من الكلمات يتعلق بهذا ؟

ولكن لايكفى هذا للاستنتاج الذى وصلت إليه . . ولهذا لابد من أن نشعل عود ثقاب آخر ، لعله يساعدنا أكثر على الرؤية فى الظلام . . إن المكتوب فى هذه

الصفحة يتعلق بمقابلة جرت بين الأستاذ حسن صبرى بك المحامى — الذى صار فيما بعد حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء فى عام ١٩٤٠ — وبين الملك فؤاد .

لقد كتب سعد زغلول يقول : « أخبرنى اليوم حسن صبرى بك المحامى أن حسن نشأت باشا (رئيس الديوان الملكى بالنيابة) دعاه لمقابلة جلالته ، فذهب فى الساعة الثالثة ، ومكث لديه إلى ما بعد الساعة الرابعة ، فوجده (الملك) مصفر الوجه ، مكتئباً . وسأله الملك عن الحالة . . فعرض « حسن صبرى » أنها سيئة . وقال له الملك : « إنه عاملنى (يقصد عامل سعد زغلول) أحسن معاملة ، وأنه كان ينتظر أن أنهى المسألة المصرية بالمفاوضة ، فما أنهيتها . وأنه اجتهد فى جبر خاطرى الكسير بعد إخفاقها ، بتلغراف مملوء باللطف والعطف ، وأنه كان متفقاً معى على الرضا بما وصلت إليه ، ولكن مَن حولى غيروا فكرى ، وأنى قابلت لطفه بالأخلاط الذين اجتمعوا أمام السراى هاتفين : « الثورة أو سعد ! » . ثم قال (الملك) إنه يحب الاتحاد والوفاق ، وأن الاتحاديين (حزب القصر) يسعون فى الاتحاد بأن يضموا إليهم السعديين والدستوريين ، وذم الأخيرين ذما شديداً . ولم يوقر الملك عدلى (يكن باشا) ولا حسين رشدى باشا ، ولا عبد الخالق ثروت باشا ، ولا إسماعيل صدقى باشا . وطعن (الملك) فى غيرهم من الوزراء الدستوريين طعناً بليغاً ، إلى غير ذلك مما لا أذكر تفصيله . ولم يتضح لى الغرض من هذه المقابلة ، ولكن يظهر أنها لحمل حسن صبرى على أن يكون فى صفه ، وأن يذكره بخير ، وألا يكون مع الخديو ، والله أعلم . وإنى أثبت هذه الرواية بكل تحفظ ، وقد أخبرنى فتح الله (بركات باشا) أن حسن صبرى أكد عليه مراراً أن يكتم خبر هذه المقابلة إلا عنى ، ونقل (حسن صبرى) أن المودعين للورد أللنبى (المندوب السامى) فى المحطة كانوا قليلين ، وأن من بينهم أحمد خشبة » .

ثم يلى ذلك ستة سطور مشطوبة . . فهل انتهى الكلام عن الملك هنا ، وهل السطور المشطوبة هى عن اللورد ألنبى مثلا ، لمناسبة استقالته من منصب المندوب السامى وسفره إلى لندن ! ؟ . . قطعاً لا . . لأن سعد زغلول يقول بعد هذه السطور المشطوبة مباشرة : « فاتنى أن أذكر فيما قاله جلالته لحسن صبرى أن الوزراء حملوه على حل مجلس النواب ، واستعانوا عليه بالإنجليز ، وكانوا يريدون إلغاء الدستور أيضاً » .

انتهى الكلام الموجود فى الصفحة التى بها السطور الستة المشطوبة ! ومعنى هذا أن الجزء المشطوب بين الكلامين هو قطعاً عن الملك فؤاد ، كما يظهر بوضوح من سياق الحديث .

ولكن أين ما يجعلنا نستنتج أن الكلام هو عن الملك فؤاد ، وأنه دبر اغتيال سعد زغلول مرتين ؟ . . إن الذى نعلمه ، ويعلمه الذين عاصروا سعد زغلول ، أنه كان يعتقد أن الملك فؤاد أراد أن يغتاله بعد عودته فى عام ١٩٢٠ من مفاوضاته مع لورد ملنر ، وأن السلطان فؤاد علم أن سعد زغلول أثار فى المفاوضات الرسمية . أن معنى الاستقلال هو خلع السلطان فؤاد ، لأنه أثر من آثار الحماية البريطانية ، ولأنه معين بقرار من وزير الخارجية البريطانية ، ولأن الاستقلال معناه هو أن ينتخب الشعب حاكمه انتخاباً حراً ، بعد جلاء القوات الإنجليزية ، ولهذا السبب دبر السلطان فؤاد مؤامرة لاغتيال سعد زغلول فى أثناء قيامه برحلاته فى الأقاليم ، وأنه اتفق مع عبدالخالق ثروت باشا نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتئذ ، ومع مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية ، ومع محمد بدر الدين بك مراقب الأمن العام ، على هذا الاغتيال !

ولكن علمنا وعلم المعاصرين لا قيمة له أمام التاريخ ، فالتاريخ يريد وثائق

ومستندات ، وهو لا يعترف بالمذكرات ، ولا برواية الشهود ، بعد مضى أكثر من أربعين سنة على الحوادث !

وهكذا نعود إلى الظلام من جديد . . نعود لنشعل عوداً ثالثاً من الثقاب ! . .
لقد أذعنا من قبل فى فصل سابق نص التعليمات السرية التى أرسلها سعد زغلول من باريس يوم ١٥ أبريل ١٩٢٠ إلى عبدالرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى فى القاهرة ، وقد جاء فيها عن مركز السلطان بالحرف الواحد : « يمكن محاربة هذا المشروع بالنشرات السرية التى يجب أن تتضمن التحذير من الاقتراب من هذا المركز (مركز رئيس الدولة) إلا بإرادة الأمة ، وبناء على انتخابها ، بعد الحصول على استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز ، تحت سلطة الإنجليز ، مهما كان اسم هذه السلطة — حماية أو محالفة — يعد خيانة للأمة » . . وعلى أثر هذه التعليمات طبع الجهاز السرى مئات الألوف من المنشورات تقول إن الشعب وحده هو الذى ينتخب رئيس الدولة ، بعد حصول مصر على استقلالها التام ، وأن السلطان فؤاد — الذى يجلس على العرش ، فى ظل الحماية البريطانية — هو خائن للأمة ! . .
ولكن هذه التعليمات التى أرسلها سعد زغلول يومها ، كانت تعليمات سرية ، ولم تظهر إلا بعد ذلك بأربع وأربعين سنة . . فلعل السلطان فؤاد لم يعرف يومها بنوايا سعد زغلول نحو الجمهورية ، ولكننا نجد بعد ذلك من الوثائق ما يدل على أن الملك فؤاد علم بنوايا سعد زغلول ضد العرش . . فى الصفحة رقم ٢٠٣٣ من مذكرات سعد زغلول يصف اجتماعه مع اللورد ملنر فى وزارة المستعمرات البريطانية فى يوم ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ ، بحضور عدلى يكن ومحمد محمود ولطفى السيد ، وكيف قال سعد زغلول :
« إننا لا نمانع أن تشتمل المعاهدة على التصريح بأن مصر دولة حرة مستقلة دستورية ، جمهورية أو ملكية ، لا مانع من اشتمال المعاهدة على ذلك » . . وفى صفحة ٢٠٥١

من مذكرات سعد زغلول ، ورد أن مستر رولنذ مندوب اللورد ملنر فى المفاوضات عرض عليه برقية من لورد ملنر إلى اللورد أللنبى المندوب السامى يقول فيها إن المفاوضات ستكون على أساس أن مصر مملكة دستورية ، وأنه لم يحصل كلام فى المفاوضات على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة ، وأن المفاوضات ستكون بأمر السلطان ، وأن سعد زغلول اعترض على ذلك فى حضور عدلى يكن لمندوب ملنر . وقال بالحرف الواحد : « نحن نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أى إنسان كان ، بل لا نقبل هذا السلطان ! » . . ولقد كان عدلى يكن هو أحد أصهار أسرة محمد على ، وابنته متزوجة من شريف صبرى شقيق زوجة السلطان . . وليس من المعقول أن يخفى ما حدث فى لندن عن السلطان !

بل لقد ظهر أن سر الخلاف بين عدلى وسعد هو هذا الموضوع بالذات ، وإن كان قيل يومها إن الخلاف كان على رياسة المفاوضات . فالخلاف هو أن سعد زغلول رفض مشروع الاتفاق الذى قدمه لورد ملنر ، وكان عدلى يكن وأنصاره يطالبون بقبوله . . ولقد كتبت أقوال كثيرة فى هذا الصدد فى كتب التاريخ !

لماذا لم يوافق سعد على مشروع ملنر ؟ ! إننا وجدنا وثيقة تثبت أن من أسباب هذا الخلاف ، بل فى مقدمتها ، تمسك الإنجليز بالعرش ! ! وأن سعد زغلول كان مستعدا لأن يقبل معاهدة مع بريطانيا ، إذا اعترفت بحق الشعب فى أن يختار حاكمه . . وكان سعد يعتقد أنه إذا تخلص الشعب من الحاكم الذى عينته بريطانيا بقرار من وزير خارجيتها ، استطاع الشعب بعد ذلك أن يتخلص من الإنجليز أنفسهم !

وهذه هى نفس خطوات ثورة ٢٣ يوليو ، فلولا أنها تخلصت من الملك ، ثم

تخلصت من أسرة محمد على كلها . لما استطاعت أن تتخلص من جيش الاحتلال البريطانى ولكن الإنجليز فى عام ١٩٢١ تمسكوا ببقاء السلطان باعتباره قاعدة بريطانية لا تقل أهمية عن جيش الاحتلال وبقاء الموظفين الإنجليز مسيطرين على حكومة مصر !. . وقد كان الدكتور حامد محمود هو رسول سعد زغلول السرى . وكان المستر بلنت المؤرخ البريطانى المشهور وصديق عرابى ، هو الواسطة بين سعد زغلول ولورد ملنر فى المفاوضات . .

إذن فلنشعل عود ثقاب آخر . . ونجد فى مذكرات سعد زغلول تقريراً سرياً كتبه الدكتور حامد محمود عن مقابلته لمستر بلنت ، والتقرير مؤرخ ٢ و ٣ يناير سنة ١٩٢١ وهو بخط الدكتور حامد محمود ، وفيه ما يأتى : « وقد أسف جداً (مستر بلنت) على ما أخبرته به من تشدد الإنجليز بعدم خلع السلطان. وقال إنها نقطة مضرة جدا بمصر (مع أنى أخبرته من قبل عن هذه المسألة نفسها . ولكنه نسى) . ومستر بلنت يقول أيضاً إن السلطان لن يستمر مدى الدهر ؛ وكى أخبرته أنه قبل أن تنحل علاقات السلطان مع مصر لسبب من الأسباب ، سيكون السلطان قد ألحق بمصر كل الضرر بمقتضى هذا المشروع (مشروع المعاهدة) .

* * *

وتقرير حامد محمود السرى يدل بوضوح على أن سعد زغلول كان يعمل على أن تتضمن المعاهدة بين مصر وبريطانيا إعطاء الشعب الحق فى خلع السلطان ، وفى انتخاب حاكمه ، بينما أن الإنجليز يصرون على بقاء السلطان ، إصرارهم على بقاء قوة حربية فى مصر ، وإصرارهم على أن تكون لهم امتيازات فى الحكم . وألا تعقد أى معاهدة بدون رأيهم !

ولقد كتب سعد زغلول فى مذكراته صفحة ٢٢٦٨ : « إن التشبث ببقاء

السلطان . مع كراهية الأمة وأغلب الإنجليز له . وبأن الدول فى الامتيازات لهم . وأن تكون لهم قوة حربية . وألا تعقد معاهدة سياسية بدونهم . كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنهم يريدون الاحتفاظ بحقيقة الحماية دون اسمها . ولو كنت آمناً مع هذا على بقائنا متمتعين بما تركوا لنا من حرية التصرف فى أمورنا الداخلية . لكنت أول القائلين بالاتفاق . . ولكن وجود مثل هذا السلطان مع وجود الإنجليز فى وظائفهم أول الأمر . . كل هذا يلزمنا ألا نقبل هذا الاتفاق . لأنه يحتوى على عوامل التخريب التى لا بد أن تؤثر فى البناء الجديد قبل تمامه »

. . .

ولقد بدأ الانقسام بين عدلى وسعد على هذه المسألة . . وهذا يفسر إصرار السلطان على أن يؤلف هو وفد المفاوضات . وعلى ألا يكون وفد المفاوضات ممثلا للشعب المصرى . وإنما ممثلا لسلطان مصر ! فالسلطان إذن . عرف أن سعد زغلول كان يريد أن يتخلص منه . ولهذا كان من الطبيعى أن يحاول هو أن يتخلص من سعد زغلول . ومن الثورة كلها ! وإذا كان سعد يستطيع أن يتخلص من السلطان بثورة ، فإن السلطان يستطيع أن يتخلص من سعد برصاصة !

وبقى أن نثبت أن الإنجليز أرادوا التخلص من سعد زغلول ! . . إن من الطبيعى أن يفكر الإنجليز فى التخلص من سعد . ولكن المسألة لا يكتفى فيها بالاستنتاج . إننا نريد أن نثبت هنا كيف اتحدت إرادة السلطان وإرادة الإنجليز على أن مصلحة الطرفين فى التخلص من سعد زغلول بعد أن عاد إلى مصر فى أبريل عام ١٩٢١ ، واستقبل استقبال الفاتحين وأصبح كما وصفته جريدة التيمس يوم وصوله (أعظم رجل فى العالم) !

وقال عبد العزيز فهمى فى مذكراته . . . « استقبل الشعب سعد زغلول استقبالا

الفاتحين ، أى أنه لم يبق فى البلد أمير ولا وزير ولا حقير إلا هرع لملاقاته .. رؤوس عالية تنحنى . . وتشبث سعد بأنه رئيس الأمة ، فله رياسة الوفد ، فنبهه عدلى إلى أن دعواه خطرة ، لأن للأمة رئيساً واحداً ، هو — إذ ذاك — عظمة السلطان فؤاد . . وعلى الرغم من ذلك أبى سعد إلا الرياسة ، ولما كانت إجابته إلى طلبه مستحيلة ، يأباها كل نظام ، فقد رفضها عدلى . عندئذ قامت القيامة ، وأخذ سعد يخطب قائلا عبارته المشهورة : « إن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس ! »

فهل يكفى كل هذا ؟ . . لا . . بل يجب أن نشعل عدة أعواد أخرى من الثقاب لنرى على ضوئها ما كان يجرى وراء الستار ! وهنا نجد أن خير ما نفعل هو أن نأتى بصورة كاملة للموقف فى مصر بعد أن بدأ الخلاف يدب بين سعد زغلول وعدلى . . فقد حدث أن دعا سعد زغلول فى تلك الأيام عدداً من أعضاء حزب العمال فى مجلس العموم البريطانى الذى يمثل المعارضة لزيارة مصر ، ليشهدوا بأنفسهم سياسة حكومتهم الغاشمة ضد الشعب المصرى ، وكيف أنها فرضت على أغلبية الشعب المصرى المفاوضين الذين يفاوضونها فى الاستقلال ، بغير إرادة هذا الشعب ، حتى أصبح « جورج الخامس هو الذى يفاوض جورج الخامس » بتعبير سعد زغلول المشهور .

وأصيبت حكومة « عدلى يكن » بفزع من هذه الدعوة ، وإنى أعتمد هنا على مذكرات مستشار عدلى يكن باشا نفسه فى المفاوضات فى تلك الأيام ، وهو الدكتور يوسف نحاس الذى صحبه مع الوفد الرسمى إلى إنجلترا وفرنسا . وها نحن نشعل العود الأخير من علبة الكبريت لنرى على ضوئه ما يجرى فى الظلام !

ثروت يستنجد . . بعدلى يكن !

كتب الدكتور يوسف نحاس فى مذكراته « صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث » صفحتى ٥٤ و ٥٥ :

« دعانى عدلى يكن باشا إلى الغداء فى فندق (ماچستيك) بمدينة ڤيشى . تحدثنا طويلا . نفض كل منا لأخيه مكنون قلبه . تلقى عدلى خطاباً من[أ]وزارة الخارجية البريطانية جاء فيه أن ثروت (نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية) لا يوافق على سفر أعضاء من البرلمان البريطانى إلى القطر المصرى ، وذلك خشية أن يكون وجودهم سبباً فى اضطراب الأمن العام ، على أن لورد كيرزون (وزير الخارجية البريطانية) لا يستطيع أن يأبى عليهم جوازات السفر ، اللهم إلا إذا طلبت الحكومة المصرية إليه ذلك رسميا ، لأن منعهم تصرف خطير ضد الحرية ، بيد أن عدلى يكن باشا رئيس الوزراء لا يريد أن يتحمل تبعة هذا الطلب الصريح الرسمى .

فأعددت مشروع رد قلت فيه : « إن أولئك البرلمانيين يستطيعون السفر ، ولكن بصفتهم الشخصية ، على ألا يباح لهم التحرى فى المسائل السياسية أو التدخل فى أمورنا الداخلية ، لأنه ليست لهم صفة رسمية ، أو توكيل لذلك ، وأن زغلول سيستخدمهم فى إذكاء الاضطرابات القائمة ، فما يساور ثروت من مخاوف له ما يبرره ، وفضلا عن ذلك فإن البلاد قد أعلنت بكل صراحة استنكارها لكل تدخل أجنبى فى مسائلنا الداخلية ، وما علينا إلا أن نضع تحت نظر لورد كيرزون هذه الاعتبارات ، تاركين له الحرية فى أن يرفض التصريح بإعطاء جوازات السفر ، أو أن يقيد إعطاءها بشروط . وقد تسلم عدلى منى مشروع الخطاب الذى وضعته ، على أننى لم أعلم النص الذى

وضعه بالاشتراك مع رشدى باشا نائب رئيس الوزراء ، وكان (عدلى) قد استدعاه من أجل ذلك .

ولم تستطع حكومة المحافظين أن تمنع نواب المعارضين من حزب العمال من السفر إلى مصر . . وسافروا إلى مصر فعلا . وبدأ سعد يقوم برحلات فى الأقاليم ، ومعه نواب حزب العمال . الذين يشهدون بأنفسهم من استقبال الشعب كيف أن حكومة لويد چورج تفاوض حكومة عدلى يكن التى تمثل الأعيان فقط ! . . وأبرق ثروت برقية سرية إلى عدلى يكن يقول له فيها : « إن حكمدار بوليس بورسعيد الإنجليزى حاول أن يمنع سعد زغلول من الزيارة فصاح فيه سعد : « أنت جبان ! » وتراجع الحكمدار . وشتم سعد زغلول الحكومة »

* * *

وكتب الدكتور يوسف نحاس فى مذكراته صفحة ٦٠ : « ذهبت لمقابلة عدلى صباح يوم ٢ أكتوبر ، فلما التقينا قلت له : « كيف تسمح حكومتنا بأن تُشتم على ملأ من الناس؟ وأن يُرمى حكمدار البوليس — وهو يقوم بتأدية واجبه — بأنه جبان والحكومة لا تحرك ساكناً ، ولا تتخذ أية إجراءات بشأن هذه التصرفات المثيرة ؟ . . إن نفوذ سعد يمتد ، وأسهمه فى صعود ، وإن وصول النواب البريطانيين — وقد كنا نتوقع أن يكون وجودهم صدمة للوفد — قد شد أزره ، وقوّى من نفوذه ، كل ذلك يجرى وأنت ياباشا صامت لا تقول شيئاً » ، وطالبت بتوجيه نداء إلى الأمة نناشدها أن تخلد إلى السكينة والاتحاد . وكان عبدالحميد بدوى (باشا) حاضراً أثناء الحديث ، فعارض رأيى قائلا : « إن سواد الشعب لا يستسيغ مثل هذا النداء ، وقد يكون من الأجدى أن نوجه نداء إلى سعد شخصيا ، أما أن نتوجه إلى البلد بنداء ، فقد يؤوّل هذا بأننا قد أصبحنا من المستضعفين » . فرددت قائلا : « إن ما ألاحظه على وفدنا ،

والإسكندرية احتفالا عظيما ، وخرجت لتحيتهم فى الطرقات جموع مختلفة الألوان ، مختلفة الأشكال ، وقد سارعت الحكومة فأصدرت الأوامر المشددة لمنع المظاهرات . وعلى الرغم من ذلك ، فإن شرذمات صغيرة تطوف الشوارع هاتفة أسعد والاستقلال ، ويظهر على الحكومة شيء من التردد المؤسف ، فقد وجهت وزارة الداخلية إلى سعد زغلول يوم أمس كتابا مفاده أن زيارته لمدينة طنطا غير مرغوب فيها ، لأسباب تتعلق بالأمن العام ، ونفس هذا التنبيه قد أعطى إلى مستر سوان (أحد زعماء حزب العمال البريطانى) وزملائه ، من الجنرال كونيجريف (القائد العام لقوات الاحتلال فى مصر) . . وفى المساء حصل تغيير كلى ، فإن هذين الحظرين اللذين انتشر أمرهما انتشاراً عظيما وصارا حديث الناس ، قد ألغيا ، وأصبح سعد والنواب البريطانيون أحراراً فى تنقلاتهم يذهبون حيث يشاءون . ولك أن تتصور الأثر المكدر الذى أحدثه هذا التراجع فى أنحاء البلاد ، والتشجيع الذى ظفر به أصدقاء سعد ، ويؤكدون أن هذه التعليمات الأخيرة مصدرها لندن ، وعلى كل حال فإنه فشل غير مستحب للحكومة لأنه يقلل من هيبتها ، وكان بالاستطاعة تفادى هذه السقطة ، مادامت الحكومة عالمة منذ أمد بعيد بالهدف الحقيقى الذى تهدف إليه زيارة النواب البريطانيين لمصر ، وإنى شخصيا لخجل متألم من كل ذلك . . »

ثم يقول الدكتور يوسف نحاس فى صفحة ٦٩ : « وبعد أن اطلع صدقى على هذا الخطاب قال لى : « إن من بين أعضاء وفدنا كثيراً من منتقديه ، منهم محمود عزمى وزير الحربية الذى تفوه بالكلمات الآتية : « إن مفاوضينا يمضون فى مفاوضاتهم كما لو كانوا نساء ! » . . وأكد لى صدقى أن هذه الكلمات قد قيلت فعلا ! »

الاستخفاف بالصحافة وعدم اكتراثه للرأى العام وللجماهير ، إن هذه الروح هى أكبر عدو لنا ، وهى أشد إضراراً بنا من أى شىء آخر ، ولا يصح فى الأذهان أن نقول إن الجمهور لا يفهم ، ويجب علينا ألا ندع وسيلة ما من شأنها أن تشعر البلاد بوجودنا ، وأننا لم نحد — ولن نحيد — ولا قيد شعرة عن برنامجنا ، وهذا النداء سيكون وثيقة من الوثائق التاريخية » .

ويظهر أن بدوى لا يعبأ كثيراً بالتاريخ ، إذ أنه قال هازًّا كتفيه : « ها . . ها . . التاريخ » ! !

ذهبت إلى عدلى فى الساعة الثالثة بعد الظهر فقال لى إنه قد وصلت أخبار جديدة أكثر تفاؤلا ، « وأن روح المصريين ياعزيزى لعظيمة جدا ، فقد أبرق إلىّ ثروت أن سعداً قد قوبل مقابلة فاترة فى بورسعيد ، وأن فشله فى المنصورة كان ذريعاً » . . ولكن ثروت نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية كان يخدع من القاهرة عدلى يكن رئيس الوزراء فى باريس ! فالواقع أن الشعب خرج كله لاستقبال سعد زغلول وضيوفه فى الأقاليم ! »

يتفاوضون كالنساء !

وفى مذكرات الدكتور يوسف نحاس صفحة ٦٨ :

باريس — الثلاثاء ٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ :

« زرت إسماعيل صدقى باشا فى غرفته ، وأطلعته على كتاب وصلنى من أشيل صفلى (رئيس تحرير جريدة الجورنال ديكير) جاء فيه أن مستر سوان وزملاءه النواب البريطانيين هم بين ظهرانينا منذ خمسة أيام ، وقد احتفل بهم فى القاهرة

الأمير عمر طوسون

فى هذا الوقت أيضاً بدأ كبار الملاك ينفضون نهائيا عن سعد زغلول ، وينضمون إلى معسكر عدلى يكن . وفى صفحة ٧٠ كتب الدكتور يوسف نحاس فى مذكراته يقول :

« باريس — الأربعاء ٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ : اجتمعت بعدلى أنا وإسماعيل صدقى ، وقلت له إن محمود أبو النصر كتب إلىّ بأن البرنس عمر طوسون قد تخلى عن سعد وأخذ ينتقده . فقال لى عدلى : « عرفت الآن لماذا أرسل إلىّ عمر طوسون برقية تعزية فى وفاة قريبة لى قرابة بعيدة ! » .

الإنجليز سيقبضون على سعد

وكتب الدكتور يوسف نحاس فى مذكراته صفحتى ٩٥و٩٦ :

« الأربعاء ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ : فى الساعة الثانية والنصف قابل المستر لويد چورج (رئيس الوزراء البريطانى)عدلى يكن باشا (رئيس الوزراء المصرى) وكان كيرزون وزير الخارجية مع المستر لويد چورج ، فاستأذن كيرزون بالانصراف . واعتذر لويد چورج بأنه غير متمكن من اللغة الفرنسية واستحضر آنسة لتترجم الحديث ، ولكنها لم تكن تحذق اللغة الفرنسية حذقا يمكنها من اضطلاعها بمهمتها ، فاضطر عدلى أحيانا أن يصحح ترجمتها . . وقال لويد چورج لعدلى : « إن مايبذره زغلول ضدنا فى مصر من بذور الحقد قد نفرنا ، وأجفل رأينا

العام والبرلمان والوزارة . . وإن زغلول لأكبر عدو لاستقلالكم ، وإنه لرجل لا يحتمل . .
ونحن نثق بك ولكن ليس لنا الثقة بوزارة برئاسة زغلول » .

ثم قال الدكتور يوسف نحاس : « إن عدلى لتساوره الشكوك خشية أن يلقى البريطانيون القبض على زغلول ! »

* * *

وفى صفحتى ٩٣ و ٩٤ كتب الدكتور يوسف نحاس مستشار عدلى باشا فى مذكراته : « استرضت مع عدلى باشا فى سيارته ظهرا ، فألفيت حالته المعنوية متداعية ، وعاودته آلام معدته التى كان يشكو منها ، فأخذت أسرى عنه . . . سلمت معه بأن الفوضى ضارية أطنابها فى البلاد ، وأبديت شديد أسفى لضعف ثروت وقلت إنه كان من الواجب عليه أن يحول بين سعد ورحلته إلى الصعيد . فكان جواب عدلى أن المستر سكود الذى ناب عن اللورد ألنبى (المندوب السامى البريطانى) فى أثناء تغيبه فى إجازة ، عارض هذا المنع الذى أصدره ثروت ، فلم يكن فى وسعه إلا التسليم ، وهذا لشدما هو يغيض ! . . »

* * *

انتهت مذكرات الدكتور يوسف نحاس مستشار عدلى يكن فى المفاوضات .
ولكن ماذا فعل ثروت باشا عندما أصر أحد النواب العمال على أن يسافروا مع سعد زغلول إلى الأقاليم ؟ ! . . هنا وضعت الخطة للتخلص من سعد زغلول ! خطة المحاولة الأولى لاغتيال سعد ، التى نستنتج منها أن سعداً أشار إليها فى السطور الستة المشطوبة فى مذكراته . . وهنا تنتهى علبة الكبريت التى معنا . . فقد أشعلنا كل أعواد الثقاب التى كانت فيها !

أراد الملك قتلي !

لاتزال السطور الستة فى مذكرات سعد زغلول مطموسة . إننا أضأنا شعاعا بسيطا فى ظلامها الدامس، وليلها الأسود ، ولكننا لم نستطع أن نضيء كل النور ! إن خبراء الخطوط الذين فحصوا السطور المشطوبة تبينوا فيها حرف « ك » فى آخر كلمة ملك ، مكتوبا فى هذه السطور خمس مرات ، بنفس الطريقة التى يكتب بها سعد زغلول كلمة «الملك». ومعنى هذا أن سعد كرر فى هذه السطور الستة المشطوبة اسم الملك فؤاد خمس مرات ! فالحديث المشطوب — إذن — كان عن الملك . . وقد قلنا إن سعد زغلول كان يتصور دائما ، منذ عام ١٩٢١ أن السلطان فؤاد — الذى أصبح فيما بعد الملك فؤاد — اتفق مع عبد الخالق ثروت باشا (نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سنة ١٩٢١) ومع الإنجليز ، على قتله! . . . ولكن لم يكن لدى سعد زغلول دليل على الجريمة . . كان لديه وقائع ، وشبهات ، وشكوك ، وريب ، وكان لديه كذلك خطة اغتياله كما قدمها له جهاز معلوماته فى أثناء رحلته فى الصعيد . . ولقد رأى سعد زغلول من التصرفات التى حدثت فى رحلته ما جعله يتأكد من هذه المعلومات ، ويعتقد أن خطة اغتياله كانت مسألة متفقا عليها بين جميع السلطات !

• • •

وقد تلقى سعد زغلول فى أثناء رحلته فى الصعيد مذكرة من جهاز المعلومات فى الثورة ، ونترك للأستاذ محمد الأنصارى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ أن يروى فى مذكراته ما حدث :

« انتدبت من الجهاز السرى لمرافقة سعد زغلول فى رحلته النيلية إلى الصعيد . وقبل أن نصل إلى أسيوط تلقيت من جهاز المعلومات فى الثورة مذكرة خطيرة بادرت بعرضها على الفور على سعد زغلول وهذا نصها : « وضع محمد بدر الدين مراقب الأمن العام خطة لقتل سعد زغلول فى الصعيد ، وعرض الخطة على ثروت باشا رئيس الوزراء بالنيابة ووزير الداخلية فأقرها ، وعرضها على اللورد أللنبي المندوب السامى البريطانى فأقرها ، وعرضها على السلطان فؤاد ، فأقرها ، باعتبار أن هذا هو الطريق الوحيد للخلاص من الثورة ! . . وكانت الخطة فى منتهى البساطة :

١ — أن يرتدى عدد من الخفراء ملابس الأهالى .

٢ — أن يحدثوا شغبا فى أسيوط عند وصول سعد زغلول .

٣ — أن يكتب محمد بدر الدين إلى سعد زغلول يحذره من النزول من الباخرة النيلية فى أسيوط ، مخافة الاعتداء على حياته من الجماهير !

٤ — لن يصدق سعد زغلول أن الجماهير تريد أن تعتدى عليه ، وسيتحدى الحكومة وينزل إلى أسيوط ، ليظهر بأنه الزعيم الشعبى . .

٥ — يحدث شغب ، ويطلق الرصاص ، ويصاب سعد زغلول برصاصات . . وتصبح الحكومة غير مسئولة عن قتله لأنها حذرته ! » .

هذا هو ما ورد فى مذكرات الأستاذ محمد الأنصارى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . ولكن كل هذه التفاصيل استنتاجات أو أخبار حصل عليها جهاز المعلومات للثورة فى تلك الأيام ، وقدمها إلى سعد زغلول .. ولكنها ليست إثباتات يمكن أن يعتمد عليها التاريخ فى إصدار حكمه فى جريمة كهذه !

* * *

وكتب الأستاذ محمد الأنصارى فى مذكراته :

« وحدث بعد ذلك أن وصل إلى الباخرة ضابط مصرى من قبل الأميرالاى محمود سامى قائد الأورطة المصرية المرابطة على شاطئ النيل فى أسيوط ، وسلمنى رسالة سرية من محمود سامى إلى سعد زغلول هذا نصها : « بلغتنا معلومات أن الحكومة تريد اغتيالكم عند وصولكم إلى أسيوط . إن ضباط الأورطة وجنودها مصممون أن يحموكم بأرواحهم . إننا نطلب أن ترسو الباخرة « نوبيا » فى حدود الشاطئ المحدد للأورطة ، لتكون فى حمايتها وحراستها ، حفظا لحياة زعيمنا من مؤامرة الاغتيال » . وعرضت الرسالة السرية على سعد زغلول ، فأمر بأن ترسو الباخرة حيث طلب الأميرالاى محمود سامى ، الذى كان من أنصار ثورة ١٩١٩ .

ولكن محاولة اغتيال سعد زغلول استمرت . . وقد أطلق الرصاص فعلا على الباخرة فى المكان الذى كان يقف فيه سعد زغلول ليخطب الجماهير ! ولكن الرصاصة لم تقتل سعد زغلول ، وإنما قتلت أحد أنصار الحكومة وهو خفير تنكر ..! » .

انتهت هذه الصفحة من مذكرات الأستاذ محمد الأنصارى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

خطاب إلى السلطان

وقد كتب سعد زغلول خطابا إلى السلطان فؤاد يحتج فيه على حكومته ويتهمها فى الخطاب بأنها : « عمدت أخيراً إلى أخطر الوسائل ، وأشدها سلبا للطمأنينة ، وضررا بالنظام ، ذلك أنها أباحت لبعض المنتمين للوزارة بأن يستأجر بعض الأشرار ، ويؤويهم بأسلحتهم وعصيهم فى أسيوط ، لإحداث بعض الشغب

عند قدومنا ، وفعلا أحدثوه بأن هدموا الزينات التى كانت منصوبة ، وضربوا المحتفلين ، وأغرقوا بعضهم ، وأسالوا دم الآخرين . وتأكدنا أن الإشارة التى أعطيت لارتكاب هذا الشغب كانت من أحد المكلفين بحفظ النظام ، وعوض القبض على المشاغبين السفاكين ، أمر مراقب الأمن العام بمنعى من النزول إلى المدينة ، وكتب إلىّ بذلك ، ولم أرد معارضته منعا للفتنة ، وضنا لأيام ملككم أن تخضب بالدماء ، فبارحنا أسيوط إلى جرجا .

« غير أننا علمنا فى أثناء الطريق من مصادر موثوق بها ، أن مدير جرجا أخبر مراقب الأمن العام (محمد بدر الدين) بأنه سيحدث فى سوهاج عند قدومنا إليها أشد مما حدث فى أسيوط ، وأنه أمر مأمورى المراكز بأن يرسلوا المتشردين والمشبوهين مع الأسلحة إلى سوهاج ، كما أنه جمع فيها أغلب عساكر بلاد المديرية ، وأكثر خفرائها ، فى زى الأهالى ، وكلف كل عمدة أن يستحضر من ناحيته عددا من الأنفار بنبابيتهم ، وتنقل فى المراكز أمس ، وعقد عدة اجتماعات حث الناس فيها على أن يعارضوا بالقوة زيارتى لمدينة سوهاج ! » .

* * *

وفى صفحة ٣٧١ من كتاب سعد زغلول للأستاذ العقاد قال : « كان مدير الأمن العام والمفتش الإنجليزى يطوفان الأقاليم لتحريض كل من يأنسون فيه معارضة لسعد على المقاومة ، والاستعداد للمهاجمة . وفى أسيوط أعدت « الإدارة » مئات من الخفراء لابسين الملابس الأهلية ، مزودين بسلاح الحكومة . وأرصدت فى دار على مقربة من مرسى السفينة أناسا من أتباع السراة المنشقين عن الوفد المصرى يتبعونهم للخدمة والعصبية لا للرأى السياسى والعقيدة » .

وفى صفحة ٣٧٢ من نفس الكتاب : « وبينما كانت جماهير القرى تلقى بأنفسها

فى غمار النيل ، وتستهدف الضرب والقتل والغرق لتسبح إلى الباخرة وتسمع سعد زغلول هتافها ودعاءها . كان المديرون والموظفون فى كل مكان يحولون بين سعد والنزول إلى البر مخافة من الجماهير ، ومحافظة على حياته من الأعداء السياسيين.. ولم لا ؟ . . فلعل عددا من هؤلاء كان مستعدا فى غمار المجتمعين بأسيوط لإطلاق الرصاص على سعد ، والنجاة بحياته ، بين الخفراء المشغولين بالمحافظة على النظام والجماهير المشغولة بالدفاع عن نفسها أو المذهولة من هول الحادث الشنيع ! »

من الذى أطلق النار ؟

وعندما أطلقت النيران فى أسيوط قتل أحد الخفراء المتنكرين وقيل إن الذى أطلق الرصاص هو الأستاذ حامد جودة . وتقدم حامد جودة فعلا معترفا بالقتل طالبا سماع الشهود من الفريقين ، حتى يكشف بذلك المؤامرة كلها ، فأبى المحقق أن يدون فى محضر التحقيق هذا الاعتراف. وكان سعد زغلول يؤكد أن الرصاص أطلقه رجال الحكومة ، وأنه هو الذى كان مقصوداً بهذا الرصاص ! . . وكان ثروت باشا نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية يؤكد أن هذه تخيلات فى رأس سعد زغلول . . وأن الذى أطلق الرصاص هم أنصار سعد وحدهم ، وأن الخفير قتل برصاصة أحد أنصار سعد زغلول !. . وجاء النائب العمومى وقال إنه حقق المسألة وثبت أن الرصاص أطلق من أنصار سعد زغلول فعلا ، وأن الرصاصة التى قتلت الخفير هى من رصاص أنصار سعد زغلول ! ... ووعدت الحكومة بتقديم أنصار سعد زغلول إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل العمد !

واجتمع الوزراء برياسة ثروت وبحضور النائب العام ، وبحثوا فى تقديم سعد زغلول نفسه إلى محكمة الجنايات بتهمة أنه المحرض على إحداث شغب فى أسيوط ، وأنه حرض على الاعتداء على رجال السلطة التنفيذية ، وأن أنصاره هم الذين أطلقوا الرصاص ، وقتلوا خفير الحكومة ! وتحمس الوزراء لتقديم سعد زغلول إلى محكمة الجنايات ، وتحمس معهم النائب العام الذى تولى بنفسه التحقيق ! . . وكان المقصود من هذا تغطية مؤامرة اغتيال سعد زغلول فى أسيوط ! . . وفجأة توقف التحقيق ، وبقى السر فى هذا التوقف مكتوما من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٥٨ ، عندما نشر الدكتور « سيدنى سميث » الطبيب الشرعى مذكراته ، وهو الذى فحص جثة الخفير وجثث الذين أصيبوا بالرصاص فى أسيوط ، وظهرت الحقيقة ! وفى صفحتى ٨٨ و ٨٩ من المذكرات يقول الدكتور سيدنى سميث بالحرف الواحد :

« كان سعد زغلول يقوم برحلة خطابية فى الصعيد عندما وقعت بعض الاضطرابات ، وأطلقت النار على بعض الأهالى ، وأدت تحريات النيابة إلى أن كل الضحايا أصيبوا بنيران أنصار سعد زغلول . وفحص الدكتور عامر الجثث فلم يطمئن إلى صحة استنتاج النيابة ، وأرسلت العينات إلى معمل الطب الشرعى لفحصها ، فلم يظهر من العلامات التى بالجثث أنها ناتجة من رصاص مسدسات أو شحنة من طلقة نارية . بل كانت العلامات مطابقة للطلقات المربعة الشكل التى يستخدمها خفراء الحكومة الرسميون ! واستطعت أن أتأكد من ذلك عندما اكتشفت طلقة أحد الخفراء ملتصقة بالدم فى داخل أحد الأثواب ! وقدمت تقريرا برأيى إلى النيابة العامة ، وقلت إن النار أطلقت من رجال الحكومة لا من رجال سعد زغلول ! وكان من الواضح أن هذا التقرير يزعج الحكومة كثيراً ، لأن الحكومة

أعلنت فى تصريحات رسمية علنية أن أنصار سعد زغلول هم الذين أطلقوا النار !. .
وأرسل النائب العام فى طلبى ، وسألنى النائب العام : « لماذا تفترض يا دكتور أن خفراء الحكومة مسئولون عن هذه الوفيات بإطلاق النار ؟ إن أمامى دليلا حاسما على أن أنصار سعد زغلول مسئولون وحدهم عن إطلاق النار ، وعن كل طلقة من الطلقات » . قلت : « قد يكون الأمر كذلك ياصاحب السعادة ، ولكن إذا كان هؤلاء الناس قد قتلوا بيد أنصار سعد زغلول ، فلابد أن أنصار سعد زغلول مزودون بأسلحة حكومية وبذخائر حكومية ! » قال النائب العام : « يؤسفنى أن تقف هذا الموقف ، وإنى أود — نظرا للأدلة التى عرضتها عليك — أن تعيد النظر فى تقريرك ! » . قلت : « يا صاحب السعادة ، إن تقريرى يتعلق بما وجدته فعلا ، ولن أعيد النظر فيه . إن ما تفعلونه بتقريرى أمر لا يهمنى ، ولكنى لا أستطيع أن أغير التقرير ! »

« وهذا ما كان . ألغت الحكومة المحاكمات التى كانت على وشك أن تبدأ ، وأخشى أن يكون تقريرى قد وضع على الرف ، إذ أننى لم أسمع عنه كلمة بعد ذلك ! » .

• • •

انتهت مذكرات الدكتور سيدنى سميث كبير الأطباء الشرعيين فى مصر فهل يكفى هذا لإثبات أن ثروت باشا ، وبدر الدين مراقب الأمن العام ، اللذين كانا يعملان مع السلطان واللورد أللنبى ، هما اللذان دبرا اغتيال سعد زغلول ؟ ! لابد من وثيقة أخرى تؤيد كل هذا ! لابد من اعتراف ، أو شهادة مكتوبة تقول صراحة إن ثروت باشا وبدر الدين دبرا فعلا اغتيال سعد زغلول فى أثناء رحلاته فى الأقاليم فى تلك الأيام . . وهنا نجد مذكرات قاض كان رئيسا لمحكمة استئناف

مصر ، إن فيها الدليل الخطير ! فى مذكرات عبد العظيم راشد باشا رئيس محكمة استئناف مصر ، ووزير الأشغال السابق ، كتب فى يوم ٧ مارس سنة ١٩٢٨ ، بعنوان « حديث مع محمود يوسف رشاد باشا » :

« قال لى محمود رشاد باشا إن ثروت باشا ، عند زيارة سعد باشا للمنصورة — وكان رشاد باشا عندئذ مديرا للدقهلية — كان ثروت يريد قتل سعد باشا بالفعل ، لأن بدر الدين بك (مراقب الأمن العام) يومئذ حضر إلى المنصورة وأسرّ الأمر إلى حكمدار البوليس قائلا له : « نريد أن نتخلص من سعد باشا هنا » ، فنقل الحكمدار الأمر إلى المدير (محمود رشاد باشا نفسه) . . وحضر محام يقول إنه يريد أن يمشى فى حفلة سعد باشا ومعه ١٥٠ نفرا من البحر الصغير لينادوا : « يحيا عدلى باشا ! » . وعلم المدير محمود رشاد باشا أنهم يحملون نبابيت ، وقال المدير للمحامى أمام بدر الدين ، إنه إذا فعل ذلك فسوف يحبسه هو ومن معه . . وعندئذ اعترض بدر الدين ، وطلب فى النهاية إلى المدير رشاد باشا أن يطلب تعليمات ثروت باشا (وزير الداخلية) تليفونيا ، وأبى المدير رشاد باشا ذلك . ثم تلقى المدير رشاد باشا تليفونا من ثروت باشا يقول له : « سيحضر عندكم سعد باشا ، وبالطبع سيحصل هيجان فى الخيمة ، والباقى معروف ! . فاهمنى ؟ » . . ويفسر رشاد باشا (مدير الدقهلية يومئذ) ذلك مع ما قاله بدر الدين للحكمدار ، بأن ثروت باشا كان يريد قتل سعد زغلول ! » .

* * *

ثم تمضى مذكرات عبد العظيم راشد باشا فتقول : « وأضاف رشاد باشا إلى ما تقدم أنه لام محفوظ باشا على ما صنع نحو سعد باشا بأسيوط . ويقول رشاد باشا إن جواب محفوظ باشا كان بمثابة اعتراف ، حيث قال : « إنه طلب منه قتل سعد باشا ، ولكنه رفض ! »

انتهى ما كتبه المرحوم عبد العظيم راشد باشا رئيس محكمة استئناف مصر فى مذكراته . وقد كان سعد زغلول واثقا من المؤامرة التى دبرها السلطان فؤاد والإنجليز وثروت باشا لاغتياله ، وعهدوا إلى محمد بدر الدين بالتنفيذ . . ولقد أطلق محمود النحاس عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ الرصاص عقب ذلك بشهور على محمد بدر الدين ، فأصابه فى صدره بجروح بليغة ولم يقتله . . وعندما مات بدر الدين بعد ذلك بثلاث سنوات موتا طبيعيا ، بأزمة قلبية فى قطار بفرنسا ، وكان الملك قد أنعم عليه بلقب الباشوية ، وأصبح بدر الدين باشا ، كتب سعد زغلول فى مذكراته يوم الجمعة ١٢ يونيو سنة ١٩٢٥ يقول :

« نعت أخبار أوربا وفاة بدر الدين باشا فى السكة الحديد بين مرسيليا وباريس . وكثير من الناس شمتوا فيه ، ولكن لا ينبغى أن يشمت فى الموت شامت ، لأنه مصيبة عامة لا يخلو منها إنسان ، ولا يعرف أحد متى تنزل به ، ولا بأى أرض تدركه . على أن الشماتة فى عمومها ، من أخلاق الأدنياء ، لا من صفات الشرفاء . . »

انتهت قصة محاولة اغتيال سعد زغلول الأولى . . ولكننا نريد أن نثبت أن الملك فؤاد أراد أن يغتال سعد زغلول مرتين ، وأن السطور المشطوبة فى مذكراته تشير إلى ذلك . والمحاولة الأولى قد وقعت عام ١٩٢١ ، وبعد أن فشلت المحاولة بشهور قبض الإنجليز على سعد ونفوه إلى عدن ثم إلى سيشل ، ثم إلى جبل طارق . وهنا قد يقول قائل : « لعل الملك فؤاد أراد ، فى المرة الأولى ، أن يقتل سعد زغلول بالرصاص فى عام ١٩٢١ ، ولعله فى المرة الثانية أراد أن يقتله سياسيا ! » . . والواقع أن الملك فؤاد تحالف مع الإنجليز ووزارة زيور باشا وأعلنوا الحرب على سعد زغلول بعد استقالته عقب مصرع السردار . . وكانت حربا شعواء ، قاسية ، مستمرة ، وحشية ، استعملت فيها كل الوسائل والأسلحة للقضاء على سعد زغلول

وثورة ١٩١٩ . . وفى مذكرات سعد زغلول صورة هذه الحرب ، وأسبابها ، وهى صورة أيضاً عن الطبقة العالية وأصحاب المناصب الكبيرة ، الذين لا يستطيعون أن يصمدوا للطغيان ، ولا أن يثبتوا أمام الاضطهاد ، وكيف جاء وقت من الأوقات كان كبار موظفى الدولة يعاملون سعد زغلول كمنبوذ ، يخشون مصافحته ، ويتخوفون من محادثته ، خشية أن يغضب السلطان !

وكتب سعد زغلول فى مذكراته يوم ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ : «الحالة العامة الآن فى البلاد رديئة جدا ، فإن الحكومة أصبحت استبدادية ، بالمعنى المطلق ، فهى لا تحترم حقا ، ولا عدلا ، ولا قانونا ، ولا تحجم عن أى منكر يحقق غرضها ، وغرضها إلغاء النهضة القومية ، وإماتتها ، بحيث ينصرف الناس عن الاشتغال بالسياسة ، ويعدلون عن المطالبة بالاستقلال عدولا تاما ، ويستبدلون الحركة العامة التى ابتدأوها ، وخطت بهم خطوات واسعة ، بالسكون المطلق عنها ، وبذلك يتهيأ لها الوصول إلى الحصول على مجلس نواب من المستسلمين الذين لاهم لهم من الحياة ، إلا أن يملأوا بطونهم وجيوبهم ، وحينئذ تتمكن من الاتفاق مع الإنجليز على ما يرضيهم ! . . والوسائل التى توصل — فى اعتبارها — إلى هذا الغرض متعددة ومختلفة ، ومنها الترغيب والترهيب للموظفين ، بترقية كل من يكون فيه استعداد لأن يتخلى عن ذمته وعقله للحكومة ، فلا يستحسن إلا ما استحسنت ، ولا يستقبح إلا ما استقبحت ، ولا يتردد فى تنفيذ ما أرادت ، مهما كان فيه من الظلم والغدر ، أو بحرمان كل من قعدت ذمته عن اتباع هواها ، وأبت أخلاقه أن يظلم ظلمها ، من كل ترقية ، وإبعاده عن مكان راحته ، إلى مكان تكون متوافرة فيه أسباب الشقاء ، أو برفته ، أو تنزيل درجته . . ومنها تعطيل مصالح الذين يكون فيهم شعور وطنى وحياة قومية ، وضرب من يمكن ضربه منهم ، وسجنهم ، والتمثيل بهم ، بسبب ، وبغير سبب ، وتلفيق التهم الباطلة عليهم ! »

وكتب سعد زغلول فى مذكراته يوم ٣ يونيو سنة ١٩٢٥ : « كنت أمس بمأتم إبراهيم سعيد باشا ، وجلست بجانب الشيخ أبو الفضل شيخ الأزهر ، وشعرت منه الحذر فى محادثتى ، فأردت أن أفسد عليه حذره ؛ فأقبلت عليه ، أسأله معنى آية كان يتلوها المقرئ من القرآن ، فأخذ يشرحها ؛ ولكن بصوت عال ، علوا مخالفا لعادته ، ولما ينبغى أن يكون عليه مجلس يتلى فيه القرآن ! . . وفهمت من تعلية صوته ، أنه يريد بها الإشهاد على أنه لم يحادثنى فى غير أمر شرعى ! . . وعند خروجى من الخيمة رأيت أحد المديرين ، فلم يكد يسلم حتى ولى مسرعا ! ! ولما عدت من النزهة إلى المأتم ، مر جمع من المنصرفين من المأتم من أمامى سراعا ، حتى لا يسلموا ، وما عرفت منهم أحدا . أوردت ذلك إشارة لما ألم بالنفوس من ضعف ، وما حل بالعزائم من خور . وليس هذا وحده دليل هذه الحالة ، ولكن أدلتها لا تخفى . ولقد يصعب على أن أفهم أن الإنجليز يسارعون إلى خطة تقوينا من هذا الضعف وتخرجنا من هذا المأزق ، لأنهم يكونون إذن حمقى ، وما عهدناهم كذلك . إن تلك غمة ليس لها إلا عناية الله تكشفها ! »

• • •

وفى يوم ٥ يوليو سنة ١٩٢٥ كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول : « لا أميل أصلا إلى ما تناقله المقربون من دار المندوب السامى ، ويطوفون به على الأذهان ، من أن الإنجليز غير راضين عن الحالة الحاضرة ، ويريدون تبديلها ، وأنهم غير راضين عن الملك ومحل ثقته نشأت باشا ! . . يقولون هذا ، ولا يأتون بقصة لعدم هذا الرضاء ، وكل الدلائل تدل على أن جلالته سائر فى طريق تؤدى إلى غايتهم ، وهى التى ترمى إلى إضعاف الحركة الوطنية ، بل إلى إماتتها . وهذا حزب الاتحاد ،

يتقدم كل يوم فى هذا الطريق ، بما تجمع له الإدارة من الأمراء ، وماتسوق إليه
من الأعضاء ، وما يبثه فى صدور الناس من الخوف من الملك ، ومن اتقاء غضبه ،
بعدم الاستمرار فى مناصرة السعديين والانسلاخ عنهم ، إلى هذا الحزب المشئوم .
نعم هذا اعتقادى ، ولولا بقية حياء فى كثير من الناس ، لالتمسوا منهم (الإنجليز)
إنقاذهم . ولكن هل ينقذ القط الفأر إذا وقع فى الفخ ؟ وهل يبقى اللص على مال
طلبه منه المسروق ؟ . . يارب ! لا سبيل النجاة إلا منك ، وبالاتكال عليك ،
ولموت شريف ، خير من الذل ! »

• • •

ولكن الذى قرأناه بين السطور المشطوبة يوحى إلينا بأن محاولة القتل لم تكن
محاولة قتل سياسى فقط ، وإنما هى محاولة قتل بالرصاص ! وأن الملك فؤاد حاول أن
يقتله مرتين ! . . ونعود نقلب صفحات مذكرات سعد زغلول من آخرها ! إننا نقف
فجأة أمام إحدى صفحات مذكراته فى عام ١٩٢٦ ، ونجد فيها شيئا ، أو أشياء ،
قد تصلح أن تكون خيطا يوصلنا إلى ماتريد . . إن سعد زغلول يكتب يوم الأربعاء
١٩ مايو سنة ١٩٢٦ مايأتى : « كان قد زارنى محمد محب باشا (صديق الملك
فؤاد) ووزير المالية السابق من بضعة أيام ، واستسمحنى ببعض عبارات لينة ،
ووجدت من نفسى عطفا عليه ، ولكنى سمعت أمس من محمد محمود خليل عبارات
عنه لا تطمئن الخاطر من جهته ، وتشير إلى أنه من أنصار السراى وأعداء الوفد .
وقد غابت عن ذاكرتى هذه العبارات ، ولكن أثرها باق فى النفس . وبهذه المناسبة
يؤسفنى أن نتصور أملا فى الذين تخلوا عنا ، ونلاحظ أن ما لاحقنا من أذى ، كان
مصدره ماعملنا من خير . حضر الباشا المذكور عند وصولنا إلى هذه النقطة ، واستأذن
علينا فى الصعود إلينا فأذنا له ، ونحن فى انتظار لقائه ، جعل الله منه خيراً ! . .

وجاء محب ، وقال إنه من بضعة أيام قابل الملك ، فوجده متأثراً من التهجم عليه ، فدافع عني أمامه ، بما لم أفهمه تمام الفهم . وقال محب إنه تكلم في الأمر مع عدلى باشا طويلا ، ولكني لم أفهم منه ما الذى انتهى إليه كلامهما . وكل مافهمته منه، وهو كثير الكلام ، وكثير التكرار ، أن الاتفاق مع الملك لازم لمصلحة الأمة ، وأنه يجب السعي إليه ، فوافقته كل الموافقة على ذلك ، وأوضحت له أنني لم أفعل شيئا ضد هذا (الملك) . . وأنه أحزنني أن يستغل الملك حادثة السردار ضدى ، وأن يصرف همه لإسقاطى ، ولكن الله لم ينجح مسعاه ، وأظهرني عليه مرتين ! ولا أدرى لماذا هو ضدى ، مع أني لا أعاكسه في شيء ، ولا أزاحمه على شيء ، فله عرش الأعناق ولى عرش القلوب ، أعرف أيهما أرفع ! لقد حافظت على احترامه ووقفت عند الواجب له . وحدث أني استفهمت في أحد الأعياد ما إذا كان يقابلني إذا حضرت ، فلم أفز بخطاب . وإني أحترمه ، ولكن لا أعبد إلا الله . ومن المستحيل أن أذهب إليه بغير دعوة منه إلخ : . وجاء في كلامى له أن الملك لا يملك أن يعطيني مايرضيني ، فلا أرغب في رتبة ، ولا نيشان ، ولا وظيفة ، ولا أريد إلا أن أموت حرا ، كما ولدت حرا ، وسيان عندى غضبه ورضاه إلخ . . »

* * *

انتهى ما كتبه سعد زغلول في مذكراته يوم ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ ، ويهمنا من هذه السطور ثلاثة ، هي قول سعد : « أحزنني أن يستغل الملك حادثة السردار ضدى ، وأن يصرف همه لإسقاطى ، ولكن الله لم ينجح مسعاه ، وأظهرني عليه مرتين » .. فما هما المرتان اللتان أظهر الله فيهما سعد زغلول على الملك فؤاد وجعله يفشل في مسعاه ! ؟ إننا عرفنا المرة الأولى في محاولة اغتيال سعد زغلول في عام ١٩٢١ أثناء رحلاته في الأقاليم . . فما هي المرة الثانية ؟ . . لعل سعد

زغلول يقصد محاولة اغتياله فى يوليو سنة ١٩٢٤ عندما كان رئيسا للوزارة .
ولكن الغريب ، والمريب ، أن سعد زغلول لم يكتب فى مذكراته سنة ١٩٢٤ كلمة واحدة عن حادث إطلاق الرصاص عليه فى ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ ، ولا عن التحقيق الذى يجرى ، ولا عن القاتل ، ولا عن المحرض ! . : مع أن سعد زغلول اعتاد فى مذكراته أن يكتب كل شيء : إذا أصيب ببرد ، إذا أصيب بعسر هضم ، إذا ارتفعت كمية السكر ، إذا أصيب بأرق ، إذا ارتفعت درجة حرارته .. ولكنك لاتجد كلمة واحدة فى تلك السنة كلها عن الرصاصات التى أطلقت عليه ، لا بعد الحادث ، ولا بعد خروجه من المستشفى ، ولا بعد ذلك بشهر ، أو بشهرين أو ثلاثة أشهر !

ونقلب مذكرات سعد زغلول فى عام ١٩٢٥ . . وفجأة نتوقف قليلا ! فى يوم الجمعة ١٢ يوليو سنة ١٩٢٥ ، كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول : « فى مثل هذا اليوم من العام الماضى ، كان الاعتداء على حياتى فى محطة القاهرة ، وكان لهذا الحادث رجة عظيمة ، فى مصر وأنحائها . واليوم ليس له ذكر ، لا فى جريدة ، ولا فى كتاب » . إن هذه السطور القليلة فيها مرارة ، ولكن فيها شكا وريبة ! . . ما هو السر فى الستار الذى أسدل فجأة على محاولة اغتيال سعد زغلول ؟ ولماذا هذا الصمت المريب ؟ إن سعد زغلول يبدو فى هذه السطور كأنه يرى أن سرا خفيا هو الذى أدى إلى إسدال الصمت والنسيان على هذا الحادث الخطير . . فلمصلحة من هذا الصمت الذى يبدو فيه من الثرثرة أكثر من الكلام ؟ !

ولكن بعد صفحات من المذكرات يبرز سطران غريبان بين هذه السطور الكثيرة ! فى يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كتب سعد فى مذكراته عن علاقة حسن نشأت بمحمود إسماعيل فى قضية السردار ، ثم قال : « وأكد لى أمس

بعضهم أن مكتب محمود اسماعيل – أثناء وجود حسن نشأت بالأوقاف – عثر فيه على رصاص ، وتقدم إلى نشأت فأخذه ، ولم يظهر له من بعد أثر . ولقد كان نشأت وكيلا لوزارة الأوقاف عندما أطلق الرصاص على سعد زغلول في يوليو سنة ١٩٢٤ ، فهل يقصد سعد زغلول أن لهذا الرصاص علاقة بالرصاص الذى أطلق عليه وهو رئيس للوزراء ؟! وهل هو يريد أن يقول إن نشأت وكيل الأوقاف له صلة بمحاولة اغتياله وهو رئيس للوزراء ؟! وخاصة أن نشأت كان في ذلك الوقت على صلة وثيقة بالملك ، وكان مستشاره الأول ، حتى إنه عين بعد حادث إطلاق الرصاص بأسابيع وكيلا لديوان الملك ورئيسا له بالنيابة ! . ولكن هذه الإشارة العابرة لاتدل بعد على اتهام صريح ولا تؤيد كل التأييد استنتاجنا بأن الستة السطور المشطوبة من المذكرات تقول إن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتيال سعد زغلول وهو رئيس للوزراء ! .. ولهذا يجب أن نمضى في البحث والتنقيب لعلنا نجد في الصفحات التالية ما يؤكد حدسنا وتخميننا واستنتاجنا بأن سعد زغلول قال فيما قال في السطور المشطوبة إن الملك هو الذى دبر محاولة اغتياله وهو رئيس الوزراء .

إشاعات في كثير من الجهات !

ونمضى نقلب مذكرات سعد زغلول . . وإذا بنا نجد شيئا خطيرا ، لعله يزيد الضوء كثيراً على الستة السطور المشطوبة شطبا غليظا في مذكرات سعد زغلول . في يوم الأربعاء ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كتب سعد زغلول يقول بالحرف الواحد : « الإشاعات متواترة في كثير من الجهات بأن الاعتداء على حياتى كان بتدبير نشأت (رئيس الديوان الملكى بالنيابة) ، وأن أخا المتهم مستعد لأن يبدى معلومات هامة في هذا الخصوص » . وهذا اتهام خطير ، ولا يكتبه سعد زغلول إلا إذا كان

واثقاً مما يقول ، فإن كل ما كتبه عن الإشاعات ، عن التحقيق فى قضية السرداز مثلا ، ظهر أنه منقول عن التحقيقات بدقة ! فما الذى جعل سعد زغلول يسجل هذه الإشاعات المتواترة ؟ لابد أن لديه معلومات — أو على الأقل شكوكا — فى أن تدبير إطلاق الرصاص عليه كان من حسن نشأت باشا ، وهو وكيل للأوقاف ومستشار للملك، ولكن هل حسن نشأت باشا هو الذى دبر الاغتيال ، وهل دبره بدون علم الملك؟ ! وهل من المعقول أن يقتل الملك رئيس وزرائه ؟ إن والد الملك فؤاد فعل هذا الشيء مع وزيره الأول ! ! . . فى صفحة ٧٤ من كتاب الأستاذ عبد الرحمن الرافعى « عصر إسماعيل » يروى المؤلف أن الخديو إسماعيل قتل وزيره الأول إسماعيل صديق باشا وزير المالية، فاستدعاه إلى قصر عابدين وصحبه إلى قصر الجزيرة ، حيث قبض عليه وأمر بقتله ، وألقى بجثته فى النيل . وقال الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى ذلك : « ولعمرى إن هذه الوسيلة فى التخلص من الرجل ، ليست مما تستسيغه الشرائع والنظم والأخلاق ، فإن اغتيال الناس غدرا عمل لا يليق أن يصدر من النبلاء بله الملوك والأمراء . فهل يمكن أن نستنتج من هذا أن الملك فؤاد أراد أن يفعل مع رئيس وزرائه سعد زغلول ما فعله جده محمد على من قبل ، وما فعله أبوه ؟

ولكن لماذا يحاول الملك فؤاد قتل رئيس وزرائه سعد زغلول . ؟ لقد كان سعد يحاول أن يخلع السلطان فؤاد فى الثورة ، وحاول أن يخلع الملك فؤاد وهو فى جبل طارق ، وحاول أن يكون من حق الشعب تعديل مواد الدستور وبينها النصوص الخاصة بالعرش . ثم جرت الانتخابات ونال سعد زغلول الأغلبية ، وتظاهر الملك فؤاد بأنه سيحترم إرادة الأمة . . وراح فؤاد يتظاهر بصداقة سعد زغلول ، فلماذا يدبر اغتياله ؟ . . إن سعد زغلول مصر على اتهام

الملك . . وقد كتب اتهامه الأول لنشأت باشا بأنه هو الذى دبر حادث إطلاق الرصاص عليه ، وهو رئيس الوزراء ، كتبه سعد فى مذكراته يوم ٢٥ نوفبر سنة١٩٢٥.
وبعد ذلك بخمسة أيام فقط عاد سعد يكتب هذا الاتهام بصورة أقوى وأوضح .
فقد كتب سعد زغلول فى مذكراته يوم ٣٠ نوفبر سنة ١٩٢٥ ما يأتى بالحرف الواحد :
« لقد غدر الملك بى ، وقابل إخلاصى له بالنكاية بى ، ويظهر أنه كان ينوى لى السوء من أول الأمر ، وإنما كان يصانعنى حتى قيل وتواتر ، خصوصا فى هذه الأيام ، أن نشأت هو الذى دبر حادث الاعتداء على حياتى ، وأن الإنجليز اشتبهوا فى ذلك ، وهم مهتمون بالبحث عنه مع مقتل السردار » .

انتهى ما كتبه سعد زغلول . ولكن الإنجليز لم يهتموا وقتها بالبحث عمن دبر إطلاق الرصاص على سعد زغلول ! . . لأنهم كانوا يعرفون ! . . ولأن المسدس الذى أطلق منه الرصاص على سعد زغلول اختفى . . واختفى فى جيب شخص يعرفه الإنجليز جيداً ! . . فمن هو ؟ .

من الذى أخفى المسدس ؟ . . ومن الذى دبر الجريمة ؟

فى صباح يوم السبت ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ دخل سعد زغلول محطة القاهرة ليركب القطار إلى الإسكندرية. الجماهير مزدحمة. الهتافات تدوى بحياة سعد زغلول. الشعب يتزاحم لتحيته. جدران وأسقف المحطة تهتز من صراخ الشعب الذى يدوى كالرعد ! وفجأة انطلقت عدة رصاصات ! وإذا بسعد زغلول يضع يده على صدره والدم يسيل منه ! . . إن شابا يرتدى بدلة رمادية برز من إحدى عربات الدرجة الثانية وأطلق الرصاص على سعد زغلول ، فأصابه فى ساعده الأيمن ومس أعلى الثدى ، ودخلت رصاصة تحت القلب . وقبضت الجماهير على المعتدى، وكادت تفتك به .

وأنقذه البوليس بصعوبة ! وظهر أن اسمه عبد اللطيف عبد الخالق، وهو طالب طب بإحدى جامعات ألمانيا، وصل إلى القاهرة قبل وقوع الحادث بشهر، وعمره ٢٢ سنة.

ونقل سعد زغلول إلى قاعة الاستراحة فى المحطة ، والدم ينزف منه. ورأى سعد الناس يبكون ، فقال لهم : « لا تحزنوا ، إذا مات سعد فإن مبدأه لا يموت ، أنتم من بعدى فاستمروا فى تنفيذ برنامجكم الوطنى . لنمت فى سبيل الوطن .. نموت نحن وليحى الوطن ! لا تكتئبوا ولا تهتموا . إلى الأمام دائما ، إلى الأمام ! »

ونقل سعد إلى المستشفى ، واستطاع الأطباء استخراج رصاصة . ولكن الرصاصة الثانية بقيت فى جسمه لم يستطيعوا استخراجها لأنها كانت تحت القلب . وبقيت فى موضعها إلى أن مات سعد بعد ذلك بثلاثة أعوام ! . . إن إطلاق الرصاص على رئيس الوزراء يحدث مثله فى كل بلاد العالم، إن جميع قادة العالم تعرضوا لحوادث الاغتيال ولمحاولات الاغتيال... ولكن الشىء الغريب أن المسدس الذى استعمله الجانى فى محاولة اغتيال سعد زغلول ، اختفى . . على الرغم من أن الجانى أكد أن ليس له شركاء !! . . ولكن الشىء الأغرب أن الأستاذ محمود سليمان غنام المحامى شهد فى التحقيق بأنه رأى الضابط إنجرام بك يضع المسدس فى جيبه ، وإذا بالضابط الإنجليزى ينكر فى التحقيق أنه وضع المسدس فى جيبه ، ويقول إنه وضع فى جيبه يد منشته السوداء التى كسرت فى الزحام ! . . وأكد محمود غنام أنه رأى إنجرام بك يأخذ المسدس من يد الجانى ، ويضعه فى جيبه . . وجاء عدد كبير من الشهود يدلون بهذه الشهادة نفسها . . وأمر النائب العام بوضع إنجرام بك بين عدد من ضباط البوليس الإنجليز ، وأجرى عملية عرض له أمام الشهود . . وإذا بالشهود جميعا يخرجون إنجرام بك، ويقولون إنه هو الذى أخذ المسدس من الجانى ووضعه فى جيبه!

والشىء الغريب الثانى أن حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف يومئذ سارع

إلى حضور التحقيق ، ليلا ونهارا . بينما وكيل الأوقاف ليس له علاقة بالتحقيقات وكل ما هو معروف عنه أنه أقرب المقربين للملك فؤاد ومستشاره الأول ، ووسيطه لدى سعد زغلول ! . . والشيء الغريب الثالث أن القصر الملكي كان مهتماً بإثبات أن عبد اللطيف عبد الخالق مجنون، وجاء الطبيب الإنجليزي الدكتور روجن باشا كبير أطباء الأمراض العقلية يشهد بأن عبد اللطيف عبد الخالق مجنون ! . . والشيء الغريب الرابع أن الذين كانوا يشرفون على التحقيق من رجال البوليس كانوا تحت إمرة إنجرام بك وكيل الحكمدار الذى أخفى المسدس أداة الجريمة في محاولة اغتيال رئيس الوزراء .. والشيء الغريب الخامس أن البوليس لم يظهر اهتماما بأن يعرف الذين كانوا على علاقة بالطالب عبد اللطيف عبد الخالق في ألمانيا ، والذين شجعوه على العودة فجأة إلى القاهرة بدون سبب معقول. وأن إنجرام بك قال من اليوم الأول إن المتهم مجنون ولا داعي للبحث عن شركائه . فإذا لم يكن له شركاء فأين اختفى المسدس ؟

هذا سؤال لم يحاول إنجرام بك ولا غيره الإجابة عليه !

والشيء الغريب السادس أنه بعد استقالة سعد زغلول مباشرة ، حفظ التحقيق ! . . والشيء الغريب السابع أنه بعد أن أودع عبد اللطيف عبد الخالق مستشفى الأمراض العقلية . صدر أمر من المستشفى بأن يمنع أى شخص من زيارته ، إلا بعد الاتصال بصاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس الوزراء الجديد ووزير الداخلية ! . . والشيء الغريب الثامن أنه بعد ذلك بعامين نشرت مجلة السياسة الأسبوعية مسابقة في الشطرنج ، فإذا بالفائز الأول فيها هو عبد اللطيف عبد الخالق نزيل مستشفى المجاذيب . والمفروض أنه مجنون ، فكيف يستطيع مجنون أن يحل مسابقة عويصة في الشطرنج ؟ هذا سؤال لم يستطع أحد أن يجيب عليه ! ! . . والشيء الغريب التاسع أنه عرف بعد أن أذيع أن الملك فؤاد أرسل إلى سعد زغلول رسالة

لمناسبة إصابته يقول له فيها: «إن صحتك أثمن شيء فى الدولة»، بعد هذه الرسالة الرقيقة عرف أنه عندما جاء خبر إطلاق الرصاص على سعد إلى الملك فؤاد — وكان يومها فى قصر المنتزه فى الإسكندرية — قال الملك فؤاد لسعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء ، تليفونيا : « اذهب وزر سعد باشا . . فإذا كانت إصابته قاتلة فتستمر التشريفات . وإذا لم تكن قاتلة ، تلغى التشريفات ! . . » وذهب سعيد ذو الفقار باشا ومعه الدكتور محمد شاهين باشا طبيب الملك الخاص إلى المستشفى ، وعرفا أن الإصابة غير قاتلة . . وصدر الأمر بإبطال تشريفات عيد الأضحى !

وكان سعد زغلول يشعر أن فى جريمة الاعتداء على حياته شيئا مريبا ! . . ثم بدأت المعلومات تتسرب عن تدبير حادث الاعتداء ، ومن هنا كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول إن الإشاعات تواترت عن أن حسن نشأت هو الذى دبر الاغتيال ! . . فلقد قيل إن عواصم أوربا كانت فى ذلك الوقت مليئة بجواسيس القصر الملكى ، وبرجال الملك فؤاد ، فقد انتهز الملك الفرصة — قبل الانتخابات — وملأ جميع مناصب المفوضيات المصرية فى الخارج برجال القصر ، ومحاسيب القصر وعملاء القصر ! وكان نشاط هؤلاء العملاء على أشده فى ألمانيا ، بسبب نشاط جمعيات الطلبة فيها ، وبسبب ما تردد يومها من أن للخديو السابق اتصالات ببعض المصريين فى ألمانيا . . وحدث أن عرف أحد عملاء القصر الطالب عبد اللطيف عبد الخالق الذى كان يدرس الطب ، ثم تحول إلى دراسة الكيمياء وعرف أنه مخبول وأنه مغرور وأنه مصاب بداء العظمة فراح يملأ رأسه بأفكار : هى أنه يستطيع أن يقضى على سعد زغلول ، وأنه إذا تخلص منه استطاع أن يؤلف حزبا ، ويتزعمه ويحقق لمصر ما لم يستطعه سعد زغلول ! . . والذين عرفوا عبد اللطيف عبد الخالق فى ألمانيا من الطلبة المصريين يقولون إنه كان من السهل التأثير عليه ، سهل الانقياد وهو

فى الوقت نفسه غريب الأطوار ، مملوء بأفكار العظمة ، وأنه يرغب فى أن يقوم بعمل ضخم . واتصل عميل القصر الملكى بالملك فؤاد ، وعرض عليه الفكرة ، فرحب بها الملك . . واتصل الملك بصديقه إنجرام بك فرحب بالفكرة . فالإنجليز المحليون يريدون أيضا التخلص من سعد زغلول . وكان الملك فى تلك الأيام قد ضاق بسعد زغلول بسبب الخلاف بينهما على تعيين أعضاء مجلس الشيوخ . الملك يقول إن هذا من حقه ، وسعد وغلول يقول إن الملك يملك ولا يحكم ، وأن هذا من حق الوزارة لا من حق الملك . . وهدد سعد باستفتاء الشعب . وخضع الملك لسعد زغلول !

وكان جميع الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية ساخطين ، لأن الوزراء يتدخلون فيما لا يعنيهم . . وقد تعود الموظفون الإنجليز أن يكونوا هم الحكام . . وبدأ سعد زغلول فعلا يتخلص منهم واحدا واحدا . . وتضايق الإنجليز ، لأن سعد زغلول انتصر على الملك فى معركة تعيين الشيوخ . وكان هذا فى الأيام الأولى لتأليف الوزارة . . وتظاهر الملك بأن هذه المسألة لم تترك أثرا فى نفسه . ولكنه أضمرها ضد سعد زغلول . . ثم كان أن جىء بعبد اللطيف عبد الخالق إلى القاهرة ، ومكث فيها بضعة أسابيع يراقب سعد زغلول . ثم أعلن فى الصحف أن سعداً سيسافر فى يوم السبت إلى الإسكندرية ، ليحضر تشريفات عيد الأضحى . وحددت الصحف موعد السفر . . وكانت هذه هى الفرصة المطلوبة . . ثم ذهب عبداللطيف عبد الخالق مع رجل القصر الخفى إلى محطة القاهرة ، وأطلق عبد اللطيف عبد الخالق الرصاص . . وانتزع إنجرام بك المسدس منه ووضعه فى جيبه ، ثم انتهز فرصة الزحام وأعطاه لرجل القصر الخفى الذى كان مع عبد اللطيف عبد الخالق فى المحطة !!

ومعنى هذا بوضوح أن هناك شركاء كانوا يعلمون بالحادث وموعده ، وأنهم أشاعوا على الفور أن أرمنيا هو الذى ضرب سعد زغلول بالرصاص ، لتحويل الأنظار

عن القصر . . ثم لما فشلت هذه المحاولة قال رجال القصر أنفسهم — وفى مقدمتهم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء — إن القصر لديه معلومات بأن هذه حركة دبرها الخديو عباس مع رجال الحزب الوطنى ، وأن نشأت باشا قال نفس هذا الكلام للمحققين الذين اتجهوا هذا الاتجاه الكاذب ، وتاهوا فيه. ثم عندما تبين للملك ن المحققين تأكدوا من أن هذا الاتهام مختلق . . أوعز إلى زوج ابنته محمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس بأن يبرق للحكومة المصرية بأن هناك مؤامرة من الخديو عباس لخلع الملك فؤاد . . وبعد ذلك استدعى حسن نشأت باشا محمود فهمى القيسى مدير الأمن ، وأبلغه أن لدى القصر معلومات بأن هناك مؤامرة لقلب نظام الحكم! . وإذا بالتحقيق يتوقف فى محاولة اغتيال سعد زغلول ، وينقلب إلى تحقيق فى مؤامرة دبرها الخديو لخلع الملك ! . . وهى مؤامرة وهمية لا أساس لها !

وبين يدىّ مذكرات المرحوم مرقص حنا باشا وزير الأشغال فى وزارة سعد زغلول ، وأحد أعضاء الوفد الذين حكم عليهم بالإعدام . . إنه يكتب بتاريخ يوم السبت ١١ يوليو سنة ١٩٢٤ فيقول : « الساعة ١٠ر٧ صباحا ، كنت أنا والغرابلى (نجيب باشا الغرابلى وزير الأوقاف) بالصالون الملحق بقطار الساعة ٧ والدقيقة ١٥ ، فى انتظار باقى الوزراء للسفر إلى الإسكندرية لحضور التشريفات فى اليوم التالى وهو يوم العيد ، وإذا بهتاف من الجماهير العديدة ينبئنا بحضور سعد ، تلاه حضور حاجب على عجل ، منزعج انزعاجا شديداً وأخبرنا أن سعد أطلق عليه الرصاص. فنزلنا مهرولين نحوه، واخترقنا الجماهير للوصول إليه . وجدناه محمولا على كرسى ، وأوصل إلى قاعة من قاعات المحطة ، ومعه الدكتور حسن كامل ، ثم حضر مظلوم باشا (رئيس مجلس النواب) . ثم كشف الدكتور على صدره فإذا به مصاب فى ثديه وذراعه اليمنى ، والدماء تسيل منهما . وقد كان

حافظاً لكل قواه ، ويوصينا بأن نستمر من بعده على مبدئه ، ويوصى الجماهير بأن تستمر فى جهادها إلى الأمام .

وطال بنا الانتظار ، ولم يحضر طبيب ولا جراح ، ولم يهيئوا له ما ينقل عليه إلى المستشفى . وأخيرا نقل على كرسيه إلى عربة المستشفى ، فأبى سعد أن يحمل إليها ، فنقل فى الأتومبيل إلى مستشفى (بابايانو) . ونظرا لأنه معطل بسبب سفر الدكتور ، نقل إلى مستشفى الدكتور على إبرهيم رامز ، وهناك بقى إلى أن خرج منه يوم الخميس ١٧ يوليو .

« وتبين من قرائن التحقيق أن الجريمة دبرت فى برلين وفى مصر ، بواسطة الحزب الوطنى أو بعض رجاله ، بالاتفاق مع الخديو . والحجة الظاهرة أنهم يريدون إحداث اضطرابات ، حتى يتمكن الخديو من الرجوع إلى العرش ! وقد كان المفروض من المؤامرة قتل سعد زغلول والوزراء وأعضاء الوفد وإحداث اضطرابات ، وللوصول إلى الغرض الأخير أشاعوا بعد ارتكاب الجريمة أن القاتل « أرمنى » الجنسية ، ليدفعوا الجماهير إلى الالتحام مع الأجانب ! . . وقد انتشرت الإشاعة فى لحظة واحدة فى جميع أنحاء القطر ، مما يدل على أن هناك تدبيرا لنشرها فجأة فى كل مكان . ومن الغريب أن المسدس الذى ارتكبت به الجريمة وضبطه بعض الطلبة أخفى . . بعد أن أخذه بالقوة عسكرى بوليس . . » (انتهت مذكرات مرقص حنا باشا)

ومذكرات مرقص باشا التى كتبت فى يومى ١٢ و١٧ يوليو سنة ١٩٢٤ قاطعة بما استنتجه سعد زغلول بعد ذلك من أن المراد كان إطلاق إشاعة الخديو والحزب الوطنى وقبل ذلك الأرمنى ، للتضليل وإخفاء أن القصر هو الذى كان وراء إطلاق الرصاص على سعد . . ولقد ثبت أن الحزب الوطنى بعيد عن هذا الحادث ، وثبت أن الخديو عباس لا علاقة له بهذا الحادث ، ولم يكن له من القوة والنفوذ والسلطان ما يعمل فى

استطاعة أنصاره القلائل أن ينشروا هذه الإشاعة فى جميع أنحاء القطر فى وقت واحد! ... وإنما الملك فؤاد نفسه هو الذى كان يملك هذه القوة فى تلك الأيام!

* * *

وفى يوم الأحد ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٤ كتب مرقص حنا باشا فى مذكراته:
« الساعة ٣ بعد الظهر : بعد أن تناولنا الغداء فى منزل سعد حجز واصف غالى باشا (وزير الخارجية) الوزراء ، وأطلعنا على تلغراف وصله من محمود فخرى سفير مصر فى باريس ، أخبره فيه أن شخصا يدعى (كرياس) أبلغه أن هناك مؤامرة لقتل الملك والوزراء ، وإحداث اضطرابات فى يوم ١٥ أغسطس يقوم بتنفيذها قائد تركى موجود بفندق الكونتننتال تحت اسم مستعار ، واسمه الحقيقى أحمد شكرى باشا ، وآخر أرمنى يدعى (تكران) موجود فى لوكاندة (وندسور) بالإسكندرية تحت اسم مستعار ، وثالث موجود بشارع العباسية نمرة ١٧ ، ورابعة تدعى « إميليا فلنتينا» مقيمة بشارع الرمل نمرة ٨٤، واثنان موجودان على ظهر باخرة آتية من أمريكا وتصل إلى مصر فى أواخر يوليو ، وأن أوراق هذه المؤامرة موجودة بشارع العباسية وبشارع الرمل ! . . وأن هناك آخر ترسل إليه الخطابات باسم مستعار من شباك البوسطة . . وقد أعلن سعد أنه قادم للإسكندرية يوم الثلاثاء ليبحر يوم الجمعة لأوربا للاستشفاء ثم للمفاوضات ، إن تهيأت الظروف لصالح مصر ».

انتهت مذكرات مرقص حنا باشا ، وقد ثبت بعد ذلك أن هذه المؤامرة من أولها إلى آخرها لا أساس لها من الصحة !وأن المقصود بها صرف النظر عن التحقيق الذى يجرى فيمن هو الذى وراء إطلاق النار على سعد زغلول ، ومن هو الذى أخفى المسدس ؟ . . هذا كله هو الذى جعل سعد زغلول يتهم فى مذكراته الملك فؤاد ونشأت باشا بأنهما دبرا اغتياله !

ولقد رأيت أن أرجع إلى الدكتور حسن نشأت رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى تلك الأيام . فكلفت الأستاذين « أحمد زين » نائب رئيس تحرير الأخبار و« محمد فهمى عبد اللطيف » رئيس قسم المراجعة . بسماع أقوال الدكتور حسن نشأت فى هذه الاتهامات . وهذا هو تقريرهما عن الاجتماع الذى عقداه معه فى مكتب أخبار اليوم بالإسكندرية : هذا هو النص الحرفى لأجوبة حسن نشأت عن الأسئلة . وقد لاحظنا أنه يتهرب من الإجابة . وأنه يحاول أن ينفى عن نفسه أى علاقة بحادث إطلاق الرصاص على سعد زغلول بطريقة تثير الشبهات . وقد أبلغنا أنه مستعد للإجابة على أية أسئلة أخرى لو أردنا . . فسألناه : « فى مذكرات سعد زغلول ما يشير إلى أن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتيال سعد زغلول وهو رئيس للوزارة فى ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ . عندما أطلق عليه شاب يدعى عبد اللطيف عبد الخالق الرصاص فى محطة القاهرة ؟ . »

وأجاب الدكتور نشأت : « ليس من المعقول أن يكون الملك فؤاد قد دعا سعد زغلول لرئاسة الوزارة فى أوائل عام ١٩٢٤ ويدبر اغتياله فى يوليو سنة ١٩٢٤ وأثناء توليه الحكم . وقد كان سعد زغلول يومها يستعد للسفر إلى لندن والتفاوض مع الإنجليز . . ». وسألناه : « وفى مذكرات سعد زغلول ما يشير إلى أنك أنت الذى دبرت حادث الاعتداء على حياة سعد زغلول ! » . وأجاب الدكتور نشأت :« هذا غير صحيح ! » . . وسألناه : « وفى مذكرات سعد زغلول أنه فى سنة ١٩٢٤ عندما كنت أنت وكيلا لوزارة الأوقاف . وكان سعد زغلول رئيسا للوزارة . عثروا فى غرفة لمكتب محمود إسماعيل بوزارة الأوقاف على رصاص . ونقل هذا الرصاص إلى مكتبك ، ثم اختفى بعد ذلك ؟ومحمود إسماعيل هو أحد الذين أعدموا فى قضية مصرع السردار ؟ » وأجاب حسن نشأت : « أنا لا أذكر ذلك وإنما أذكر أن البوليس

حضر إلىّ فى ليلة من الليالى ، وكنت فى الإسكندرية ، وأخبرنى أن هناك محاولة لاغتيالى ووضعوا حراسة مشددة لمدة أسبوعين على منزلى ، ولكن لم يحدث شىء » . . وسألناه : « ألم تحقق النيابة معك فى هذا الموضوع خلال التحقيق معك فى حادث السردار ؟ » وأجاب حسن نشأت : « لم تسألنى النيابة فى حادث السردار إلا عن واقعة واحدة ، هى إذا كان عبد الحليم البيلى جاء يطلب منى نقل محمود إسماعيل من دمنهور إلى القاهرة ؟ »

* * *

ونستأذن الدكتور حسن نشأت فى أن نقطع باقى التقرير لنقول إنه يبدو أن سيادته قد نسى نظرا لأن الحادث وقع منذ أربعين سنة ، ولكن الوثائق لا تنسى أبداً : إن بين يدىّ صورة فوتوغرافية للتحقيق الذى أجراه المرحوم محمد طاهر نور باشا النائب العام فى قضية مقتل السردار مع حسن نشأت باشا . . وقد استغرق ١٩ صفحة فى القضية ، من صفحة ٢٧١ إلى صفحة ٢٨٩ ، واستمر ثلاث ساعات إلا ١٥ دقيقة (طبقا لما جاء فى نص التحقيق) . ولم يسأل النائب العام فى هذا التحقيق الدكتور حسن نشأت كشاهد ، بدليل أنه لم يطلب منه أن يحلف اليمين . . فقد بدأ النائب العام التحقيق فى صفحة ٢٧١ بما يأتى : « فتح المحضر فى يوم الأحد ٢٢ جماد الآخر ١٣٤٤ الموافق ١٠ يناير ١٩٢٦ الساعة التاسعة و٣٠ دقيقة إفرنكى صباحا ، بالمكان والهيئة السابقة . . حيث استحضرنا حسن نشأت باشا ، وبسؤاله قرر اسمه كما ذكر أن عمره ٣٧ سنة ومولود ومقيم بمصر » . ثم بدأت الأسئلة ، لم يذكر فيها النائب العام أن حسن نشأت باشا أقسم اليمين ، فالنائب العام إذن كان يسأله كمتهم ، لا كشاهد ! . . هذا أولا . . أما مسألة الرصاص فقد ورد فى صفحة ٢٨١ من التحقيق مع حسن نشأت باشا ما يأتى بالحرف الواحد :

س : (من النائب العام) هل تذكر لما كنت وكيلا لوزارة الأوقاف أنه ضبط رصاص بأحد الدواليب الموجودة بالمكتب الذى يشتغل فيه محمود إسماعيل ؟

ج : (من حسن نشأت باشا) فى يوم من الأيام قررت ضم قسم إلى قسم آخر ، وهو قسم الإيرادات إلى قسم الزراعة . وعند نقل الأمتعة من غرفة إلى الغرفة الجديدة ، أحضر لى — لا أذكر إذا كان إبراهيم بك فهمى وقتها ، أو مصطفى أفندى الماحى سكرتيرى — نحو عشرين رصاصة من حجم رصاص ريفولفرات (مسدسات) ، الجيش المصرى ، فى جريدة لا أذكر اسمها ، وإنما التفت إلى تاريخها فكان سنة ١٩١٩ . وقال لى إن هذا وجد فى دولاب فى إحدى الغرف ، بجوار مكتب محمود إسماعيل . وكان هذا فى أوائل سنة ١٩٢٣ أو أوائل سنة ١٩٢٤ لا أذكر ، ولم أعر اسم محمود إسماعيل أى اهتمام أكثر من غيره ، غير أنى تذكرت التحقيق الذى كان يعمل فى مسألة خطاب تهديد أرسل ليحيى باشا إبراهيم فطلبت منهم أن يسألوه ، فعادوا وقالوا لى إن الدولاب معد لاستعمال جميع الموظفين الموجودين فى هذه الغرفة ، ولا يمكن البت بالمرة فى أنه لمحمود إسماعيل . ولما رأيت أن الجريدة الملفوف فيها الرصاص هى من سنة ١٩١٩ ، فكرت أن أحد الموظفين كان عنده هذا الرصاص فى سنة ١٩١٩ ، ولما صدرت أوامر السلطة العسكرية بإعدام ما يوجد من هذا ، أخفاه فى الوزارة ، وهذا لم يمنعنى من اتخاذ الاحتياطات ، فقد حضر عندى القيسى باشا فى حينها بمكتبى وأخبرته بالمسألة ، وطلبت منه أن يلتفت ويراقب محمود إسماعيل هذا . وقد قال لى إن منزله فتش بالفعل فى مسألة خطاب التهديد ، وأنه مراقب بالفعل ؛ وتركت الأمر » .

وفى صفحة ٢٧٩ ينتهى التحقيق مع حسن نشأت . . وفى نفس الصفحة يبدأ

تحقيق مصطفى حنفى بك رئيس النيابة مع محمود فهمى القيسى باشا مدير الأمن العام الذى حلف اليمين ، ثم بدأ سؤاله طبقا لما جاء فى صفحة ٢٩٠ :

س (مصطفى حنفى بك) : هل تذكرون سعادتكم أن حسن نشأت باشا أبلغكم أمرا يتعلق بمحمود إسماعيل فى سنة ١٩٢٣ أو سنة ١٩٢٤ ؟

ج (من محمود فهمى القيسى باشا) : أما فى سنة ١٩٢٣ فلا يمكن أن يكون حصل تبليغ فى أوائلها ، لأنى انتدبت للعمل بصفتى وكيلا للأمن العام فى ٥ أبريل من السنة المذكورة ، وعلى كل حال فلم أبلغ عن شىء خاص بمحمود إسماعيل المذكور فى نفس السنة ولا فى سنة ١٩٢٤ .

س (من مصطفى حنفى بك) : حسن نشأت باشا قرر فى أقواله أنه فى زيارة من سعادتكم له أبلغكم خبر العثور على رصاصات فى دولاب بالقرب من مكتب محمود إسماعيل وطلب من سعادتك مراقبة هذا الشخص ، والالتفات إليه ؟

ج (من محمود فهمى القيسى باشا) : لا ، لم يحصل ! »

انتهى ما نقلناه حرفيا من محضر التحقيق فى قضية السردار . ومن الغريب أنه فى هذا التحقيق بالذات وردت جملة عجيبة على لسان حسن نشأت باشا فى صفحة ٢٨٧ من التحقيق أثارت اهتمام النائب العام للدرجة أنه وضع بجوارها علامة (+) . وهذه الجملة التى قالها نشأت فى التحقيق هى بالحرف الواحد : « لو أراد شخص عاقل إسقاط سعد باشا نهائيا ، ألم يكن قتله أسهل من قتل السردار ؟ » . . وهنا يحسن — أمانة للتاريخ — أن أنقل سؤال النائب العام وجواب حسن نشأت كما هو :

س (من النائب العام) : هل علمت بأن شفيق منصور قرر فى التحقيقات الأولى أن محمود إسماعيل كان محرضا على ارتكاب الجريمة من أشخاص يكرهون سعد باشا ويقصدون بها إسقاطه ؟

ج (من حسن نشأت باشا) : قرأت هذا فى الجرائد السعدية . وأعتبره سخيفا إذا كان المقصود بذلك هو شخصى لأنه ماذا يقصد بمثل هذه الجريمة ؟ إن كان إسقاط سعد باشا أى تقديمه استقالته فقد قدمها بالكتابة فعلا يوم ١٤ نوفمبر ، ومازالت موجودة فى محفوظات الديوان العالى ، لأنه سهى عليه أن يسحبها . أما إذا كانوا يريدون بالإسقاط إسقاطا فى نظر الأمة . فأظنهم يعلمون أنه لا يمكن إسقاط سعد باشا بمثل هذا . وفوق هذا لو أراد شخص عاقل إسقاط سعد باشا نهائيا ألم يكن قتله أسهل من قتل السردار ؟ »

انتهى محضر التحقيق فى قضية السردار ، ونعود إلى رد الدكتور حسن نشأت عن الاتهامات ، سأله أحمد زين ومحمد فهمى عبد اللطيف : « الذين حضروا التحقيق فى قضية إطلاق الرصاص على سعد زغلول يقولون إنك حضرت هذا التحقيق وأنت وكيل وزارة الأوقاف ، فلماذا تحضر التحقيق وتهتم به هذا الاهتمام، وليس من اختصاصات منصب وكيل وزارة الأوقاف التحقيق فى جريمة محاولة قتل رئيس الوزراء ؟ » . وأجاب حسن نشأت : « أنا لم أحضر التحقيق فى حادث اغتيال سعد زغلول . والذى حدث أن الملك فؤاد لاحظ تباطؤا فى التحقيق ، وإظهارا لعطفه على رئيس وزرائه ، أرسلنى أسأل عن السبب فقال لى سعد زغلول إن المسألة انتهت ولا يعتدى على سعد زغلول إلا مجنون ! »

وهنا نستأذن الدكتور حسن نشأت فى أن نقطع تقريره لحظة لنقول إنه جاء فى كتاب الأستاذ عباس محمود العقاد « سعد زغلول » صفحة ٤٥٣ مايأتى بالحرف الواحد . « وأشرف على التحقيق بعض الوزراء . واستمر على الإشراف عليه حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف يومذاك . وبعد بحث طويل أحيل الجانى إلى الكشف الطبى ، فقرر الدكتور روجن كبير الأطباء العقليين أنه مجنون ، وتقرر

اعتقاله فى مستشفى المجاذيب ، وهو المعتدى الوحيد على الوزراء الذى صار إلى هذا المصير » .

انتهى رد الدكتور حسن نشأت نائب رئيس الديوان الملكى فى عهد الملك فؤاد وانتهى ردنا عليه !

* * *

وتلقيت من السيد فؤاد صالح رئيس إدارة تفتيش النيابات سابقا الكتاب التالى :

« كنت أعمل مع مستر هيوز مدير إدارة النيابات ، وعندما وقع حادث الاعتداء على سعد زغلول انتدبت لحضور العرض ، وتحقيق واقعة اختفاء المسدس ، وكانت الإشاعات بدأت تتهم الملك فؤاد والإنجليز بأنهم أرادوا قتل سعد زغلول . وتساءل الناس عن سر اختفاء المسدس ، وجاء شهود يشهدون بأنهم رأوا المتهم يلقى بالمسدس عقب إطلاق الرصاص على رصيف المحطة ، وأن إنجرام بك وكيل الحكمدار التقط المسدس ووضعه فى جيب بنطلونه الخلفى . واستدعت النيابة إنجرام بك ومعه ثلاثة من الضباط الإنجليز يشبهونه فى الطول والعرض — فقد كان فارع الطول ممتلئ الجسم — وأجرت النيابة فى حضورى العرض فى الغرفة التى يشغلها الآن موظفو نيابة أمن الدولة بالدور الثانى بمحكمة مصر . . وإذا بجميع الشهود يتعرفون على إنجرام بك ! وكان من بينهم الضابط حسين فخرى الذى كان يعمل ياورا لرئيس الوزراء . ثم انتقلت مع رئيس النيابة إلى الغرفة المجاورة . . ووجه رئيس النيابة سؤالا لإنجرام بك ، فإذا بإنجرام بك يهدده بالرفت ! . . وأكد الضابط حسين فخرى أن إنجرام أخذ مسدس القاتل ووضعه فى جيب بنطلونه الخلفى ! وراح إنجرام يشتمه أمام المحقق ، ورفع كرسيا أراد أن يضربه به ! . . وجلست وأثبت كل هذا فى التحقيق وأقفلت المحضر ، وسلمته إلى المرحوم سيد مصطفى باشا رئيس النيابة وقتئذ :

ثم اختفى المحضر من ذلك التاريخ ! ولا يوجد له أثر فى النيابة ! ولقد وجدت من مباشرتى التحقيق أن الجريمة تمت بتدبير من الملك فؤاد والإنجليز ، وإنجرام بك هو الذى رسم الخطة ، وهو الذى طلب من عبد اللطيف عبد الخالق ادعاء الجنون !

وإنى أعلن هذه الشهادة للحق والتاريخ . .

فؤاد صالح

رئيس إدارة تفتيش النيابات سابقا

وهنا نفتح قوساً كبيراً !!

إن حادث إطلاق الرصاص على سعد زغلول وعجز البوليس عن أن يكشف عن شركاء الجانى أو يجد المسدس الذى ارتكب به الحادث ، كان يجب أن يفتح عينى قائد ثورة ١٩١٩ لحقيقة خطيرة وهى أن الجهاز الرسمى للدولة لا يمكن الاعتماد عليه. وكان من الخطأ أن الجهاز السرى للثورة توقف عن العمل بعد تولى سعد رياسة الوزارة ، فإن هذا الجهاز الذى كان يقاتل ، ويكشف عن المؤامرات ، ويقوم بعملية المخابرات للثورة ، كان يجب أن يبقى تحت الأرض فى الوقت الذى تتولى فيه الثورة الحكم ! ولقد كان سعد زغلول على حق عندما تولى الوزارة ولم يختر فى أول الأمر أى عضو من أعضاء الجهاز السرى فى وزارته ، وإذا كان سعد زغلول يتحدى الإنجليز ويختار اثنين من قادة الجهاز فى منصب وزير المعارف وفى منصب وكيل الداخلية فإن هذه المظاهرة الوطنية أفقدت الجهاز السرى فاعليته. فلم يكن من الممكن أن يتولى أحمد ماهر وزارة المعارف ويدير الجهاز السرى فى الوقت نفسه

أو أن يتولى النقراشى منصب وكيل الداخلية وإدارة الأجهزة الأخرى السرية . إن العمل فى الجهاز السرى لثورة يحتاج إلى تفرغ ، يحتاج إلى ١٤ ساعة من العمل المتواصل! وقد كان يحسن أن يكتفى أحمد ماهر والنقراشى بعضوية البرلمان ، ويواصلا تنظيم الجهاز السرى ، استعدادا ليوم موعود ! . . فإن الثورات تخطىء خطأ كبيراً إذا وضعت كل أوراقها فوق المائدة ، بل يجب أن تحتفظ دائما بورقة مغطاة فى يدها ، تستطيع أن تكسب بها فى الوقت المناسب ، وتستطيع أن تتحرك بها إذا شلت الأجهزة العلنية ، أو توقفت عن العمل نتيجة إصابتها بضربة مفاجئة !

ولسنا نعرف ما الذى جعل سعد زغلول يغير — بعد سبعة أشهر — سياسته فى الحكم عن سياسته فى الثورة . . فالمعروف أن سعد زغلول عارض فى أن يكون أحمد ماهر والنقراشى عضوين فى الوفد ورفض أن يوقعا قرارات الوفد التى كان يوقعها باقى الأعضاء ، فينفيا إلى سيشل أو يحكم عليهما بالإعدام ، أو يعتقلا فى قشلاق قصر النيل أو فى الواحات بينما كان سعد زغلول قد أعطاهما تفويضا بأن يتوليا اختيار أعضاء الوفد من قائمة تركها معهما قبل نفيه إلى سيشل ، تحوى قائمة بأسماء الطبقات التى تحل كل واحدة منها محل الأخرى إذا اعتقلت أو حكم عليها بالإعدام !

فكيف رأى سعد زغلول أن اللذين لهما حق اختيار أعضاء الوفد لا يكونان عضوين فى الوفد ؟ السبب أنه أراد أن يبعد الجهاز السرى للثورة عن الظهور . . أن يبقيه قوة خفية تعمل تحت الأرض ولا تصل إليها يد الإنجليز . . وقد يدهش القارئ إذا علم أن اسم النقراشى وأحمد ماهر لم يظهرا كعضوين فى الوفد إلا بعد وفاة سعد زغلول ! وعندما أريد انتخاب خليفة له ، قال الأعضاء : كيف لا يكون فى الوفد العضوان اللذان توليا اختيار أعضاء الوفد ؟ وعندئذ فقط ظهر

اسما ماهر والنقراشي كعضوين في الوفد . فإذا كان هذا هو مبلغ حرص سعد زغلول على بقاء الجهاز السرى بعيدا عن القيادة السياسية الظاهرة ، وعن الظهور على مسرح السياسة ، فلماذا لم يستمر سعد على هذه الطريقة الثورية البعيدة النظر ؟ . . لو حدث هذا لما أفلتت الخلية التي اغتالت السردار من سيطرة الجهاز السرى، ولوجد قادة الجهاز السري وقتا للسيطرة على جميع الخلايا ، وتنظيمها وإعدادها لليوم الذي يصطدم فيه سعد مع الملك ، أو مع الإنجليز ! . . ولوكان لابد من الاستفادة من الذين يديرون الجهاز السرى بإشراكهم في وزارة الثورة ، فقد كان لابد من تخصيص عضو آخر في الجهاز لتولى هذه القيادة . . وعندئذ كان في استطاعة الجهاز السرى—وهو تحت الأرض—أن يحفظ للثورة انطلاقها واندفاعها وقدرتها على الضرب واستعدادها للانطلاق . . ولما حدث الشلل للثورة عقب القبض على أحمد ماهر والنقراشي وعبد الرحمن فهمي . . إن الذي يدير الجهاز السرى للثورة لا يجوز أن يكون وزيرا ، أو وكيل وزارة ، أو في أى منصب كبير في الدولة . ويجب أن يشعر أن العمل الخطير الذي يقوم هو به أهم بكثير من العمل الذي يقوم به الوزير ! . . ولا نشك في أنه لوحدث هذا لاستطاع الجهاز أن يكشف بعيونه المؤامرة على قتل سعد زغلول ، والمؤامرة على اغتيال السردار ، ومؤامرة الملك مع الإنجليز . . ولكن الخطأ أن أعضاء الجهاز السرى تحولوا إلى سياسيين وخرجوا على المكشوف ، وانتقل نشاطهم من تحت الأرض إلى منبر البرلمان . . وهكذا انقطع التيار الكهربائي الذي يربط القاعدة بالقيادة ، وتحول الجهاز السرى إلى جهاز سياسي يدير الانتخابات ، ويرشح النواب ، ويشترك اشتراكا واضحا في الحكم . . ولا يمكن أن يقال هنا إن سعد زغلول أراد أن يسترضى قادة الجهاز السرى بتعيينهم وزراء . . فإن الذين يتعالون ويسمون حتى إنهم يتصارعون

على الموت ، لا يصغرون ويتزلون للتنافس على مقاعد الوزارة ! . . الذين كانوا يتطلعون إلى المشانق ، لايخفضون عيونهم طمعا فى مقاعد الحكام ! . . ومن هنا نعتقد أن أكبر خطأ لثورة سنة ١٩١٩ أنها أوقفت نشاط جهازها السرى بعد أن تولت الحكم. ليس معنى هذا أن يستمر الجهاز فى القيام بارتكاب الحوادث . . ولكن معناه أن يبقى النظام السرى ويدعم نفسه ، وينظم صفوفه ، ويزيد عدد خلاياه ، ويكون أشبه بالقلب للثورة : ينبض ويتحرك ويدير أعضاء الجسم ، دون أن تراه العيون !

وهذا هو الذى كان يحدث فى ثورة ١٩١٩ . . كان الوفد واللجنة المركزية للوفد هما الصورة التى تظهر أمام الجماهير : توقع البيانات ، وتلقى الخطب ، وتقوم بالزيارات ، وتوقع الاحتجاجات . . بينما الجهاز السرى يقوم بالأعمال الخطيرة والأساسية للثورة،ولنتصور ماذا كان يحدث لو أن الجهاز السرى تحرك بعد مصرع السردار ؟ . . ما كان رئيس الوزراء أحمد زيور يستطيع أن يبقى فى الحكم ٢٤ ساعة . . وما كان الملك فؤاد يستطيع أن يبقى على العرش بضعة أيام . . وما كانت بريطانيا ببوارجها وأساطيلها ومظاهراتها الحربية فى الشوارع بقادرة أن توقف انطلاق ثورة ١٩١٩ وتحولها من ثورة إلى حركة سياسية ، تتبع الأساليب السياسية فى المظاهرات والاجتماعات والانتخابات ! . . وقد يكون عذر سعد زغلول أنه يشعر بأن الشعب لم يكن مستعداً للقتال المستمر . . فقد كان يشكو بعد مصرع السردار من روح التخاذل من كثيرين ممن الذين حوله . . ومن أن عدد زائريه قد قل . . وأن الحماسة قد خفت . . ولكن الرد على ذلك أن وجود الجهاز السرى كان قادرا أن يحول هذا الخمول إلى نشاط ، وهذا السكون إلى حركة ، وهذا التواكل إلى انطلاق . . ولما توقفت الثورة ، وأصبح كل هدفها إنقاذ

زعماء الجهاز السرى من المشنقة ! ولما ترك الجهاز السرى الملك يدبر المؤامرات لاغتيال زعيم الثورة ، ويتحالف مع الإنجليز لإبادة سعد !

وهنا نقفل القوس الكبير !! . .

لقد بقى المسدس الذى انطلق فى صدر سعد زغلول لغزا !

وبقى الرجل الذى صحب القاتل إلى المحطة لغزا !

وبقى جنون القاتل لغزا !

إلى أن جاء سعد زغلول فى المذكرات يقول إن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتياله ! . . ومن الطريف أن الأطباء الذين قرروا أن عبد اللطيف عبد الخالق مجنون، ذكروا فى تقاريرهم أن من دلائل جنونه - كما ورد فى صفحة ٥ من تقريرهم - أنه فكر فى تأليف حزب ضد دولة سعد باشا وأغلبية البلاد ! فقد رأى خمسة أطباء أن هذا دليل على الجنون ! وكان تاريخ هذا التقرير ١٥ نوفمبر ١٩٢٤. وبعد ٤٥ يوما فقط - أى فى أوائل يناير ١٩٢٥ - ألف الملك فؤاد حزب الاتحاد . . وكان هدفه أن يكون ضد سعد وأغلبية البلاد !

ولم ير أحد وقتها سببا لاقتراح إحالة صاحب الجلالة إلى مستشفى المجاذيب !

ولقد كان من أخطاء الجهاز السرى أنه عجز عن الكشف عن المسدس المختفى ، وهو الذى كشف عن مئات من الخبايا والأسرار . وكان يضرب المثل بقوة جهاز المعلومات للثورة وكفايته ، حتى إنه لم يحدث مرة أن قررت السلطة العسكرية البريطانية اعتقال أحد أعضاء الجهاز السرى ، أو أحد زعماء الثورة ، إلا وعلم به جهاز المعلومات قبل تنفيذ القرار ! . . فكان يختفى من يتقرر أن يختفى . . وكانت الأوراق السرية كلها تحرق فيدخل رجال السلطة البريطانية ويفتشون المنازل فلا يعثرون على أى ورقة هامة . . ولا أى دليل !

الوثائق الخطية



عزيزي الأستاذ مصطفى أمين

تحية طيبة وبعد

[illegible]

وتفضلوا بقبول أطيب التحيات

كامل ثابت

دكتور [illegible] (سابقاً)

خطاب الدكتور كامل ثابت إلى مصطفى أمين

عزيزي الأستاذ مصطفى أمين

[illegible] الجيش المصري وثورة ١٩١٩

[illegible]

مع التحية

دكتور محمد حفني

مدير عام [illegible]

[illegible] سابقاً

خطاب الدكتور محمد حفني إلى مصطفى أمين .

منشور نمرة ٣٥

اين السلطان

في السماء حتى من جنة التعجيل وجواهر [illegible] ثم في الأرض السابعة [illegible] من سواد الآجر والطين لا يسود بعض [illegible] في البستان [illegible] الليالي الساهرة وأكل اللحم الطري ويتفرج [illegible] ([illegible]) [illegible] حيث [illegible] الاستقبال والتدخين [illegible] الاسلام .

[illegible] والامة في مأتم ومناحات [illegible] ، والامة تحرم عليها (وطني) أن [illegible] من [illegible] من التكبات والنزلات ،

أيقوم على رأس الامة رجل لا يحترم [illegible] الامة ، ويولى قيادها من لا [illegible] الى [illegible] صوت صرخت قلوبنا [illegible] .

[illegible] يوم تولى فؤاد ، أنه رجل حربي ، [illegible] لانه نشأ [illegible] وما باله لم يتأثر شيء من تعاليم أحرار الطليان [illegible] وما باله [illegible] في حانة للذات والشهوة ، وما باله [illegible] عليه في وقت [illegible] ثم [illegible] والاموال والازواج

أهنا أوان [illegible] أهذا عصر [illegible] أما كانت الامة [illegible] الى منزل سعد زغلول ، [illegible] ورجال حرسه الى ([illegible]) ، لينظر هل صوت ([illegible]) أم كان من المتآمرين

عرض منصب (سلطنة مصر [illegible]) على البرنس كمال الدين [illegible] (حسين) ووجد الانجليز من [illegible] لا [illegible] من أمور الملك [illegible] والفرصة [illegible] على الكرسي ، [illegible] .

وعصفت [illegible] في الارض ، [illegible] ، [illegible] من [illegible] ([illegible] انجلترا وفرنسا) من [illegible] ، [illegible] روسيا ،

عزيزي مصطفى أمين

تحية طيبة وبعد فانك تبحث عن أحمد عبد الحي كيره
أحد أبطال الجهاز السري لثورة 1919 وقد يدهشك
أن تعلم أن والدك المرحوم أمين يوسف هو الذي
أدخلني في الجهاز السري للثورة
وإنني أنا الذي أدخلت أحمد عبد الحي كيره في ذلك
الجهاز السري لذلك أرسل إليك فصلاً من مذكراتي
السرية أرجو أن تجد شيئاً من التعريف بسر هذا
الجهاز العجيب

المخلص
سيد محمد باشا
المدير العام بوزارة التربية والتعليم سابقا

خطاب الدكتور سيد محمد باشا إلى مصطفى أمين

عزيزي الأستاذ مصطفى أمين

[illegible] في أوائل سنة [illegible] بأنني القبض في ١٩٢٠
[illegible] على وزير الأشغال المرحوم والزعيم [illegible] باشا
[illegible] فرصة [illegible] القنبلة [illegible] الرجال [illegible] في الجهاز
السري في ثورة ١٩١٩
انشرها [illegible] الذين [illegible] هذه السنين
[illegible] بدون [illegible] التي [illegible] في الثورة
٢٢ أغسطس ١٩٦٢ عبد القادر محمد شحاته

خطاب عضو الجهاز السري إلى مصطفى أمين

عزيزي مصطفى أمين

أنا أعرفك أنت وعلي أمين عندما كان عمركما خمس سنوات في بيت سعد زغلول سنة 1919، وكنت أزوركما كل يوم تقريبا، ومنذ قابلت أم سعد زغلول [illegible] هذه الحكاية [illegible] والطرب

ولكن هناك قصة لم أروها لكما ولا لأي إنسان عن قصة دوري في ثورة 1919

وهذه هي القصة

محمد الأنصاري

مدير إدارة بالإدارة التشريعية

بمجلس الأمة سابقا

خطاب محمد الأنصارى إلى مصطفى أمين

عزيزي مصطفى أمين

بعد التحية

(1) أنا عضو في الجهاز السري [illegible] المرحوم [illegible] سعد [illegible] سليمان [illegible] باشا [illegible] في ثورة سنة 1919

وأنا [illegible] الجهاز السري في ثورة 1919.

(2) [illegible] جميع أعضاء الجهاز السري [illegible] الجهاز السري

[illegible] 1962

صورة خطاب عضو الجهاز السرى إلى مصطفى أمين

أما مذكراتي فيكفيني تقديرك لها إن هذا التقدير منك
هو الذي لا يقدر بمال
وإن مشروعك بكتابتها وتحويلها والإكثار منها بحيث ودراما
مسرحية للتليفزيون لو أمكنك ذلك سليما وإيجابيا
وهو عندي أعظم تشجيع وأكرم تشجيع وأنت تدرك أيها
الأستاذ أنني لم أتكلم في المسائل الأدبية مطلقة ولا أحب أن
أتكلم في مثله رغم هذا الخصوص فإنني لم أكتب إلا في الإدارة
وأنا غير متعمق ولكني أحب أن أذكر عفيفا في نصحه الإصابة
وأما كتابك فإنني أشكرك خالصة لك من دونه إنما تتصرف
فيه كما تشاء بالزيادة أو النقص بحسب أو بالإخلال بالتقديم
والتأخير والتحوير والإبدال والإهمال والقلب
فتفعل في أن أسلوب ونشرها كاملا أو يتخلل منه حديث من
الأمر أخبار السيم من هو في تحريرها وتشجيعا لأمثاله
الأبطال الماهرين في سبيل رفعة الصحافة المصرية
عزيزي مصطفى
أرجو قبول اعتذاري عن هذا التطويل فإن المقام يتطلب
وأقبل تحياتي وشكري العظيم
كفر الزيات في ٢١/١/٩٦٢

المخلص
سيد علي محمد
الملك الشريف

économique, et cette raison majeure : « L'Allemagne ne saurait se passer de la Haute-Silésie. Au contraire, la Pologne n'en a pas besoin. »

Il y a plus : la Délégation allemande soutient que la Posnanie elle-même n'est pas un territoire de population indiscutablement polonaise. Elle nous enseigne ainsi le pouvoir d'un mot pris hors de sa place. « Indiscutablement! » Qu'est-ce qui, à ce compte, est indubitablement polonais; quel pays, quelle province est « indiscutablement » quoi que ce soit? Rien, que ce qui est allemand. Ainsi Dantzig et ses environs, la Prusse orientale, la Prusse occidentale, [illegible] et les cercles qui l'entourent. Tout ce que l'Allemagne veut garder est incontestablement allemand, tout ce qu'elle ne veut pas rendre n'est point incontestablement polonais. Comment renoncerait-elle à ce jeu, puisque, à tous les coups, elle y gagne? Elle y a gagné un plébiscite : « En raison de l'affirmation que la Haute-Silésie, quoique habitée par une majorité de Polonais dans la proportion de 2 à 1 (1 250 000 contre 650 000, d'après le recensement allemand de 1910), désire rester allemande, accorde la lettre d'envoi, — et la *Réponse* est bien plus explicite, — les Puissances consentent à ce que la question de savoir si la Haute-Silésie doit faire partie de l'Allemagne ou de la Pologne soit déterminée par le vote des habitants eux-mêmes. » Au pis-aller, elle y a gagné du charbon : « Afin d'empêcher que l'Allemagne ne soit arbitrairement privée des matières nécessaires à sa vie industrielle, un article a été ajouté au traité, prévoyant que les produits minéraux, y compris le charbon, produits dans toute partie transférée de la Haute-Silésie, pourront être achetés par l'Allemagne aux mêmes conditions que par les Polonais eux-mêmes. » Songez donc! « La séparation projetée de la majeure partie de ce territoire constitue une violation, que rien ne justifie, de l'organisation géographique et économique de l'Empire allemand. » Pauvre, innocent, inoffensif, intégral Empire allemand! même

En Alsace-Lorraine, Dieu merci, il ne gagne ou ne regagne et ne [illegible] pas un pied, pas une pierre. La lettre d'envoi est muette sur ce sujet, à quelques récriminations, appuyées de [illegible] et spéciale érudition « [illegible] » que l'Allemagne se soit copieusement abandonnée. La *Réponse* se contente de répondre en substance que non seulement la question est [illegible] mais qu'elle ne sera pas posée. Sur le bassin houiller de la Sarre, s'il n'est pas fait de concession [illegible] ne rappelle qu'à la suite d'une des notes répétées [illegible] le comte de Brockdorff-Rantzau, une concession a toutefois été faite, en

الرسالة السرية المطلوب حل رموزها

full of goods until we find all these choked with the products of British industry, and there we must have a guarantee that we shall have a share in the common enjoyment of our actual products in our industries. Until we have that guarantee we shall never get that standard and we shall not be satisfied. The benefits, I repeat, are totally inadequate and an insult to the [illegible] man. He is to look forward [illegible] work, which is not [illegible] what is now required [illegible] his family of three or [illegible] children to keep them in anything like [illegible] and decency. We will have to give men some guarantee that, in case of enforced idleness, the standard of living is not [illegible] adversely affected. Labour is not going to be encouraged [illegible] if this is the prospect [illegible] it.

So far as the machinery [illegible] settlement of disputes [illegible] it is totally unsatisfactory. Why should a Government [illegible] be the only [illegible] to decide [illegible] a man is entitled [illegible] benefits under the [illegible] [illegible] we are [illegible] continue this system of insurance [illegible] working man, more and more [illegible] be brought in to run it [illegible] it. I protest [illegible] power being given [illegible] Government official, to decide [illegible] kind of dispute, even though there may also be [illegible] to a High Court to give [illegible] decision. I am authorised [illegible] Federation [illegible] careful [illegible] the Bill, they are totally [illegible] that they will not [illegible] that they will not be [illegible] the provisions of the Bill [illegible] into force in its present form [illegible] will have nothing to do [illegible] you will have to bring [illegible] upon them [illegible] provisions of this Bill.

[illegible] J. MURRAY: I [illegible] representative of an [illegible] to welcome the Bill [illegible] the Minister [illegible] and the [illegible] a very [illegible] [illegible] at present. [illegible] people are [illegible] the possibility [illegible] [illegible] Parliament [illegible] workers [illegible]

[illegible] measure for general insurance against unemployment. I would like to trace the [illegible] Clauses 13 and 16 [illegible]. They represent Sections [illegible] and 104 of the old Act. [illegible] they have an important relation to industrial development and its relationship with the State. When the Bill of [illegible] introduced, bringing the function of insurance under the State, we had complaints that the State was [illegible] its powers. There was not only the objection to methods which were to be employed [illegible] there was an objection because the State was to carry them out. It was felt that [illegible] the business of insurance became a matter of State administration, it would be so for good and for all time. It was said that it would affect private enterprise and would have an effect upon the [illegible]. In my opinion it is for the State to initiate and inaugurate methods of organisation in such matters [illegible] difficulty, uncertainty, and [illegible] which are not likely to be carried [illegible] by private enterprise, and [illegible] the State [illegible] in and [illegible] matters, they should be [illegible] from the State by voluntary organisations. They should not be run by the State, but [illegible] State should be reserved the [illegible] and duty of oversight, [illegible] part in the actual administration [illegible] that ought to [illegible] with regard [illegible] employment insurance. I am [illegible] to the Minister of Labour for [illegible] be placed on the possibility [illegible] into the hands of industry [illegible] of self government contained [illegible] Sections 13 and [illegible]. The hon. Member [illegible] Platting (Mr. Clynes) was against [illegible] contributory system, and set [illegible] that there were three parties [illegible] the workman, the employer, and the whole community generally [illegible] who are interested in industry [illegible] look forward to [illegible] when the [illegible] will [illegible] [illegible] have [illegible] to [illegible]

I join [illegible] complaint [illegible] in certain [illegible] the Bill [illegible] satisfactory [illegible] proposed [illegible] week [illegible] before the War [illegible] compared with what [illegible] necessary [illegible] would like to mention the [illegible] which Switzerland has taken [illegible] of a workman being actually

تعليمات سعد زغلول بالحبر السري إلى الجهاز السري

لم انجح فيه لمدة اربع واربعين سنه

ولكننى اضطررت ان افتح فمى لاول مرة بعد ان ورد اسمى
فى اوراق المرحوم سعد زغلول السرية التى ينشرها
السيد الاستاذ مصطفى امين فى اخبار اليوم
ولهذا قبلت مضطرا ان اذكر لاول مرة فى حياتى
قصة التعليمات السرية التى كان يرسلها سعد
زغلول من باريس الى قيادة الثورة بالقاهرة

محمد صادق [illegible]
المستشار بمحكمة النقض
سابقا

خطاب من الرجل الذى كان يحل رموز تعليمات الثورة سنة ١٩١٩

عزيزى الاستاذ مصطفى امين

تحية طيبة

هذه قصة من قصص الجهاز السرى
فى ثورة سنة ١٩١٩ اقدمها لك لتمكنك
ان تعرف صفحة سرية من صفحات
تلك الثورة

وارجو بهذا التوضيح فى وضع اصدق
صورة لهذه الفترة بين يدى الجيل
الحاضر

[illegible] ١٩٦٢/٨/٢٦

خطاب من الشاب الذى ألقى قنبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبة باشا سنة ١٩١٩

صورة ميكروفيلمية لمذكرات سعد زغلول السرية وفيها يروي قصة لقائه مع الرسول البريطاني يعقوب

فهرست

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية ٨٨٥٦/ ١٩٩٠

الترقيم الدولى ISBN 977 - 08 - 0081 - 3

« تصدر مطبوعات كتاب اليوم »

الكتاب الممنوع

أسرار ثورة ١٩١٩

[في جزءين]



للكاتب الكبير

مصطفى أمين

انتظر صدوره في يناير

الكتـاب الممنـوع

.. في هذا الكتاب ملحمة ثورة ١٩١٩ خاصة جانبها الخفي كيف دارت الحرب الخفية بين الجهاز السري للثورة وبين مخابرات بريطانيا التي كانت عظمى وقتئذ ؟ كيف استطاع شعب فقير جائع ان يمرغ اكبر قوة وقتئذ في الوحل . لقد ظل زعماء الثورة وزعماء جهازها السري صامتون دائما لأن الوقت لم يكن مناسبا لاذاعة اسرارها

واخيرا .. نشر مصطفى امين الأسرار الكبرى للثورة في هذا الكتاب . في عام ١٩٦٣ بدأ محاوله نشر هذا الكتاب ولكن قراراً صدر وقتها بمنعه . كان مصطفى امين شاهداً على احداث الثورة منذ البداية . إذ ولد في بيت الأمة وعاش فيه . ثم وجد نفسه بعد ذلك صديقا لزعمائها الذين ائتمنوه على أسرارهم . ومن خلال هذا الموقع الفريد يقدم دراما الثورة . وجوانبها السريه جدا . وتراجيديا الشهداء البسطاء الذين سقطوا . ستقرأ عن كل منهم في هذا الكتاب الذي كان ممنوعاً . واصبح الان متاحاً للجميع



(مطابع الأخبار)